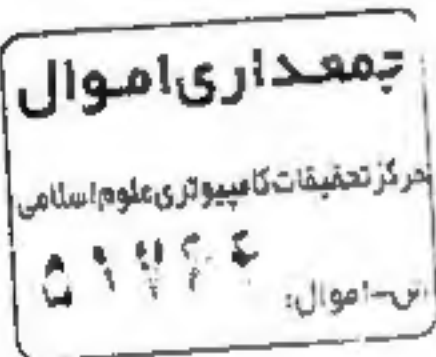




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مصباح الزکوة

شیخ کافیه ابن الحاجب المقدوف
بجایه النبی



مصابيح الخشب

شرح كافية ابن الحاجب المقدوف
بمحاشية السيد

تأليف
السيد العلامة محمد بن عبد الله بن الفقي الكبير
في سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيق
عبد الله محمود السمام

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



مركز توثيق التراث الحضاري والحضري

ك-١.خانة
مركز توثيق التراث الحضاري والحضري - صنعاء
شعار ثبت: ٣٣٦٠٥
تاريخ ثبت:

تفقيذ

مكتبة التراث والابحاث

الجمهورية اليمنية - صنعاء - مفرق الطلح

ت: ٥١٣٣٣٣ - ٥١٣٦٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي رفع درجة العلماء ونصب رايثهم، وجعلهم قادة الأمة إلى كل خير، وخفض أهل الجهل والعمى، وجزم بوحدانيته أهل البغي والفساد، فقال تعالى منها بفضل العلماء: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] وقال أيضاً: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد القائل: (تعلموا العربية وعلموها الناس) صلى الله عليه وعلى ابن علي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قائد الغر المحجلين الواضع لهذا العلم العظيم - أعني علم النحو - وعلى آله الطاهرين الذين كان لهم السبق والدور البارز في تطور هذا العلم.

أما بعد:

فما دفعني إلى تحقيق هذا الكتاب وإعراب شواهد هو ما كان من الغرض من وضع قواعد علم النحو لمراقبة النص القرآني الذي نزل بلسان الفصحاء، فلغة القرآن هي الحجة في استنباط قواعد النحو، بل هي أقوى الحجج فهي المعيار الذي تقاس به فصاحة اللغة التي يعجز الاحتجاج بها، حيث يعتبر هذا العلم وصلة إلى معرفة تفسيره، وبيان معانيه، باعتبار علم النحو قسماً من أقسام العربية التي تشتمل على أقسام (اللغة - التصريف - النحو - المعاني - البيان - البديع . .) الخ وهذه الأقسام مرتبطة بعضها ببعض لا يستغني طالب العلم بقسم واحد منها، بل لا بد لمن أراد معرفة أسرار القرآن الكريم وإعجازه من الإحاطة بها جميعاً.

ومما دفعني أيضاً ما يحمله المؤلف رحمه الله تعالى من علم جم في جميع العلوم، تشهد له كته التي ألفها بغزارة علمه، وتبحره في شتى العلوم فقد جاء كتابه

هذا حافلاً بجميع مسائل النحو، وفي غاية من التدقيق والإتقان، ومما يدل على ذلك أن هذا الكتاب يدرس، ولا يزال حتى وقتنا الحاضر في المدارس العلمية اليمنية، والمساجد، والحوارات العلمية، فلا يكاد تخلو مكتبة من مكاتب علماء اليمن الميمون من هذا الكتاب المسمى بحاشية السيد.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذا العلم - علم النحو - لم يكن مستقلاً عن علوم القرآن، بل كان الدرس النحوي علماً من علوم القرآن، وقد كان مقروناً بعلم القراءات، فالجيل الأول من نحاة البصرة والكوفة حتى عصر سيوبه كانوا جميعاً من القراء، فعلم النحو في ذلك العصر كان خليطاً من اللغة والصرف والبلاغة، والصوتيات - التجويد - ثم استقلت هذه العلوم، وتمايزت، وأصبح لكل علم منها المختصون به، وصنفت فيه المصنفات التي تخصصها، فقد كان العلم الصوتي - التجويد - جزءاً لا يتجزأ من علم العربية في القرن الأول والثاني، والآن لم يعد من ضمن المقررات في بعض أقسام اللغة العربية، مما يؤدي إلى النقص والخلل في العلم القرآني والنحوي.

مركز تحقيق التراث - جامعة القاهرة

ومن المؤسف جداً - حسب ما نلاحظه ونشاهده في المجتمعات المثقفة التي أحاطت بكثير من العلوم - أن بعض المختصين بعلوم القرآن والعلوم الإسلامية مع احترامي لكل المختصين والمثقفين - لا يفقهون الكثير من علوم العربية، وإذا ما سئل أحدهم عن موقع آية كان الجواب سل المختصين في العربية فهذا من عملهم واختصاصهم، فما بقي للمختصين في علوم القرآن من علومه؟

فلا أريد التهجم على أصحاب هذه التخصصات، أو التقليل من شأنهم، بل لهم ثقلهم وأهميتهم في نشر دراساتهم، وإنما أريد أن أنال الأجر بنصيحتي لهم بأن لا يبتعدوا عن علوم العربية التي تشكل نواة الدرس القرآني وجوهره.

صحيح إذا قال أحدهم: إن هذا الأمر قد دعت إليه ضرورة التخصص، لكن ينبغي لصاحب التخصص أن يؤهل نفسه بطريقة أو بأخرى، فوسائل التأهيل، وزيادة المعرفة كثيرة وكثيرة، ولا سيما ونحن في عصر العلم والمعرفة.

فمما لا شك فيه أن علم النحو كغيره من أبواب متعددة، وكانت له أدوار

مختلفة.

فتنتمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات التي وضحتها السامية، وهي لغات تتقارب في بعض مفرداتها، وضمائرها وصيغ أفعالها.

والعربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم لم تولد فجأة، فقد سبقتها في النشأة لهجات عربية قديمة يعتبرها الباحثون هي أساس عريتنا الفصحى، فقد كان العرب يتداولون لغتهم بالسليقة، فهم لا يعرفون المبتدأ والخبر، ولا الفاعل، ولا التمييز، ولا الحال، وغير ذلك من أبواب النحو.

فشهد الشعر الفني والشعر العربي تطوراً عظيماً في صدر الإسلام، كان نتيجة لانتشار الدعوة الدعوة الإسلامية، وكان للقرآن الكريم بألفاظه البليغة ومعانيه القيمة الأثر الكبير، والنتيجة الإيجابية في ازدهار الكتابة والخطابة والشعر في صدر الإسلام.



تأثير القرآن الكريم:

١ - أسلوبه وبلاغته: لم يلتزم القرآن أسلوباً واحداً من أساليب الأداء، بل تنوع إلى أساليب شتى، فهو في غاية التأثير والإقناع، وبعض الآيات ذات تأثير خطابي يهز الأسماع.

٢ - أثره في اللغة:

أ - وحد مختلف اللهجات العربية في لغة عربية موحدة.

ب - وسع مجال اللغة العربية بما أمدّها من ألفاظ استعملها استعمالاً جديداً، مثل الصلاة - الصوم - الزكاة - الحج . الخ.

ج - للقرآن الكريم في حفظ اللغة العربية، فضمن لها البقاء والخلود، وراقبها من الضياع والانقراض، كما انقرض كثير من اللغات القديمة.

د - أدى إلى تطور فنون البلاغة من صور البيان (تشبيه - مجاز - كناية) وأساليب المعاني، ومحسنات البديع.

هـ - إضافة إلى ما جاء به القرآن الكريم من قيم ومثل ومبادئ حديثة لم يعرفها العرب قبل الإسلام.

ثم كان عصر بني أمية عصر امتزاج العرب بغيرهم من الأمم، وتوزعهم في مشارق الأرض ومغاربها، وفي أواخر عصر بني أمية اهتم جمهرة كثيرة من العلماء في البصرة والكوفة بجمع ألفاظ اللغة، وكان من أهم الأسباب التي شجعتهم على ذلك :-

١ - انتشار اللحن على السنة بعض العرب الذين تأثروا بالعناصر الأجنبية، وترعرعهم في أحضان أمهاتهم من الإماء، مما أدى عندهم إلى ضعف الملكة اللغوية، وقد ازداد الإهتمام باللغة، وجمع ألفاظها بشكل أكبر في العصر العباسي الأول، وقد اشترط العلماء على أنفسهم ألا يأخذوا اللغة من عربي حضري، وأن يرحلوا في طلبها وأخذها من قلب الجزيرة.

٢ - حاجة الواقدين الأجانب - الذين دخلوا الإسلام إلى تعلم لغة القرآن. هذا ولا بأس أن نذكر نبذة وجيزة عن علم النحو الذي قال عنه السيوطي: «إن العلوم كلها متفكرة إليه».

فالنحو لغة: القصد - واصطلاحاً - علم بأصول يعرف بها أواخر الكلم إعراباً وبناء، والمراد بالأصول المذكورة في التعريف: الاسم، والفعل، والحرف، وأنواع الإعراب، والتوابع، والعوامل، ونحو ذلك. وفائدة هذا العلم: معرفة صواب الكلام من خطائه، ليحترز به عن الخطأ في اللسان العربي.

وغايته: الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله، الموصل إلى خيري الدنيا والآخرة.

أما الواضع لهذا العلم في باب مدينة النبي ﷺ - أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - حينما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه، قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف:

الاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن الحركة، والحرف: ما أنبأ عن معنى في غيره، والرفع للمفاعل، وما اشبه به، والنصب للمفعول، وما حمل عليه، والجر للمضاف وما يناسبه، انح هذا النحو يا أبا الأسود، فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له.

سيرة الإمام علي بن المؤيد بن جبريل . - خ - ضمن مجموع بمكتبة العلامة
عبدالله بن الإمام الحسن يحيى القاسمي في ٥٦ صفحة - خ - سنة ١٩٥٣م،
مصورة بمكتبة شاييم، ومكتبة محمد بن عبد العظيم الهادي.

ترجمة ابن الحاجب مؤلف متن الكافية:

هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر بن يونس، عرف بابن
الحاجب؛ لأن أباه كان كرديا حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي.

ولد في أسنا في صعيد مصر في أواخر سنة ٥٧٠هـ - ١١٧٥م، ثم انتقل إلى
القاهرة حيث حفظ القرآن الكريم، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه، وأصول الفقه
على مذهب الإمام مالك، كما درس النحو والأدب، وكان من شيوخه الإمام
الشاطبي، والفقيه أبو منصور الأبياري.

رحل إلى دمشق، وقضى مدة طويلة يدرس فيها في الزاوية المالكية، في
الجامع الأموي الكبير، ثم عاد إلى القاهرة، ومنها إلى الاسكندرية فمات بها في
٢٦ شوال سنة ٦٤٦هـ ١١ فبراير (شباط) ١٢٤٩م ودفن خارج باب البحر بترية
الشيخ الصالح ابن أبي شامة.

ألف ابن الحاجب في الفقه والعروض والنحو وغيرها.

من مؤلفاته:

- ١ - الأمالي، وهو فصول في اللغة والأدب.
- ٢ - الإيضاح في شرح المفصل.
- ٣ - جمال العرب في علم الأدب.
- ٤ - رسالة في العشر، وهو بحث صغير في استعمال كلمة عشر مع الصفتين
أول وآخر.
- ٥ - الشافية، وهي متن مختصر في الصرف.
- ٦ - شرح الشافية.
- ٧ - الكافية متن مختصر في النحو، وهذا الكتاب هو أحد شروحه الكثيرة.

٨ - شرح الكافية.

٩ - شرح الوافية.

١٠ - مختصر المتهى أصول فقيه.

وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة والنافعة.

هذا وقد سميت مؤلفي وتحقيقي الكتاب المشيد في إعراب شواهد حاشية السيد.

راجياً من المولى العلي القدير أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

محمياً أن تطبع الكتب الكثيرة التي لا تزال مذكورة في المكاتب الخاصة من تراثنا اليمني الأصيل، والذي يدل على مدى ما وصل إليه أسلافنا من المكانة العلمية العظيمة في شتى أنواع العلوم مما يدهو إلى الاعتزاز بأولئك الأمجاد الذين بذلوا جهودهم في سبيل أمتهم ودينهم، ولأنني أدعو كل الخيرين والمصلحين من أبناء وطننا اليمن الغالي الحبيب إلى التعاون على إخراج هذه الثروة العلمية الثمينة ليستفيد منها طلاب العلم في شتى بقاع الأرض.

عملي في التحقيق

أول عمل قمت به بعد أن حصلت على نسختين فقط قمت بنسخ المخطوط المرموز له بالرمز (ي) في أوراق خارجية مع المقابلة بالمخطوط (هـ) وكلما حصل الاختلاف أشرت إلى الاختلاف في الحاشية في خ/هـ، ثم دفعت هذه الأوراق إلى الكمبيوتر للصف، ظل أكثر من ستة تقريب.

قمت بإعراب الشواهد الموجودة سواء في الشرح أو المتن، مع ملاحظة تفسير الألفاظ اللغوية، وتوضيح المعنى لمحتاج إلى توضيح، ونسبة البيت إلى قائده إن اهتديت إلى قائله في المراجع التي لدي مع استخراج الشاهد، ثم أعدت المقابلة بعد الانتهاء من صفها بالكمبيوتر لتصحيح الأخطاء.

تركيزي أثناء العمل،

- ١ - تصحيح النص وتنقيته من الأخطاء الناتجة عن سهو النساخ، وبذلت في ذلك جهدي مع نقل جميع حواشي السخة (ي) لما لها من فوائد غزيرة.
- ٢ - صححت الأخطاء الإملائية حسب قواعد الإملاء.
- ٣ - استخدمت علامات الترقيم المتعارف عليها.
- ٤ - خرجت جميع الآيات المذكورة في الكتاب.
- ٥ - خرجت جميع الأحاديث المذكورة في الكتاب.
- ٦ - صححت الأغلاط النحوية.

المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب.

- ١ - شرح فطر الندي لابن هشام الأنصاري
 - ٢ - أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري
 - ٣ - شرح المفصل لابن يعقوب النحوي
 - ٤ - الكواكب الدرية لمحمد بن أحمد الأهدل
 - ٥ - شرح ابن عقيل
 - ٦ - مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي
 - ٧ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروآبادي الشيرازي
 - ٨ - أساس البلاغة للزمخشري
 - ٩ - شذور الذهب لابن هشام الأنصاري
 - ١٠ - الكتاب لسيويه
 - ١١ - مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري
 - ١٢ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.
- فمؤلف هذا الكتاب قد قام بشرح كافية ابن الحاجب شرح وافيًا، مستشهدًا بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب كغيره من المؤلفين لهذا الفن.

وقد قمت بعون الله وتوفيقه - بإعراب الشواهد الشعرية التي أورها المؤلف - رحمه الله تعالى في كتابه، وتفسير المفردات اللغوية، ونسبة بيت الشعر إلى قائله إن كان قائله معروفاً، وقد بذلت قصارى جهدي في إعراب الشواهد وتوضيحها بقدر ما آتاني المولى عز وجل من الفهم والمعرفة، فأنت خير أخي القارئ أن الإعراب مترتب على فهم المعنى، لذا نجد اختلافاً كبيراً في إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، فهذا يعرب هذه الكلمة بإعراب، والآخر يعربها إعراباً معياراً لإعراب الأول، والكلمة واحدة، وما ذاك إلا بحسب فهم كل واحد، فقد أبلغت الجهد في إعرابها وتوضيحها، ﴿وَمَنْ قُرِئَ عَلَيْهِ يَرْفَعُ فَيُسَبِّحُ مِنَّا مَا أَنَّهُ أَفْقَهُ﴾ [الطلاق: ٧] قاصداً بذلك رضا الله، وأن يتنفع به طلاب هذا العلم فمن وجد عيباً فأصلحه فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وكما قل القائل:

وإن تجد عيباً ففسد الخليل
فجس من لا عيب فيه وعلا
سائلا المولى العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزن حسناتي، وأن يجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم، وأن يستفيد من هذا الكتاب هذا الجيل والأجيال القادمة.

وأتقدم بالشكر والثناء الجميل للباحث وللمحقق من له السابقة في نشر التراث الإسلامي خدمة لهذا الدين ولهذه الأمة الأخ السيد العلامة محمد بن قاسم بن عبد الله الهاشمي، والذي كان له الدور البارز ولكبير في تشجيعه لي على القيام بهذا العمل المبارك، فجزاه الله خير الجزاء.

هذا وأتقدم أيضاً بالشكر الجزيل، والثناء الجميل لطالبي النبيل الأديب صاحب الهمة العالية الولد العلامة حميد بن يحيى بن أحسن العززي، الذي ساعدني وشجعني على تحقيق هذا الكتاب، ومنحني من وقته الغالي الكثير منذ البداية إلى النهاية.

وكذلك أشكر طلبتي الأجلاء النجباء على تحفيزي لتحقيقه، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

مراجع المؤلف كما ذكره في آخر النسخة التي لمكتبة آل الهاشمي ونص كلام المؤلف:

قال السيد محمد بن عز الدين رحمه الله تعالى: وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية ثالث شهر الحجة الحرام، سنة ثمان وأربعين وتسعمائة. انتهى.

قال السيد العلامة عز الدين محمد بن عز الدين بن صلاح المؤيدي رحمه الله تعالى: نقلتها من كتب عديدة منها شرح المصنف، والخيصي، والرصاص غالباً، وشرح الخالدي، والمفصل، وبعض شروحه، والتسهيل، وبعض شروحه، وتعليق الشيخ إسماعيل على المقدمة، ومن كتاب بن يعش، ونجم الدين، وركن الدين، وشرح الملح، وصحاح الجوهرى، وقد حرصت على ألفاظ نقلت من هذه الكتب المباركة، ومن ووقف على خد من أهل المعرفة فأصلحه فهو مآدون له، وأجره على الله سبحانه، قال تعالى: ﴿وَقَارِئُوا عَلَى الْيَوْمِ وَالْغَدِ﴾ [المائدة ٢] ولا ينحو من الغلط إلا الله سبحانه وتعالى، ولا يسلم إلا كتابه، وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

عبد الله حمود الشام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي أعرب لنا على لسان نبي الكريم شرائع الإسلام، ورفع منار العلماء على سائر الأنام، ونصبتهم نورا يستضاء بهم، وقصر الخشية عليهم؛ يقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه: ٢٨] وخمض أهل الجاهل والعمى، يقول الله تعالى: ﴿قَدْ هَلَبَ بَشْرَى الَّذِينَ يَمْشُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. وأصلي وأسلم على خير من نطق بإنصاف محمد صلى الله عليه وآله وعلى آله الذين افترض الله مودتهم، كما نطق بذلك كتاب وجعلهم كسفينة نوح ﷺ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى جعلنا الله من المتمسكين بعرويتهم الوثقى، ومن السائرين على منحهم القويم
أما بعد:

فإن تحقيق تراثنا الإسلامي أمر عظيم الأهمية؛ لأنه يصل حاضر الأمة بماضيها، ويساهم مساهمة فعالة في بحث كموزها الدفينة من العلوم والفنون التي خلفها لنا الآباء والأجداد الذين منحهم الله تعالى علماً واسعاً جماً لا نبلغ نحن معشار ما آتاهم الله من بسطة في لعلم، وأخص على وجه التحديد أئمة أهل البيت ﷺ وشيعتهم، من رجالات الزيدية وغيرهم من أهل العدل والتوحيد الذين برزوا في ميادين شتى من العلوم والمعارف في أصول الدين، وأصول الفقه، والتفسير.



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

مقدمة الكتاب

اعلم (٢) أن للفظ (٣) النحو (٤) حقيقتين لغوية واصطلاحية ويراد به أحد

(١) د قيل: لم قدمت الجلالة على لرحمن؟ قيل: لأب اسم ذات، والرحمن من أسماء الصفات. فإذن قيل: علم قدم الرحمن على الرحيم؟ قيل: لأن الرحمن خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ، وخاص اللفظ مقدم على عام.

(٢) اعلم أنه ينبغي للطالب لفن من شؤون العلم أن يعرف أولاً ثلاثة أمور: حد الفن، وموضوعه، وغايته. أما حد النحو فله حدان لغوي واصطلاح. فالنحو في اللغة: لفظة مشتركة بين معان أحدها: القصد وثانيها: المثل ويصغى منه، يقال: (زيد نحو عمرو) أي: عنده، وبمعنى دون، نحو (القوم نحو المائة) أي: دونها وغير ذلك، وأما الاصطلاح فهو: علم يعرف به إعراب كلام ويؤد على وفق لغة العرب، وأما موضوعه فهو: الكلمة المركبة مع عاملها، لأنه يبحث في هذا الفن عن أحوالها اللاتية، وموضوع كل فن ما يبحث في ذلك الفن عن أحواله اللاتية، وأما غايته والغرض منه فنلنحو غرضان أعلى وأدنى، (بخالدي).

(٣) في خ/ه: (أن لفظ النحو له حقيقتان).

- أدرج لفظ هنا في كثير من النسخ وهو خل لا يصح عليه قوله: ويراد به أحد مقصدين... الخ مع ما في حذفها من زيادة حسن في الكلام، لما فيه من الاستخدام الذي هو أحد أنواع البديع.

(٤) إطلاق لفظ النحو على هذا لعلم من إطلاق لفظ المصغر على المفعول به، فالنحو رفاً بمعنى المنحو أي: المقصود، كالسخ بمعنى المنسوخ، وخص به هذا العلم، وإن كان كل علم منحو كاحتصاص علم أحكام الشريعة بالفقه، وله نظائر في كلامهم. وسبب تسمية هذا العلم نحواً أن علياً رضي الله عنه أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يصعد، وعلمه الاسم، والفعل، والحرف، وشيئاً من الإعراب فقال: اتع هذا النحو يا أبا الأسود. (شرح ألفية) قال العلامة (الخضري): النحو في الاصطلاح يطلق على ما يعم

مقصدين^(١) أو كلاهما أعلى وأدنى. فحقيقته في اللغة: ^(٢) القصد يقال: (نحوثك نحواً) أي: قصدتك قصداً قال الشاعر:

١ - لقد نحاك إله الخلق بإعمر بخطئة عن مداها يقصر البشر^(٣)
ويقال: (هذا نحو هذا) أي: مثله^(٤)، و(هذا نحو هذا) أي: عنده، واسم لهذا الفن كما قيل: ^(٥) (انح لهم نحوه).

الصرف تارة، وما يقابله أخرى. ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف أحكام الكلمات العربية حال إعرابها أفرادها، كالإعلال، والإدغام، والمحذف، والإبدال وحال تركيبها كالإعراب، والنساء، وما يشعبها من بيان شروط النحو كالواسع، وحذف العائد، وكسر إن وفتحها، ونحو ذلك وعلى لثاني يختص بأحوال التركيب، والمراد بها الأول، فهو مرادف لعدم العربية حيث حُلب استعماله في هذين فقط، وإن كان في الأصل يعم علماً. الخ مذكور.

(١) في خ/ه: (أحد معنيين)

(٢) حقيقة النعة: أصوات يعبر بها كل قوم عن أمر بهم

(٣) ينسب هذا البيت لجبريل.

(اللغة) «نحوة» أي: بمرنية، أو أمر، أو مرية، أو جاء، أو منزلة. و«المدي» بفتحيتين العاية، وبلغ منتهى النحر أي: منتهى رعايته وقوله «يقصر» أي: يعجز. و«البشر» الإنسان، والمقصود بهم هو: عمر بن عبد العزيز.

(الشاهد) قوله: «لقد نحاك» بمعنى قصدك

(الإعراب) (لقد) اللام واقعة في جواب القسم، وقد حرف تحقيق (نحاك) نحا فعل ماض مبني على فتح مقدر، والكاف صير مبني على الفتح في محل نصب مفعول به (إله) فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، وإله مضاف و(لخلق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ها) حرف نداء (عمر) منادى مبني على الضم (بخطئة) جار مجرور متعلق بالفعل نحا (هن مداها) (هن) حرف حر (مدي) اسم مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، و(مدي) مضاف، ولها مضاف إليه، ولها جار مجرور متعلق بالفعل يقصر الآتي (يقصر) فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة (البشر) فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

(٤) قال في (الخلاصة) من كتب الحديث يسمى أن يفرق بين المثل والنحو، فالمثل لا يستعمل إلا في الموافق لعمى ومعنى، ونحو في لوافق معنى لا لفظاً. (منه) والله أعلم وأحكم.

(٥) القائل هو: أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وفي الاصطلاح: له حدود كثيرة أجود ما قيل في حقيقته^(١) قول ابن جني: هو صناعة^(٢) قانونية^(٣) تعصم الإنسان مراعاتها^(٤) عن الضلال في لفظه بحسب لغة العرب^(٥).

والمقصد الأعلى هو^(٦) معرفة كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما يترتب على ذلك^(٧)، فيكون على هذا الوجه كسائر العلوم لدينية، والأدنى هو^(٨) معرفة صواب لكلام من خطئه، والتوصل إلى الأشعار والأسجاع ونحو ذلك، فيكون على هذا الوجه كسائر المباحات^(٩) وإنما لكل امرئ ما نوى.

قال الشيخ ابن الحاجب: (الكلمة^(١٠))

(١) في خ/ه: (هي صناعة قانونية تعصم الإنسان مراعاتها عن أن يصل في لفظه بحسب لغة لعرب).

(٢) «صناعة بكسر الصاد: العلم الحاصل من التحريك في العلم. وبالفتح الحرفة (شرح قواعد).

(٣) المراد بالقانون هو الأمر الكلي المنطبق على الجزئيات، نحو: كل فاعل مرفوع.

(٤) أي: ملاحظتها.

(٥) كان عليه أن يقول: إعراباً وباء؛ ليخرج عدم التصريف والمعاني والبيان.

(٦) في خ/ه: (هو) غير موجود.

(٧) كمعرفة معاني الخطب والمواظ.

(٨) في نسخة ه: (هو) غير موجود.

(٩) ولصحيح ما قاله أستاذنا العلامة لرشلي. وهو أنه مقصود في نفسه كسائر العلوم؛ لأنه آلة للعلوم الدينية، ولو لم يقصد التوصل بتعصمه معين، يرجع إليه لحل ما أشكك عليه؛ إذ مريته الاستغناء عن العلوم وهي مفتقرة إليه، ومن جهل حساً عابه من غير تثبت ولا إصابة، وقد نص بحر العلوم الإمام يحيى بن حمزة رحمته الله على وجوبه في إرهاره، فكيف يلحق واجب بمباح محرم فعله في لمسجد. أما مع الرياء وقصد المحظور لكل سواء، ولو في خارج المسجد، حتى سيد العلوم، تربل لحي القيوم في أن قصد المحظور محرم، والعلم جميعه محمود من غير نظر. من (حواشي تذكرة محمد بن حمزة رحمه الله).

(١٠) قوله. «الكلمة» بما قدم الكلمة على الكلام مع أن المقصود الأهم من عدم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد وتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة لتوقف

أي: المعهودة^(١) في اصطلاح النحاة التي يتركب منها الكلام المفيد، فاللام فيها للمعهد^(٢) الذهني^(٣) وقدمت على الكلام إذ هي مفردة^(٤) والمفرد هو الأصل.

وحقيقتها^(٥) في الاصطلاح ما ذكره الشيخ فهي محدودة^(٦) ولفظ جنس^(٧) المحد وما بعده إلى قوله: «مفردة» فصول، وهي في اللغة تطلق على الكلام نحو «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الظُّلُمَاتُ» [آثره: ١٠] أي: كلامه. وعلى الشهادتين يقال: قال

المركب على حزه. (نجم الدين). وفي (البحامي): إنما قدم الكلمة على الكلام لكون المرادها جزءاً من أفرادها، ومفهومها جزء من مفهومه (منه)

(١) اعلم أن قوله: «أي» المعهودة في اصطلاح النحاة يقضي بأن اللام في الكلمة للمعهد الخارجي، فتره بعد «فاللام» فيها للمعهد الذهني بفرض ما مر من كلامه، والأولى أن هذه اللام ونحوها من اللامات (المذكورة في) أول الحدود لام الماهية، كما صرح به المحققون

(٢) قيل: وفيه نظراً لأن المعهد الذهني يوجب جهة المحدود؛ لأنها تشير إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معهود بين متكلم والسامع حتى لقد قيل: إن المعروف بها نكرة في المعنى. (خاتمة تحقيق) المختار أن اللام فيها، وفي سائر المعارف للماهية؛ إذ التعريف بها للأفراد.

(٣) هذه مناقضة؛ إذ كونها للمعهد الذهني ينافي قوله سابقاً «أي» المعهودة في اصطلاح النحاة وسيأتي له في بحث المعارف زيادة تحقيق.

(٤) أي: جرؤه

(٥) والحقيقة تستعمل في ثلاثة معان: بمعنى الذات يقال: هذا حقيقة الشيء أي: ذاته، وبمعنى نقيض المجاز، مثل قريك. أسد فونه حقيقة في السبع المخصوص، ومجاز في الرجل الشجاع. والثالث: في اسم القرية قال الشاعر:-

لقد حمت قلباً بعد بأنسي أن الدائد الحامي حقيقة جعفر
أي: قرابته.

(٦) حقيقة الحد ما يجمع الشيء المحدود من الخروج عما حد به، ويمنع غيره من الدخول فيه.

(٧) والمراد بالجنس: ما يدخل غيره تحته، ولا يدخل تحت غيره. والفصل: المخرج لنا دخل تحت الجنس.

فلان : (كلمة الشهادة^(١)) وعلى القصيدة يقل^(٢) : أنصح كلمة قالتها العرب كلمة لييد^(٣) :

٢ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل^(٤)
وعلى غير ذلك^(٥)، ولها ثلاث أوزان ثبته وهي أفصحها، وكلمة، وكلمة.

(١) وعلى الفعل وحده في اصطلاح المناطقة : لأنهم يقولون : اللفظ المفرد اسم، وأداة، وكلمة، فالاسم ظاهر، والأداة الحرف، وبكسمة الفعل.

(٢) هي (خ/ها) كقوله ~~...~~.

(٣) الشاعر لييد بن ربيعة العامري، وهو شاعر اللام، وكر الموحدة - وقد على رسول الله ﷺ فأسلم، وكان من فحول شعراء الجاهلية، وكان من المحمدين عاشر مائة وأربعاً وخمسين سنة. توفي في أيام عثمان بن عفان.

(٤) (اللفظ) (ألا) حرف يمتنع به الكلام لتبني المخاطب (كل) اسم موضوع بجميع الأجزاء، إذا أضيفت إلى نكرة اقتضت عموم الأفراد، وإذا أضيفت إلى معرفة اقتضت عموم الأجزاء (الباطل) هو : الزائل الفائق من بطل الشيء بطلاً وبطولا إذا ذهب ضياعاً (النعيم) ما أنعم الله عليك (لا محالة) أي : لا بد، سؤالا عبثية.

(المعنى) إن كل شيء غير الله تعالى زائل، ودون لا يدوم، وكل نعيم - أي من نعيم الدنيا زائل، لأنه يصدد دم الدنيا، ويبين سرعة زوالها.

(الشاهد فيه) إطلاق الكلمة على القصيدة.

(الإعراب) (ألا) حرف استفتاح (كل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و (شيء) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ما) مصدرية ظرفية (خلا) فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق (الله) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة (ما خلا الله) منصوب على الظرفية، أي : كل شيء باطل مدة جلوه، أو وقت جلوه من الله (باطل) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وكل) الواو حرف عطف، وكل مبتدأ مرفوع، علامة رفعه الضمة الظاهرة، وكل مضاف، و(نعيم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره (لا) نافية للجنس (محالة) اسم لا مبني على انشراح في محل نصب، وخبر لا محذوف، والتقدير : لا محالة لنا، و(زائل) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وجملة (لا محالة) لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ (كل) والخبر (زائل).

(٥) قوله : «وعلى غير ذلك» أي : وتطابق الكلمة أيضاً على عيسى عليه السلام : لقوله تعالى :

«وَكَلَّمَتْهُ أَلْقَيْنَا لَكَ تَرْجِمًا» [النساء . ١٧١] وعلى الفعل وحده في اصطلاح المنطقيين.

(لفظ^(١)) حقيقة هو الصوت الخارج من الفم المتقطع أحرفاً. يخرج بهذا أصوات الجمادات، ونحوها، وقوله: المتقطع أحرفاً يخرج بهذا أصوات البهائم، وسائر الحشرات^(٢) غالباً^(٣). (وضع^(١) لمعنى) حقيقة^(٥) هو تخصيص شيء كالاسم مثلاً لآخر كالسمي إذا أطلق^(٦) الأول فهم الثاني، فيحترز بهذا عما لم يوضع لمعنى كالمهمات نحو (كادث ومادث) ومقلوب زيد وعمرو، فلم^(٧) ينطق به العرب، فأما إذا جعلت اسماً لمسميات بعد القلب كانت كغيرها. وقوله (مفرد)^(٨) وحقيقة المفرد: هو ما لا يدل جزءه على جزء معناه حال الجزئية^(٩) فالدال من زيد - مثلاً - لا يدل على جزء من المسمى، فيحترز بهذا عن المركب، فإن قام في قولك (قام زيد) يدل على حدوث لقيام، وزيد في ذلك المثال يدل على ذات حصل بها القيام، ونحو ذلك.

- (١) اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: **دأبت شجرة** ولمطت النواة أي رميتها، واللفظ بمعنى المملووظ كالحلق بمعنى المصدوق. (بصرفه)
- (٢) هي (القاموس) حشرات تتقدم الشين على الراء
- (٣) احتراز من النمل فإنها تتكلم كما ذكر الله في سورة النمل. قلت. وحمله على المجاز أولى من حمله على الحقيقة
- (٤) لم يقل «دن» لأن الوضع أحص من لدلالة: إذ كل موضوع دان، ولا عكس. ولو قيل: دان لاحتاج إلى قوله «الوضع» يخرج ما دل بالطبع كآح من امتالم.
- (٥) في خ/ه: بزيادة (أي: الموضوع)
- (٦) أي استعمال.
- (٧) في خ/ه: فلم ينطق به العرب غير موجود
- (٨) يصح رفعه على أنه صفة لقوله «لفظ» وجره على أنه صفة لقوله: «المعنى» ونصبه على أنه حال من ضمير «وضع» قل بعضهم. لو كان صفة لمعنى لزم أن المعنى تركيب، والتركيب من أحكام الألفاظ قلنا محذور في معنى. (رمضان) الأفراد والتركيب من خواص الألفاظ عند أهل المنطق، فحقيقة المفرد لفظ لا يدل جروءه على جزء معناه. والمركب: اللفظ الذي يدل جروءه على جزء معناه. ذكر معناه (الرضي)
- (٩) إنما قال: «حال الجزئية» ليدخل فيه إسناد فإن (إن) يراد به دلالة كاشطة، لكن لا حال كون (إن) جزءاً من إنسان. (شريف)

(وهي) أي: الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنها جنس تحت ثلاثة أنواع الأول (اسم^(١)) كزيد^(٢) (وفعل^(٣)) كضرب^(٤) (وحرف^(٥)) كمن^(٥) وعن حرف معنى لاحرف هجاء فليس من أقسام الكلمة المذكورة هنا فانقسمت^(٦) إلى هذه الثلاثة الأقسام انقسام الكلبي^(٧) إلى جزئيات بحيث يصح إطلاق لفظ المقسوم خبراً عن كل واحد من تلك الأقسام على وجه يصدق، فتقول: الاسم كلمة^(٨)، الفعل كلمة، الحرف كلمة، بخلاف انقسام الكل إلى أجزائه نحو: (المداد عقص وعصغ وزاج) فلا يصح فيه ذلك فافهم، ونحو أن تقول: (الإنسان حيوان) فيصح الإخبار بالكلبي وهو الحيوان عن الجزئي وهو الإنسان بخلاف الجزء فلا يصح أن تقول: (العسل سكتنجيل)؛ لأنه ماء وخل وعسل فلا بد من مجموعها.

(١) قول قبل الراو تقصي الجمع فيرم إلى مجموع الثلاثة كلمة، والمعلوم أن كل واحد منها كلمة ؟ والجواب. أن ذلك من تقسيم الكل، كما تقول. الحيوان إنسان، ومارس، وحمار، فكل واحد منها حيوان وليس مجموعها حيوان، وإنما يلزم ذلك من تقسيم الكل. ذكر معناه (الرضي).

(٢) في ح/ه: (كزيد) غير موجود.

(٣) مأخوذ من الفعل، وهو التصمين، وسمي لفعل فعلاً لخصه الفعل اللعوي، وهو الحدث تسمية للدال باسم المدلول.

(٤) في خ/ه: (كضرب) غير موجود.

(٥) في خ/ه: (كمن وعن) غير موجود.

(٦) في خ/ه: (وانقسمت).

(٧) الكلبي: هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحبوان بالنسبة إلى الإنسان والعرس ولكل: ماله أجزاء غير داخل في حقيقتها، كالمداد بالنسبة إلى العقص والزاج. ووجه تسمية الكلبي كنيا والجزئي جزئياً أن الكلبي جزء للجزئي، فيكون الجزئي كلاً والكلبي جزءاً، والكل له نسبة إلى أجزائه لكونه مركب منها، والأجزاء لها نسبة إلى الكل لكونها أجزاء له، فالكل جزئي لكونه منسوباً إلى الجزء، والجزء كلي لكونه منسوباً إلى الكل. (هداية العقول)

(٨) في خ/ه: (والفعل كلمة، والحرف كلمة) بالواو

(لأنها^(١)) إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا) أراد بهذا القسم الدلالة على انحصار الكلمة في الثلاثة الأقسام التي هي أنواعها فجعلها قسمة دائرة بين نفي وهو (أولا) وإثبات وهو (لأنها) إما أن تدل على معنى في نفسها وهذا أصح القسم^(٢) إذ لا واسطة بين القسمين، فهي مانعة الجمع وانخلو فلا يجتمع في كلمة واحدة الدلالة على معنى في نفسها وعدم ذلك، ولا تغزو الكلمة عن أحدهما بل لا بد أن تكون دالة على معنى في نفسها أو غير دالة كذلك إذ لا واسطة بينهما.

(الثاني) من القسمين لمذكورين وهو غير الدال على معنى في نفسه (الحرف^(٣) والأول) وهو الدال على معنى في نفسه ينقسم أيضا إلى قسمين لأنه (إما أن يقترون بأحد الأزمنة الثلاثة) وضما^(٤) و^(٥) هي الماضي والحال والمستقبال (أو لا) هذه قسمة كالأولى فلا يجتمع في كلمة واحدة دالة على معنى في نفسها الإقتران الوضعي وعدمه ولا تحيل عن أحدهما. (الثاني^(٦)) من القسمين الأخيرين

(١) اعلم أن اسم (أن) صميم الكلمة، والمضاد محذوف إما من الاسم، أو من الخبر، أي لأن حالها إما دلالة، أو لأنها ذات دلالة، واللام في قوله «لأنها» متعلق بما دل عليه قوله «الاسم وفعل وحرف» إذ المعنى «الكلمة محصورة في هذه الأقسام (نجم الدين)

(٢) وذلك لأن القسم ثلاث دائرة بين نفيين نحو: «زيد لا في الدار، ولا في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة دائرة بين إثباتين نحو: «زيد في الدار، أو في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما أيضاً، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: «زيد في الدار أو لا» فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة اشيع الدائرة بين النفي والإثبات. (ثاقب)

(٣) قدمه لقربه من المفسر، ولكونه لا يحتاج إلى تقسيم.

(٤) وإنما قال «وضماً» ليدخل فيه مثل نعم، وبش، وأفعال المقاربة - فإنها مقترنة وضماً، ويخرج نحو «زيد ضارب الآن أو غداً» لأن فقرانه عارض لا وضعي. (خبيصي)

(٥) في خ/ه: بزيادة (دخل نعم وبش، وخرج اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة).

(٦) وهو مبتدأ خبره الاسم، والجملة مستأنفة أيضاً لأنه لما قال «إما أن يقترون بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا» كأن سائلاً قال «ما الأول؟ وما الثاني؟ فكان «الثاني الاسم، والأول الفعل، وإنما لم يتعرض له المصنف؛ لأنه معلوم بالضرورة، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبْنَاؤُهُ فَلَا وَرِثَةُ الْآلِثَةِ﴾ [النساء: ١١] وهذا من باب الاختصار.

(الاسم) وهو الذي يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، وهي الماضي والحال والمستقبل (أو لا الثاني) من القسمين الآخرين (الاسم) وهو الذي يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً (وقد علم بذلك) ^(١) التقسيم حد كل واحد منهما ^(٢) أي: من أقسام الكلمة الثلاثة التي هي أنواعها، فلا اسم يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، والفعل يدل على معنى في نفسه ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف لا يدل على معنى ولا يقترن.

(الكلام) ^(٣) ولما فرغ من تبين الكلمة التي هي مفرد الكلام شرع في تبينه، والمراد بالكلام القولي ^(٤) المركب من الحروف المعروفة، لا ما في النفس وخلاف

(١) ولله در المصنف حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل المحصر، ثم به عليها بقوله فقد علم، ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت الصواع. (جامي)

(٢) فإن قيل: إذا عدم حد كل واحد منها بهذا فيكون حد كل واحد فيما بعد تكراراً؟ أجيب: بأن ذكره هنا على سبيل الإجمال، أو في ضمن القسمة، وفيها على سبيل التفصيل، أو المقصد لما كان الحد معتمداً عليه (رضي)

(٣) اعلم أن الكلم اسم جنس جمعي، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه، وخصوص من وجه، فرب الكلام أهم من جهة أنه يتناول المركب من كلمتين فصاعداً، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير مفيد. والكلم أهم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول إلا المركب من كلمتين، كما سبق. (شرح ألفية)

- إنما لم يعطف الكلام على الكلمة مع وجود جامع والتناسب. أما وجود الجامع للكليتين من موضوع علم اللغة، وأما التناسب فتكون كل واحد منهما جملة اسمية - لعدم قصد الربط.

(٤) إذ الكلام قد يطلق على ما في النفس، كما ذكر، وأنت حير بأنه باطل، وعلى الحد كقول عائشة ما بين الدفتين كلام لله (وهو بخط، وكقولهم: القلم أحد اللسانين، أي: خطه، وعلى الإشارة، كقول الشاعر:-

حواجبنا نقضي الحوائج بيها ونحن صموت والهوى يشكلم
ولا ينتفض بقوله.-

الأشعرية^(١) باطل واحتجاجهم بقول الشاعر^(٢):

٣ - إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٣)
لا أصل له^(٤)؛ لأنه إنما قصد التجويز لا لحقيقة كما قال الشاعر^(٥):

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تتكلم
فالتقصدها لم تتكلم الحقيقة لا مجاز، ومن كان الحال كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَيْنَا مَطَافِينُ﴾
[نصت: ١١] وعلى التكليم الذي هو المصدر كقوله
قالوا كلامك هذا وهي مصيبة بشميت قلت صحيح ذلك لو كانا
أي: تكليمك.

(١) الأشعرية مسروبة إلى ملعب أبي الحسن الأشعري، وهو علي بن أبي بشر بن إسحاق
بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري كما ذكره
ابن خلكان.

(٢) يمس هذا البيت للأخطى، واسمه: غيث بن عوث الصلت، أحد بني جشم بن بكر، ثم
أحد بني تغلب، وكتبه: أبو مالك. وقيل هذا بيت

لا يمجيبك من خطيبة خطبة ~~عني~~ يكون مع الكلام أصيلاً
(٣) (للمشاهد) قوله (إن الكلام لفي الفؤاد) على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني
التي تقوم في نفس الإنسان، ويخيلها قبل أن يعبر عنها باللفاظ تدل عليها، وهذا مجاز من
باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه.

(الإعراب): (إن) حرف تركيد ونصب (الكلام) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة على آخره (لفي) اللام لام الابتداء، وتسمى مزحلفة؛ لأنها زحلت عن محلها، لأن
أصل «إن زيدا لقائم» «لأن زيدا قائم» فكروها امتناع الكلام بتوكيدهن، فأطروا اللام دون
إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه (الفؤاد) اسم مجرور بهي وعلامة جره الكسرة (وإنما)
الواو حرف عطف، إنما أداة حصر (جعل) فعل ماض مبني للمجهول (اللسان) نائب فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو المفعول الأول (على الفؤاد) جار ومجرور متعلق
بقوله «دليلاً» الآتي (فليلاً) مفعول ثان لجعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على
آخره.

(٤) في خ/ه: لا وجه له.

(٥) لم أطلع على القائل.

(المللة) (القواتر) جمع فاترة، بمعنى ليست بحديدة، قال إبراهيم النخعي: إن من صفات
الحسن والجمال، إذ النفوس في لغالب ترهب إليه، ولم تزل الشعراء في القديم والحديث

إذا كلمتني بالعيون الفواتر أجبت عليها بالدموع البوار
ونحو ذلك. (ما) موصولة بمعنى الذي، أو موصوفة بمعنى شيء
(تضمن^(١)) هذه العبارة أهم من قول الزمخشري ما تركب؛ لأنه يدخل في هذه
الكلمتان المنطوقتان نحو (زيد قائم) والمنطوقة والمفهومة نحو (قم واقعد) وأمثال
ذلك، ولا يدخل في قولك: ما تركب إلا المنطوقتان^(٢) فقط.

تنفزل بذلك (البوار) جمع بادرة، من قوله. بادره بادرة، وبادراء، وابتدره. ويدر غيره.
هاجله.

(المعنى) أنها حين تشير إلى طرف العين مما في قلبها هاجلتني دموع العين من فرط حبي
لها.

(الإعراب): (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط مبني على السكون في محل
نصب (كلمتني) كالمفعول ما في مبني على الفتح، والتاء تاء التانيث الساكنة لا عمل لها من
الإعراب، ولما عمل ضمير مستتر جواز تقديره «هي» وتكون الوقاية، والياء ضمير متصل
مبني على السكون في محل نصب مفعول به. وجملة «كلمتني» في محل جر بإضافة (إذا) إليها
(بالعيون) جار ومجرور متعلق بكلمتني. (الفواتر) صفة للعيون مجرورة بالنجمة (أجبت)
أجاب فعل ما في مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل
(عليها) جار ومجرور (بالدموع) جار ومجرور، وعليها، وبالدموع متعلقات بأجبت (البوار)
صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة، وجملة (أجبت) لا عمل لها من الإعراب جواب الشرط.
(الشاهد) في قوله «إذا كلمتني بالعيون» حيث أطلق الكلام على إشارة العينين، وهي
استمارة تصريحية تبعية.

(١) سواء تضمنها حقيقة أو حكماً أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فلا يدرم اتحادهما.

(٢) قلت: هذا ضعيف؛ لأن المركب أهم من مركب التحقيقي والتقديري و«ضرب» مركب
من كلمتين تقديراً، ولهذا قال (نجم الدين) ومعنى يتضمنه الكلمتين تركبه منهما. قال في
حواشيه - للمحقق لشراف - أشار بهذا إلى بطلان ما توهم من أن التركيب لا يشمل
المقدر فلذا عدل إلى التضمن. وقال في حواشي الموشح فيما إذ تركب الكلام من
الكلمتين نحو «ضرب» ويدل على ذلك قربهم في المنطق: اللفظ إن قصد به الدلالة على
جزء المعنى لمركب مع جعلهم لنحو «ضرب» داخل في هذا الحد. (سيدنا حسن يحيى
سبلان).

(كلمتين بالإسناد^(١)) وهذا أعم مما لو قال: بالإخبار؛ لأن هذا يشمل الإنشاء كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتعني، والعرض، وغير ذلك^(٢) والإخبار «كقام زيد» و«زيد قائم» وبحوه، وحقيقة الإسناد: نسبة أحد الجزأين^(٣) إلى الآخر لإفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها؛ فقوله: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر يدخل فيه «غلام زيد» و«إن قام زيد» ويخرج بقوله لإفادة المخاطب إذ ذلك لا يفيد المخاطب^(٤)، وقوله: «فائدة يصح لسكوت عليها» يخرج نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا»^(٥) (ولا يتأتى ذلك) أي: الإسناد الحاصل منه كلام مفيد (إلا في اسمين)^(٦) نحو «زيد قائم»^(٧) (أو في لعل واسم) نحو «قام زيد» لوجود المسند والمسند إليه في كل من المثالين، ولا يتأتى من فعلين لعدم المسند إليه ولا في فعل وحرف لذلك، ولا من حرفين لعدم المسند والمسند إليه، ولا من حرف واسم لعدم المسند، فأما المنادى فحرف المنادى فيه بمثابة الفعل^(٨).

- (١) قال الهندي في حقيقة الإسناد: النسبة المميّة فائدة تامة وإلّا فيه للاستعانة أو للمصاحبة أو للإلصاق أو للسببية، (منه).
- (٢) كالتحضيض، والترجي، ولقسم، والثناء، والتعجب، والمدح، والذم، والدعاء، فكلها إنشاء.
- (٣) حقيقة أو حكماً كتسمع بالمعدي خبر من أن تراه، نسبة الخبرة إلى تسمع حكماً أي: سماعك خبر.
- (٤) قد قيل الأمر بالمعكس، وهو أن يخرج بهذا التبدّل نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا» وبالتحديد الذي بعده ما ذكره. والله أعلم.
- (٥) في خ/ه: (ويخرج بقوله فائدة... الخ).
- (٦) هذا ضعيف؛ لأن السماء فوقنا كلام، إذ هو موضوع للإفادة، وإن لم يفد المخاطب لأمر خارجي، وهو علم المخاطب بذلك، فهو مثل «قرآن حق» و«محمد رسول».
- (٧) حقيقة أو حكماً، وذلك من قبل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظروف والمظروف.
- (٨) فالضمير المستتر في الوصف كائناً ما كان لأنه لا يبرر في تشبيه ولا جمع فلا يقال «زيد قائم» ثلاثة أسماء.
- (٩) يقال ليس في المنادى إسناد فلا يحتاج إلى قوله فأما المنادى... الخ وإنما يحتاج إليه من فسر لفظة ذلك بالكلام أو ما تضمنه الكلام.

[الاسم وأقسامه]

(الاسم) قُدِّمَ على أخويه ؛ لاستثنائه عنهما واحتياجهما إليه ؛ إذ لا يتم منهما كلام إلا به ^(١) ، واشتقاقه من السمو وهو العلو ؛ لأنه يسمو بمسماء إلى الأذهان فيرفعه ، ويكشف معناه ، بدليل تصغيره وتكبيره والإخبار عنه ، نحو «سمي» ^(٢) وأسماء وسميت ؛ وأصله ينفو قلبت الواو همزة ^(٣) في أوله ، وهذا عند البصريين وقال الكوفيون : مشتق من السمة وهي العلامة ؛ لأنه سمة للمسمى وأصله وسم قلبت الواو ^(٤) همزة . (ما) موصولة بمعنى الذي أو موصوفة ^(٥) بمعنى شيء . (دل) على معنى) يدخل في هذا الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد دل على معنى ، فقال : (في نفسه) ^(٦) خرج الحرف ؛ إذ لا يدل على معنى في نفسه بل لا بد من ذكر متعلق له في الاستعمال نحو «سرت من البصرة إلى الكوفة» (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) خرج الفعل ؛ لأنه وإن دل على معنى في نفسه فهو مقترن بأحد الأزمنة وضما ، وهذا اللفظ من أول الاسم إلى هنا طرد الحد ، وعكسه ^(٧) أن

- (١) وفي «الخصائص» إنما قدم الاسم على الفعل لأنه عبارة عن المحدث والمعل عبارة عن المحدث ، والمحدث سابق على حدثه . (منه)
- (٢) يعني فلا يقال وسيم في تصغيره ، ولا أوسم في جمعه ولا سميت في الإخبار كما ذهب إليه الكوفيون .
- (٣) هذه العبارة فيها تسامح ؛ لأن المذكور في التصريف أن لامه لما حذفت لحقته همزة الوصل عوضاً عن المحذوف ، أو لأنه لما أشبه الفعل في الإعلال سكن أوله فوجب الإتيان بهمزة الوصل كما في الفعل نحو تعلق لغرض الجبر والعرض .
- (٤) الأولى أن يقال حذفت الواو التي هي لواء وأتي بهمزة الوصل كما في المتاهل . قال الرضي : ولا نظير لما قالوا يعني الكوفيين إذ لا تحذف الفاء ويأتي بهمزة الوصل . (متاهل)
- (٥) وجعلها موصوفة أولى ؛ لئلا يلزم الإقتصار على الفصل ؛ لأن الموصول مع الصلة بهمزة الشيء الواحد فكان ذكر انفصل الأول لإخراج الحرف ، وذكر الفصل الثاني لإخراج الفعل ، والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما إذ جعلت موصوفة حيث تكون كلمة (ما) جنساً وما بعدها لمصلاً ليكون لحد تاماً . (خاتمة)
- (٦) أي : نفس مدلول بمعنى الكلمة فتدكير الضمير بناء على لفظ الموصول . (جامي)
- (٧) العكس الذي أراده هو انتفاء المحدود عند انتفاء الحد والإطراد ثبوته عند ثبوته .

تقول: ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فليس باسم فاطر الحد وانعكس على وجه يصدق كما ترى، وهذا دليل صحته (ومن) هنا للتبويض (خواصه) هذا من ألفاظ جموع الكثرة^(١)، ولم يذكر بعده إلا دون العشرة فأتى بهذا اللفظ ليدل على أن الخواص قريب من ثلاثين وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره، ولم يذكر إلا بضمير وهي نحو (دخول اللام^(٢)) أي: لام (٣) التعريف واختصت بالاسم لأنها لتعريف المحكوم^(٤) عليه، ومن حق المحكوم عليه أن يكون اسم (والجر^(٥)) واختص بالاسم لأنه إعراب المضاف إليه، ولا يكون إلا اسماً غالباً^(٦) أو لأن أصل الإعراب للاسم فشاركه الفعل المضارع في الرفع والنصب، واختص بالجر لئلا يستوي الفرع والأصل^(٧) (والثنوين) أي:

- (١) منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها، ومن التعميمية على أن ما ذكره بعض منها، وهي جمع خاصة، وخاصة الشيء (بختص به) ولا يوجد في غيره، وهي إما شاملة لجميع المراد ما هي خاصة له كالكتاب «بقوة للإنسان» أو غير شاملة كالكتاب بالفعل (جامي).
- (٢) وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الدات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه. (نجم الدين).
- (٣) وأما لام الابتداء أو اللام الموصلة ولام جواب لو ولولا ولام الأمر فليست من خواص الاسم. (خالد).
- (٤) قيل: ما يصح أن يقع محكوماً عليه فلا بد أن يزد القائم والأولى أن يعمل أن غير الاسم لا يقبل التعريف. (نجم الدين).
- (٥) إنما قدم الجر على التوين مع أن بينه وبين لام التعريف مسبة التقابل لأنها إذا اجتمعا في كلمة كان التوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام عليهما فلأن المصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على ما بقي فلأنها لمطبة، وهي أظهر من الموصية في الدلالة على الاختصاص. وأما تقديم الإسناد على الإضافة فلأنه مدار الكلام، ولتضمنه خواص كثيرة.
- (٦) احترازاً من الظروف فإنها تضاف إلى الجملة.
- (٧) فإن قيل: قد حصل الاستواء حيث خفف جزم الجر في الفعل قلت: المساواة لا تحصل إلا باتحاد نوع المشترك فيه، ويكفي شرف الاسم عدم تحطى الفعل إلى التحلي بذلك النوع المخصوص، وحل نوع آخر في الفعل لا يرفى به إلى مساواة أصله لتجوهر

تتوین التمکین «کزید ورجل» لدلائک علی أمکنیة الاسم^(١) فی الإعراب .
وتتوین التکیر کسبویه ، وسبویه آخر ؛ لأن الاسم نارة معرفة ، وتارة نكرة ،
والفعل لا یوصف بأحدهما .

وتتوین العوض کالذي فی يومئذ ، وحیثذ ، وبعضهم لبعض ؛ لأنه عوض
عن المضاف إليه ، ولا یكون إلا اسما أو فی حکمه .

وتتوین المقابلة کمسلمات فإنه مقابل لنون الجمع فی «مسلمین» والجمع
یختص بالأسماء .

وأما تتوین التریم فیدخل أنواع الكلمة كلها .

(والإسناد إليه)^(٢) فإنه لا یسند إلا إلى اسم نحو «قام زید» فإن أسند إلى فعل
تؤول بالاسم نحو . «تسمع بالمعیدی»^(٣) خیر من أن تراه أي : سماعك وقول
الشاعر :

٤ - جزعت غداة البین لما ترجتوا وحق لمثلي - یابئینة - یجزع^(١)

انحطاط درجة هذا النوع الآخر من ذلك النوع ، فإن الجرم مثلاً وإن کان إعراباً فهو أمر
هدمی ؛ إذ هو سلب حركة أو حرف بخلاف جبر ونحو ذلك من التجویزات - والله أعلم .
(سیدنا أحمد حابس)

(١) ولا أمکنیة للفعل .

(٢) واختص الإسناد بالاسم ؛ لأن الفعل وضع لأن یكون مسنداً أبداً فلو جعل مسنداً إليه لزم
خلاف وضعه .

(٣) قبل : وأصل المثل أن رجلاً من العرب کان اسمه معیدياً ، وكان خایة فی الشجاعة والفصاحة
لکنه کره المنظر ، فصیر القامة ، فوصفه رجل هند أمير من أمراء العرب ، فرغب الأمير إلى
حضوره فطلبه ، فلما حضر نظر إليه الأمير بالحقارة وقال : «تسمع بالمعیدی خیر من أن تراه»
فقال المعیدی : إنما المرء بأصعره قلبه ولسانه أي : لا أنظر إليّ بالحقارة .

(٤) ینسب هذا البيت لجلیل بن عبد الله بن معمر العلوي

(اللفظة) «جزعت» الجزع نقیض الصبر ، وبابه جرع كفرح «البین» الفراق وبابه باع ، وهو من
الأضداد «ترحل» بمعنى رحل «حق» ثبت «بئینة» سم امرأة .

(الشاهد فيه) حیث أسند «حق» إلى كلمة «یجزع» وهو بمعنى الاسم ، والتقدير حق الجزع .
(الإعراب) (جزعت) جزع ؛ فعل ماضٍ مبني على السكون لا اتصاله بضمیر الرفع المتحرك ،

أي: حق الجزع وهو قليل (والإضافة^(١)) لأن الإضافة من خواص الأسماء فلا يضاف إلا اسم إلى اسم، ونحو «يوم ينفع» أي: يوم نفع (وهو) أي: الاسم ينقسم إلى قسمين (معرب) وهو الأصل^(٢) (ومبني) لعذر يعرض له (فالمعرب^(٣)) المركب^(٤) يشمل تركيب الإسماء كقاف زيدا، وتركيب المزج «كعبلبك»، وتركيب الإضافة نحو «غلام زيدا»، وتركيب العدد «كأحد عشر» وتركيب الصوت

والتاء ضمير متصل مبني على النصب في محل رفع فاعل (هذه) ظرف زمان منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(هذه) مضاف، و(الذين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، و(لما) ظرف مبني على السكون في محل نصب (ترحلوا) ترحل فعل ماضٍ مبني على النصب لا اتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها، وجوب لما هذوف دل عليه السياق (وحق) الواو عاطفة، حق: فعل ماضٍ مبني للمجهول (لعلني) اللام حرف جر، ومثل اسم مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الياء، ومثل مضاف، و(الياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، و(واحد) والمجرور في محل نصب، وجملة ياشية لا محل لها من الإعراب، جملة اعتراضية بين العامل ومعموله (بجزع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(فاعِل) ضمير مستتر جواراً تقديره هو، وهو مؤول بمصدر نائب فاعل.

- (١) أي: كون الشيء مضافاً واحتصر بالاسم، لأن للمضاف إما متخصص أو متعرف، نحو «غلام رجل» و«غلام زيد» والتعريف والتخصص من خواص الاسم، ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافاً إليه لئلا يرد عليه «يوم ينفع» و«يوم يجمع» من إضافة الظروف إلى الأفعال. (نجم الدين)
- (٢) فإن قيل كيف ذلك، وأصل الأسماء الإفراد، وهي في مثال الأفراد غير مستحقة الإعراب كما هو معروف؟ قلت: إنما حكم بذلك، لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فباء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لكون استعمالها مفردة عارضاً عبر وصفي. ذكر معناه (الرضي).
- (٣) الفاء للتقسيم أو التفسير، وإنما قدم المعرب على الإعراب؛ لأن المعرب بمنزلة الذات، والإعراب بمنزلة الصفة، ولا شك في تقديم الذات على الصفة.
- (٤) أي: الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامده. (حاجي) ليخرج غلام من «غلام زيدا» فإن غلام مبني، وزيد معرب، وأما مع العامل فإنه معرب نحو «جاء غلام زيدا».

«كسيويه» ويخرج^(١) من هذا أسماء الأعداد كواحد اثنين، والتعداد كزيد، وبكر، وعمر، قبل التركيب وحروف^(٢) التهجي كألف، باء، تاء، ثاء، ونحوه.

وقوله: (الذي لم يشبه مبنى الأصل) خرج تركيب الصوت والعدد وأقام هؤلاء من تركيب الإسماء لأنها أشبهت بمبنيات الأصول، وهي فعل الأمر والماضي والحرف لوجوه متأتي. (وحكمه) أي: حكم المعرب (أن يختلف آخره^(٣)) أي: آخر المعرب (باختلاف^(٤) العوامل) التي هي عامل الرفع نحو «قام» وعامل النصب نحو «ضربت» وعامل الجر نحو «مررت» (لفظاً) كما في الاسم الصحيح وهو ما لم يكن آخره حرف علة نحو «زيد وبكر وعمر» و«خالد» والملحق به، وهو ما كان آخره أحد حروف العلة^(٥) وقبله ساكن، كالواو من «دلو»، والياء من «جدي»، فتقول: «جاءني زيد ودلو»، ورأيت زيدا ودلوا، ومررت بزيد ودلو (أو تقديراً) كالدي آخره ألف مقصورة نحو «عصا» و«موسى» أو ياء متكلم «كعلامي» مطلقاً، والمنقوص في بعض أحواله وسيأتي.

- (١) وصح الإخراج بالجرس لكونه أخف من الفصل بوجه.
- (٢) صوابه: أسماء حروف التهجي كما لا يخفى، فالأسماء مثل جيم، عين، ونحوهما. وأما حروف التهجي مثل: جة، وه، ونحوهما، فليست أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروف معاني، وإسماء هي جزء كلمة، أي: أسمية الكلمة التي تسمى منها، فإذا كان الحرف منها متحركاً مثل الجيم من «جهمر» أتى بهاء السكت كما تقول للمقاتل، ما أول جهمر؟ فتقول: جة وأما إذا كان ساكناً فتقول: أج.
- (٣) وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف فلا سبب أن يكون يدل عليها متأخراً عن الدال عليه. (جامي)
- (٤) أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل وبأن يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها لكونه مختلف في العمل؛ لئلا ينتقض بحث قولنا «إن زيدا مضروب» و«بني ضربت زيدا» و«بني ضارب زيدا» فإن العمل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه. (حامي)
- (٥) وكذلك الواو المشددة والياء المشددة، نحو: «كرسي» و«عدو» فإن حركات الإعراب تدخلها من غير ثقل. (حاشية مفصل)

[الإعراب]

(والإعراب) هو في اللغة مشتق من الإبانة يدل : «أعرب فلان عن حاجته» إذا أبان عنها، والشيب تعرب عن نفسها أي : تبين، ومن التغير كما يقال : «عُرِبَتْ معدة الفصيل» إذا تغيرت. وهو يس ويغير ويؤزل الفساد الناشئ من التباس بعض الأمثلة ببعض كما في قوله : «أحسن زيداً» فإن أردت نقي الإحسان عنه رفعت^(١) وفتحت نون أحسن، وإن أردت التعجب من حسنه نصبت مع فتح النون،^(٢) وإن أردت الإستفهام عن أي شيء أحسنه جررته مع ضم النون^(٣)، فلولوا الإعراب لما فهم ذلك فكدلك الفاعلية والمفعولية والإضافة (ما)^(٤) اختلف آخره^(٥) أي : آخر المعرب (به) أي بالإعراب (ليدل على المعاني) التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة الحاصلة من نسبة أحد الجرائم إلى الآخر (المعتورة) والمتداولة، والمتناوبة، والمتعاقبة (عليه) أي : على لاسم.

(و) لما كانت المعاني ثلاث جعلت (أنواعه)^(٦) أي . أنواع الإعراب (ثلاثة رفع^(٧) ونصب وجر) ليكون لكل معنى نوعاً

- (١) على أن ما مائة، و(أحسن) فعل ماضٍ، وزيد فاعله.
- (٢) على أن «أما» بمعنى شيء وأحسن فعل ماضٍ، وزيداً مفعوله.
- (٣) على أن «أما» استهامية مبتدأ وأحسن خبر مضاف إلى زيد، أي : أي شيء هو الحسن فيه، وأحسن في هذا فعل تفضيل.
- (٤) في خ/ه : برهانة (موصولة أو موصوفة)
- (٥) فإن قيل : إن الضمير هائد إلى الإعراب، وذكر المحسود في الحد ضعيف ؛ لأنه يؤدي إلى الدور. أجيب أنه لما ذكر ضمير هاء الاعتراض، بن الحق أن الضمير هائد إلى «ما» التي هي عبارة عن حركة أو حرف فلا يرد ما ذكر.
- (٦) وإنما قال . وأنواعه أي أنواع الإعراب، وفيه سبأتي في المبنيات وألقابه ؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر دا على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً كانت الدوال عليها أنواعاً بخلاف ذلك ؛ لأن كل واحد من علامات لاء فيه يدل على أمر واحد وهو البناء. هندي
- (٧) وسمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلغظ به، ولرفع مرتته من بين أخويه لكونه علماً لما هو عمدة الكلام، وإما سمي نصباً مصباً لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلغظ به، وإما سمي الجر جرّاً ؛ لأن عمله يجز لفعل إلى الاسم ولأن الشفة السفلى تجر إلى أسفل عند التلغظ به. (خاية تحطيق)

(فالرفع^(١) علم الفاعلية) ليدخل في هذا لفاعل وما أشبهه كالمبتدأ والخبر ونحو ذلك، وفي جعل الرفع للفاعلية معادلة من حيث قلة الفاعل وثقل الرفع، ومناسبة من حيث كون الفاعل عمدة وقوة الرفع فكان الأثقل القوي للأقل العمدة (والنصب^(٢) علم المفعولية) ليدخل في هذا المفعيل وما أشبهها كالحال والتمييز ونحوهما، وفي جعل النصب لذلك معادلة من حيث خفته، وكثرة المفاعيل، ومناسبة من حيث ضعفه، وكون المفاعيل ونحوها فضلات (والجر علم الإضافة^(٣)) هي باب واحد، وخصت به الإضافة لكونها متوسطة بين الكثرة والقلة والعمدة^(٤) والفضلة، والجر متوسط بين لطفة والثقل والقوة والضعف ففي ذلك معادلة ومناسبة^(٥) أيضا ولما فرغ من ذكر المعرب والإعراب أراد أن يبين العامل فقال: (والعامل ما به يقوم^(٦)) أي. يتحصل (المعنى) من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، إذ لم تحصل الفاعلية في زيد إلا بتسبق قام أو نحوه إليه في قولك: «قام زيد» وكذلك المفعولية والإضافة فهذا المعنى وهو الفاعلية ونحوها هو (المفتضي للإعراب) من رفع ونصب وجر، فهنا مفتضين وهو الفاعلية، والمفعولية،

- (١) قال (نجم الدين): ولو قال «ارفع علم عمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم المضاف إليه لكان أخصر لفظاً، وأتم معنى. أي علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً» ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا، كالمبتدأ والخبر وغيرهما (جامي)
- (٢) أي: علامة كون الشيء معمولاً حقيقة أو حكماً ليشمل الملحقات به. (جامي)
- (٣) ولما كانت الإضافة مصدراً بنفسها لم يحتاج إلى إلحاق الباء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية. (جامي).
- (٤) قوله: والعمدة والفضلة. إلخ ومناسبة بينهما في المتوسط لما كان المضاف إليه تارة فاعلاً نحو «أعجبني دق ناقص الثوب» وأخرى معمولاً نحو «أعجبني ضرب اللص الجلاذ». (خاية). ولأن المضاف إليه يكون في موضع تكميل العمدة نحو «جاءني عبد الله» وفي موضع تكميل الفضلة نحو «رأيت عبد الله».
- (٥) وفي (الجامي) ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له.
- (٦) قوله: يقوم... إلخ لو أتى أنشيوخ يتحصل مكن يترجم لكان أولى؛ لأن من حق المحدود أن يكون واضحاً ليفهم من أول وهلة (رصاص) وفي شرح ابن الحاجب ولسر العامل هنا؛ لأنه يتضمنه قوله: «بختلف آخره لاختلاف العوامل».

والإضافة. ومُتَقَسَّر وهو: الرفع، والنصب، والجَر، وآلة اقتضاء وهو «قام، وضربت، ومررت».

اعلم أن الأسماء بالنظر إلى دخول علامات الإعراب عليها ستة أقسام، قسم يستوعب الحركات الثلاث مع التنوين كما يأتي في الكتاب، وهذا هو الجاري على القياس من حيث أن أصل ما أعرب أن يعرب بالحركات مستكملة؛ إذ هي الإعراب والحروف متفرعة منها على الصحيح، وهو قوله (فالمفرد^(١)) يحتز به هنا من المثنى والمجموع (المنصرف) يحتز به من المفرد الممتنع نحو: أحمد، فلا يدخله الجر، ولا التنوين (والجمع) إذ المفرد قد تقدم (المكسر^(٢)) نحو: رجال ومساجد فيخرج بهذا جمع السلامة نحو «مسلمين» (المنصرف) خرج الجمع المكسر الممتنع نحو «مساجد» (بالضمة) مع التنوين (رفعاً) هـ تمييز أي: رفعه بالضمة (والفتحة) مع التنوين (نصباً) تمييز كذلك (والكسرة) مع التنوين (جرأ) تمييز كذلك مثاله «جاءني زيد ورجال» «ورأيت زيدا ورجالاً» «ومررت برجلين ورجال» (جمع^(٣)) هذا هو القسم الثاني

(١) قوله فـالمفرد الخ اعلم أنه يرد عليه الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة، وليس حكمها ما ذكر من وجوه فإن اكتفى بحروجها بذكرها فيما بعد فليكتف بخروج ما لا ينصرف بذكره أيضاً فلا حاجة بالتفصيل بالمنصرف (يزود) وقد أجاب عن هذا الورود المحقق الشريف بقوله قساً: الأسماء الستة مع قننها حكمها حكم المنصرف في ثلاث حالات، حالة الأفراد نحو «جاءني أب له ومررت بأب له» وحالة الإضافة إلى ياء المتكلم نحو «جاءني أبي، ورأيت أمي، ومررت بأبي» فإن إعرابها بالحركات التقديرية، وحالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم مصغرة نحو «جاءني أخيت، ورأيت أخيت ومررت بأخيت» ويخالف حكمها ما ذكر في حانة واحدة وهي إضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة فاكتمى بخروجها بحسب هذه الحالة بما أورد من بيان إعرابها بتعدد، وأما غير المنصرف فهو لا يكاد ينحصر في عدد مع حروجه عن الحكم في حالاته كلها، فكان لا اعتبار بالاحتراز عنه أكثر، فلم يكتف بذكره بعد. (شريف)

(٢) وإنما أعرب جمع المكسر إعراب المفرد بمشابهته للمفرد لكون صيغته مستأنفة صغيرة عن وضع مفردة، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في لصيغة كالمعدلات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرده في آخره حرف لين صالح لأن يجمع إعراباً كما في الجمع بالواو والنون. (وضي)

(٣) في خ/هـ: بزيادة (اللفظية والتقديرية)

مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها (المؤنث) يحتز^(١) به من جمع المذكر المكسر فقد مرّ والسالم سيأتي (السالم نحو مسلمات وهنّات) فيخرج بهذا القيد جمع المؤنث المكسر نحو «مؤارب» (بالضمة رفعاً) مع التنوين ولو امتنع من الصرف على الصحيح نحو «عرفات» فقيه التأنيث والعلمية، ويحكى على حاله، ولا يضره التنوين؛ إذ هو للمقابلة لا للتمكين^(٢) (والكسرة) مع التنوين نصباً وجراً كذلك تقول: «هذه مسلمات وعرفات» «ورأيت مسلمات، وعرفات» «ومررت بمسلمات، وعرفات». وحمل نصبه على جره لأنه فرع على جمع المذكر السالم، وقد حمل نصب ذلك على جره، فكذلك هذا؛ لثلاث يكون للفرع على الأصل مزية^(٣) (غير المنصرف) هذا هو القسم الثالث مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها (بالضمة) رفعاً من غير تنوين هذا تمييز (والفتحة) نصباً وجراً من غير تنوين كذلك وسنأتي حلة منع الجر والتنوين عنه، وذلك نحو «جاءني أحمد وإبراهيم» ورأيت أحمد وإبراهيم» و«مررت بأحمد وإبراهيم».

(١) قوله: جمع المؤنث. الخ ولقاتل أن يقول يسمي أن يذكر أولات بمعنى صاحب كما ذكر أولو بعد المذكر السالم فإن إعرابها كإعراب هذات، وليست الألف والياء في آخرها للجمع إذ لا معد لها من جنسها. (سميدي)

- وقدم جمع المؤنث على غير المنصرف؛ لأن إعراب جمع المؤنث أقوى من إعراب غير المنصرف؛ لأنه في جمع المؤنث جعل الأضعف تابعاً للأقوى وفي غير المنصرف الأقوى تابعاً للأضعف. (سميدي)

(٢) قال (نجم الدين) بل للتمكين، ونعالم تسقط من عرفات لأنه لو سقط لبعه الكسر في السقوط ودخل نصب، وهو خلاف ما هو عليه الجمع السالم. (منه)

(٣) فإن قيل: المزية حاصلة؛ لأن لأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركة، قيل: الإعراب بالحرف في الجمع صار أصلاً مبدءاً معتبراً باعتبار أن الجمع فرع والإعراب بالحرف أيضاً فرع فإعطاء الفرع للفرع بحكم التناوب صار أصلاً مبدءاً معتبراً عندهم فصار الإعراب بالحركة كأنه فرع عنها. (هامة).

في خ/ه: بزيادة (هذا ذكره كثير من النحاة)، وأقول: قد حصلت المزية من جهة إعراب هذا بالحركات وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات.

[إعراب الأسماء الستة]

(أبوك) هذا إلى آخره هو القسم لرابع من المعربات، وهو أول ما يعرب بالحروف^(١) وجاء على القياس في استيعابه الحروف، وكون الواو علامة الرفع، والالف علامة النصب، والياء علامة الجر، ومحالف للقياس من كون إعرابه بالحروف؛ إذ هي فرع الحركات (وأخوك وحموك^(٢)) هو بكسر الكاف إذ الخطاب فيه لمؤنث؛ لأن الحم هو أخو روج المرأة (وهنوك^(٣) وفوك وذو مال) ولا تعرب بالحروف كما ذكر إلا بشروط ثلاثة، الأول أن تكون (مضافة) حتى لو كانت مفردة أعربت بالحركات لفظاً نحو «جاءني أب وأخ وحم وهن وفم» وكذلك النصب تقول: «رأيت أبا... الح» والجر «مررت باب» كذلك، وهذا فيما عدا ذو، فأما هو فلا يقطع عن الإضافة أبداً.

والشرط الثاني أن تكون مضافة (إلى غير باء المتكلم) حتى لو كانت مضافة إليها كان إعرابها بالحركات تقديرًا مطلقاً تقول: «هذا أبي» و«رأيت أبي» و«مررت بأبي» وتقدر الرفع والنصب والجر، الشرط الثالث^(٤) أن تكون مكبرة حتى لو

(١) وإنما جعل إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الأحاد أيضاً كذلك لئلا يكون بينها وبين الأحاد وحشة وصاعرة ذمة، وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة يجعلوا في مذبة كل إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابتها المثنى والمجموع في كون معانيها مسية عن تعدد، ولوجود حرف صالغ للإعراب في آخرها حين لإعراب سماعاً بخلاف سائر المحذوفة الأحجار كيد، ودم، فإنه لم يسمع فيها عن العرب إعادة الحروف لمحذوفة عند العرب. (جامي)

(٢) حم المرأة أبو زوجها ومن كان من قبله، والأنثى حماء، وحم الرجل أبو امرأته وأخوها وعمها. (قاموس)

(٣) والهن الشيء المستكر الذي يستهجن ذكره كالعورة، والصفات الذميمة والأفعال القبيحة. (جامي)

(٤) وإنما لم يذكر المصنف هذا الشرط وذكر الاثنين لأولى اكتفاء بما ذكره في التمثيل، وإنما لم يكتب بالتمثيل عن اشتراط إضافتها إلى غير باء المتكلم لئلا يتوهم اشتراط إضافتها إلى الكاف.

صغرت أحربت بالحركات لفظاً تقول: «هذا أبيه، ورأيت أبيه، ومررت بأبيه»^(١)، فإذا جمعت الشروط كان إعرابها (بالواو) رفعا (والألف) نصبا (والياء) جراً، وهذه الحروف هي لام^(٢) الكلمة في حالة الرفع^(٣)، وإنما حذفت في حالة الأفراد لتطرفها^(٤) مضمومة، ومع الإضافة زال التطرف فردت الواو، وجعلت علامة في حالة الرفع، وأبدلت ألفاً في حالة النصب، وياء في حالة الجر، وهذا هو الصحيح^(٥).

[إعراب المثني]

(المثنى) هذا هو القسم الخامس من ستة، وهو الثاني مما يعرب بالحروف وجارٍ على القياس في كون جره بالياء (وكلا)^(٦) حكمه حكم المثنى وإن لم يكن له معرد من جنسه، وشروط المثنى ذلك فيعرب إعراب المثنى بشرط أن يكون (مضافاً)^(٨) إلى مضمرة نحو: «جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما،

(١) الشرط الرابع أن تكون موحدة إذ المثنى واحد يجمع منها معرب بإعراب تثنية والجمع. (جامي) وألا تجمع جمع تكسير مثل أهله فإنها تعرب بالحركات مضافة ومقطوعة. (مخالدي)

(٢) في الأربعة الأول، وحيثما في فوك ودو مال إذ أصله فوه وفوؤ.

(٣) وبدلاً من لام الكلمة في حالة النصب والجر. (نعم الدين)

(٤) بل حذفت اعتباطاً كما هو منصوص عليه في المسائل.

(٥) وعند المازني أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف لإشباعها وعند الغراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضاً. موشح.

(٦) وأما كلا فهو موحد اللفظ مثنى المعنى، ومن حيث أنه لا يقع إلا مضافاً إلى المثنى اكتسب التثنية اللفظية، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع، وعند إضافة كلا إلى مضمرة تؤكد تثنية اللفظية والمعربة؛ لأنه لا بد أن يرجع الضمير إلى مثنى. موشح باختصار.

(٧) وكلا - ولم يذكره لكونه فرع كلا. (جامي)

(٨) قال في (الجامي) «وإنما قيد بذلك» لأن كلا باعتبار لفظه معرد وباعتبار معناه مثنى فاعطه يقتضي الإعراب بالحركات ومما يقتضي لإعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تفديرية؛ لأن آخره ألف يسقط بالتقاء

ومررت بالرجلين كليهما» وذلك لأنه لما أضيف إلى مضمر اشتد اتصاله به، وهاد الضمير منه إلى مثنى متقدم ظهر فتأكدت فيه التثنية^(١) لفظاً ومعنى لتوسطه بين مثنيتين مع شدة اتصاله بالضمير، وهذا هو الصحيح، وأما إذا أضيف إلى ظاهر كان بالألف في الأحواص كلها، وأعرب تقديره مطلقاً نحو «جاءني كلا الرجلين» ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» لمطاً وخطاً على الصحيح^(٢) لعدم تأكيد التثنية فيه (وإثبات) أجري مجرى المثنى وإن لم يكن له مفرد من جسده لكن جاء لفظه لفظ المثنى، وعُبر به عن المثنى فأجري مجراه فأعرب كل ذلك (بالألف) في حالة الرفع، لأن المثنى سبق على الجمع والألف أحف فأخذها قال نجم الدين: وفي العلة^(٣) نظر.

السالكين نحو «جاءني كلا الرجلين» ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» وإذا أضيف إلى [المضمر] الذي هو المفعول روعي كجاءت معناه لذي هو المفعول وأعرب بالحروف التي هي المفعول نحو «جاءني كلاهما» ورأيت كليهما، ومررت بكليهما» فلذلك قيد كون إعرابه بالهروف مكوته مضافاً إلى مضمر (منه)

-في إعراب (كلا) إطلافاً وتفصيلاً، الأول أن تعرب إعراب المثنى سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر وهي لغة كناية، والثاني أنه يعرب تقديره سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر وعليه قول الشاعر:-

فيعارب حتى لتزائرين كلاهما وحي دليلاً في العلة هداهما
والتفصيل كلام الشيخ.

(١) هكذا في «الحقيقي» وفيه نظر إذ هو موحد اللفظ وجه التشكيل أن ليس لفظه لفظ المثنى.

(٢) ومن بعضهم أن يكون خطأ بالألف ريعاً وبالياء نصباً وجرأ. (موضح)

(٣) الأولى في التعليل ما ذكره (العمادي)، وبعلها قاعدة (بهم الدين)، وهو أنه قال: وإنما خالف في إعرابهما ما هو الأصل في التعرب بالحروف؛ لأن الألف حبت قبل الإعراب في المثنى علامة لتثنيته والواو في الجمع علامة لجمعه ثم أرادوا إعرابهما فوجدوا فيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً فجعل ما في كل واحد منهما من حروف لحد لأسبق إعرابه، وهو الرفع الذي هو علامة العمدة، فجعل ألف لثنى لرفعه، وواو الجمع لرفعه، ولم يبق من حروف الحد إلا الياء، ولجر أولى؛ لأنها لمناسبتها للكسرة فقلت ألف المثنى

(والياء) علامة النصب والجر، وحُمل نصبه على جره لأنهما إعراب الفضلات ولم تجعل الألف علامة لنصب المثنى والمجموع؛ لثلا يلتبس أحدهما بالآخر سيما حالة الإضافة؛ إذ النون فيهما تذهب لها فتقول في المثنى: «جاءني الزيدان» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين».

[إعراب جمع المذكر]

(جمع المذكر) احترازاً من جمع المؤنث فقد تقدم، وهذا هو السادس من الستة، وهو آخر ما يعرب بالحروف (السالم) احترازاً من المكسر فقد تقدم (وأولو) هذا مما أجري مجرى الجمع، وإن لم يكن جمعاً حقيقياً، إذ لا مفرد له من جنسه لكن فيه معنى الجمعية تقول: «جاءني أولو لعلم» و«رأيت أولي العلم» و«مررت بأولي العلم» (و) كذلك (عشرون وأخواتها) هي رأس كل عشرة إلى التسعين نحو: «ثلاثين، أربعين» أحرقت مجرى الجمع إذ فيها معناه، وإن لم يكن جمعاً على الحقيقة؛ لأنه لا مفرد لها من جنسها (بالواو) في حالة الرفع، وهو جار فيها على القياس (والياء) في حالتي النصب والجر حملاً للنصب على الجر إذ هما إعراب الفضلات تقول: «جاءني الزيدون والمسلمون»، و«رأيت الزيدين والمسلمين»، و«مررت بالزيدين والمسلمين» ونون الجمع مفتوحة وما قبل الياء فيه مكسور، ونون المثنى مكسورة وما قبل الياء مفتوح.

[الإعراب التقديري]

(التقدير^(١)) للإعراب في نوعين الأول (فيما تعذر^(٢)) فيه الإعراب (كمصا)

وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر لكونهما علامتي الفضلات.
(محالدي)

- ليس في كلام (نجم الدين) ما يشعر بدلتل على هذه لعل لا اتحاد لعل في كلامه وكلام السيد.

(١) قال (نجم الدين) كان على المصنف أن يذكر المتعذر إعرابه المحكي مطلقاً نحو «ضربت زيداً فتقول من زيداً؟ ولا تقول من زيد؟ لاشتغاله في الحكاية.

(٢) أي: في معرب تعذر إعرابه معذب المضاف وهو إعراب وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه فصار مرفوعاً مستتراً في العمل. (رضي).

وسعدى وسلمى وموسى وعيسى، وكلما كان آخره ألفاً مقصورة؛ إذ هي لا تقبل ظهور الإعراب ونحو (غلامي^(١)) ورجالي، وكلما كان آخره ياء متكلم؛ إذ هي تقتضي كسر ما قبلها وتلك الكسرة تضد حركات الإعراب أما مضادتها للرفع والنصب فظاهر، وأما مضادتها للجر فلأن هذه لازمة وحركة الإعراب غير لازمة^(٢) (مطلقاً) أي: في الأحوال الثلاثة تقول: «هذه عصاً وغلامي» «ورأيت عصاً وغلامي» «ومررت بعصاً وغلامي» (أو) لم يتعذر بل ممكن لكنه (استقل) وهذا^(٣) هو القسم الثاني من التقديري وهو (كقاضي^(٤)) وعازٍ وداعٍ وراعٍ وقانٍ، وكل اسم مقوص (رفعا وجرأ) أي: استقل في حالتي الرفع والجر إذ أصله هذا قاضي ومررت بقاضي استقلت لصحة وكسرة على الياء فحدثت فالتقى ساكنان الياء والتثوين حدثت الياء لالتقاء الساكنين بقي هذا قاصٍ وتقدر الرفع ومررت بقاصٍ وتقدر الجر، فأما في حالة النصب فتقول رأيت قاضياً^(٥) لأن النصب

(١) وأعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المسمى، وحالهم المصنف كما رأيت؛ لأنه هذه من قسم المظروب وهو لحق بذييل أعراب نحو «علامك» و«غلامه» و«علامي» ومن أين لهم أن الإضافة إلى محلي مضافت الساء؟ بل لها شروط كما يجيء في المظروب إن شاء الله تعالى. (بحم الدين)

- قوله «غلامي» صائغة كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم مضاف إلى ياء المتكلم. (جامي) فلا يرد المثنى، وجمع المذكر السالم إذا أصيب إلى ياء المتكلم.

(٢) قوله «غير لازمة» صوابه «لأنه لا يجتمع كسرنا»، وكلام السيد يصلح أن يكون جواباً لمن قال «هلا اكتفى بكسرة الإعراب عن بكسرة لأصلية»، ويكون معطياً في حالة الجر كما قال بعضهم

(٣) في ح/ه قوله (وهذا هو القسم الثاني من التقديري) غير موجود

(٤) وكل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة معرب تقديره رفعه وجره اتفاقاً، وإذا أصيب ثبتت ياء ساكنة رفعا وجرأ قال تعالى ﴿أَرَأَيْتُمْ أَن يُدِيرَهُمْ﴾ [الملك ٣٣] وقال تعالى ﴿وَلَا تُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ إِلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [البقرة ١٩٥] وأبقيت مفتوحة مصباً قال تعالى ﴿فَأَنفِكُوا آلِيَهُمْ﴾ [المائدة ٣٨] (خالدي)

(٥) إلا لصورة الشعر كقوله

ولسو أن واش بالسمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
وقد جاء الإسكان في غيره، ومنه اعط نفوس بديها. (صعفة)

خفيف، وإذا كان معرفاً باللام اسكنت ياءه في حالتي الرفع والجرح، وفتحت نصباً تقول: هذا القاضي، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي، ومن المستثقل نحو (مسلمي) ومصطفي وكل جمع مذكر جمع بالواو والنون أضيف إلى ياء المتكلم فهو مستثقل (رفعاً) فإن أصله مسلموني، أضيف إلى ياء المتكلم، فحذفت النون لأجل الإضافة، وبقي مسلموي، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم^(١) وفتحت للساكنين^(٢) فأما في حالة النصب والجرح فالإعراب لمطي، إذ ياء الإعراب باقية لم تقلب^(٣) وإنما أدرجت في ياء المتكلم.

وقال نجم الدين^(٤) : الإعراب لفظي في حالة الرفع أيضاً.

(واللفظي فيما هداه^(٥)) أي : فيما عدا التقديري فقد حصره لإمكان حصره وأطلق اللفظي لمثقة ذلك.

(١) قياساً مطرداً، فلما صارت الواو ياءً حكم لنصب بأن رفعه بالواو تقديراً، ورغم أن السحاة غفلت عن الإعراب بالحرفه مقلداً، وهو ثابت في مسلمي رفعاً، وفي كلامه خدمة وذبول من حيث أن تقدير الشيء، مما يكون عند عدمه من دون بدل، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير، ألا ترى أن الكسرة في غير المنصرف أبدلت فتحة والفتحة في منصرفات أبدلت كسرة وجعل نصبه بالكسرة وهو لا يقول بأن ذلك تقدير وهو لازم له، لكن الأمر كما قيل : لكل جواد كبوة ولكل صارم سوة (وصاص)

(٢) وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع لتي هي الواو في اللفظ فصار لإعراب حالة الرفع تقديراً. (جامي)

(٣) كما قلبت الواو في مسلمي ياء، وتقول : جاء مسلمي، ورأيت مسلمي، ومررت بمسلمي . فهو مقرر في حالة الرفع، لمطي في حالتي النصب والجرح

(٤) هذه الرواية سهر عن (نجم الدين) فيشر من أين أحدث هذه الرواية ؟ لأن (نجم الدين) صرح بأن إعرابه في حالة الرفع تقديراً . هذه الرواية لوصاص، وقد نقل كلامه أعلى هداه، وقد أجيب عنه بجواب ضعيف، فانظره سابقاً.

(٥) ولا يقال : قوله «واللفظي فيما هداه» مكرراً لأنه قد سبق أولاً بالمفرد المنصرف، والجمع المكسر المنصرف، ولأنه قوله . «المفرد المنصرف» . . . لح يتناول اللفظي والتقديري، لأن إعرابهما بالنصب والفتح والمكسر، فيكون لفظياً، وقد يكون تقديراً (وكن الدين)

[أعراب غير المنصرف]

- (غير المنصرف) اعلم أن المنصرف^(١) أصل من غير المنصرف والصرف في اللغة مأخوذ من الفضل قال المتني :
- ٥ - وما الفضة البيضاء والتبر واحد - نفوعان للمكدي وبينهما صرف^(٢)

(١) (فائدة) والمنصرف وغير المنصرف يجمعهما اسم المتمكن من المكنة أي : الثبوت إذ لم يخرجوا إلى شبه الحرف بل بقيا في مكثهم لأصلي، وقد يقال للمنصرف . الأمكن وذلك لأن غير المنصرف قد أشبه الفعل فكان المنصرف بعدم ذلك فيه أثبت . (ذكر في المفصل وشرحه)

(٢) هذا البيت من كلام أبي الطيب أحمد بن حسين وقب بالمتني وهو أحد شعراء الدولة لعباسية ود بانكوفة سنة ٣٠٣هـ وتوفي ٣٤٣هـ .

- وليس أبو الطيب من يحتاج مشعرا على فواحد البعة والسحو والصرف ، فإن أراد المصنف الاحتجاج فلا حجة في ذلك ، ولما أراد تحليل فلا بأس

(اللمعة) «التبر» ما كان من الذهب غير مضروب فإذا ضرب دنابر فهو عين ، ولا يقال تبر إلا للذهب ، وبعضهم يقوله للفضة أيضا «نفوعان» يقال رجل نفوع بمعنى يفاع «المكدي» يطلق على البعيل وعن من قر حيره أو قلل عطاء «صرف» أي : فضل

(الإعراب) (وما) لواو حسب ما قبلها ، وما بافية تسمية ، و(الفضة) مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و(البيضاء) صفة لفظة «التبر» ، الواو حرف عطف و«التبر» معطوف على المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، «واحد» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة

رفع الضمة الظاهرة على آخره . أتى الشاعر (بما) مهملة على لغة بني تميم «نفوعان» خبر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف و«نفوعان» محذوف تقديره (هما) «المكدي» اللام حرف جر و«المكدي» اسم محذوف باللام وعلامة جر «نكسة» المنفرة على الياء مع من ظهورها الثقل ،

والجار والمجرور متعلقان ب«نفوعان» «رئيسهما» الواو حرف عطف «بين» ظرف مكان منصوب عن التعريف ، وبين مصاب وانها ضمير متصل مبني على الرفع في محل جر مضاف إليه ، والميم علامة الجمع ، والألف صناد ، وظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «صرف» مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وجملة المبتدأ والخبر

معطوفة على جملة (هما نفوعان) «انتي هي مينة للجملة قبلها . ويحتمل أن تكون الواو واو الحال والجملة في محل نصب على الحالية من ضمير في نفوعان .

(الشاهد) في قوله «صرف» حيث أراد به تفصل والريادة .

أي: فضل^(١).

(مافية^(٢) هلثان^(٣) فرعيتان (من تسع) كل منهما فرع عن غيره (أو واحدة منها) أي: من التسع (تقوم مقامهما) أي: مقام العلتين (وهي) قوله (عدل) هو فرع عن المعدول عنه (ووصف) فرع^(٤) عن بوصف (وتأنيث) فرع^(٥) عن المذكر (ومعرفة) فرع عن النكرة (وعجمة) فرع^(٦) عن العربية (ثم جمع) فرع عن الموحّد (ثم تركيب) فرع عن المفرد (والنون زائدة^(٧)) فرع عن غير المزيد^(٨) فيه (من قبلها

(١) في خ/ه: ويكون بمعنى الصوت قال لنبهة الديباني:-

مقلوبة بدخيس السحس بارلها له صريف صريف القمو بالمسد

(٢) هلثان جامعتان للشروط والتكثير في مقام العهد لأن التسع معروفة معينة لكنه نكرها تفخيماً. (هندي) وقال (نجم الدين): اعلم أولاً أن قول السحاة: إن الشيء الفلاني حلة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك لحكم لماسة بين ذلك الشيء وبين ذلك الحكم ولحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه الحلة وبقاء حتى المعترف بقوله: وحكمه ألا كسر بدخله ولا تنوين لأن سقوط التنوين والكسر في حكم غير المنصرف يقتضي العلتين وتسميتهما أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلّة مجازاً لأن كل واحد منهما جزء حلة لا حلة تامة إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم دسعة التامة إذا مجموع عتبتين أو واحدة منها تقوم مقامهما وتستعرف الشروط إن شاء الله تعالى. (منه)

(٣) قوله: مافية هلثان هذا غير مستقيم مع قوله فيما سيأتي ويجوز صرفه للضرورة، وكان الأولى هنا المصير إلى حد النحاة وهو غير المنصرف ما لا يدخله الكسر ولا التنوين.

(٤) وإنما كان الوصف فرعاً لأنه لا يعقل وصف إلا بتقدم موصوف لوجود الوصفية.

(٥) وإنما كان المذكر أصل المؤنث لأن حواء خلقت من آدم ~~فكان~~ فكان المذكر أصلاً، ولأن المذكر لا يحتاج إلى علامة، والمؤنث تلحقه العلامة، ولأن المذكر أخف والمؤنث أثقل فكان الأخف هو الأصل.

(٦) والعجمة في كلام العرب عن العربية إذا الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر.

(٧) منتصب على الحال ويجوز رفعه على أنها صفة لنون بتقدير زيادة الألف واللام كأنه قال: النون الزائدة تمنع الاسم. (وكن الدين)

(٨) وإنما كان الألف والنون فرعاً عن المزيد عليه إذ لا يعقل زيادة إلا لمزيد عليه فكان فرعاً لذلك. (سعيد)

ألف ووزن فعل) فرع^(١) عن وزن اسم (وهذا القول تقريب) أي: نظمها أقرب من عدها نثراً، أو أن القول بأنها تسع أقرب من قول من جعلها إحدى عشرة، هذه التسع مع القول بأن لروم ألفي التأنيث لزوم لا ينفكان عنه بحال علة، وكون الجمع لا نظير له في الأحاد علة، وغير ذلك (مثل: صمر) فإنه معدول به عن عامر (وأحمر) مثال الوصف (وطلمحة) مثال التأنيث اللفظي (وزينب) مثال التأنيث المعنوي (وإبراهيم) مثال المعجمة (ومسجد) مثال الجمع (ومعد يكرب) مثال التركيب (وهمران) مثال الريادة واليون (وأحمد) مثال وزن الفعل.

(وحكمه) أي: حكم غير المنصرف (أن لا) يدخله (كسر ولا تنوين)^(٢) تمكين غالباً^(٣) وذلك لأنه أشبه مطلق العمل من حيث أن فيه علتين فرعيتين كما بين والفعل فرع عن الاسم من جهتين احتياجه إليه، واشتقاقه منه^(٤)، فمنع منه ما منع الفعل، وهو الكسر والتنوين، وأما الجذر فيدخله إلا أنه يجزى بالفتحة (ويجوز)^(٥) صرفه^(٦) للضرورة) أي: صرف الممتنع لفيرة الشعر رداً إلى أصله إذ أصل

(١) لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المخصص يرمح آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي.

(٢) وأما تنوين المقابلة كعرفات وتنوين العوض فيدخلان باب الممتنع

(٣) احترازاً من الضرورة والتناسب.

(٤) هذا إما يتمشى على كلام البصريين في كون الفعل مشتق من الاسم وأما على مذهب النكوفيين فالعلة الأخرى هي تركيب معناه من معناه، قال مولانا شرف الإسلام الحسن بن أحمد الجلال فيه بحث فإن كون المصدر مشتقاً من الفعل عدهم يجمع تركب معناه من معناه، لاستلزام الاشتقاق تقدم المشتق من المشتق، والتركيب تقدم الجذر فيناقضه. (من شرحه)

(٥) قوله. ويجوز الخ إنما ذكر الجوار مع أن الضرورة موجهة للمنصرف لأنه عطف عليه التناسب وهو غير موجب أو لأنه أراد بالضرورة أن كسر بوزن وإدخاله وذلك يجوز وليس بواجب.

(٦) أي: جعله في حكم المنصرف عند المصنف بإدخال الكسر والتنوين لا جعله منصرفاً حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وإدخال الكسر والتنوين لا يلزم نحو الاسم عنهما وقيل المراد بالمنصرف معناه اللفظي لا الاصطلاحي والصير في صرفه يعود إلى حكمه. (جامي بلفظه)

الأسماء^(١) الصرف، وهذا من أحسن الضرورات كقول حسان:

٦ - وجبريل أمين الله فبنا روح القدس ليس له كفاء^(٢)

وقول الآخر:

٧ - أمد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته ينضوع^(٣)

(١) أما كون الأصل في الأسماء الصرف فمن وجهين لأول أن المنصرف أكثر والأكثر أصل بالقياس إلى الأقل والثاني أن منع لصرف يحتاج إلى علتين والمستغني أصل بالنظر إلى المحتاج . .

(٢) هذا البيت لحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الحزرجي، كان أبوه من سادة قومه وأشرفهم، وهو من بني الحجار أحوال لرسول ﷺ، وهو من المعمرين يقال: إنه عاش في الجاهلية ستين عاماً، وفي الإسلام ستين عاماً، وهو شاعر الرسول ﷺ، وقد قال فيه النبي ﷺ (لا تزال موائد الروح القدس تباصرنا بلسانك) وهو من المنحرفين عن علي عليه السلام.

(اللغة) «روح القدس» أي جبريل عليه السلام «ليس له كفاء» ليس له مماثل.

(الإهراء) «وجبريل» الواو حسب ماذهب وجبريل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وربما صرف للضرورة «أمين» خبر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وأمين مضاف و«الله» لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «قينا» في حرف جر (ن) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر واجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «وروح» الواو حرف عطف وروح مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وروح مضاف و«القدس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة لظاهرة على آخره «ليس» فعل ماضٍ «منح يرفع» يرفع المبتدأ وينصب الخبر «له» اللام حرف جر، وله ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، واجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «كفاء» اسم ليس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة (ليس له كفاء) في محل رفع خبر المبتدأ «روح» يحتمل أن يكون «روح القدس» معطوف على «القدس» فيكون جملة «ليس له كفاء» في محل نصب حال منه.

(الشاهد) (جبريل) حيث صرحه للضرورة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٣) (اللغة) «نعمان» كسحبان واد وراء عرفة وهو نعمان الأراك وواد قرب الكوفة وواد بأرض الشام قرب الفرات وواد بالتعظيم وموضع آخران. «ينضوع»: تشتت رائحته.

وقوله:

٨ - كان دنائيراً على قسماتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء^(١)

(الإعراب): «أعد» فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «ذكر» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«ذكر» مضاف و«نعمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة لضرورة لشعر «ال» اللام حرف جر و«نا» (ضمير متصل مبني على السكون في محل جر و«نا» والمجرور متعلق بالفعل «أعد» «إن» حرف مشبه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ويفيد التوكيد «ذكره» سم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة عن آخره (و) ذكر مضاف و«الهاء» ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «المسك» خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة «ما» مصدرية ظرفية متعلقة بالفعل ينصوع «كررت» كثر فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل و«الهاء» ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به «ينصوع» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جواراً تقديره هو، والخمسة في محل نصب حال من المسك، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر، التقدير: مدة تكريره.

(الشاهد) قوله «نعمان» حيث جيء به مصروفاً، وهو مخوع من الصرف للمعلمية والريادة. (١) (اللفظ) «الدنائير» ما كان مصروباً من الذهب «قسماتهم» القسمة الحسن والوجه أو الخدين أو أعلى الوجنة «شف» بمعنى راد وهو من أسماء الأضداد.

(الإعراب): «كان» حرف تشبيه ونصب «دنائيراً» اسم كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «عل» حرف جر «قسماتهم» اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة و«قسمات» مضاف و«الهاء» ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع لا محل لها من الإعراب، و«اجر» والمجرور متعلق بمحذوف خبر كان «وإن» الواو حرف عطف وإن مخففة من الثقيلة مهملة «كان» فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح يرفع المبتدأ وينصب الخبر «قد» حرف تحقيق «شف» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الوجوه» مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «لقاء» تنارع فيه عملان كان، وشف، فإن أعملت الأول كان لقاء اسمها وأصمرت في شف وإن أعملت الثاني كان لقاء فاعلاً باسم كان ضمير مستتر حائذ على متأخر لفظاً ورتبة وجملة قد شف في محل نصب خبر كان

(الشاهد فيه) قوله: «دنائيراً» حيث جيء به مصروباً وهو مخوع من الصرف لصيغة متعنى المجموع.

- فأما منع المنصرف للضرورة فلا يجوز وأما قول العباس بن مرداس^(١) :
- ٩ - فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع^(٢)
- فشاذ. من حيث منع مرداساً وليس فيه عنة إلا العلمية ويجوز صرف الممتنع بوجه آخر قد بينه بقوله : (أو التناسب^(٣)) وذلك في التنزيل إذ لا ضرورة فيه (مثل) قوله تعالى (سلاماً) صرف مع كونه على صيغة متهى المجموع ليناسب قوله تعالى (وأهلاً) وكذلك صرف قواريراً^(٤) لأول ليناسب أواخر الأي المصروفة قبله وبعده، وصرف قواريراً الثاني ليناسب الأول عند صرفه، وأما الذي يقوم مقام العلتين فقد بينه بقوله : (وما يقوم مقامهما) أي : مقدم العلتين (المجمع) الآتي ذكره (والفا التانيث) المقصورة نحو : حلى، والممدودة نحو : حمراء؛ لأنهما لازمان للاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال، ثم لما فرغ من تعداد العلل أراد تفصيلها على الترتيب في التعداد فقال :



- (١) هو العباس بن مرداس السلمي وأمه الحساء الشاعرة توفى سنة ١٦ هـ.
- (٢) (الإعراب) «فما» الفاء حسب ما قبلها وما دية و«كان» فعل ماضٍ ناقص «حصن» اسم كان مرفوع بالصفة الطاهرة هي آخره «ولا» نوار حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفي «حابس» معطوف على حصن «يموقن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وضمير التثنية مبني على انكسار في محل رفع فاعل «مرداس» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة لطاهرة رجلة يموقن في محل نصب خبر كان «في مجمع» جار ومجرور متعلق بالفعل يفوق.
- (الشاهد فيه) قوله «مرداس» حيث معه من «صرف» وهو منصرف.
- (٣) قوله : «أو التناسب» قال (نجم الدين) يعني إذا قرئ متوناً فإن تنويه للصرف موافق لتناسب الأي التي قبله والتي بعده لا إذا وقف عليه بالالف لأن الألف يحتمل أن يكون بدلاً من التثنية وأن يكون للإطلاق، كما في قوله تعالى : ﴿الْفُلُوكَ﴾ [الأنزب: ١٠] و﴿الرَّسُولَ﴾ [الأنزب: ٦٦] و﴿أَنْتَبِهْ﴾ [الأنزب: ١٧]
- (٤) يجوز صرفهما جميعاً ومنعهما وصرف الأول ومع الثاني لا العكس. (بخالدي). ~ قرئ منصرفين وممتنعين، ومنصرف الأول ممتنع الثاني دون العكس، قرأ بالأول نافع والكسائي، وبالثانية بن هاجر، وحمزة، وأبو عمرو، وحفص، وبالثالثة ابن كثير. (من حواشي الخبيصي)

[العدل]

(فالعدل^(١)) وهو التلفظ^(٢) بصيغة يراد بها أخرى^(٣) لقياس يستدل به عليه بالنظر إلى ذات الاسم (خروجه) أي: خروج الاسم المعدول به (عن صيغته الأصلية) المعدول عنها تحقيقاً (كثلاث ومثلث) وتحقيق العدل في ثلاث في قولك: جاء القوم ثلاث^(٤) أنه أفاد ما أفاده ثلاثة في قولك: «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة» أي: منتسمين على هذا العدد، مع كون ثلاث غير مكرر فعلمنا أنه معدول به عن المكرر؛ لكونه أخصراً، وكذلك مثلث، ومثله أحاد وموحد، وثى ومثى، ورباع ومربع؛ قال الله تعالى ﴿زُلْزِلَتْ أَسْفَادُ مَثَوٍ وَنُكْتُ وَرُبْعٌ﴾ [فاطر: ١] وكذلك عشار ومعشر كما في قول الشاعر:

١٠ - تظل الطير عاكمة عليه مربعة وآونة عشار^(٥)
وفيما بين رابع وعاشر (خلاف، فيمنع ذلك كله للعدل والوصف، وفيما

(١) أعلم أن أوران العدل مشهور منها ستة فَعَلْ كَرَمَرٍ وَمَعَلْ كَمَلْتُ وَلَعَلْ كَلَلْتُ وَفَعَلْ
كَطَعَمَ. وَقَعَلْ كَأَمَسَ. وَقَعَلْ كَشَحَرَ

(٢) ثلاث

(٣) ثلاثة ثلاثة

(٤) والدليل على أصلهما أن في معانيهما تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وكذلك الحال في أحاد وموحد، وثى ومثى إلى رباع ومربع بلا خلاف، وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف، ولصواب مجيئها (جامي).

(٥) (الإعراب) «تظل» فعل مضارع «سبح يرفع» مبتدأ وينصب لغير «الطير» اسم تظل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عاكمة» خبر تظل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «عليه» على حرف جر، والهاء ضمير متصل مسي على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بعاكمة «مربعة» حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «وآونة» الواو حرف عطف وآونة منصوب على الضرفية متعلق بالفعل تظل «عشاراً» معطوف على مربعة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (لشاهد فيه) قوله: «عشار» حيث أتى به ممنوع من الصرف للوصف والعدل.

بين رباع وعشار الخلاف فيمتنع ذلك كله للعدل والوصف^(١).

(و) كذلك (آخر) وتحقيق العدل فيه أنه جمع لأخرى مؤنث آخر، وهو أفعال تفضيل، وقياسه أن يستعمل باللام نحو الآخر^(٢) وبالإضافة نحو آخرهن، فإن عدما استعمل بمن نحو آخر من كذا، فلما ورد^(٣) مجرداً عن اللام والإضافة علمنا أنه معدول به عما فيه من^(٤) فيمتنع للعدل والصفة (و) كذلك (جمع) وتحقيق العدل فيه أنه جمع لجمعاء مؤنث أجمع، وقيس فعل أفعال في الصفات أن يجمع على جمع ساكن الوسط فيمتنع للوصف والعدل^(٥) وكل ذلك العدل الحقيقي (أو)

(١) وقد جاء إلى عشار ومعشر، وعليه قوله

قل لعمر ويأبن هد لورأيت الحرب شب
ازدلف القوم إلى الـ قيوم أحادي ومثني
وثلاثا ورباعا وخمسا وأطع
وسداسا وسبعاً وثمانياً وجنلدا
وتساعاً وعشيراً وأصبنا وأصبنا
لا ترى إلا كمياً قاتكاً منهم وما

(٢) ومع أبو علي من كون آخر معدولاً به من اللام استدلالاً بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معمة كأمس وسحر المعدولين من ذي اللام فكان لا يقع صفة تكرات كما في قوله تعالى ﴿يَزْنِ أَيْتَاهُ أُخْرَى﴾ [البقرة: ١٨٤] وأجيب أنه معدول من ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل من التعريف لا التكثير، ومن أين له أنه لا يجوز تحالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتكثيراً ولو كان معنى اللام وهو التعريف في المعدول من ذي اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم بتضمنه معنى الحرف، فتعريف سحر ليس لكثرة معدولاً به من ذي اللام لكونه علماً. (نجم الدين)

(٣) أي: مؤنثه.

(٤) يعني التي هي جمع أخرى مؤنث آخر بمنح الحاء التي بمعنى آخره نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَأُخْرَضُنَّ﴾ [الأعراف: ٣٩] فإنها تجمع على آخر مصروفاً نص عليه ابن مالك وغيره تقول: مررت بأول وآخر بأن مذكرها آخر بكسر الخاء بدين قوله تعالى ﴿وَأَنَّ عَلَيْكَ النَّشَأَ الْآخِرِينَ﴾ [النجم: ٤٧] وليست من باب التعصیل.

(٥) في مخ/ه: زيادة كحمراء أحمر حمراً فلما ورد جمع متحرك الوسط علم أنه معدول به عن ساكن الوسط.

كان العدل (تقديراً كعمر^(١)) فإن عمر ورد ممتنعاً عن العرب وليس فيه ظاهر إلا العلمية وقاعدة النحاة أنهم لا يمنعون إلا لعنتين، أو ما يقوم مقامهما، فإن صرفناه خالفنا كلام العرب، وإن منعه لعله واحدة خرمنا قاعدة النحاة فقدر أنه معدول به عن عامر لما أنه لم يكن تقدير غيره، وكذلك ما أتى على هذا الوزن عنهم ممتنعاً كبلع وقزح، فأما ماورد منصرباً عن العرب على هذا الوزن بقيناه بحاله نحو أدد اسم طائر ولبد اسم للشية الكثير قال الله تعالى ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأُ﴾ [البعد: ٦] ومما يقدر فيه العدل^(٢) (قطام في) لغة (بني تميم^(٣)) فإنه يقدر مع العلمية أنه معدول به عن قاطمة والقطم في الأصل اشتباه اللحم، وكان القياس أن لا يقدر فيه العدل؛ إذ لا ملجئ إلى ذلك لأن فيه التأنيت والعلمية^(٤) وأما في لغة أهل الحجاز فقطام مبني على الكسر فليس من هذا الباب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

[الوصف]

(الوصف^(٥)) الذي يكون صلة في منع الصرف (شرطه أن يكون) في الأصل كذلك أي. (وصفاً في أصل) وضع لئلا يسي بطار فإذا كان كذلك (فلا نظره الغلبة^(٦)) أي غلبة الإسمية غير العلمية على الوصفية، فأما غلبة العلمية لمسياتي

(١) في متن الحاجب: وزفر.

(٢) في متن الحاجب (وياب)

(٣) قوله وقطام في تميم إنما عبر العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء للأعلام المؤنثة مثل حصار وورار، فإنهما مبيد، وليس فيهما إلا سببان العلمية والتأنيت، والسببان لا يوجبان البناء، فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء، فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب اعتبار فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقيق السبب لمنع الصرف العلمية والتأنيت فاعتبار لعدل فيه إنما هو لتحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف. (جامي) - ولهذا يقال ذكر قطام هاها ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف (مته)

(٤) فاعتبار العدل إنما هو طرد باب ولا فقد حصل بصب المع.

(٥) حقيقة الوصف كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معني هو المقصود. (موشع)

(٦) لأن العارض لا يعارض الأصل ولأن معنى اعلية تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة الإسمية عن مطلق الوصف وإنما يخرج الوصف العلم. (غاية).

أنها تزيل الوصفية لتضادهما (فلذلك^(١)) أي: فلأجل أن غلبة الإسمية على الوصفية وغلبة الوصفية على الإسمية لا تضر، بل المعتبر الأصل فيهما، ولا يعتبر بما طرأ (صرف أربع في) قولهم: (مررت بنسوة أربع) فإن أربعاً وإن كانت صفة للنسوة هنا فالوصفية طارئة^(٢) إذ هو في الأصل اسم عدد.

وكذلك (امتنع^(٣) أسود وأرقم) وإن كان قد صار اسمين (للحية) فلا تضر غلبة الإسمية الطارئة بل تمنعها اعتباراً بالوصفية^(٤) الأصلية إذ الأسود في الأصل صفة لكل محل فيه سواد، وأرقم في الأصل صفة لكل محل فيه رقم، فطرت الإسمية على هذين الوصفين وسببت الحية بذلك على أي صفة^(٥) كانت وكذلك (أدهم) اسم (للقيد) على أي صفة كان أبيض أو أدهم أو أحمر فنمنعه اعتباراً بالوصفية الأصلية إذ هو صفة لكل محل فيه قعدة أي: سواد فلم يصره غلبة الإسمية الطارئة، ففي هذه الأسماء الثلاثة الوصفية الأصلي ووزن الفعل (وضعف

(١) عبارة (الجامي) فذلك المذكور من شترائط أصالة الوصفية وعدم مصرة العدة وهو أولى؛ إذ غلبة الوصفية على الإسمية ليست مذكورة في كلام المصنف حتى يشار إليه بذلك.

(٢) قال (نجم الدين) وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل على أن الوصف المعارض لا يعتد به في منع الصرف، وأما صرفهم أربعاً فلمعات الإعتداد بوزن الفعل لقبوله التاء حيث يقال: أربعة.

(٣) امتنع الصرف لعدم مضرة الغلبة. (جامي).

(٤) فإن قيل: كيف يمتنع أسود وليس فيه سبب إلا لوصف الأصلي لأن وزن الفعل مشروط بعدم قبوله التاء، وأسود قابل للتاء، حيث يقبل للحية الأثني: أسودة فكيف يصح الضريع الثاني؟ قيل: لا عبرة بقبوله التاء إذ المراد بعدم قبوله التاء بقبوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله، وأسود ممتنع من الصرف لاعتبار الوصف الأصلي، وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء، فتأنيثه بهذا الاعتبار سواد، وإنما قبها باعتبار غلبة الإسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع من الصرف لعدم تحقق قيد الوصفية ووزن الفعل.

(٥) لصحيح أن ذلك على الحية السوداء، وأرقم على ررقماء؛ إذ الغلبة تحصيل الاسم لبعض ما كان يطلق عليه.

منع^(١) أفعى) اسم (للحية) لأنه لم يتحقق فيه الوصفية الأصلية، وقد ورد منعه على ضعف توهماً أن فيه وصفاً في الأصل، وأن الفعا هو الخبث فسميت الحية أفعى سواء كان فيها خبث أم لا كما في قول الشاعر.

١١ - ومطرق ينفت سماً كما أطرق أفعى ينفت السم صيل^(٢)

(و) كذلك (أجدل) اسم (للصقر) المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف وقد ورد منعه توهماً أن الجدر في الأصل، مأخوذ من القوة كما قال الشاعر:

١٢ - كان العقيليين حين لفيثهم فراخ القطا لاقين أجدل ساريا^(٣)

(١) قال ابن قتيبة هذه الأسماء مصروفة عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم انجرم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف مع أفعى للحية بل الحق صرف أفعى قيل معاً وضعف مع من فتح أفعى من انصرف لأن معاً معالف قول الجمهور فكان صحيحاً. (غاية تحقيق).

(٢) (اللفظة) «ينفت» كالفتح إلا أن لفت أنر من الفعل «أطرق» من باب دحج طرق فهو طارق إذا جاء بيلاً «صيل» الضل الحية التي لا تنفع معها رقية (الإهراءب) «ومطرق» الوار و ر رب ومطرق محروور لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ «ينفت» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «سماً» معمول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة خبر مبتدأ «كما» انكاف حرف جر و(ما) رائدة أو مصدرية «أطرق» فعل ماضٍ مبني على الفتح «أفعى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة «ينفت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «السم» معمول به منصوب مقدم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «صيل» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الشاهد) «أفعى» حيث معه من الصرف حيث لم يقل أفعى ياشنوين.

(٣) (اللفظة) «فراخ» جمع فرخ ولد الطائر «نقطا» طائر يشبه الحمام «لجدل» بفتح الجيم وسكون الدال، القتل من قوتهم حدث لجل أجدله جدلاً إذا قتله قتلاً محكماً. «ساريا» واحد البراة التي تصيد

(المعنى) يصف الشاعر أعداداً بالصعف والخبث حينما يلتقاهم. (الإهراءب) «كان» حرف تشبيه ونصب يصيب المتداً ويرفع الخبر «العقيليين» اسم كان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر عام «حين» ظرف زمان منصوب متعلق

(و) كذلك (أخيل) اسم (للطائر) المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف وقد ورد منه توهماً أن فيه وصفاً في لأصل وأنه مأخوذ من الخيلان كقول الشاعر:

١٣ - دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي فب طائري يوماً عليك بأخيلاً^(١)
قلنا: لا بد من تحقق الوصفية الأصبغة، ولا يقين في مثل هذه الأسماء،

بمحدوف حال والعامل في الحال ما هي معنى كأن من الفعل «لقيتهم» لقي فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على النصب في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على النصب في محل نصب مفعول به، وسم علامة الجمع، وحلة لقيتهم في محل جر بإضافة حين إليها «فراخ» خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفراخ مضاف و«القطا» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره مع من ظهورها التعذر «لا قبل» حال منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، ولأقن اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر جواراً تقديره هم و«أجدل» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة «بازيا» بدل من أجدل منصوب.

(الشاهد) في «أجدل» حيث أتى به الشاعر مبرحاً من «نصرف

(١) هذا البيت لحسان بن ثابت، وقد تقدمت ترجمته.

(اللغة) «الشيمة» بالكسر لطبيعة والخلق «أخيلاً» طائر أحمر على جناحه بقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تشاءم به تقول أشأم من أخيل.

(الإعراب). «دعيني» دعى فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المخاطبة فاعل، و«لون نون الوقاية»، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به «وعلمي» الواو الواو المعية، وعلمي مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منه من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهنم مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «بالأمور» جار ومجرور متعلق بعلم «وشيمتي» الواو حرف عطف، وشيمتي معطوف على علمي «وما» حرف عطف وما بافية تعمل عمل ليس «طائري» طائر اسم ما، مرفوع بضمة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«طائر» مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «يوماً» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بأخيلاً و«هيك» جار ومجرور متعلق بأخيلاً «بأخيلاً» الياء حرف جر زائد و«أخيلاً» اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً خبر ليس والألف للإطلاق. (الشاهد فيه) «بأخيلاً» حيث منه من النصرف بوصف ووزن الفعل.

والآيات شاذة، أو مصنوعة، وأما (أولق) فمنصرف عند من جعله قَوْعَلٌ ؛ بدليل مألوف. وممتنع عند من جعله أَفْعَلٌ ، من ولق ينق ؛ لأنه اسم للجنون، قال الشاعر:

١٤ - لعمري إني من حب أسماء أولق^(١)

فإن سمي به لم ينصرف.

[الثانيث]

وثالث العلل (الثانيث) وهو ينقسم إلى قسمين لفظي ومعنوي. فاللفظي بالنفي الثانيث، و (بالتاء) هادي^(٢) ببناء (شرطه العلمية) فلا يؤثر إلا معها واشترطت فيه لتحصنه عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة فأما إذا لم يكن علماً انصرف لعدم تحصن التاء عن الزوال فقائمة في قولك: مررت بامرأة قائمة متصرف، وإن كان به الصفة والثانيث، لأن تأنيثه معرض للزوال إذ لو وصفت به مذكراً فتقول: «مررت برجل قائم».

(و) القسم الثاني (المعنوي)^(٣) وهو (كِلِث^(٤)) أي يشترط فيه العلمية

(١) (اللغة) «أولق» لأن الحون أو شبهه

(الشاهد فيه) «أولق» حيث أتى به الشاعر معروفاً من انصرف للوصف وورن الفعل.

(الإعراب) (لعمري) اللام لام الاستدراك، و«عمر» مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسخ، و«عمر مصد» والياء ضمير المتكلم مضاف إليه، والظير محذوف وجوباً، تقديره: يميني أو قسمي (إني) إن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير مبني عن السكون في محل نصب اسم إن «من حب» جار ومجرور متعلق بأولق الآتي؛ لأنه ممنوع من انصرف «أولق» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) يحتوز من الثانيث الألف كحبي، فلا يشترط فيه العلمية، والمقصود بالتاء الرائدة في آخر الاسم المفتوح ما قبلها التي تقلب هاء في الوقف دون تاء أحت، وبنت، وهنت، فلو سميت بأحد هذه الثلاثة مذكراً انصرف. (خالدي)

(٣) وهو كون الاسم موضوعاً لمؤث حدياً عن أحد علامات الثانيث. (خبيهي)

(٤) أي: كالثانيث اللفظي بالتاء في شرطه العلمية إلا أن بينهما فرقاً فإنهما في الثانيث اللفظي شرط لوجوب مع انصرف، وفي المعنوي لجواره، ولا بد في وجوبه من شرط واحد، كما أشار إليه بقوله: «وشرط تحتم تأنيده». (جامي)

لتحصن تأنيثه فلا يزول ولو سمي به مذكر بخلاف النكرة، ألا ترى أن جريحاً^(١) في قولك: مررت بامرأة جريح منصرف مع أن فيه التأنيث والصفة، لكن تأنيثه معرض للزوال إذا وصف به مذكر، نحو: مررت برجل جريح (و) يختص التأنيث المعنوي بأن (شروط تحتم) أي: وجوب (تأثيره) أي: كونه علة مؤثرة في منع الصرف أحد ثلاثة (زيادة على الثلاثة) الأحرف نحو: زينب، وسعد (أو) ثلاثة بشرط (تحرك) الحرف (الأوسط) نحو: سقر (أو) ثلاثة ساكن الوسط لكن فيه علة ثلثة وهي (المعجمة) مقوية (فهند) ودعد على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط ولا عجمة فيه فحينئذ يجوز (صرفه) نظراً إلى أن سكون وسطه قد قدوم^(٢) أحد السبين، لأنه قد خف به ولم يمنع الممتنع من الصرف إلا للثقل فكأنه بقي على سبب واحد، ويحوز منه نظراً إلى أن فيه علتين فرعيتين من تسع، وقد جمع الوجهين الشاعر في قوله:

١٥ - لم تتلمع بفضل منزرها دعد^(٣) ولم تُغذْ دغد بالعلب^(٤)

(١) فإن سميت بجريح علماً امتنع من الصرف لأن العلمية يلزم معها التأنيث؛ لكون العلم لا يجرر تأخير. (وصاهر). وقد أشار إليه السيد حيث قال: «في قولك: مررت بامرأة جريح» لا إذا جمع علماً.

(٢) أي: أبطل.

(٣) هذا البيت نسبة الأعلام لجبريل بن عطية، ويسببه بعض الناس لعبد الله بن قيس الرقيات. (اللمعة) «تتلمع» تتلمع، ويقال: لتلمع. هو إدخال فصل الثوب تحت أصل العصد «العلب» بضم، ففتح جمع علة - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب. «دعد» سم امرأة. (المعنى): يصف هذه المرأة بأنها حضيرة رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تبس لباس الأعراب، ولا تتعدى هذاهم.

(الإعراب): «الم» حرف نفى وجزم وقلب «تتلمع» فعل مضارع مجرور بسم وعلامة جزمه أنسكون «بفضل» ابتاء حرف جر، وفصل اسم مجرور بالياء، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة وجرار والمحور متعلق بالفعل تتلمع، وفصل مضاف و«منزر» منزر مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنزر مضاف ولها ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه «دعد» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الصمة الظاهرة «و» الواو حرف عطف، ولم حرف نفى وجزم وقب «تغذ» فعل مضارع مبني للمجهول مجرور وعلامة جزمه حذف حرف العلة «دعد» نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الصمة الظاهرة «دعلب» جار ومجرور متعلق بالفعل «تغذ».

والتأنيث يخالف^(١) المعجمة فإن الثلاثي ساكن الوسط فيها مصروف بكل حال على الصحيح^(٢) لأنها ضعيفة والتأنيث قوي (وزينب) رائد على الثلاثة (وسقر) متحرك الوسط (وماه) اسم بلد (وجور) اسم بلد فهما التأنيث المعنوي والعلمية والمعجمة مقوية ؛ إذ هما بلدان من بلاد فارس المحم جميع ذلك (ممتنع) لما وجد فيه شرط التحتم (فإن سمي به) أي : بالتأنيث المعنوي (مذكر^(٣)) كأن يسمى رجل بزینب (فشرطه الزيادة على الثلاثة) ولا يحزى تحرك الأوسط ولا زيادة المعجمة لضعف التأنيث المعنوي حيثئذ ؛ لكونه قد صار مدلول اللفظ مذكراً ، والحرف الرابع يقوم مقام التاء فأما التأنيث اللفظي فلا فرق بين الثلاثي ساكن الوسط وغيره إذ التاء ، علامة قوية للتأنيث . (فقدم) إذا سمي به مذكر (منصرف) وإن تحرك وسطه (وعقرب ممتنع) لما بينا من أن الحرف الرابع يقوم مقام لتأنيث ، والدليل على ذلك أنها إذا صغرنا الاسم الرابع المؤنث لم تدخله تاء التأنيث ، مع أن التصغير يرد لأسماء إلى أصولها ، فلولاً أن الحرف الرابع يقوم مقام التاء لردّها التصغير ، وأنت تصغر عقرب على عفرب ، وتصغر قلما على قديمة - فلم يتم تحرك وسطه مقام التاء

(فائدة) وأما أسماء القبائل والبلدان فما كان منها في ألف التأنيث أو تاء

(الشاهد فيه) قوله «دعه» حيث ذكره لشاعر مرتين وهي علم مؤنث ساكن الوسط غير أعجمي وقد أتى بها الشاعر منوناً في الجملة الأولى ، وفي الجملة الثانية غير منون فدل على أن العلم المؤنث الثلاثي المعنوي ساكن الوسط غير أعجمي يجوز فيه الوجهان

(١) لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل ، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير ، بحلاب المعجمة فلا معنى لها ثبوتي بل معانها عديمي ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامة لها فالتأنيث أقوى .

(٢) إشارة إلى خلاف الزمخشري الذي يأتي

(٣) فإن سمي المؤنث باسم المذكر فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كرجل وحسن أو رائد على الثلاثة كجعتر فلا كلام في مع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع صد مسد التاء أو صد مسد الساد وإن كان ثلاثياً ساكن لوسط كزيد وبحر سمي بمثلها امرأة فالحليل وسيبويه وأبو عمرو يسمونه الصرف كماه وجور لظهور أمر التأنيث بالطرآن ، وأبو زيد وجبى والجرمي يحملونه مثل هند في جواز الأمرين ، ويرجعون صرفه على صرف هند نظراً إلى أصله - (نجم الدين)

كقضاة، وبصري، وصعدة، وصنعاء، ومكة، أو ألف ونون زائدتين كنعمان ونحوه كخولان، ورحبان فهو ممتنع لذلك، وما خلا عن ذلك جاز صرفه نظراً إلى الحي والمكان، وهما مذكران، فما فيه إلا لعلمية ومنعه نظراً إلى البقعة والقبيلة فيكون فيه التأنيث والعلمية مالم يعرض^(١) له ما يقتضي جواز صرفه كالثلاثي ساكن الوسط كفهد ومجزر اسمي قبيلة من المنصرف.

[المعرفة]

(المعرفة^(٢)) التي هي أحد العنل المانعة من الصرف (شرطها أن تكون علمية) لا غيرها من المعارف لأن تعريف اللام والإضافة يصيران الممتنع منصرفاً أو في حكمه، والمضمرات والمبهمات وإن كانت معارف فهي مبنيات، وكلامنا في المعربات فلم يبق إلا العلمية على أي صفة كانت فبدخل فيها أعلام الأناسي وسائر الحيوانات^(٣) المتخذة وغيرها^(٤) والجمادات^(٥) والأوزان^(٦) والأعداد^(٧) والتأكيد^(٨) ونحوها.

[المعجمة]

(المعجمة^(٩)) التي هي أحد العنل المانعة من الصرف (شرطها أن تكون علمية

- (١) فإن عرض فيه الرجحان.
- (٢) وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً فلم تجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لأن فرعية التعريف للتذكير أظهر من فرعية العلمية له. (جامي)
- وإنما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن، والتعريف ليس بملة، بل التعريف صفة يوجد في العلم ليصير المعنى: التعريف شرطه كونه منسباً إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات وغيرها. (بإختصار)
- (٣) كشلقم، وعليان.
- (٤) كأسامة.
- (٥) كشتير.
- (٦) كأعمل.
- (٧) واحد، اثنان، الخ.
- (٨) مثل أجمع ونحوه.
- (٩) وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب، وتأثيرها في مع الصرف شرطان. (جامي)

في اللغة (العجبة^(١)) فيكون الاسم علماً في المعجم نقل إلى علم في العرب
كإبراهيم ونحوه، وذلك لتؤكد^(٢) فيه لعجمة فلو كان اسم جنس في المعجم نقل
إلى اسم جنس في العرب فمصرف وفاقاً، كدجاج، واستبوق لنوعين من منسوج
الحرير، وأما إذا نقل اسم جنس من المعجم إلى علم في العرب فظاهر كلام الشيخ
صرفه، وقال نجم الدين: يمتنع لأن المراد كونه علماً في العرب فقط فيمتنع
قالون؛ إذ هو علم في العرب لأحد رواة دفع، وهو عند المعجم اسم جنس للمصدق
نقل إلى علم في العرب، فأما لو نقل علم في المعجم إلى اسم جنس في العرب
انصرف^(٣) لكنه لا يعرف^(٤) له مثال (و) يشترط في تحتم^(٥) تأثير العجمة أيضاً
(متحرك) الحرف (الأوسط) من الاسم الثلاثي نحو شتر (وزيادة على الثلاثة)
الأحرف نحو إبراهيم (نوح مصرف) ولا يجوز معه على الصحيح^(٦) وذلك
لحفته؛ إذ^(٧) اعتورته أحكام كلام العرب فصار من جنسه فكأن صجته بطلت
لضعفها بخلاف التأنيث كما تقدم فجار في كبد الوجهان لقوته (وشتر^(٨)) متحرك

- (١) هذا الشرط غير لازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم واسماعيل، أو لا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم متى نافع به رويته عيسى لجرده قرأته..
- (٢) لأنه لو كان نكرة تصرفت فيه لعرب بدخل اللام والإضافة والتنوين فأشبه كلامهم ذكره في (النجم الثاقب) و(الجامي).
- (٣) اتفاقاً.
- (٤) بل قد وجد كتور وصابون وبرم.
- (٥) الأولى حذف نطق تحتم هنا، وهو شرط في التأثير نفسه ولو كان شرطاً في التحتم لجار الوجهان في نوح وهو مصرف حتماً على الصحيح (سيدنا أحمد بن يحيى حابس).
- (٦) خلافاً للزمخشري فيجوز فيها لوجهين، ويجري مجرى المؤنث ماكن الحشو. ويقال: إن بينهما فرقاً، لأن في التأنيث ثقلاً ليس في العجمة.
- (٧) هذا. الخ يصلح علة لا اشتراط العلمية في العجمة كما في «الحبيصي» لا لهذا لأن نوحاً كثيراً في عدم جواز التصرف.
- (٨) الأولى في التمثيل بنحو لمك؛ إذ شر ليس نصاً في المقصود، بخلاف لمك فإنه اسم لأي نوح. لأنه يجوز أن يقال: «متع شتر من الصرف لأجل تأويله بالبقعة والقلعة». (نجم الدين). وشتر: حصن بديار بكر.

الأوسط (وإبراهيم) زائد على الثلاثة (ممتنع^(١)) واعلم أن جميع أسماء الملائكة عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية إلا مالكاً فمنصرف إذ هو عربي، ولا حلة فيه سوى العلمية، ورضوان ممتنع وإن كان عربياً لزيادة الألف والثون^(٢)، وأسماء الأنبياء^(٣) عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية^(٤) أيضاً إلا سبعة وهي قوله:

١٦ - فثيث^(٥) ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والنبي محمد فهذه منصرفة، فمحمد وصالح وشعيب لكونها عربية، ولا حلة فيها إلا العلمية، والأربعة الآخر لسكون وسطها، ولو كانت فيها مع العجمة العلمية فهي مصروفة لما ذكرناه^(٦) أولاً.

[الجمع]

(الجمع) الذي هو حلة في منع انصرف (شرطه^(٧)) أن يكون جمعاً له مفرد

- (١) وبما خص التفرع بالشرط الثاني لأن شرطه ليس على ما هو الحق هذه من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى (تجدي).
- (٢) مع العلمية.
- (٣) وأما أسماء أسور مثل نوح وهود وسحور فن جعلت اسماً للنبي على حذف مضاف أي: سورة هود فالصرف، وإن جعلت اسماً بسورة فالمع. (نجم الدين)
- (٤) إلا يحيى عليه السلام فإنه ممتنع لوزن المع والعمية.
- (٥) قبله: -

ألا إن أسماء السيبين مسبعة لها الصرف في هراب من يشتد (الإعراب): (ثيث) خبر مبتدأ محذوف تقديره فهم ثيث (ديوح) ابواب عاطفة ونوح معطوف على ثيث (ثم) عاطفة (هود) معطوف على ثيث (وصالح) معطوف على ثيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (شعيب) معطوف بحرف عطف محذوف والمعطوف على المرفوع مرفوع (ولوط) الواو عاطفة (الود) معطوف على ثيث (واسي) الواو عاطفة (لنبي) معطوف على ثيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (محمد) عطف بيان أو بدل من النبي مرفوع بالضم الطاهرة.

(الشاهد): أنه ذكر أسماء هؤلاء الأنبياء عليهم السلام مصروفة متونة

(٦) وهو أن شرطها تحرك الأوسط... الخ.

(٧) أي: شرط قيامه مقام اثنين.

من جنسه غالباً^(١) وأن يكون فيه (صفة متتهى الجموع) وهي أن يكون ثالث حروفه ألفاً بعده حرفان مفتوح^(٢) أوله نحو: مساجد، وسلاسل، أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو: مصابيح، وقناديل، وقورير، أو حرف مشدد من حرفين نحو: حواج وشواب ودواب؛ إذ لا يتصور فيما قد جمع على هذه الصيغة أن يجمع جمع تكسير^(٣) بعدها، وأما إذا كان قد جمع قبلها^(٤) لم يصر كأكالب - جمع أكلب، جمع كلب، وأناعيم - جمع أنعام، جمع نعم^(٥) فأما جمع السلامة لهذه الصيغة فلا يضر كصواحبات جمع صواحب في قوله **فصل** : «أثن كصواحبات يوسف» ولا بد أن يكون الجمع المذكور (بغير هاء) لصواب بغير تاء، لكلا يخرج نحو فواكه وفواره^(٦) فإنه ممنوع مع أن فيه الهاء وإنما انصرف مالحقته تاء التأنيث من الجمع المذكور لأنها من خواص الأسماء لتبعده عن شبه^(٧) الفعل فينصرف، ألا ترى أن مهالبة وجحاحجة وبرامكة وفرازية لما دخلتها التاء أشبهت المصدر، نحو: كراهية وطواعية ورثاً ومعنى : من حيث أن المصدر جنس يدخل تحته القليل والكثير، والجمع يعم الواحد والاثني والثلاثة وكذلك ياء النسبة إذا لحقت الجمع المذكور بتبعته عن شبه الفعل فينصرف لأنها من خواص الأسماء، وذلك مثل مدايني^(٨)

- (١) يحترز من عبايد فإنها جمع ولم يسمع لها مفرد، وقد قيل : إن مفردة عبود أو عبديد أو عبداد والله أعلم - والعبايد الناس يذاهبون في كل جهة.
- (٢) يخرج قطاير، وعلايط، مكسور ما بعد الألف ليخرج علامات، وهرامات.
- (٣) لأنه يجمع الاسم جمع تكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التفسير فهو غاية جمرع لتفسير. (نجم الدين)
- (٤) جمع تكسير
- (٥) والعم في القر والأبل والعم، وعدم أنه إذا جمع ما كان فيه صيغة متتهى الجموع جمع السلامة كقوله **فصل** : «أثن كصواحبات يوسف» فإنه ممنوع.
- (٦) جمع فدره وهو الرجل العديد النفس (مسالك)
- (٧) وهي (المخالدي) لأن الله تقرب من ربه المفرد نحو كراهية وطواعية.
- (٨) قال في (الجامي) : لا حاجة إلى إخراج مدايني فإنه مفرد محض وليس بجمع، لا في الحال ولا في المآل، وإسما الجمع مداني، وهو بفتح آخر.

منسوب إلى المدائن، ومثال ما جمع الشروط (كمساجد^(١) ومصاييح) فيمتنع (وأما) نحو (قرازة^(٢) لمنصرف) لما قررناه أولاً.

واعلم أنه يرد على الجمع ثلاثة إشكالات منها باب مساجد، وجحاجع علمين لشخصين (وحضاجر علماً) لمدنية التي وضعت (للضبح) الموجودة في كل فرد من الضباع، فإن هذه الأمثلة المذكورة وإن وجد فيها الشرط وهو الصيغة فالمشروط وهو الجمع معدوم، إذ هي علم للمعردات. والجواب أن هذا المذكور كله (غير منصرف^(٣)) لأنه منقول^(٤) عن الجمع) إلى العلم كما ذكرنا، فهو في أصل اللغة وضعه جمع، والمعتبر الأصل، كما في أسود ونحوه، ولا يصح ما طرأ كما سبق، وذلك أنه في الأصل جمع لحضجر وهو عظيم البطن قال الشاعر:-

(١) وإنما اكتمى المصنف في التنبه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في الوصف^(١) أثلاً يشوه أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية. (جامي).

(٢) جمع فرزان وهم ورراء الملك الواحد، فرز بلطف الهدى وإنما قال: منصرف ولم يقل: فمنصرف مع وجوب تأنيث المستند وهو قرازة لأن المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر. فإن قيل: ما الفرق بين التاء في فاطمة والتاء في قرازة؟ لأنكم قلتم: إن فاطمة تحتج لتعلمية والتأنيث، وقرازة منصرف؛ لأن تأنيث بعده عن شبه الفعل فما الفرق بين التأنيثين؟ الجواب: أن الجمع في قرازة هو لذي شبه الفعل وحده؛ لأن انجمع عنه مؤثرة في منع الصرف وحده فمع الصرف لأجله، فلما دخلت التاء بقتنه عن شبه الفعل فصرف، وأما فاطمة فإنها لم تشبه الفعل إلا بالتأنيث جميعاً فثبتت على المنع. والله أعلم وأحكم.

- لا يخفى أن هذا الجواب لا يدمع السؤال..

(٣) إجمالاً.

(٤) فإن قلت: لأحاجة في منع صرفه لاعتبار الجمعية الأصلية فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبح هي أنثى الضمآن؟ قلت: علميته خير مؤثرة لعدم اشتراطها في الجمع ولا لكان بعد التنكير مصرفاً؛ لأن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف ولتأنيث غير مسلم لأنه عدم الجنس من الضبح مذكراً كان أو مؤنثاً.

١٧ - جَضَجَرَ كَأَمِ التَّوَامِينَ تَوَكَّاتٍ عَلَى مَرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً هَاشِرًا^(١)

فسميت الضجيع حضاجر بنفط الجمع لعظم بطنها.

(و) الاشكال الثاني باب (سراويل إذا لم يصرف) وهو أشد إشكالاً من باب حضاجر، إذ ذلك قد تحقق أصله، وأنه جمع له مفرد من جنسه، وأما هذا فهو اسم للآلة المخصوصة، ولا مفرد له أبدأ، ومدلول سرولة ومسامها في قول الشاعر:-

١٨ - عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ بِرَقٍّ لِمُسْتَعْطَفٍ^(٢)

مدلول سراويل؛ إذ لم يقصد أن عليه قطعة فتكون مفرد سراويل، وإنما قصد

(١) البيت لسداعة العامي.

اللغة. الحَصَجَرُ كَهَرِيرِ الْعَظِيمِ سَطَرٍ وَمِنْهُ قِيلَ لِلضَّجِيعِ حَضَاجِرٌ لِعَظْمِ بَطْنِهَا جَمْعُهُ فِي عَظْمِ بَطْنِهِ كَمَنْ حَمَلَتْ تَوَامِينَ وَقَدَرَتْ وَلَادَهَا تَوَكَّاتٍ عَلَى مَرْفَقَيْهَا لِثِقَلِهَا مُسْتَهْلَةً هَاشِرًا رَفَعَتْ صَوْتَهَا لِلْعَلَقِ فِي الشَّهْرِ الْعَاشِرِ مِنْ حَمْلِهَا. الإِعْرَابُ (حَصَجَرٌ) حَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ (كَأَمِ التَّوَامِينَ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ حَبْرٌ أَيْضاً مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ (تَوَكَّاتٍ) فِعْلٌ مَاضٍ وَإِنَاءٌ لِلثَّانِيَةِ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ جَوَاراً يَمُودُ إِلَى أَمِ التَّوَامِينَ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْعَمَلِ وَالْفَاعِلُ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ حَالٌ (عَلَى مَرْفَقَيْهَا) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ بِالْعَمَلِ تَوَكَّأَ وَ(مَرْفَقٌ) مَصَافٌ وَضَمِيرُ الْعَائِلِ مَصَافٌ إِلَيْهِ، (مُسْتَهْلَةً) حَالٌ مَصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ مَصَافٌ وَ(هَاشِرًا) مَصَافٌ إِلَيْهِ. الشَّاهِدُ فِيهِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ حَضَجَرَ لِعَظِيمِ الْبَطْنِ وَفِيهِ أَيْضاً شَاهِدٌ آخَرٌ رَفَعَ حَضَجَرَ عَلَى الْقَطْعِ.

(٢) هذا البيت لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع.

(اللفظة) «لؤم» الشح ودناءة ذُكِبَ «برق» مضارع من الرقة وهي العطاف القلب. (المعنى) يريد أنه رجل لنيم، لا يحرق قلبه من أحد وإن كان ضعيف طالبا العطف. (الإعراب): «عليه» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ مِنْ «لؤم» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي اسْتَرْسِرْوَالَةٍ مُبْتَدَأٌ مَوْخَرٌ مَرْفُوعٌ وَهَلَامَةٌ رَفَعَهُ، الْفَصْلَةُ الظَّاهِرَةُ «فَلَيْسَ» الْفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَلَيْسَ فِعْلٌ مَاضٍ مُنْقَصٌ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ «برق» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالْفَصْلَةِ الظَّاهِرَةِ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ جَوَاراً تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْعَمَلِ وَالْفَاعِلُ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ خَبَرٌ لَيْسَ «مُسْتَعْطَفٌ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ بِالْفِعْلِ بِرَقٍّ. (الشاهد فيه) أنه جعل واحد السراويل سرولة.

أن عليه شبه هذه الآلة المخصوصة من اللوم قطعاً (و) منع سراويل (هو الأكثر) فقد اختلف في توجيهه (قليل: إنه أعجمي حمل^(١) على موازنه) في العربية، وهو مصابيح وقناديل؛ إذ هما جمعان حقيقة، ولنظير يحمل على النظير، لكنه يلزم على هذا القول أن يقال في الحد الجامع: وما أشبهه، وهذا كلام سيويه^(٢) (قليل) هو للمبرد (عربي) وهو (جمع سروالة تقديرًا) لا تحقيقاً؛ إذ مدلول سروالة مدلول سراويل كما تقدم، فهذا كالعدل التقديري في عمر (و) إذا صرف سراويل فلا إشكال^(٣) يرد عليه لأنها وإن وجدت فيه صبغة وهي الشرط لم يوجد المشروط وهو الجمعية.

(و) الاشكال الثالث (نحو جوار^(١)) وخوازي، وعوان، ولا خلاف أنه معرب (رفعاً وجراً) تقديرًا^(٥)

(١) ولي كل من القولين قوة وصحة، فأما قول سيويه من معه لقونه حمل النظير على النظير وصحته أنه جعله أعجمياً، وهو عربي. وكلام المبرد فيه قوة من حيث جعله عربياً، وضمف من حيث جعله تقديرية.

(٢) وأبي علي.

(٣) قوله: فلا إشكال على من شرط صبغة انتهى؛ إذ الشرط إنما يؤثر عند وجود السبب وهو مفقود هنا، وأما على من شرط صبغة بقدان لنظير فيرد عليه، إلا أن يقال إنه أعجمي، ويراد فقدان النظير في الآحاد العربية . .

(٤) وحاصل ما ذكره (الجامي) أن فيه خلافاً ذهب بعض إلى أنه منصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة يقدم على مع انصرف الذي هو حكم من أحكامها، فلما أُعزل سقطت الضمة مثلاً للثقل وابتاء للسكينة صار موراً لسلام وكلام، فصرف لعدم بقاء صبغة انتهى المجموع فيه، وذهب بعض إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع الصيغة لأن المحذوف بمنزلة محذوف، ولهذا لا يجري على الراء إعراب، وتنوين الراء تنوين هوض من ابتاء المحذوفة، أو عن حركتها، وهي لغة بعض العرب، إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب، وبتاء هذه اللغة على تقديم مع الصرف على الإعلال، فتكون الياء مفتوحة في حائتي النصب والجر، وأما الرفع فيجوز فيه الإعلال بأن تحذف الضمة للثقل، ويموض عنها التنوين، ثم تحذف الياء للسكينة.

(٥) وفيه نظر لأن الكسائي وعيسى بن عمر يقولون إنه يجر بالفتحة وذلك لفظي لا تقديري. (سيدنا أحمد حابس رحمه الله تعالى)

(مثل^(١) قاضٍ) المنقوص وممتنع^(٢) في حالة لنصب وفاقاً؛ إذ الياء باقية فيه لا تعل تقول: رأيت جوارِي وغواري وعوتي، وأصله في حالة الرفع والجعر هذه جوارِي ومررت بجواري^(٣) استثقت الصمة ونكسرة على الياء فحذفنا فأتي بتنوين عوض عن الحركة المحذوفة فالتقى هو ولياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فالياء في حكم الموجودة لوجود عوضها^(٤) ولبقاء كسرة الراء لتدل عليها^(٥)، وتنوين العوض يجامع الممتنع، وهذا كلام المبرد ومن معه على أصل سيويه^(٦) وبني عليه المصنف في شرحه، قلت: وهذا مبني على قول سيويه والأكثر أن الكسرة إنما منع من الممتنع تبعاً للتنوين، وإذا زال التنوين بوجه^(٧) دخل الكسر^(٨) وبني على أن المنع مقدم على الإعلال، وقال ركن الدين: بل لما حذفت حركة الياء للاستثقال تطرفت الياء بعد كسرة فحذفت كما حذفت في الكبير المتعال، والليل إذا يسر^(٩)، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، وكذا عن الأحمش. وقدل الزجاج وأناعه: بل يحكم بأنه

(١) أي: حكمه حكم قاضٍ محسباً الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه

(٢) أي: ممتنع من التنوين

(٣) بالفتح هكذا في (الغاية) ثم قل: مسرعاً من الصرف، وبرت الفتحة الوقعة في موضع جر مترك في الاستثقال.

(٤) صوابه لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة

(٥) فيكون ممتنعاً..

(٦) وجه التشكيل جعل كلام المبرد على أصل سيويه؛ لأن سيويه لم يزوج عنه أن التنوين عوض عن الحركة وإنما قال: التنوين عوض عن الياء كما ذكره (نجم الدين)

(٧) غير منع لصرف..

(٨) هذا فيه نظر لأنه يقال: أين ابوجه الذي لأجده وإن للتنوين غير المنع، وهم ذكروا أنه يقدم المنع على الإعلال بإقرار المؤلف بقوله: وبني على أن المنع مقدم على الإعلال. بل هذا مذكور لهم ذكره غير المؤلف قل: أصله جوارِي بالتنوين بكون الاسم يصرف في الأصل.

(٩) وأعلم أن في كلام المبرد نظر من حيث أنه يلزمه الجعر بالفتحة لأنه قدره ممتنعاً من أول الأمر، وفي كلام ركن الدين، والأحمش من هذه النحوية، ومن حيث أن الحذف الذي في ﴿الْحَكِيمُ الْمُتَّقِي﴾ [الرعد ٩] ﴿وَأَنبِيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سجدة ٢٦] وهو حذف جائز غير واجب، إذ هو ليس راجعاً إلى نفس الكلمة فلا وجه للإتيان بتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة.

منصرف في حالة الرفع والجزم، إذ أصله جوارِيّ وجواري بالتثوين^(١)، ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتثوين، حذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التثوين وهو للتمكين، ولم يبق بعد لألف إلا حرف واحد فبصرف؛ إذ هو كسلام وكلام، وهذا القول ضعيف من حيث أن كسرة الراء أكبر دلالة على أن الياء مرادة معتد بها، فصيغة الجمع فيها كالموجردة، وإلا لزم أن يقل: هذه جوار. وأعلم أنه قد ورد جر مثل جوار بالفتحة^(٢) مع بقاء الياء كقول الشاعر:

١٩ - فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^(٣)

(١) قال (نجم الدين) : الحق مقال له البرالي وهو أن أصله جوارِيّ، وذلك لأن الإعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا، وذلك لأن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما تقدم استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتثوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً لأن المحذوف للإعلال كالتأنيث فحذفت تثنوين الصرف لكونه معتنعاً، ثم حالفوا رجوع الياء لروايل الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونه منقوصاً ومعنى بالمرعية فحوض التثوين من الياء. (نجم الدين).

(٢) واختار هذا القول عيسى بن عمر في الكراء، وأما في المعرفة فقالوا يصح التثوين في جميع أحواله ففي الرفع يكون ياء ساكنة وفي النصب ياء مفتوحة، لأن التثوين عندهم بالانكسار تثنوين صرف، وأما في المعرفة فغير منصرف، وأما جوار فللملحمة وشبهه العجمة، وأما قاض اسم امرأة فلها وللتأنيث. (ثالث)

(٣) هذا البيت ينسب لمروذق واسمه همام بن غالب تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأموية، ومن يحتاج بشعره.

(اللغة) «مولى» المراد به ما المملوك «هجوته» هجاء هجراً وهجاء: شتمه شتماً. (المعنى) يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يدعته في بعض أشعاره فهجاء بذلك، وكان عبد الله مولى لآل الحضرمي، وآل الحضرمي كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء يقول: لو كن ذليلاً لهجوته، ولكنه أدل من الدليل

(الإعراب) «فلو» العاء حسب ما قبله، ولو حرف امتناع لامتناع «كان» فعل ماضٍ ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر «عبد الله» عبت اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وعبت مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة لظاهرة على آخره

[التركيب]

(التركيب^(١)) الذي هو حنة في منع الصرف وهو تركيب المزج لأن ما عده إما مبني كتركيب الصوت والعدد وكلامنا في المعربات وإما ما يصير الممتنع منصرفاً أو في حكمه كتركيب الإضافة، وإما محكي على حاله لو سمي به كتركيب الإسناد نحو تأبط^(٢) شراً، فلم يبق إلا تركيب المزج لكن (شرطه العلمية) فلا يؤثر إلا معها لأنه لو لم يكن كذلك لكان تركيبه معرضاً للزوال إذ الاسم الأخير منه كثناء التأنيث^(٣) بدليل حذفه في الترخيم كهي (و) بشرط (أن لا يكون بإضافة) نحو عبد الله وغلام زيد ونحوه (ولا إسناد^(٤)) نحو قام زيد وخرج بكر ونحوه، ولا عدد نحو

«مولى» خبر كان منصوب «هجوت» (هجا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، و«ات» ضمير متصل مبني على النصب في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على النصب في محل نصب مفعول به، والحمل على محل لها من الإعراب جواب لو، وحذفت اللام لضرورة الشعر.

«ولكن» الواو حرف عطف، ولكن حرف متراكب يصب المتناً ويرفع خبر «عبد الله» بعد اسم لكن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعد مضاف ولفظ الحلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة حركه الكسرة الظاهرة «مرد» خبر بكن مرفوع بصفة مقدرة على الألف ومولى مضاف و«مواليا» مضاف إليه مجرور بفتحة بضرورة الشعر (الشاهد فيه) إجراء «مواليا» على الأصل للمضرورة

(١) حقة التركيب صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حركية جزء، فلا يرد لنجم والصق علماً. (جامي)

(٢) سمي بهذا الاسم لأنه كان وهو حدث بس يأتي بالصيد في مزادة به كالنصب، و«ابروع وما شاكله» متأتي أخته فتسرقه، مما طال ذلك عليه جعل في المزادة حية وكان يحملها تحت يبطه وعلقه فلما أتت أخته تسرقه بدعتها الحية وصاحت قائلة: يا أبتاه إن أخي تأبط شراً، فسمي بذلك.

(٣) فكما اشترطت العلمية في المؤنث لتحسن التاء من الروال فكذا هنا.

(٤) فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: «ولا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً، ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج مثل سيره وبعطيه، ومثل خمسة عشر، وستة عشر» علمين. قلنا: كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبهنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بنامها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها. (جامي).

أحد عشر، ولا صوت نحو سيويه. كل ذلك لما قررناه أولاً فإذا جمع الشروط المذكورة فلا فرق بين أن يكون الاسم الأول من المركبين صحيحاً (مثل بملك^(١)) أو معتلاً نحو معدّي كرب، وقالي قلى، أو مركباً من أكثر من اسمين نحو: رام هرمز، وأذربيجان^(٢) ونحو ذلك.

[الألف والنون الزائدتان]

(الألف والنون) الزائدتان^(٣) (إن كانا في اسم) غير صفة (فشرطه^(٤) العلمية) إذ الألف والنون يمنعان الاسم لشبههما بالفي التانيث^(٥) من حيث أنهما يبدآن معاً كالفي التانيث وهاتان علامة للمذكر وتأتي علامة للمؤنث والأولى من هاتين ألف كتيك، وهاتان يحذفان معاً للترخيم كتيك ويبقيان في التصغير كتيك تقول: حميران وحميراء وغير^(٦) ذلك وهذه المشابهة هي المانعة من الصرف على أفرادها^(٧) وإنما اشترطت العلمية لتحقيق المشابهة فقط^(٨) وهذا كلام البصريين،

- (١) علم لبند، وركب من بعل اسم صم، وث اسم بعد له. (شرح ابن مظفر)
- (٢) إقليم من أرض فارس، ورام هرمز بلد بين الروم، والعراق.
- (٣) تسمى مزيديتين لأنهما من حروف الزوائد، وتسمى مضارعيتين لمضارعتهما لآلي التانيث في منع دخول تاء التانيث. (جامي)
- (٤) أي شرط الألف والنون في معهما من انصرف وإفراد الضمير باعتبار أنها سبب واحد أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف. (جامي).
- (٥) هكلاً في الموشح وصوابه بآلف التانيث الممدودة كما ذكره (نجم الدين) . .
- المراد ألف التانيث الممدودة لأن المقصورة ليست فيها زيادتان، وسميت آلي التانيث من باب التغليب ولا فهي ألف وهمزة
- (٦) ومن حيث امتناع دخول تاء التانيث عليهما وهذه هي الوجهة في الشبه، إذ بفواتها تفرقت المشابهة بخلاف بقية الوجوه ذكر معاً الرضي.
- (٧) لأنها أشبهت قائمة مقام عتين.
- (٨) إذ لو لم تكن هكلاً لم يمتنع دخول تاء التانيث مع الألف والنون كما يمتنع مع آلي التانيث فيزول الشبه. شرح ابن الحاجب.

وعند الكوفيين أن العلمية أحد لسبين فهي مؤثرة، والمشابهة^(١) المذكورة العلة الأخرى وذلك (كعمران) ومروان، وعثمان وغير ذلك (أو) يكون^(٢) الاسم (صفة) المشروط (انتفاء) ورن (فعلاية) من مؤنثه لأنها^(٣) إذا دخلت في مؤنثه تاء التانيث بعدته عن شبه الفعل فيصرف لعدم تحقق المشابهة بين الألف والنون وألفي التانيث؛ إذ هي^(٤) وحدها العلة المانعة عند البصريين، وعند الكوفيين هي مع الصفة.

(وقيل) يشترط (وجود فعلي) في مؤنثه لتحقيق انتفاء فعلاية والصحيح الأول^(٥) (ومن ثم اختلف في رحمن^(٦)) ولحيان لعظيم اللحية، فمن اشترط انتفاء فعلاية منعهما، إذ لا مؤنث لهما في اللفظ فقد صدق عليهما انتفاء فعلاية، ومن اشترط وجود فعلي صرفهما إذ لم يوجد، من حيث إنه لا مؤنث لهما كما ذكرنا (دون سكران) فمتفق على صحته، إذ مؤنثه سكرى ولم يوجد فيه سكرانة (وقدمان) فمتفق على صحته، لأن مؤنثه قدمان ولم يوجد فيه تدمي^(٧).

واعلم أن الألف والنون كانا في اسم سباعي^(٨) أو سداسي^(٩) فزائدتان بلا أشكال وفي الحماسي الأعلى فيهما لزيادة إلا في نحو شيطان وقبان وعلان

(١) صوابه والألف والنون

(٢) صوابه أو كان في صفة.

(٣) نسخة لأنه.

(٤) أي: المشابهة

(٥) لأن وجود معنى ليس مقصوداً لذاته بل لمقصود إنحاء. (نجم الدين)

(٦) في أنه منصوب أو غير منصوب، فإنه ليس له مؤنث لأرحم ولا رحمانية؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث. (الجامي)

(٧) قال الإمام المهدي، من التميم لا من سدم فبقا تدمي، فهو غير منصوب بالإتفاق. ذكره في (الجامي)

(فائقة) يصرّف ما فيه الألف والنون في اسم الجنس نحو ربحان وسرحان. (خالدي)

(٨) مثل طبرستان.

(٩) مثل كوكبان.

وحسان وتبان ونحو ذلك فيحتمل أن اشتق هذه الألفاظ من شط^(١) إذا هلك وبطل وقب التمر أي: أكله، وعلا، وحسن، وتب، فهما زائدتان ويحتملان الأصالة^(٢) حيث يكون اشتقاقهما من شطى: إذا بعد، وقبن إذا ذهب في الأرض وعلن وتبن^(٣) وحسن فيكونان أصليين^(٤)، وأما في الاسم الرباعي فهما أصليتان بلا اشكال نحو: حيان^(٥)، وعمان، وإبان.

[وزن الفعل]

(وزن^(٦) الفعل) لا وزن^(٧)، الاسم فليس بعلة (شرطه أن يختص بالفعل) فلا

- (١) صوابه من شاط؛ إذ لو كان من شط ل قيل فيه: شططان.
- قال في المصباح: وفي الشيطان قولان أحدهما أنه من شطن إذا بعد عن الحق، وعن رحمة الله فتكون النون أصلية، ووربه فيعاب، وكل عات متروك من الجن والإس واندواب فهو شيطان. والقول الثاني: أن الباء أصلية، والنون كائنة عكس الأول، وهو من شاط يشيط إذ بطل واحترق فوزنه معلان. (مت)
- (٢) بما يحتمل الأصالة النون، وأما الألف فلا إذ هي زائدة فلا اشكال
- (٣) تب كمرح تبا وتبة فطى مهر تب والتب بائع التبن
- (٤) قيل جاء رجل اسمه حيان إلى ملك، فقبل لملك أن يصرف حيان أم لا ؟ فقال الملك: إن أحياء الأمير فلا ينصرف، وإن حييه ينصرف. ووجهه إن أكرمه فكأنه أحياء فيكون من لحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع معلية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون من الحين فينصرف. (جاء بردي).
- (٥) لأن أقل أبنية لكلمة على ثلاثة حروف. وإن جعلت هما زائدتين بقيت على حرفين. - (هنا) نسخة.
- (٦) قوله. وزن الفعل دون قيل لا فائدة في هذا الخبر؛ لأن الإضافة في قوله. وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى الوزن لمختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار لا طائل تحته، قيل يضاف لشيء إلى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول: زيد أبو عمرو أو أستاذ أو نحوهما من الإضافات التي لا يربطها الاختصاص والإضافة هنا من قيل إضافة الدم إلى حصص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني، وهو وجود زيادة في أوله كزيادة الفعل، إذ لا اختصاص فيه لأنه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر. فحرف. (هذه تحقيق)
- (٧) في خ/ه: يحترز من وزن الاسم.

يوجد في الاسم إلا أعجمياً كبثم اسم للضغ المعروف، وشلم اسم لبيت المقدس، أو منقولاً عن الفعل إلى الاسم بأن يكون فعلاً في الأصل وسُمي به (كشمر) اسم فرس، وبئر اسم بئر^(١)، وعثر اسم موضع؛ لأنها في الأصل أفعال نقلت إلى الأسماء (وضرب) معبر الصيغة مخفف الراء ومشدها ونحو انطلق واقتدر^(٢) واستخرج إذا سمي بهذه كلها امتعت لوزن الفعل والعلمية فهذه الأوزان المختصة بالأفعال، وأما الأوزان المشتركة بين لفعل^(٣) والاسم نحو فَعَلَ كضرب إذا سمي به فإنه ينصرف لأن وره في لاسم جنل، وأما جلا^(٤) في قول الشاعر:

٢٠ - أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني^(٥)

(١) بمكة المشرفة حمها هاشم بن عبد مناف على فم شعب أبي طالب، ذكره في سيرة ابن هشام

(٢) وكذلك لو سمي بما في أوله ثور رائدة مثلك يضرب ويخرج، وما أشبه ذلك من أوزان المستقل على جميع أحواله المنع.

(٣) واعلم أن لوزن المشترك بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر قطعاً، جلاً أيوس منه اعتبر وزن الفعل قطعاً، سواء حُلَّتْ أو لم تحلّب فمع «نصرف من نحو جبل وعضد وجمهر وحاتم أعلاماً، واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل، واستند بقول أنا ابن جلا وطلاع الثنايا الح والجواب أنه إن كان علماً فمحكي لكون الفعل سمي به مع التضمير فيكون جملة كبريد في قوله

سبئت أحوالي سمي بسريشد ظمناً على لهم فديشد وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر أي: أنا ابن رجل جلا أمره، أي: انكشف، أو جلا الأمور أي: كشفها، وبه صعب؛ لأن الموصوف بالجملة لا يقدر، لا بشرط يذكره في باب الصفة (نجم الدين)

(٤) هو جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقل قد ورد ممتنعاً بدليل عدم ثبوته، وهو غير مختص بالفعل فأجاب بقوله: عاماً جلاً.

(٥) هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام.

(اللغة) جلا أصله فعل ماض، سمي به كما سمي بيزيد ويشكر ونحو ذلك فهو الآن علم، وقيل هو باق على فعليته، وهو مع فاعله حلة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا لأمره وأرضعها، وقيل: هو جلاً بالتثنية مصدر أصله المد

فجلا فعل ماضٍ فيه فاعله، فهو صفة لموصوف محذوف أي: أنا ابن رجل
جلا^(١) فيكون^(٢) جملة محكية على حالها (أو يكون) هذا الاسم ليس بوزن خاص
كما ذكر أولاً بل (في أوله زيادة كزيادته) أي: كزيادة الفعل وهي أحد حروف نأيت

مفصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه رشح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكم بعض
الأمور، وإنما هو شجاع، فهو لذلك يعنى كل أمره «إطلاع الثنايا» إطلاع صيغة مبالغة
لطلع، والثنايا: جمع ثنية وهي التعريق في الخيل وهذه لعبارة كناية عن كونه بمن تستند إليه
عظام الأمور. «أصبح العمامة» أرد وضع عمدة الحرب على رأسه.

(المعنى) الشاعر يصف نفسه بالشجاعة والندام على المكارة، وبأنه لا يهاب أحداً ولا
يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور حال لصعاب.

(الإهراب). «أنا» ضمير مفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ابن» خبر
مرفوع وعلامة رفعه انصاع الظاهرة «ابن مصنف» «جلا» مصاف إليه مجرور بكسرة مقدرة
على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بفتحة تحكيمة المقدرة على الألف مع من ظهورها
التعذر وهذا الإهراب بناء على أنه منصوب أو مجرور بفتحة مقدرة بهاء على أنه غير منصوب
«وإطلاع» الوار حرف عطف وإطلاع معطوف على خبر المبتدأ مرفوع بالهزة الظاهرة وإطلاع
مصاف «والثنايا» مصاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف مع من ظهورها التعذر «متى»
اسم شرط جازم مجرم فعين وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله
تعرفوني «أضغ» فعل مضارع فعل الشرط مجرور بالسكون وحرك بالكسر لإثقاء الساكنين
والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «بعمامة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة
«تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجوزء مجزوم وعلامة جزمه حذف التون والنون
الموجودة نون الوقاية، والواو مبني على السكون فاعل، والياء ضمير مفصل مبني على
السكون في محل نصب مفعول به.

(الشاهد فيه) استند بعضهم أن جلا غير منصوب لأنه غير ممنون، وتأوله الشارح بما
ذكره. وفيه شاهد آخر، وهو قوله: أن ابن جلا، حيث حذف الموصوف وهو رجل،
والجملة صفة، فليس بعدم منقول، كما هو رأي الشارح

(١) وقيل: بل جلا هنا علم وحذف النون باعتبار أنه منقول من الجملة من الفعل مع الضمير
لا من الفعل وحده. ذكر معناه السعد.

(٢) صوابه: أو يكون؛ لأنه لا يكون جملة محكية على حالها إلا إذا كان علماً، وقد ذكر أنه
غير علم.

فإنه يمتنع بشرط أن يكون مؤثته (غير قابل^(١) للتاء) إذ لو قبلها انصرف لأنها تعدّه عن شبه الفعل، إذ هي من خواص الأسماء (ومن ثم^(٢) امتنع أحمر) إذ مؤثته حمراء ولا يقال: أحمره، وكذلك أحمد، ويريد، وتعلب اسم قبيلة، وبرجس حيث جعل علماً؛ لأن الألف والياء والتاء وسون في أوائل هذه الأسماء مزبدة بخلاف نهشل^(٣) فيصرف؛ لأن بونه أصلية بد وره فعل (وانصرف بعمل^(٤)) في قولهم جعل يعمل؛ لأنه وإن كان الياء في أوجه رائدة فهو يقال في مؤثته بعمله^(٥).

(و) اعلم أنه (ما) كان من الممنوع (فيه علمية مؤثرة إذا نكر^(٦) صرف) بإدخال رب ونحوه، اعلم أن العسمية هي شيء من باب الممنوع تكون مؤثرة وشرطاً وهو التأنيث بالتاء، والمعنوي، والتركيب، والمعممة، والألف والنون هي الاسم

- (١) قبولاً قياسياً، فلا يرد عليه أربع إذا سمى بها فإن حقوق التاء لتذكير ولا يرد أسود فإن مجيء التاء في أسوده للجهة الأنتى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمنع من انصرف، بل باعتبار غلبة الاعتبية المعارضة.
- (٢) أي ومن أجل لإشتراط عدم قبول به (جامي)
- (٣) اسم للرجل واسم للذئب واسم للمصفر
- (٤) قوله: يعمل، إذا كان صفة فإن كان حرفاً منع عن كل حال؛ لأن العلم لا يجوز تعبيره ولا يصح دخول تاء فيه. (رضي)
- (٥) وإنما اشترط في هذا ألا يكون الوزن مما يلحقه ناء التأنيث ولا يكون عرضة له كي عمل؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان يعمل، ود نعمل لا تلحقه هذه التاء فكما سحر لريادة المصدرة الوزن إلى حاسب الفعل تجره تاء إلى جذب الاسم لاختصاصها بالاسم، وترجح التاء في سحر، إذ الوزن في الاسم لا ينصرف أرمل، ويعمل مع الوصف الأصلي سليم من الحذف والوزن المشروط بتصدر الريبة لجوار إلحاق التاء بحو أرملة وبعملة، وأما إلحاق التاء في أسودة فلا يصح؛ لأن هذا إلحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤثته سوده (نجم الدين)
- (٦) قوله: إذا نكر بأن يزول الواحد من الجمدة المسمى به نحو هذا ريد، ورأيت زيدا آخر فإنه أريد به المسمى بريد، ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم: لكل فرعون موسى أي - لكل مبطل محقق (جامي)

عند الكوفيين^(١) ومعنى كونها مؤثرة أنها أحد لعنتين، ومعنى كونها شرطاً أن العلة الثانية لا تؤثر وتعتبر في المنع إلا مع العلمية، وهذا القسم إذا نكر بقي بلا سبب؛ لأن العلمية التي هي شرط تزول بالتكبير فيزول المشروط وهي العلة الثانية، وتكون في شيء من هذا الباب مؤثرة لا شرطاً، وذلك حيث وجدت مع وزن الفعل كأحمد والعدل كحمر، فإذا نكر هذا زالت العلمية وبقيت العلة الأخرى، فإذا انضمت إليها علة أخرى امتنع كالصفة مع الوزن أو العدل نحو أحمر وثلاث، وتكون في شيء من هذا الباب شرطاً لا مؤثرة، وذلك في الألف والنون في الاسم عند البصريين كما تقدم وسائر باب الممتنع مما عدا ما ذكر لا يعتبر^(٢) فيه العلمية فإن وجدت في شيء منه فهي غير معثرة رأب^(٣) وبما قسمناها كذلك (لما تبين) الآن (من أنها) أي: العلمية (لا تجامع) ثبت من باب الممتنع حيث اعترت في حال كونه (مؤثرة إلا ماهي) أي: إندي هي أي: العلمية (شرط فيه) كما بينا في التائشين المذكورين أولاً، والتركيبة والمجمع والألف والنون عند الكوفيين (إلا العدل ووزن الفعل) فإنها تجامعهما بحيث وجدت مع أحدهما مؤثرة من غير شرط (و) لا يقال: إذا كانت معهما مؤثرة فزالتي بقي في العدل علة وهي العدل وبقي في وزن الفعل علة وهي الوزن فنجمعهما في اسم ونسعه لأجلهما؛ لأننا نقول: (هما) أي: العدل ووزن الفعل (متضادان^(٤)) من حيث إن لكل واحد منهما صيغة تحالف

(١) وأما البصريون فلما اشترطوا العلمية لتحقيق المشبهة فقط، والكوفيون جعلوها أحد السببين.

(٢) ولا مؤثرة ولا شرطاً كما في الجمع وألف تأيبت. (خالدي)

(٣) كما لو وجدت مع التي التأيبت ومع صيغة منتهى لجموع (جامي معنى)

(٤) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كانت العلمية تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة

وليس فيهما شرطاً كأنهما يسمعان من غيرهما العدل مع الصفة في بحر أحاد، والوزن مع

الصفة في نحو أحمر، فإذا اجتمع في كلمة صيغة ووزن فعل وحدث منهم فنتم ماهيه علمية

مؤثرة إذا نكر صرف، وإذا نكر ما هذا جاء زالت العلمية وبقي العدل ووزن الفعل فلا

يصرف؟ أجاب الشيخ بأن قال: هما متضادان، يعني أن اجتماعهما محال؛ لأن صيغة العدل

قد تقدمت ليس شيء معها على وزن الفعل لمذبح من الصرف. «ارصاص» قوله: وهما

متضادان قد قيل. إن صحت بكسرتين علماً لمعمدة من أوزان الفعل مع وجود الفعل فيه فإنه

صيغة الآخر وجمع الضدين في شيء واحد محال (فلا يكون) معها أي: مع العلمية (إلا أحدهما) إما العدل كما في عمر أو نوزن كما في أحمد (فإذا نكر) الذي العلمية فيه شرط ومؤثرة أو شرط فقط (بقي بلا سبب^(١)) وذلك حيث تكون العلمية شرطاً ومؤثرة أو شرطاً فقط كما سبق، لأنها ترزل بالتشكيك وتزول السبب الثاني بزوالها، لأنه إذا انتفى الشرط بطل المشروط (أو) بقي (على سبب واحد) وذلك حيث تكون العلمية مؤثرة فقط كما قررناه وهو مع العدل أو وزن الفعل، لأنها تزول بالتشكيك وبقي السبب الآخر (و) يتفرع على هذا لأصل فروع وهو باب أحمر ونحوه من الصفات إذا سمي بها أعلام ثم نكرت فحيث (خالف سيويه^(٢)) الأخفش^(٣) (في مثل أحمر^(٤)) وأصغر وأبيض وأخضر وأسود وأعبر مما كان في أصله صفة ثم

- أمر من صمت يصمت وقياسه أن يحمي بصمتين فلما جاء بكسرتين علم أنه معدول عنه والجواب أن هذا أمر غير محقق لجوار وزود صمت بكسرتين وإن سم يشتهر (جامي) فلاوران التي تحقق فيها العدل تحقيقاً أو تقدير لم يجمع وزن الفعل (منه)
- (١) لا ترى إلى أدريجان فإنه علمية وتأييت والمجعة والتركيب والآلف والنون فإذا رأت العلمية زالت سائر العلل لئلا يخل بها شرط فيها كلها (بحم ثاقب)
- (٢) قوله: وخالف سيويه الأحفش وأبكر بعضهم نسبة هذا المذهب إلى الأخفش فقال: من حكى عنه هذا فيه أخطاء وكتابه يدل عليه قوله في الأوسط وما كان صفة من أفعال فإنه لا يصرف معرفة ولا نكرة، نحو آدم وأحمر، ثم قد: القياس أن يصرف في النكرة فهذا نص منه موافق لمذهب سيويه، والصرف وإن كان قياساً من وجه لكنه مخالف لما ذكره في كتابه وللكلام العرب أيضاً فلا يحتبر والله أعلم. (هظيل)
- (٣) قوله الأخفش: . الح المشهور وهو تميم سيويه ولما كان قول التلميذ لما حكوه من موافقته للقاعدة جمعه أصلاً، وأسند المحدث إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن تبييناً على ذلك. (جامي) واسمه سعيد بن مسعدة ذكره في تاريخ ابن خلكان.. وهو الأوسط والأحفش الأكبر اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد وهو شيخ سيويه، وأما الأخفش الأصغر فهو علي بن سليمان بن فصل وروى عنه لشعر والعلم. (بمني)
- (٤) المراد بنحو أحمر ما كان معنى الوصفية به قبل العلمية ظاهراً غير حمي فدخل فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه أفعال التأكيد نحو أجمع فإنه مصرف عند التشكيك بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل ركذاً، أفعال التخصيص المجرد عن من التفضيلية فإنه بعد التشكيك مصرف بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه. (جامي)

جعل (علماً) لشيء بعينه فإنه (إذا نكر) بعد ذلك فإنه ممتنع عند سيبويه (اعتباراً) من سيبويه (للصفة الأصلية بعد التوكيد) لأن ذلك إذا سمي به أعلام زالت الصفة؛ لأن العلمية ضد لها، فإذا طرأت عليها أزالته، فإذا نكر زالت العلمية فتعود الصفة الأصلية لزوال العلمية التي أوجبت زوال الصفة؛ إذ قد اعتبرنا الوصف الأصلي في أسود ونحوه حيث طرأت عليها الاسمية^(١)، واعتبرنا الجمعية الأصلية وإن طرأت عليها العلمية.

وقال الأخفش: يصرف أحمر ونحوه في هذه الحالة؛ لأننا قد قلنا: إنما كانت العلمية فيها مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد^(٢) وقال^(٣): يلزم سيبويه أن يمنع حائماً ونحوه وأفعل لتفضيل لو سمي به ولم تصحبه من، نحو أن تسمي رجلاً أفضل؛ لأن حائماً في أصله صفة من الحتم وهو القطع، وفيه العلمية الآن وأفضل صفة في الأصل^(٤) فإذا سمي به ثم نكر عادت له الصفة فيمتنع بها ولو زد الفعل، فقال الشيخ جواباً لمن سيبويه لا ولا يلزمه) يعني سيبويه أن يمنع (باب^(٥) حاتم)؛ إذ لا يكون فيه حذف التوكيد. لا الوصفية فقط، وحال التسمية به إلا العلمية فقط؛ إذ لا يحتمل أن يسمي واحداً كما قدمنا، وأحدهما وحده لا يمنع فلم

- (١) وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تزل بالكلية صالحة بل بقي شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للحية السوداء، والأرقم للحية التي بها سراد وبهاض، وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية ليهما اعتبارهما في أحمر بعد التوكيد؛ لأنها قد زالت بالكلية في أحمر. (جامي).
- (٢) قال: فإن الوصفية قد زالت بالعلمية، والعلمية بالتوكيد، والرائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه إلا سبب واحد.
- (٣) قوله: ويلزم سيبويه... الخ عبارة (الجامي) ولما اعتبر سيبويه الوصفية الأصلية بعد التوكيد وإن كان رائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي والعلمية، فأجاب عنه لمصنف بقوله: ولا يلزم... الخ. (جامي بنفذه)
- (٤) أراد بأصالة أفعل عدم استعماله بدون من أو لإضافة فتجرده عنها فرع.
- (٥) أي: كل علم كان في الأصل وصفاً فإن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية والعلمية حكم منع صرفه للعلمية والوصفية. (جامي).

يمنعه (لما يلزم) فيه (من) إيهام^(١) أنه يحصل من منع حاتم لذلك (اعتبار) أمرين (متضادين)^(٢) وهما العلمية والوصفية (في حكم)^(٣) واحد وهو منع الصرف^(٤) وكذلك لا يلزم سيبويه أن يمنع أفضل بعد أن كان علماً ثم نكر إلا أن يكون معه لفظ، من نحو أن يسمى رجل أفضل من ثم ينكر، عادت الوصفية فيمنعه سيبويه؛ لأن أفضل لا يكون صفة مع تجرده عن من ولام والإضافة أبداً، وسيبويه يلتزم منه حيث سمي به ومعه من ثم نكر، ويقول به لعود الوصفية، وأما مع تجرد أفضل عما ذكر فليس بصفة.

واعلم أنه لا خلاف بين الشيخين أن أحمر ونحوه حال اشكير قبل العلمية ممتنع للوصف ولوزن الفعل، وأنه في حال العلمية ممتنع لها ولوزن الفعل وإسما الخلاف إذا كان علماً ثم نكر كما ذكر.

ولا خلاف بين الحاة في أمر (أو) هو قوله (جميع الباب) الممتنع (باللام)

- (١) الأولى حذف إيهام كما في (الجمامي) وغيره.
- (٢) إد الوصف يقتضي العموم، والعلمية تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصوص تمايز؛ لأن العلمية وضع اللفظ بمدلول تعينه لا يتحدور، والوصفية وضعه باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً، وامتنع كون الشيء محتصاً وغير محتص. (الجبلي).
- قوله: متضادين فإن قلت: لتضاد إسما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الرائدة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين. قلت: يرمي تقدير أحد المتضادين بعد رواله مع ضد آخر في حكم، وإن لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبه به واعتبرهما معاً عبر مستحسن. (الجمامي).
- (٣) قوله: في حكم واحد وأما في حكمين فيصح كقوله -

- أتاني وعبد الحوص من أن جعفر - فيما عهد قيس لو نهيت الأحوصاً
فاعتبر العلمية في أحوص كأحمد وأحمد، وعبّر الوصفية فيه بذلك جمع من حوص كأحر من
حر، ذكر معنى ذلك في الماهل، والحكماء جمعه باعتبار الوصفية، وجمعه باعتبار العلمية.
- (٤) بخلاف ما اعتبرت فيه الوصفية الأصلية مع صب أحمر كما في أسود وأرقم. (الجمامي).
 - (٥) ونحوها كالهميم - موه كانت نلام معرفة بحرفه تعالى ﴿وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [البقرة ١٨٧] أو موصولة كالأعمى والأصم أو رائدة كقول الشاعر -

رايت الوبيد بن اليريد مبركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

أي: لام^(١) التعريف (أو الإضافة) أي: كونه مضافاً في نفسه نحو أحمدكم لا كونه مضافاً إليه فلا يكسر أبداً فإذا كان مضافاً إليه (يجر بالكسرة)^(٢) من غير تنوين، واختلفوا هل يحكم بمنعه أم بصرفه أو يفصل في ذلك فقال الزجاج^(٣) وأتباعه: يحكم بصرفه؛ لأنه قد دخل عليه ما هو من خواص الأسماء^(٤) فبُعِذَ عن شبه الفعل، وقال سيويه والأكثر: يحكم بمنعه؛ لأنه لم يمنع من الممتنع في الأصل إلا التنوين فقط والكسر تبع له، فإذا زال تنوين لوجود اللام والإضافة لا لأجل المنع^(٥) عاد الكسر فهو ممتنع، وقال الأعمش والشيخ وغيرهما من المتأخرين: يفصل فإن كان أحد علمية انصرف لزوالها؛ لوجود تعريف اللام أو الإضافة؛ إذ لا يجمع بين تعريفين^(٦) وما لم يكن أحد علمية كمساجد وحمراء وحبل وأحمر وثلاث وعطشان صفت حكمتا بمنعه، وهذا هو الأقرب^(٧) عندي.



(أوضح المسالك) وإنما حصص للام وإلفه من بين سائر خواص الاسم لقوة تأثيرهما لقلتهما الاسم من خصوص إلى عموم؛ ولأن التنوين قد سقط من غير انصرف وهو صد لالف واللام والإضافة..

(١) إذا دخل عليه عامل الجر

(٢) (٣١١هـ / ٩٢٣م) هو أبو إسحاق إبراهيم، عالم في النحو واللغة ولد ومات في بغداد. أخذ عن العبرد عن القاسم بن عبد الله بن سيمان الوزير العبّاسي وكتب أسراراً من آثاره (شرح أبيات كتاب سبويه - كتاب معاني الكلمات)

(٣) مما يتميز به مدلوله بخلاف كونه مستلماً به، ومفعولاً، وداحلاً عليه حرف الجر، فإن ذلك بالعامل، والعامل لا يعبر عنه مدلوله. (حبشي)

(٤) لأنه لم يحذف التنوين معهما لمع الصرف حتى يتبعهما الكسر بن حذف؛ لأنه لا يجامعهما؛ لأن التنوين دليل تمام الاسم، وبصافته مشعرة بعدم تمامه فتناظر، وأما تناظر اللام والتنوين فقد مر. (نجم الدين) باستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتشكيك. (نجم الدين الرضوي)

(٥) كأحمد.

(٦) وقواء الإمام المهدي في التاج قال ركن لدين وهذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين. (رضي)

[المرفوعات]

(المرفوعات)^(١) جمع مرفوع، ومرفوع مذكر وجمع بالالف والتاء؛ لأن كل مذكر لم يُسَمَّع فيه جمع تكسير ولا تكاملت فيه شروط جمع السلامة وستاتي، جُمِعَ بالالف^(٢) والتاء نحو مجرورات، ومنصوبات، وحمامات، وسراقات، وإيوانات، وإصطبلات، وغير ذلك^(٣) وقدم المرفوعات؛ لأنها عمدة غالباً^(٤)، إذ لا يتم الكلام إلا بمرفوع (هو) ضمير مذكر عائد إلى لفظ ما^(٥) ويجوز أن تعيده إلى المرفوعات فتقول هي؛ لأن كل ضمير توسط بين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد - يجوز تذكيره باعتبار المذكر، وتأنثيه باعتبار المؤنث. (ما) موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء (اشتمل^(٦)) صلة، أو صفة (على علم الفاعلية^(٧)) أي: أسماء مشتملة على الرفع يدخل الفاعل وما أشبهه كالمبتدأ، والخبر، واسم كان^(٨) وخبر إن، ومفعول مالم يسم فاعله، وصائر المرفوعات.

- (١) لما فرغ من تقسيم المعربات باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر للمعربات باعتبار أقسام الإعراب فقال: ... الخ
- (٢) لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، فكان غير العاقل فرعاً عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه (نجم الدين).
- (٣) من صفات غير العقلاء كالجبال لرأسيت، والكواكب لطالعات (هندي)
- (٤) يحترق من التأكيد نحو جاءني زيد وقد يقال إنه يحترق عن فعل المصدر؛ إذ لا يلزم ذكره. (سيدنا أحمد حابس)
- (٥) شكل عليه، وجه التشكيل أنه إنما يعود إلى متقدم لفظاً أو معنى أو حكماً، كما سيأتي.
- (٦) معنى الإشتمال على علم الفاعلية أن يصير علم الفاعلية حرفاً من جملة حروفه، أو حركة من جملة حركاته
- (٧) وإنما لم يقل هو ما شتمل على لرفع، لئلا يذكر في الحد لفظ المحدود وذلك معيب؛ لأنه يوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة (وصاص)
- (٨) أما اسم كان فظاهر أنه قد دخل في الفاعل، لا فيما أشبهه، بدليل أن المصنف لم يعمده من المرفوعات، وهو مذهب بعض النحويين.

[الفاعل]

(قمة^(١)) أي: ما اشتمل على الرفع (الفاعل) وقدمه على المبتدأ والخبر لأن عامله لفظي^(٢) (و) حقيقته (هو ما^(٣) أسند الفعل) نحو قام وضرب (أو شبهه) كاسم الفاعل نحو ﴿مُحَمَّدٌ الرَّزْمِيُّ﴾ [الحل - ٦٩] «وجاثل وشاحها» والصفة المشبهة نحو «حسن وجهه» وأفعل التفضيل^(٤) ويدخل في هذا اسم المفعول ويخرج بما سيأتي، فهذه تسند^(٥) (إليه) أي: إلى الفاعل وقد دخل في هذا المبتدأ فإنه يسند إليه الخبر فعلاً كان أو شبهه أو غيرهما^(٦)، ويدخل فيه أيضاً مفعول ما لم يُسم فاعله نحو «ضرب زيد» (وقدم) المسند وهو الفعل أو شبهه (عليه) أي: على المسند إليه وهو الفاعل نحو «قام زيد» و«خرج بكر» خرج المبتدأ لأن الخبر وإن أسند إليه فالمبتدأ مقدم غالباً^(٧)، وإن تأخر تارة لفعلاً فهو مقدم رتبة وقوله: (على

(١) أي إذا حرفت هذا فقول من الفاعل أي: عما اشتمل، أو من المرفوعات، وتذكيره وترجيده لما حرف من التأويلات في هو عما اشتمل، والفاعل مبتدأ مقدم الخبر وإنما قدم لأنه أصل المرفوعات؛ لأنه أحد جرني الجملة لعملية وهي التي هي أصل الجمل؛ ولأن عامله قوي بخلاف المبتدأ، ولأنه أسد في باب الركبة؛ حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسدود، ولأن رفعه لا يسخ بخلاف مبتدأ (هندي)

(٢) وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ لأنه بقي على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم، بخلاف المفعول؛ ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. (جامي)

(٣) أي: اسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل أعجني أن ضربت زيداً. (جامي)

(٤) وذلك مثل (مرايت رجلاً أحسن في عينه لكحل من في عين زيد) فأحسن هنا مسند إلى الكحل؛ لأنه فاعله. (خبيصي)

(٥) بالأصالة لا بالتمية ليخرج عن لحد توبع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير شاع، بقرينة ذكر التوابع بعدها. (جامي) والله أعلم وأحكم.

(٦) مثل «هذا زيد» فزيد خبر هذا مع أنه لا فعل ولا شبه الفعل.

(٧) يحترز إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يقدم الخبر.

جهة^(١) قيامه به) أي: قيام المسد بالمسد إليه فإن الفعل في قام زيد إنما يقوم ويتحصل بريد؛ إذ لولا الذات لم يحدث فعل وقد خرج من هذا القيد مفعول ما لم يُسم فاعله؛ لأن الفعل وقع عليه ولم يقم به، وقال الشيخ: على جهة قيامه ولم يقل: على أنه قام به ليدخل في محد الفاعل حقيقة نحو «قام زيد» والفاعل المجاز نحو «مات بكر» و«اشتد الحر» ولا فرق بين أن يكون الفاعل اسماً كما مثلنا، أو في تأويل الاسم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات - ٥] أي: ولو ثبت صبرهم فإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر كما سيأتي وكقول الشاعر:

٢١ - يسر المرء ما ذهب الليالي وكسا ذهابهن له ذهاباً^(٢)

ففاعل (يسر) ما المصدرية مع الفعل وهو ذهب؛ إذ ذلك في تأويل المصدر أي يسر المرء ذهاب الليالي، ونحو ذلك (مثل قام زيد) فزيد فاعل، أسند إليه

- (١) أي على جهة لا يعبر صيغة الفعل إلى فعل ويجعل وأثهما ما سم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتح ما قبل آخره في المضارع (معهم الدين)
(٢) لم يسم هذا ليت إلى فاعل مقدر

(المعنى) إن المرء يفرح بذهاب الأيام وسبيلها، وهو لا يدري أن في ذهابها قطعاً لأجله، بذهاب الأيام والليالي ذهاب للمرء

(الإعراب) «يسر» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «مرء» مفعول به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، متقدم على فاعل «ما» حرف مصدر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الليالي» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، مع من ظهورها الثقل. وما المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر دخل يسر (والتقدير يسر ذهاب الليالي المرء. «وكان» لو أو حرف عطف وكان فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح «ذهابهن» ذهاب اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن. ضمير عائذ إلى الليالي مبني على نفتح في محل جر مضاف إليه «له» جار ومجرور، والخار والمجرور متعلقان بذهب يأتي «ذهاباً» خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: «ما» فإن حرف مصدر في مسبوكة مع ما بعدها بمصدر فاعل والتقدير. يسر ذهاب الليالي المرء.

الفعل كما ترى (وزيد^(١) قائم أبوه) فهذا فاعل؛ لشبه الفعل وهو قائم؛ إذ اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو «حسن وجهه» وأفعال التفضيل مشبهات للفعل كما سيأتي (والأصل^(٢)) في الفاعل (أن يلي فعله) أي: رافعه^(٣) من فعل أو شبهه، فيقدم على سائر المعمولات من المذهيل وغيرها؛ والوجه في ذلك أنه أحد جزئي^(٤) الجملة التي يتم بها الكلام، بخلاف المذهيل فإنها فضلات؛ ولأنه إذا كان ضميراً متصلاً بالفعل سكن^(٥) له لامه نحو «ضربت» بخلاف غيره، فإن قدم عليه غيره من المعمولات لفظاً كان مؤخرراً في الرتبة (فلذلك) أي: فلأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله (جواز) أن تخرجه وتقدم المعمول عليه وتعيد الضمير من المفعول إليه؛ لتقدمه رتبة وإن تأخر لفظاً تقول (ضرب خلامه زيداً) بإعادة الضمير وهو الهاء من المفعول المتقدم لفظاً إلى الفاعل المتأخر لفظاً المتقدم رتبة فحاز إعادة الضمير إليه؛ لأن معناه «ضرب زيداً خلامه» (وامتنع) أن تجعل الفاعل في محله والياً للفعل وتعيد منه ضميراً إلى المفعول المؤخر مع كون رتبته التأخير؛ إذ لا يجوز أن تقول: (ضرب خلامه زيداً) بإعادة الضمير، وهو الهاء من الفاعل المتقدم لفظاً ورتبة، إلى المفعول المؤخر فيها؛ إذ لا بد أن تقدم ما يعود إليه

(١) الأولى «زيد قائم أبوه»؛ لأنه يتمحصر للمدعية ليعيد لصن المقصود بانسجام بحلاف قائم أبوه، فإنه يصح أن يكون فاعلاً ويصح أن يكون متبداً ذكره (نجم الدين).

(٢) أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه، إن لم يمتنع مانع (جامي)، وهو حيث يجب تأخير الفاعل كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

- ولو قال: والأول أن يليه لكان أحصر وأوضح وأحسن، أما الأول فلترك الفعل، وأما الثاني؛ فلأن الأصل يحتمل المعاني بحلاف الأولى فإنه لا يحتمل سوى معنى واحد، وأما الثالث؛ فلم حاجة الإشتقاق عن ما عرف في علم النحويين (هاتية تحقيق)

(٣) بما كان الأصل الفاعل أن يلي فعله؛ لأنه شئت اتصاله به لفظاً ومعنى، أما اللفظ؛ فلأنهم سكتوا له آخر الفعل كراهة أن يجتمع أربع حركات متوالية، وأما المعنى؛ فلا به المحدث له والموجد.

(٤) حقيقة، ومن الفعل مجازاً من حيث إسكانهم لامه عند اتصال ضمير به كضربت، وإيقاعهم إياه بين الفعل وإعرابه في مثل يعملان. (خبيصي)

(٥) صوابه «غير له لامه»؛ ليدخل نحو «ضربوا».

الضمير لفظاً ورتبة أو رتبة فقط أو معنى أو حكماً^(١) على تفصيل سيأتي في المبنى، وهذا رأي البصريين، وأما الكوفيون^(٢) فيجورونه مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر:

٢٢ - جزى بنوه أبا الفيلا عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار^(٣)

(١) فإن قيل: قد جاز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم يعتبر التفسير بريد، كما اشتهر في تنازع الفعلين عند أعمال لثاني، قيل: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في علامة مضاف إليه وهو غير عمدة، ألا ترى أنه لا يضمير المفعول في الأول إذا عمل الثاني عند تنازع لمعين مع كون الاسم الظاهر مفسراً.

(٢) القائل بهذه المسألة الأحفش، وابن جني وأما لكوفيون يهربون من الإضمار قبل الذكر حاية الهرب، فالرواية عنهم غلط.

(٣) بيتار لمذكور هو رجل عثار، عمر للعمان بن لندر قصر الحورنق، فلما تم اللقاء من أعلى منكأ على رأسه، وليس له ذنب إلا حية، وقد قال الشاعر في ذلك شعراً.

حرى سمار حراء به، أبتدت
أبها إسيها كسهدا وعلامها
بني القصر حتى استحكمت شرفاته
وأبدها أجرها ورحامها
وعود من أعلى دراهم مكنا
ولأدب إلا حسنها ومنظامها
- نسبوا هذا لبيت ليط بن سعد، والله أعلم

(اللغة) أبا العيلان كنية لرجل سيمارا بكسر السين والنون وتشديد الميم - اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى قصر الحورنق بالكوف - للعمان، وإنه لما فرغ من بناءه ألفاه العمان من أعلى العصر، لثلا يعمل منه بحيرة، فحر ميتاً، وأن العرب قد ضربت به المثل في سوء المكافاة، يقولون: أجرائي جراء سيمارا.

(الإعراب): «جرى» فعل ماضٍ مبني على فتح مفسر «سوء» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وينو مضاف، والهاء ضمير متصّل مبني على النصب في محل جر مضاف إليه. «أبا العيلان» أب مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(الفيلا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة لظاهرة على آخره «عن كبر» جار ومجرور متعلق (بجزى) «وحسن» الواو حرف عطف و«حسن» معطوف على كبر والمعطوف على المجرور مجرور، وحسن مضاف «فعل» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة لظاهرة على آخره «كما» الكاف حرف جر وتشبيه «وأما» مصدرية «يجري» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمّة مقدرة مع من ظهورها «سنمار» نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره، و(ما) ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور

فأعاد الضمير من الفاعل وهو بنوه إلى مفعول مؤخر وهو أبا الغيلان.
وبقول الآخر:

٢٣ - لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر^(١)
فأعاد الضمير من الفاعل وهو طالبوه إلى المفعول المؤخر وهو مصعباً ونحو
ذلك كثير^(٢).

متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع معمولاً مطلقاً مبنياً لنوع (جزى) والتقدير
جزى بنوه أبا الغيلان جراً مشابهاً لجزاء صنم.

(الشاهد فيه) قوله «جرى بنوه أبا لغيلان» حيث أحر المفعول «أبا لغيلان» عن الفاعل
«سوء» مع أن في الفاعل ضميراً متصلاً يعود على المفعول

(١) هذا البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير
(اللغة) «طاسوء» فصدوا قتله «ذعروا» طأروا «كاد ينتصر» لأن أحسن وسيلة لانتصاره
عليهم الخوف منه، وهو مقتبس من قوله «انصيرت بالوعب».

(الإعراب) «لا» ظرف بمعنى «حين مبني على السكون في محل نصب بيدهر الآتي «رأى»
فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر «طابوه» طابوا «هل مرفوع بالواو، وطابو مضاف والهاء
ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «مصعباً» مفعول به منصوب وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة «ذعروا» ذعروا فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو ضمير متصل مبني على
السكون في محل رفع نائب فاعل «وكاد» «رو» حرف عطف و«كاد» فعل ماضٍ، واسمه
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «نو» شرطية غير جدرمة «ساعداً» فعل
ماضٍ مبني على الفتح «المقدور» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والمعنى
والفاعل فعل الشرط لا محل له من الإعراب «ينتصر» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من ينتصر
وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر «كاد»، وجملة الشرط
والجواب لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها، وجملة «لما رأى
طالبوه» في محل جر بإضافة لما إليها

(الشاهد فيه) قوله «رأى طالبوه مصعباً» حيث أحر المفعول عن الفاعل، مع أن في الفاعل
ضميراً يعود إلى معمول؛ فعاد الضمير عن متأخر لفظاً ورتبة.

(٢) وأجيب بأن ذلك لضرورة الشعر، وأطرد عدم جواره في سعة الكلام.

واعلم أنه قد يعرض ما يوجب الحري على الأصل وهو تقديم الفاعل وجوباً (و) لا يجوز تأخيرها وذلك في ثلاثة موضع، الأول منها (إذا انتفى الإعراب^(١) لفظاً^(٢)) لا تقديرأ فهو ممكن (فيهما) أي في الفاعل والمفعول (و) انتفت (القربة) اللفظية^(٣) والمعنوية نحو «ضرب موسى عيسى» واشتمت سعدى سلمى في هذا يجب تقديم الفاعل؛ إذ لو أحرب تأخيرها لالتبس الفاعل بالمفعول، ولم يتميز أحدهما من الآخر مع عدم اقربة، فأما إذا وجدت قربة لفظية^(٤) نحو «هويت موسى سعدى» و«ضرب موسى^(٥) العالم عيسى» أو معنوية كـ «أكل الكمثرى يحيى» واستحذف المرنصى لمصطفى جار تقديم المفعول كما ترى؛ لأن الكمثرى مأكول قطعاً؛ إذ هو «مصرود» والثاني مما يوجب فيه تقديم الفاعل قوله (أو كان مضمرأ^(٦) متصلاً) بالفعل نحو «صرت ريداً» و«ريدأ صرته» فإنه يجب تقديم الفاعل لئلا يفصل الصغير لغير عذر، وهو لا يجوز كما سيأتي، فأما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً حر إن يقدم المفعول نحو «ما صرب ريدأ إلا أنا» وهذا هو انقسم الثاني مما يجب فيه تقديم الفاعل

- (١) قوله. الإعراب. أي الدال على دعوية ماعل، ومفعولية لمعمول بالوضع، لفظاً فيهما أي في الفاعل المتقدم صريحاً، وفي ضمن لأمثلة، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن لأمثلة، والقربة أي لأمر الدال عليهما لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع براء شيء أنه قربة عليه، فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب مستحسن عنه؛ إذ القربة شاملة له (جاني)
- (٢) نصب على التمييز أي انتفى، نعت لإعراب لا تقدير (نجم للدين)
- (٣) اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض موضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فيلزم كل واحد منهما مركزاً، ليعرف بمكان الأصلي (نجم الدين)
- (٤) ومن القربة اللفظية اتصال حرف انتمية بأحدهما فإنه لا يتصل إلا بالمفعول نحو «مر بعيسى موسى»

- (٥) وقد يقال. يحتمل أن موسى فاعل، واندم مفعول، وعيسى بدل من العامل، فلا قربة. (سبلنا أحمد حابس) فالأولى في التحسين «صرب موسى العالم عيسى الفاضل» أو «صرب موسى عيسى الفاضل» كما مثل به نجم الأئمة الرضي
- (٦) يرد عليه «زيداً صرت» فإنه تقدم المفعول مع كونه الفاعل مضمر متصلاً وأجيب بأن مراد الشيخ امتناع تقديم المفعول على الماعل فقط لا تقديمه على العن والفاعل (رضي)

الثالث مما يوجب تقديم الفاعل قوله : (أو وقع مفعوله) أي : مفعول الفاعل (بعد إلا) لغرض حصر الفاعل وإطلاق المفعول نحو «ما ضرب زيد إلا عمراً» أي : لم يحصل ضرب من زيد إلا على عمرو، وأما عمرو فيمكن أن له ضارباً غير زيد (أو) بعد (معناها) أي : معنى (١) إلا، وهو إنما ضرب زيد عمراً فإنه يجب تقديم الفاعل ليتم غرض انحصاره؛ إذ لو أخرته مع إنما خاصة نحو «إنما ضرب عمراً زيد» انعكس المعنى، وصار المحصور هو لمفعول فأما مع إلا فلا ينعكس مهما بقي بعد إلا (٢)، ولو أخرت الفاعل وقلت : «ما ضرب إلا عمراً زيد إلا أنا» منعنا هذا ليطرد باب الحصر، ويجري على سن واحد، وأما قول الشاعر :

٢٤ - تزودت (٣) من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها (٤)

(١) قال في العاية : «إنما» بمعنى «أما» و«إلا» لا بمعنى «إلا» فقط فكان في جعل إنما بمعناها تساهل، وكون «إنما» بمعنى «أما» أو «إلا» اختيار المصنف، وإلا فالمذكور في المفتاح وغيره وهو أن إنما منصبة بمعنى «أما» وإلا : لأنه يعني «أما» و«إلا» (منها)

(٢) أي : والياً.

(٣) التزود أخذ مراد والمعنى أخذت لراد من ليلى تكلمي ساعة فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي من العشق والمحبة.

- ويمكن أن يجاب عن البيت بأن يقدر في رد ضمير يرجع إلى التكليم، أو إلى الزاد الدل عليه تزودت، وكلامها بدل عن الضمير في راد فعن هذا يخرج البيت من الاحتجاج. (شرح أبيات)

(٤) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوخ

(الإهراب) «تزودت» تزود فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الترفع المتحرك، وإنشاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل «من ليلى» من حرف جر، و«ليلى» اسم مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مفردة على الألف مع من ظهورها الثعلبي، والجار والمجرور متعلقان بفعل تزود. «تكليم» الهمزة حرف جر وتكليم اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان أيضاً بالفعل تزود، وتكليم مضاف و«ساعة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «فما» الهمزة حرف عطف و«ما» نافية «زاد» فعل ماضٍ مبني على الفتح «إلا» أداة استثناء «لغاية» مفعول به لراد منصوب بالفتحة لظاهرة وضعف مضاف و«أما» اسم موصول مبني على السكون في محل

فشاذ، وهذا هو الصحيح^(١)، وهذا هو الموضع الثالث مما يجب فيه تقديم الفاعل فلذلك أجاب في المسائل كلها بقوله: (وجب تقديمه) أي: تقديم الفاعل في ثلاث الصور للأعذار التي ذكرنا.

(و) هذه ثلاثة مواضع يجب فيها تقديم المفعول عكس الأول لأعذار ستأتي الأول منها (إذا اتصل به) أي: بالفاعل (ضمير مفعول)^(٢) نحو «ضرب زيداً غلامه» وهذا رأي: البصريين كما تقدم فيجب تقديم المفعول به ليعود إليه الضمير إذ لو أخر لم يجوز لعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة إلا على رأي: الكوفيين كما سبق.

الثاني مما وجب فيه تأخير الفاعل قوله: (أو وضع الفاعل بعد إلا) قصداً لحصر المفعول وإطلاق الفاعل نحو «ما ضرب عمراً إلا زيد» فمعنى هذا أنه لم يحصل ضرب على عمرو إلا من زيد فقط، وأما زيد فيمكن أن له مضروباً غير عمرو (أو معناها) أي: معنى إلا نحو «إنما ضرب زيداً عمرو» فلا يجوز تقديم الفاعل مع قصد حصر المفعول إذ لو قدم الفاعل في معنى إلا انعكس الكلام وصار المحصور الفاعل إذ قولك «إنما ضرب زيد عمراً» معناه أن زيداً لم يضرب أحداً من الناس غير عمرو، فيكون من الكلام الأول الذي يجب فيه تقديم الفاعل،

جر مضاف إليه «ي» جار ومجرور متعلق بمحذوف، صلة الموصول «كلامها» كلام فاعل مرفوع للعمل رد، وكلام مضاف وضمير للعائنة العائد إلى ليل مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله «ما زاد إلا ضعف» أي كلامها حيث قدم المفعول به وهو قوله «ضعف» على الفاعل وهو قوله «كلامها» مع كون المفعول محصوراً بالإلا، وهذا جائز عند بعضهم. ويروي العجر (لما زدني إلا هراماً كلامها) والشاهد هو هو.

(١) إشارة إلى خلاف الكسائي، وابن الأنباري، فعندهما يجوز «ما ضرب إلا عمراً زيد» وحجتهما أن زيداً في ما ضرب إلا عمراً زيد متقدم المعنى، وليس بمستثنى، وأن المراد «ما ضرب زيداً إلا عمراً»

(٢) ويرد عليه «ضرب زيداً غلامه» ولا يرد أن يقال ضمير مفعوله. يقال: لا يرد عليه فإنه لم يتصل بالفاعل فيه ضمير مفعول، إذ علامها ليس بفاعل اصطلاحاً وإنما هو تابع للفاعل كما لا يخفى نعم، هو فاعل لعوي والمتأخر هو الفاعل الاصطلاحي، وهذا ظاهر. قال (نجم الدين) وقد لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل نحو «ضرب زيداً الذي ضرب غلامه». (خالد)

ولما كان يتعكس المعنى هنا لو قدم الفاعل منع تقديمه هنا ومع إلا، وإن كان لا يتعكس معها مهما بقي الفاعل بعد إلا^(١) وأخر عنه المفعول، بل المعنى بحاله نحو «ما ضرب إلا زيد عمراً» إلا أنا منعنا^(٢) ذلك في إلا ليجري باب الحصر على سنن واحد، وهذا هو الصحيح^(٣).

الثالث مما وجب فيه تأخير الفاعل قوله (أو اتصل مفعوله) أي: مفعول الفاعل (وهو) أي: الفاعل (هـير متصل) نحو «ضربني زيد» فيجب تقديم المفعول؛ لأنه لا يجوز فصل الضمير إلا لأعذار سنأتي^(٤) وليس هذا منها، وهذا إذا لم يكن الفاعل متصلاً، فإذا كن ضميراً متصلاً وجب تقديمه على ضمير المفعول نحو «زيداً ضربته» فيجب تقديم التاء على الهاء كما سبق، وجواب المسائل الثلاث^(٥) كلها قول الشيخ: (وجب تأخير) أي: تأخير الفاعل وتقديم المفعول كما قررنا للأسباب التي ذكرنا (وقد) هنا للتقليل^(٦) إذا دخلت على المضارع إلا هي كتاب الله تعالى **لِلْحَقِيقِ** نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَسْكُرُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ يَنْكُرُ﴾ [الأحزاب - ١٨].

(١) والياً.

(٢) وقد أجاز بعضهم إتيان الفاعل بعد إلا محتجاً بقول الشاعر:-

ما عاب إلا لنسيم فعل ذي كرم وما عجا فط إلا جبا بطلا

(٣) إشارة إلى خلاف الكسائي وابن الأباري...

(٤) هي قوله: ولا يسرغ المتعطل.

(٥) الرابع إذا أضيف المصدر إلى لمفعول مثلاً يفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو «أعجبني ضرب زيد عمرو».

(٦) ظاهر كلام السيد أن «قد» في قول الشيخ لتقليل فقط وبدي عليه المحققون من المحققين منهم (نجم الدين) أن قد للتحقيق مطلقاً سواء دخلت على ماضي أو على مضارع، إلا أنه قد ينضم إلى التحقيق في المضارع لتقليل كقولنا: إن الكدوب قد يصدق. أي: يصدر منه لصدق حقيقة لكن على قلة. ومثله قول الشيخ وقد ينضم إليه التأكيد نحو قوله تعالى ﴿قَدْ يَسْكُرُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ يَنْكُرُ﴾ [الأحزاب - ١٨] وقد لا ينضم إليه شيء كقوله تعالى ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الزمر - ١٨] (مخالدي).

(يُحذف الفعل) الراحب للماعل (بقِيام^(١) قَرينة^(٢)) ولا يجوز الحذف إلا لقَرينة تدل على المحذوف حالية أو مقالية فيحذف حينئذ حذفاً (جوازاً في قولك زيد^(٣) لمن قال من قام) ؟ وقَرينة ثَمَقالية سؤال السائل وانفاً عن ريد وتقدير لفعل قام، وحذف لدلالة سؤال لسائل عليه، ومثل هذا قول الشاعر:

٢٥ - ألا هل أتى أم الحويرث مرسلني نعم خالد إن لم تعفه العوائق^(٤)

(١) اللام بمعنى الوقت لا للعة، وأن قِيم قَرينة شرط للمحذف لا عنة، بل العلة الإيجار والاحتصار أي وقت حصول قَرينة دة على الحذف وتعيين المحذوف (غاية تحقيق)

(٢) اعلم أنه لا يحذف شيء إلا بقِيم قَرينة سواء كان الحذف جائزاً أو رَحماً ولا بد في واجب الحذف مع القَرينة من لفظ يسد مسد المحذوف أو يكون المحذوف، في مثل: لأن الأمثال لا تغير...

(٣) قوله ريد لمن قال «من قام» المنحويون علم أن ريداً فاعل لفعل محذوف مقدر، أي قام ريد، واعتُرض عليهم بأن السؤال جملة اسمية، فالأولى أن زيد متدا حيره محذوف، أي. ريد قام، لأن المطابقة بين السؤال وجواب أمر مهم عندهم والصواب أنه فاعل؛ لأن «من قام» جملة اسمية صَوْرَة، ولعلية حقيقة، وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى مكان الأصل أن يقال «أقام زيد أم قام عمرو»، في غير ذلك لكن لما تعدد هذا التطويل وصح لفظ «من» عاماً لتلك اللوات، وخُصت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الجملة لعملية في صورة لاسمية بهذه الصيغة، فروعها في جواب المطابقة مع أصل السؤال تنبهاً على ذلك، ويدل على ذلك التصريح بالجملة المعية في بعض الأجوبة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا﴾ [س ٧٩] ولا يحالف هذه الرعاية إلا لسكتة كقوله تعالى ﴿قُلْ اللَّهُ يُحْيِيهَا﴾ [البقرة ٢٦] (شريف) وسكتة الإهتمام بأمر الله تعالى وفي (الجامي) إنما قدر حذف لفعل، ولم يقدر حذف الخبر، لأن تقدير حذف الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جرئها، وانتفيل في الحذف أولى (منه)

(٤) يسب هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(اللمة) «تعفه» عاقه عن كذا حسه به وصرفه وباه قال

(الإعراب): «ألا» الهمزة للاستفتاح ولا دية «هل» حرف استفهام «أتى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر. «أم الحويرث» أم معنونة به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأم مضاف والحويرث مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مرسلني» مرسل فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومرسل

أي: أتاها خالد فحذف الفعل بدلالة السؤال عليه ومثال القرينة الحالية نحو أن يكون قوم منتظرون لقدوم زيد فيراه أحدهم فيقول: زيد بمعنى، بمعنى قديم زيد (و) من الفعل المحذوف جوازاً لقيام قرينة مقدرة قول الشاعر^(١) (ليبك) هذا فعل مغير الصيغة (يزيد) هذا قائم مقام الفاعل (ضارع) هو الذليل، وهذا فاعل لفعل محذوف جوازاً؛ لقيام قرينة مفالية؛ إذ هنا سؤال مقدر تقديره مَنْ يبيكه؟ فقال: ضارع أي: يبيكه ضارع (لخصوصية) ومختبط هو السائل مما تطيح الطوائع.

مضاف والباء صير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «نعم» حرف جرب «خالد» فاعل لفعل محذوف التقدير (أتاها خالد) «ن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «لم» حرف نفي وجزم وقلب «نعم» فعل مضارع محروم، وعلامة جرمة السكون، وهو فعل الشرط، والهاء صير متصل، مبني على النصب في محل نصب مفعول به «المواتق» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وحوب الشرط محذوف.

(الشاهد فيه) قوله «نعم خالد» أي نعم أتاها خالد، فحذف الفعل بدلالة السؤال عليه

(١) والبيت هو:

لَيْسَ بِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِعُ

هذا البيت بسبب لابي سبيك النهشل [خارث بن سبيك] وقيل: لأوس بن حجر، وعلى رواية لَيْسَ بِكَ مغير الصيغة، أما من روى لَيْسَ بِكَ مسبباً للمعلوم فلا شاهد به.

الشاهد فيه حذف عامل الفاعل لقرينة وتقدير يبيك ضارع و(ضارع) فاعل لفعل محذوف أي: يبيكه ضارع ثم حذف الفعل (يزيد) نائب فاعل يبك المجزوم بلام الأمر. (الإعراب): (ليبك) اللام لام الأمر (ليبك) فعل مضارع مبني للمجهول محروم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة (يزيد) نائب فاعل مرفوع بالضم الظاهرة (ضارع) فاعل بفعل محذوف تقديره يبيكه ضارع (لخصوصية) جار ومجرور متعلق بضرارع (ومختبط) الواو عاطفة ومختبط معطوف على ضارع (نما) (من) حرف جر و(نما) اسم موصول أو مصدر مجرور بمن مبني على السكون في محل جر و(نما) جار ومجرور متعلق بمختبط (تطيح) فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهرة (لطوائع) فاعل مرفوع بالضم، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(و) قد يحذف فعل الفاعل (وجوباً في) ما كان بعد الفاعل فعل مفسر^(١) للفعل المحذوف وشم قرينة تدل على المحذوف (مثل) قوله تعالى ﴿وَلَا يَنْفَعُ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَتُهُ﴾ [التوبة - ٦] من «أحد» فعل لفعل محذوف، دلت عليه إن الشرطية؛ إذ لا تدخل إلا على لأفعال، وفسره استجارك^(٢) المذكور وتقديره إن استجارك أحد من المشركين فأجره فحذف استجارك الأول لدلالة الثاني عليه ومثل قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الاحزاب - ٥] فإن لمفتوحة المشددة وما دخلت عليه فاعل لفعل محذوف وجوباً، دلت عليه هو، وفسر بصبروا المتأخر؛ لأن معنى الآية ولو ثبت أنهم صبروا، أي: لو ثبت صبرهم، ومثل هذا قول حاتم الطائي: «لو ذات سوار^(٣) لطمنتي لكان أهون علي»، أي: لو لطمنتي ذات سوار لكان أهون علي (وقد يحذفان معاً) أي: يحذف الفعل^(٤) والفاعل جميعاً جوازاً لقيام قرينة (مثل: نعم لمن قال: أقام زيد؟) أي: نعم قام زيد، فيقدر المحذوف جملة فعلية؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال.

(١) فيجب فيه الحذف؛ لئلا يجمع بين المفسر والمفسر، فإن قل: فيمكن الجمع بينهما كما في المفسر بأي وإن وعطف البيان نحو: رأيت عصمة أي: أسداً، ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَنْفَعُهُ لَوِ يَكْفُرْ بِهِنَّ﴾ [الصافات - ١٠٤] ونحو «حامي أبو الفحل زيد» قيل: ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف يصح لجمع بين المفسر والمفسر، ولا يصح هنا؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يكون المفسر تفسيراً للمحذوف (خاتمة)

(٢) إنما كان لحذف واجباً مع وجود المفسر لظاهر؛ لأن لعارض بهذا الظاهر تفسير مقدر، فلو أظهرته لم يحتج إلى مفسر؛ لأن الإبهام المحجوج إلى التفسير؛ إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والعارض في الإبهام ثم التفسير، جده وقع في النعوس لذلك المبهمة؛ لأن النعوس تشوق إذ سمعت المبهمة إلى العلم المقصود منه. (نجم الدين)

(٣) وهذا مثل للكريم وأصله أن حاتم الطائي أسر في بلاد غيره، فأمرته امرأة أن يفصد ناقة لها، وكانت عادة الجاهلية أكل العصيدة في المخصصة فحرها، فقيل له في ذلك: فقال: هذا مرده، فطمته فقال: لو ذات سوار لطمنتي لكان أهون علي أي: لو لطمنتي من كانت كفواً لي. قيل: أنه ما يفسر أسرار إلا «سيرة»، وأحد من هذا إبدال الصاد بالزاي.

(٤) وأما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي. (نجم الدين) والله أعلم

[التنازع]

(وإذا تنازع الفعلان) ومشبهها^(١) الفعلين كسم الفاعل، واسم المفعول فصاعداً ليدخل نحو قوله **فَصَارَ** : (كما صلبت وباركت وترحمت وتحننت على إبراهيم) وقول الشاعر :

٢٦ - فكم دقت ورقت واسترقت فصول الرزق أحنق الرجال^(٢)

(ظاهراً) فصاعداً، قيل : أو مضجراً منفصلاً على رأي^(٣) نحو «ما قام وقعد إلا أنا» فأما^(٤) المتصل فلا تنازع فيه، لاستواء الفعلين في صحة الإضمار فيهما (بعدهما^(٥)) إذ لو كان بعد الأول منهما وقبل الثاني كان معمولاً للأول وفي الثاني ضمير يعود إليه نحو «ضربني زيد وأكرمني» و«ضربت زيدا وأكرمته»؛ لأنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، ولا يعمل ما بعد حرف العطف فيما قبله^(٦) فإذا جمع الشروط (فقد يكون) التنازع (في الفاعلية) أو المفعولية لما لم يسم فاعله

(١) في خ/ه: وشبه لفعلين.

(٢) اللغة. دقت يقال: دق الشيء فاندق. رقت الرق بالكسر من الحدث وهو العبودية واسترقت: استرق مملوكه وأرته وهو ضد أعتقه. فصول الرق: الفصل هذا الفصل جمعه فصول وضد النقص الزيادة

(الإعراب): (فكم) كم خبرية هي محل رفع مبتدأ (دقت) دق فعل ماضٍ، ولقاء للتأنيث (ورقت) الواو عاطفة (وق) فعل ماضٍ واناء للتأنيث (واسترقت) الواو عاطفة (استرق) فعل ماضٍ واناء للتأنيث (فصول الرزق) محل تنازعه اثلاثة الأفعال، و(فصول) مضاف، و(لرزق) مضاف إليه (أحنق الرجال) معمول به تنازعه اثلاثة الأفعال و (أحنق) مضاف و(الرجال) مضاف إليه، والحملة من الفعل وفاعل هي محل رفع خبر (كم) الخبرية. (الشاهد فيه) حيث تنازع الأفعال «دقت ورقت واسترقت» الفاعل والمفعول.

(٣) في خ/ه: في رأي: الكسائي.

(٤) في خ/ه: زيادة للضمير.

(٥) قال (نجم الدين) لاجابة إلى قوله: بعدهما؛ إذ قد يكون التنازع قلها إذا كان منصوباً نحو «زيداً ضربت وقتلت» وإليه ضربت وأكرمت.

(٦) لأن المعمول إنما يقع حيث يقع عامله، فكما أن أكرمت لا يتقدم على الواو المعاصرة فكذلك مفعوله الذي هو زيد.

(نحو «ضربني وأكرمني زيداً») و«ضرب وأكرم زيداً» وأقام ومكرم زيداً هذا حيث^(١) يقتضي كل واحد من الفعلين ذملاً أو ما يقوم مقامه (وقد يكون التنازع (في المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيداً) و«هَازِمٌ أَرْمَا كِتَابَهُ» [الحاقة: ١٨] و«أنا مكرم ومفضل زيداً» (و) يكون التنازع (في الفاعلية والمفعولية) في حال كون العاملين (مختلفين)^(٢) بحيث يقتضي الأول مهما الماثل، والثاني المفعول نحو «ضربني وأكرمت زيداً» أو^(٣) العكس نحو «ضربت وأكرمني زيداً» وحيث لا خلاف بين النحاة جميعاً أن الإعمال لأي الفعلين شئت جائز، وإنما اختلفوا في المختار، وقد بينه الشيخ بقوله: (ويختار البصريون^(٤) إعمال) العامل (الثاني) لقربه وجواره؛ إذ القرب والجوار قد يعتبر مع فساد المعنى كقوله:

٢٧ - كأن ثبيراً في عرائين وبله كبير أناس في بجاد مُزْمَل^(٥)

(١) في ح/ه: فيما.

(٢) حال من الفعلين تقديره ويكون أسارع في العاضية من الفعلين محليين ذكره ركن الدين، قال ولا يصح أن يكون مختلفين حال من قوله: «في العاضية والمفعولية» لأمرين أحدهما أنه قد علم أن الفاعلية والمفعولية مختلفتين فلا حاجة إلى زيادة مختلفين. الثاني: أنه لو كان حالاً مهما لقال مختلفتين، ويحتمل أنه أراد مختلفين؛ لثلاثتهم نحو «ضرب ضربت» أن فيه تدرجاً، فرب ذلك تأكيد لا تنارع فيه، والمراد حصول الاختلاف في العمل وإن اتفق لفظ الفعلين فلا عبرة به نحو «ضربت وضربني زيداً» ذكره (نجم الدين). (رصاص)

(٣) في خ/ه: والعكس.

(٤) قال (نجم الدين). إما «حنا البصريون إعمال الثاني» لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستند به دون الأبعد، وأيضاً لو أهملت الأول مع العطف في نحو «قام وقعد زيد» لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ولعطف على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الأصل

(٥) هذا البيت ينسب لامرئ القيس.

اللغة: ثبير: جبل بمكة عرائين جمع عربين معظم الألف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على الوجه واستعاره له وبله أي مطر أي. كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد أي: كساء مخطط حال بروز المطر عليه، أي كأنه بين الجبال حان نزول المطر عليه كبير أناس ملفوف في بجاد أي: كساء.

فوصف البجد بأنه مزمل، والصفة في الحقيقة لكبير فأولى^(١) وأخرى مع عدم الفساد؛ ولأن إعمال الثاني هو الوارد في كتاب الله العزيز وهو لا يأتي إلا على النصيح كقوله تعالى ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كَيْبَةً﴾^(٢)، ولو أعمل هَؤُم لأضمر المفعول في أقرأوا وقال: أقرأوه؛ إذ^(٣) هذا هو المحتر كما سيأتي وقول الشاعر:-

٢٨ - وكمتاً مدماة كأن متونها حرى فوقها واستشعرت لون مذهب^(٤)

فنصب لون باستشعرت، وقول الآخر:

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (ثبيراً) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة (في عرايين) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال وعامل فيه (كأن) لما فيها من معنى العمل و(عرايين) مضاف و(ويل) مضاف إليه و(ويل) مضاف، وضمر العائ مضاف إليه (كبير) خبر (كأن) مرفوع بالضمة، و (كبير) مضاف و(أناس) مضاف إليه (في بحاد) جار ومجرور متعلق بمزمل، و(مرمل) صفة لكبير، وكسح سفع الرفع ولكنه جر بانكسرة لأنه مجاور لبجد. (الشاهد فيه) حيث وصف البجد بأنه مزمل بجر كمنز الكسرة للمجاورة، والصفة في الحقيقة لكبير، وأرد المصنف أن يستشهد لتصريين لإعمال الثاني لقربه وجواره.

(١) في خ/ه: فأولى غير موجود.

(٢) في خ/ه: زيادة فأعمل: أقرأوا

(٣) في خ/ه: وهذا.

(٤) البيت للطميل الغنوي. (اللغة) (الكمت) السرد المخلوط بحمرة.

(المعنى) كأنه يصف حياً وأن ألوانها كمت مشوية بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب والمدماة الشديدة الحمرة. الإعراب: (لواو) عاطفة (كمتاً) معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة، أو يكون (كمتاً) مفعول لفعل محذوف تقديره: أمدح كمتاً (مدماة) صفة كمتاً منصوب بالفتحة الظاهرة (كأن) حرف تشبيه ونصب (متونها) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة و(متون) مضاف و(هاء) العائ مضاف إليه (جرى) فعل ماض ولأن فيه من ضمير لفاعل لأنه حمدة ففاعله ضمير مستتر (فوق) ظرف مكان متعلق بالفعل جرى وفوق مضاف وهه لعائنة مضاف إليه (واستشعرت) الواو عاطفة و(استشعرت) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر حواراً يعود على الخيل (لون مذهب) لون مفعول به لاستشعرت ولون مضاف، ومذهب مضاف إليه.

(الشاهد فيه) إعمال الثاني «استشعرت» حيث نصب «نون» به وأصغر في «جرى» فاعلاً، ولو أعمل الأول لرفع اللون به.

٢٩ - ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم^(١)
فرفع بنو بسني. وقول الآخر:

٣٠ - قضى كل ذي^(٢) دين فوهى غريمه وعرة مطول مَعْنَى غريمها^(٣)

(١) هذا البيت ينسب للفرزدق.

(المعنى) يقول. ليس من الإنصاف أن أسبب مقعاً بآثمي؛ وذلك لضعفهم وشرهم،
ولكن الإنصاف أن أسبب أشرف قريش وتبسي، وهو عبد شمس من أشرف قريش أبوهم
عبد مناف بن قصي.

الإعراب (ولكن) لكن حرف استتراك ونصب (نصفاً) اسم لكن منصوب بالفتحة
الظاهرة (أو) حرف مصدري (ست) فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل في تأويل
مصدر خير لكن (وسبي) الواو عاطفة (سب) فعل ماض والتون تون الوقاية والياء ضمير
المتكلم مفعول به (سو عدا) (سو) بعلل مسي، وشو مصاف و(عدا) مضاف إليه و(عدا)
مضاف و(شمس) مضاف إليه (من مناف) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (وهاشم)
الواو عاطفة و(هاشم) معطوف على عبد شمس لأن عدا شمس وهاشم أحوا توأمان
وأبهم عبد مناف.

(الشاهد فيه) حيث أحمل لثاني سبي، فرفع بنو، ولو أحمل الأول لقال: وسبوني؛ لأن
التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني.

(٢) لقائل أن يقول لا سلم أن قصي ووفى تارحاً في غريمه؛ لأن التارح إنما يكون إذا توجه
العاملان لمعمول واحد، وقصّي غير موجه إلى غريمه؛ إذ لا يقال قصي غريمه بل دين
غريمه أو حقه، ولو قدم المصاف ليكون لتقدير حق غريمه لا يكون موفى موجهاً إليه؛ إذ
لا يقال وفى حق غريمه، وإد ثبت أنه لا تارح يكون معمول قصي محذوفاً، والتقدير
قصي كل ذي دين دين غريمه فوفى غريمه.

(٣) هذا البيت يسبب لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عرة.

(اللفظة) (مطول) اسم معمول من قولهم مطّل المدين، إذا سوف في قضاء الدين، ولم يؤده
(معنى) اسم معمول، من قولهم. عدا لأمر يعيه بتصفيت عين بفعل، وهي التون؛ إذا
شق عليه، وسب له العنة.

(الإعراب) قد اختلف في إعراب هذا البيت وسنمره على الوجه الذي يتحقق به
الاستشهاد هنا فنقول مستعبرين بالمولى عمر وجل (قصي) فعل ماض (كل) فاعل و(كل)
مضاف و(ذي) مضاف إليه مجرور بالياء بيانه عن انكسرة لأنه من الأسماء الخمسة و(ذي)
مضاف و(دين) مضاف إليه (فوق) انهاء عاطفة (وفى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
تقديره هو و(غريمه) تارح فيه الفعلان (لصا ووفى) فعمل فيه الفعل الأقرب وهو (وفى)

فنصب غريمه بوفى وغير ذلك من الآيات والآيات.

(ويختار الكوفيون) أعمال العامل (الأول^(١)) لسبقه وتقدمه؛ إذ قد اعتبرته العرب في قولهم ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، فالبط مؤنث ولفظ ذكور جمع ذكر، وهو مذكر فحيث سبق^(٢) ذكر البط يحذفون الهاء من ثلاثة، ويقولون: ثلاث من البط ذكور؛ لأن هذه قاعدة أسماء العدد حذف الهاء من ثلاثة إلى عشرة حيث المعدود مؤنث، وحيث سبق لفظ الذكور على البط يثبتون الهاء في ثلاث، كما إذا كان المعدود مذكراً وسيأتي؛ ولأن أعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر.

والجواب عن الأول أنه إنما قيل ذلك للقرب والجوار وذلك ظاهر، وعلى^(٣) الثاني أنه إذا جاز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير في ضمير الشأن كما يأتي جاز هنا.

(فإن أحملت الثاني) أي: العامل الثاني على رأي: البصريين وكان الأول يقتضي فاعلاً أو اسم مالم يُسم فاعله، والثاني مفعولاً أو فاعلاً أو اسم مالم يُسم فاعله (أضمر الفاعل) أو اسم مالم يسم فاعله (في) العامل (الأول على وفق) الاسم (الظاهر) الذي هو معمول للعامل الثاني، فون كان مفرداً مذكراً فالصحيح كذلك،

(وعزة) الواو ورواحال (عزة) مبتدأ (مطول) خبر مبتدأ (معى) خبر ثان (غريمها) نائب فاعل تنازعه كل من العاملين وهم (مطول ومعنى) و(غريم) مضاف و(هاء) العائب مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) حيث إعمل الثاني «وفى» نصب «غريمه» وفيه شاهد آخر لم يذكره المؤلف وهو قوله: «مطول معى غريمها» حيث ندرج عاملان اسمان وهم قوله: «مطول ومعنى» معمولاً واحداً وهو قوله: «غريمها»، وقد يقول البعض أنه لا شاهد لها على أن يقرب: إن غريمها مبتدأ، ومطول ومُعْنَى خبران، أو مطول خبر ومُعْنَى صلة له، أو حال من ضميره.

(١) ومما استدلل به المنصور بالله ﷺ على أن إعمال الأول أولى قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة ١١] فأعاد الصمير إلى الشجرة للتقدم.

(٢) في خ/ه: سبق.

(٣) في خ/ه: وعن.

وإن كان مؤنثاً فالضمير كذلك، وإن كان مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً فالضمير كذلك^(١) على وفقه؛ لأنه المعسر للضمير، ولا يختلف المفسر والمفسر.

مثال حيث الأول يقتضي فعلاً وثاني مفعولاً نحو «ضربني وأكرمت ريداً» «ضربتني وأكرمت هنداً» «ضرباني وأكرمت الزيدين» «ضربتاني وأكرمت الهنديين» «ضربوني وأكرمت الزيدين» «ضربني وأكرمت الهدات»، وحيث الأول يقتضي مفعول مالم يسم فاعله والثاني مفعولاً «ضرب وأكرمت ريداً» «ضربت وأكرمت هنداً» «ضرباً وأكرمت الزيدين» «ضربت وأكرمت الهنديين» «ضربوا وأكرمت الزيدين» «ضربن وأكرمت الهدات» وحيث كل واحد يقتضي فاعلاً «ضربني وأكرمتي زيد» «ضرباني وأكرمتني الزيدان»... إلخ قال الشاعر:

٣١ - جفوني ولم أجف الأحلاء إسي - بعير جميل من حليبي مُهمل^(٢)

(١) في نسخة (هـ) كذلك، غير منجوزة.

(٢) لم أتف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

(اللغة) (جموني) جف ماضٍ من الحفايف ومحامات أن تفعل بعيره ما يؤممه أو أن تترك مودته، تقول: جمه بمحبه حماءة وجفوة (الأحلاء) جمع حليل، وه كالثديق ورن ومعنى (جميل) هو الأمر الحسن الذي تملك حافته، ونحس آخرته (مهمل) اسم فاعل، فعله أهمل فلان الأمر الفلاني، لم يعبأ به، لم يحطه شيئاً من عنايته، ولم يلق إليه باله.

(الإعراب) (جموني) (جما) فعل ماضٍ ووزن الجماعة التي تعود إلى قوله الأحلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل والنون لموقاية وإياء ضمير المتكلم مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم ونصب (أجف) فعل مضارع محروم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (الأحلاء) مفعول به منصوب (إن) حرف توكيد ونصب والنون لموقاية وإياء ضمير المتكلم اسم (إن) (لغير) جار ومجرور متعلق بقوله مهمل، الآتي (هير) مضاف و(حيل) مضاف إليه (من) حرف جر (حليل) اسم مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل الإياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المضافة و(حليل) مضاف إليه المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل و(مهمل) خبر (إن) مرفوع بانصبة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله «جموني ولم أجف» (الأحلاء) حيث أعمل انعاس الثاني وهو قوله: «لم أجف» في المفعول المتأخر وهو قوله: «الأحلاء»، ولما كان «جف» العامل الأول يحتاج إلى مرفوع ضمير فيه انعاس، وقد أشار إليه المصنف.

فنصب الأخلاء بأجف ولو أعمل الأول وهو جفوني لرفع الأخلاء وحذف الضمير من جفوني، فلما أعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول (دون الحذف) لضمير الفاعل من الأول فلا يجوز؛ لأنه عمدة لا يتم الكلام إلا به (خلافاً^(١) للكسائي) فقال: إذا كان الأول يقتضي فاعلاً أو ما يقوم مقامه لم يجز^(٢) الإضمار فيه، وإعمال الثاني؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ولكن يعمل الأول ولا حذف ضمير الفاعل منه مع إعمال الثاني، وجوابنا على الكسائي أنه لا يجوز حذف

(١) قوله: خلافاً للكسائي. الخ فإن قيل: قد جاء حذف الفاعل لدون سد شيء مسدود نحو قوله تعالى: ﴿أَتَيْتُكُمْ وَأُتِيتُكُمْ﴾ [سج ٢٨] حيث حذف بهم، وهو فاعل عند سيويه ونحو إمامهم وقعد إلا أنا في الأول وهو فاعل ونحو «أضربن» حيث حذف الفاعل وهو الياء ونحو «أكرموا القوم» حيث حذف المفعول وهو الواو لمعاً لا لغاء الساكنين وإن شئت خطأ؛ لأن لا يلتبس الجمع بالواحد ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَطَمْتُ فِي بَرٍّ ذِي مَسْتَفَبٍ﴾ [البقرة ١١] حيث حذف فاعل المصدر، قلت: إن المصدر ضعيف في العن لا يجب فيه وجود الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ لَطَمْتُ فِي بَرٍّ ذِي مَسْتَفَبٍ﴾ فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الإقتضاء في الجوامد لا من باب حذف الفاعل، والأشبه السابقة من باب تقدير المفعول لا من باب حذفه نسباً منسياً. (هاتية) وليه أن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي مثل: «أضربت وأكرمت ريداً» مترلاً مترلاً التلازم فممكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في نحو «أضربت وأكرم إلا زيد» فالأقرب أن يمتد في البواقي إما عن مثل «ما قدم وقعد إلا أنا» فيه في صورة المستثنى ومن تزيا بزي قوم لهم منهم، وإما عن نحو ﴿أَتَيْتُكُمْ وَأُتِيتُكُمْ﴾؛ فلأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور ولأنه في ذي المفعول بلزوم الجار وكون الفعل في صورة يلزم استتار فاعله، وإما عن الآخرين؛ فلأن الضمة والكسرة بعض الروايات، فكان الفاعل غير محذوف لسد الجزء مسد الكمل.

فإن الرضي في كلام الكسائي لمعاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى شعب موهبلاً من سبيل السراهد

(٢) وهو ليس بجيد؛ لأنه قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل. (سعيد) بل قد ثبت في ما قام وقعد إلا أنا قال (نجم الدين) ويلزم البصريين أيضاً متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه في أنه من باب الحذف لا الإضمار. (نجم الدين)

الفاعل ويجوز إضماره قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد فُسر بالاسم المتأخر؛ إذ قد^(١) جاء مثل ذلك في ضمير الشأن ونعم وشس وفي غيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وحيث^(٢) جاز إعمال الثاني مع إضمار الفاعل في الأول كما قررنا (خلافاً للقراء) فيما كان الأول يقتضي فعلاً والثاني مفعولاً، فيقول: إما أعمل الأول وإلا أعمل الثاني وأتي بفاعل الأول ضمير منفصل متأخر بعد الاسم ليعود الضمير إليه؛ لأن في كلام نصريين محذوراً وهو الإضمار قبل الذكر، وفي كلام الكسائي محذوراً أعظم منه، وهو حذف ضمير الفاعل فيقول (في مثل) هذا المثال (ضربني وضربت زيدا) هو «ضربني وضربت هنداً هي» «ضربني وضربت الزيدتين هما» «ضربني وضربت الهنديين هما» «ضربني وضربت الزيديين هم» «ضربني وضربت الهندات هن» فأما إذا كن الفعلان يطلبان فاعلين معاً قال^(٣) القراء في مثل ذلك: يعمل الفعلان معاً^(٤) في الاسم العذر نحو «ضربي وأكرمني زيد» «ضربني وأكرمني هند» «ضربي وأكرمني الزيدتين» «ضربني وأكرمني الهندات» «ضربني وأكرمني الزيدون» «ضربي وأكرمني الهندات» هذه رواية الشيخ^(٥) عنه.

(و) إذا أعملت الثاني على كلام النصريين وكان الأول يطلب مفعولاً نحو «ضربت وضربني زيد». إلى آخر الصور، و«ضربت وأكرمت زيدا» (حذفت^(٦)

(١) في ح/ه: «قد» غير موجودة.

(٢) ولا يحصى عليك أن معنى قوله «وحوار عن مافي لأما لي هو جوار كل واحد من إضمار الفاعل كما هو المذهب المختار، وحده كما هو مذهب الكسائي» (سميدي) وقوله خلافاً للقراء أي: في الوجهين

(٣) في خ/ه: فإن.

(٤) لأنهما ينصبان عليه انصباباً واحدة.

(٥) ذكر لي (النجم الثاقب) أن الشيخ روي عنه عدم جواز إعمال الثاني وظاهره الإطلاق قل: فأما أعمل الأول وإلا أخرجاه عن باب شريع بأن يقول: ضربي زيد وضربت زيدا وذكر في (النجم الثاقب) أيضاً أن السيدين أما لقسم (نجم الدين) حكيا عن القراء الإضمار بعد الظاهر مطلقاً، وما ذكره مؤلف حاشية عن الشيخ جعله في النجم حكاية ابن مالك عن القراء. (سيدنا أحمد حلي)

(٦) في خ/ه: زيادة ضمير.

المفعول) من الأول ولا تضره فلا تقل^(١) «ضربت وضربني زيد» لأن المفعول فضلة فلا ملجئ لأضماره قبل الذكر بخلاف الفاعل كما سبق فإنك تضره؛ لأنه عمدة كما قررنا فلا يجوز^(٢) حذفه، وقد ورد أضمار المفعول في قول الشاعر:

٣٢ - إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود^(٣)

فأضمر في ترضيه مع أعمال الثاني وهو يرضيك وهو قليل فلا^(٤) يعتد به؛ إذ الأرجح عدم إضمار المفعول كما ذكرنا فيحذف (إن استغنى^(٥) عنه) أي: عن

(١) في خ/ه: فلا تقول.

(٢) في خ/ه: فلا يجوز حذفه مقدم على لوث تضره.

(٣) لم ينسب هذا البيت لقائل معين.

(اللفظ) «جهاراً» بزة كتاب أي: بيان ومشاهدة وتقول رأيت جهاراً وجهاراً (و) كلمت فلان جهاراً وجهاراً (كل ذلك في معنى العلن).

(المعنى) إذا كنت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يحمل في العلن على إرضاء صاحبه متمسكاً بأرائيه هذه الصفة هي حال عيبة صديقه عنه.

(الإعراب): «إد» ظرف زمان حذف لشرطه منصوب بجوابه مبي عن السكون في محل نصب «كنت» كان فعل ماضٍ ناقص والك صمير متصل مبني على الفتح في محل رفع سم كان «ترضيه» ترضي فعل مضارع والماعل ضمير مستتر تقديره أنت والهاء صمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعمولها في محل جر بإضافة إد إليها، وهي جملة «شرط» «يرضيك» الواو حرف عطف ويرضي فعل مضارع والك صمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به «صاحب» فاعل يرضي مرفوع وعلامة ربه الصفة الظاهرة، والجملة في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من لفعلين السابقين «مكن» الفاء رابطة لجواب الشرط وكن فعل أمر ناقص واسمه صمير مستتر تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «الود» جار ومجرور متعلق بأحفظ (الشاهد فيه) قد بينه المصنف فلا فائدة للتكرار.

(٤) في خ/ه: ولا.

(٥) وذلك فيما كان مفعولاً واحداً أو ثانياً من باب أعطيت مثل «ضربت وضربني زيد» «ضربت وأكرمت زيدا» و«أعطاني وأعطيت زيدا» وليس من باب أعطيت.

المفعول كما ذكرنا (والا) يستعمل عنه (أظهرت) المفعول ولم^(١) تضره ولم تحذفه وذلك في باب حسب وأخواتها نحو (حسبني مطلقاً وحسبت زيدا مطلقاً) «حسابني مطلقاً وحسبت الزيدتين منعقيين» «حسبوني مطلقاً وحسبت الزيدتين منعقين» «حسبتي» مطلقاً وحسبت هنداً مطلقاً «حسبتاني مطلقاً وحسبت الهنديين منعقين» «حسبني مطلقاً وحسبت الهدات مطلقاً» فلا يجوز حذف المفعول^(٢) الثاني من الفعل الأول فلا يقال «حسبني وحسبت زيدا مطلقاً» وذلك لأنه في الأصل خبر، والمفعول الأول مبتدأ، ولا يجوز حذف خبر المبتدأ إلا لقربة ولا قربة هنا ولا يجوز^(٣) إصداره فلا تقول «حسبني إياه وحسبت زيدا مطلقاً» لأن إصدار المفعول قبل الذكر لا يجوز كما قررنا^(٤) (وإن أعملت الأول) على اختيار الكوفيين (أضمرت الفاعل) في العامل الثاني وفاقاً^(٥) حيث كان الثاني يطلب فاعلاً ولا فرق بين أن يقتضي الأول فاعلاً أو مفعولاً تقول: «ضربت وأكرمتي زيدا» «ضربت وأكرمتي الزيدتين» وأكرمت الزيدتين إلى آخره

(١) في خ/ه: ولا تضره.

(٢) وإن قيل إن أحدهما مذكر، والآخر مؤنث فكيف الشارع؟ أجيب بأن الشارع حصل في الصفة التي هي الانطلاق لا بالمر إلى تدكير وتأنيث

(٣) أقول. الصابط أنه لا فائدة في تنقيح بالمفعول الثاني فإنه لو وقع لشارع في المفعول الأول لكن الحكم كذلك كقوله «حسبت فاعداً وحسبت زيدا قائماً» فإذا أعمت الثاني يجب الإظهار في الأول لأنه لا يجوز الحذف في الأول ولا الإضمار لعين ما ذكره في المفعول الثاني (سعد الدين) أقول تنقيح بالمفعول الثاني يحتاج إليه لأن التنقيح به باعتبار المثال والشارع فيه في المفعول الثاني ولا وجه لهذا القول.

(٤) إذا لم يجوز حذفه فليجبر إصداره قبل الذكر، وهي امتناع جواز حذفه، قد يمنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول، وإن قيل، فليجبر الإضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في «حسبني وأكرمت زيدا» فتقول هاهنا «حسبني وحسبت زيدا قائماً إياه» لما ذكره السيوطي وأجواب أن الفصل بين المبتدأ والخبر لأجنبي قبيح، ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مجرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً وحداً حقيقياً لعلت وبابه. (نجم الدين)

(٥) في خ/ه: كما قرئ.

(٦) بين البصريين والكوفيين، وبين لفراء وكسائي.

«ضربني وأكرمني زيد» «ضربني وأكرمني الريدان» «ضربني وأكرموني الزيدون» إلى آخره ولا إضمار هنا قبل الذكر؛ لأن الضمير الذي في العامل الثاني يعود إلى الاسم الظاهر الذي هو معمول العامل الأول، والأصل فيه أن يبي عامله فكأنه مقدم على العامل الثاني فيعود الضمير من العامل الثاني إلى ذلك المعمول ومن هذا قول الشاعر:-

٣٣- إن الغرردق صخرة عادية هالت فليس تنالها الأوعالا^(١)

فأعمل طالت، ونصب به الأوعالا كما ترى، وأصمر فاعل تنالها ومفعوله فيه.
(و) كذلك إذا أحملت الأول وكان الثاني يقتضي مفعولاً أضمرته فيه أيضاً وسواء كان الأول يقتضي فاعلاً^(٢) أو مفعولاً مثاله «ضربني وأكرمته زيد» «ضربني وأكرمتها الزيدان» الخ^(٣) «ضربت وأكرمت زيدا» «ضربت وأكرمتها الريدان» الخ ونحوه أنه لا موجب لحذفه إذ لا إضمار قبل الذكر كما قررنا فحيث يضم (المفعول) في العامل الثاني (على المختار^(٤)) ومنه قول الشاعر

(١) البيت للياج الزنجي

(اللغة) «العادية» القديمة يصمها بالشفة وصلابة. «الأوعالا» الجبال الصغار واحدها وعل، ويروى فلا تطيعه الأوعالا، فيكون المراد بالأوعال الحيوان المعروف (الإهراب) (إن) حرف توكيد ونصب (الغرردق) اسمه منصوب بالفتحة الطاهرة (صخرة) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة لصدرة (عادية) صفة لصخرة (طالت) طال فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً وخملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لصخرة (وليس) ليس فعل ماض ناقص وسمه ضمير مستتر (تنالها) تنال فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والهاء ضمير متصل مفعول به واجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس (الأوعالا) معمول به لطالت (الشاهد فيه) قد بيته المصنف.

(٢) أو اسم مالم يسم فاعله.

(٣) «ضربت وأكرمت زيدا» «ضربت وأكرمتها الريدان» الخ.

(٤) وجه الاختيار أن الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأول إن لم يحض بمطلوبه مع الإمكان أن يشتمل بما يقوم مقامه ويحذفه حتى يترك ذلك لمطلوب للأبعد اندي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى يقن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه، وأنه موجه إلى غيره، ويجوز الحذف؛ لأنه فضلة. (نجم الدين)

٣٤ - أَسَاءَ وَلَمْ أَحْزِهِ عَامِرٌ فَعَدَدَ لِحَسْمِي بِهِ مُحَسِّنًا^(١)
وقول الآخر:

٣٥ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةَ تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ أَسْحَلِ^(٢)
وقد جاء حذفه خلاف المختار في قول الشاعر

٣٦ - يَرْسُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مِنْ أَصَادِقِهِ فِي لَسَائِبَاتِ فَاَرْضِيهِ وَيَرْضِيَنِي^(٣)

- (١) لم أطلع على قائله في المصادر التي بين يدي.
(اللغة) «أَسَاءَ» من الإساءة، وهو فعل مبكّر، صاحبك «حزى» جراه بما صنع يحزّيه جراه بمعنى المكافأة على الشيء «عدد» بمعنى رجع (المعنى) أنه عمله معاملة حسنة مقابل إساءته.
(الإعراب) (أَسَاءَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح وفعله عامرٌ الآتي، (الواو) عاطفة (لم) حرف نفي وحرم وقلب (أجره) فعل مضارع مجرور بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوزاً تقديره (أنا) وله ضمير العائد مفعول به الفاء عاطفة (عاد) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم ويصب الخبر واسمه ضمير مستتر وجوزاً تقديره هو (الحلمي) جار ومجرور متعلق بمحسّن و(حلم) مضاف والياء مضاف إليه (به) جار ومجرور متعلق بحلم (محسّن) خبر عاد منصوب بالفتحة الظاهرة (الشاهد فيه) حيث أعمل الأول على اختيار الكوفيين وأصمّر المفعول في قوله «ولم أجره»
(٢) القائل عمرو بن أبي ربيعة، يصف امرأة تستعمل سواك الأراك (اللغة) «تُحَلُّ» أي «أحثير» «الإسحل» شجر يشبه الأثل يبت بالحنجاز (الإعراب) (إذا) ظرف لا يستغنى عن الزمان حاوٍ لشرطه منصوب بجوابه (هي) فاعل بفعل يفسره ما بعده تقديره إذا لم تستك هي لم تستك (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تستك) فعل مضارع مجرور بلم وعلامة جزمه نكّون وفعله ضمير مستتر وجوزاً (بعود) جار ومجرور متعلق بالفعل تستك وحمّة تستك لا محل لها معسرة و(عود) مضاف (أراكَة) مضاف إليه والجملة من الفعل المحذوف ولفاعل هي محل جر بإضافة (إذا) إليها (تُحَلُّ) فعل ماضٍ وهو مع نائب الفعل الآتي في محل جر صفة لعود (فاستاكّت) الفاء عاطفة استاك فعل ماضٍ والتاء للتأنيث وفعال ضمير مستتر وجوزاً (به) جار ومجرور متعلق باستاكّت (عود) نائب فاعل للفعل تحلّ وعود مضاف (أسحل) مضاف إليه.
(الشاهد فيه) رفع عود أسحل بالفعل لأول والتقدير تُحَلُّ عود أسحل فاستاكّت به ولو أعمل الثاني لقال تُنْخَلُ فاستاكّت بعود أسحل.
(٣) (اللغة) «أَرْنَا» إليه أدام النظر وبه سما بهو رائٍ، «للسائبات» واحدها سائبة المصيبة.

أي: وأرنو إليه (إلا أن يمنع) من إصمار المفعول^(١) (مانع فتظهر) وذلك في باب حسبت وأخواتها حيث كان فعل المعاصر الأول مثني أو مجموعاً مطلقاً أو مفرداً مؤنثاً، ومفعولاه مفردين مذكرين، وفاعل لفعل اشائي مفرداً، ومفعولاه مثنيين^(٢) نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان مطلقاً^(٣)، فالياء في حسبني مفعوله الأول وفاعله الزيدان ومفعوله الثاني منطلقاً، وفي حسبتهما فاعله ومفعوله الأول ومفعوله الثاني منطلقين، فلا يجوز في منطلقين هذا حذفه؛ لأنه خبر في الأصل، ولا يجوز حذفه إلا لقريئة، ولا يجوز إصماره؛ لأنك إن أصمرته مثني كما كن حال إظهاره يطابق المفعول الأول^(٤) خالف بمفعول لثاني من الفعل الأول المفسر لهذا المضمرة، فيكون المثال «حسبني وحسبتهما» يابهما الزيدان مطلقاً فخالف منطلقاً هذا، وهو مفسره، والمفسر لا يخالف المفسر، وإن أصمرته مفرداً ليطابق المفسر

(الإعراب) (بربو) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة عن آخره منع من ظهورها الثقل (إي) جار ومجرور متعلق بـبرنو (وأرنو) الواو عاطفة وأرنو معطوف على برنو وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (من) اسم موصول فاعل بـبرنو المتقدم مسي على السكون في محل رفع فاعل (أصاده) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً والهاء ضمير العائب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة موصول (في انانسات) جار ومجرور متعلق بـبرنو (أأرضيه) لفاء عاطفة أرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والياء مفعول به (وأرضيني) الواو عاطفة أرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً مستتر جوازاً والنون للوقاية والياء مفعول به.

(الشاهد فيه) حيث حذف الحار ومجرور من الفعل لثاني وهو أرنو، ولو أعمل الثاني لقال أرنو إلى من أصاده؛ لأن أرنو لا يتعدى نفسه بل بواسطة حرف الجر.

(١) وكذلك المحذف.

(٢) في خ/ه: زيادة «أو مجموعان أو مفرد مؤنث»

(٣) فإن قيل: التنازع بما يكون حيث يصلح أن يكون اسماً لكل واحد من الفعلين، والظاهر

في هذا المثال لا يصلح لثاني؛ لأنه مفرد ومفعوله الأول مثني فلا يتحقق التنازع.

وأجيب: بأنهما نزعا في القدر المشترك بين المفرد والمثني والمجموع والقدر المشترك

بينهما غير قطعاً فلما أحمل الأول أفرد. (سميلي)

(٤) في خ/ه: زيادة من الفعل الثاني.

خالف حاله^(١) الأول والذي يعود إليه^(٢) وهو الزيدان فما بقي إلا إظهاره وقس على هذا كل ما لم يتطابق فيه المفسر والمفسر والمعود إليه^(٣) فأما مع المطابقة ففي حالة أفراد الجميع وتذكيرها نحو أحسبي وحسبته إليه زيد منطلقاً^(٤) فتصمره إن شئت^(٥) وتظهره إن شئت^(٦) فنقول أحسبي وحسبته منطلقاً زيد منطلقاً وقس على هذا ففيه كفاية لمن له من ربه بعض هداية (وقول امرئ القيس:

٣٧ - ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أحب قليل من المال^(٧))

(١) في حاشية الهدى وهو إن أصغر مفرداً جانب المفعول الأول الح فينظر ما أراد بقوله: خالف حاله الأول

لانظر: أنك إذا قلت أحسبي وحسبته ياء لزيد من مطلقاً، يعني بأفراد الصمير ليطابق مطلقاً الآخر نفس حاله إليه حاله الأول، وهو لفظة هما من حسبتهما، وهو خبر له مأمول

(٢) عبارة (الحامي) وهو أصغر مفرداً خالف لمفعول الأول. وهي أولى من عبارة السيد مأمول

(٣) المصطلح أن لمفعول الأول المضمحل بالمفعول الأول وهو البناء به ست حالات، والمفعول الأول للمفعول الثاني وهو له ست حالات، ويحصل إذا صرحت ستة في ستة وثلاثون بالمطابقة في ستة إذا كان المفعول الأول بمفعول الأول مفرداً، ودفعه مفرداً أو مثبتي مذكرين، أو مؤشبين، أو مفردين مؤشبين، أو مجموعين مذكرين، أو مؤشبين، والمحالفة في ثلاثين صورة

(٤) فلا يلزم الإظهار وفي «الحاشية» أما معناه أنه يجب لإظهار في صورة المطابقة طرداً للباب. والله أعلم وأحكم.

(٥) فاجعله من باب التارخ في نسخة (ي) زيادة كما بينا

(٦) إخراجه من باب التارخ ولا يجوز حذف بذكر المفعول الأول.

(٧) لقائل: امرئ القيس.

(الإعراب) (لو) حرف امتناع لامتناع (أ) حرف تركيد ونصب (ما) مصدرية (أسمى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً بغيره أن وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم أن (لأدنى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لمفعول محذوف وتقدير الكلام لو ثبت كون سمي لأدنى الخ وأدنى مضاف و(معيشة) مضاف إليه (كفاني) كذا فعل ماضٍ واسم المفعول والياء ضمير المتكلم مبني على

هذا البيت من أعظم حجج الكوفيين على البصريين^(١)؛ لأن الشاعر فصيح وقد أعمل الأول وهو كفاني فرفع به قليل مع ارتكاب خلاف^(٢) المختار وهو حذف ضمير المفعول من الثاني فلم يقل أطلبه مع عدم الضرورة الملجئة له إلى أعمال الأول؛ إذ لو أعمل الثاني ونصب قبلاً لم ينكسر البيت، فما فعل ذلك إلا وإعمال الأول هو المختار؟ فأجاب لشيوخ في^(٣) هذا بأن قال: (ليس) هذا البيت (منه) أي: من باب التنازع (لفساد المعنى) لوجعناه تنازعاً، وبيان ذلك أن لو معناها امتناع الشيء لامتناع غيره فهذا وجد في سياقها وسباق جوابها في اللفظ مثبت فهو في المعنى منفي نحو «لوجعتني لأكرمك» معناه لكس لم تجتني فلم

السكون في محل نصب مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم وقلب (أطلب) فعل مضارع مجرور وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (قليل) فاعل كفاني (من المال) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل
(الشاهد فيه) قد بينه المصنف بياناً قديماً للمورد.

- (١) في خ/ه: «على البصريين» غير موجود
(٢) ولو أعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب أمر محذور (سعيدى) وأجاب الإمام المهدي عن الكوفيين بأن هذا البيت من باب «مع المبدأ صيب لولم يحذف الله لم بعضه» مما يكون نفي المنفي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم، فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى قليل من المال مع نفي السمي لأدنى معيشة أولى من نفيه مع ثبوت السمي لأدنى معيشة، فيكون من باب التنازع ولا فساد فيه. وأجاب العارسي عن الكوفيين بأن الواو للحال في قوله: «ولم أطلب» لا العاطفة فلم يثبت نصب فلا تناقض حيث ورد المصنف هذا الجواب بأن الواو الحالية أصلها العاطفة. (بخالدي) ورد جواب المهدي بأن ما زعموا به في كلامه فلا سلم له ذلك، والتنازع فيه لا يكون حجة.
اعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة حلالاً مجزئاً، وذلك لعدم السماع نحو «أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً» على بهما الذي وحذف معاصر الأول «وأعلمني وأعلمت إياه إياه زيد عمراً قائماً» عن إعمال الأول وإضماره معاصر الثاني والأولى أن يقال: «وأعلمت ذلك» قصداً للاختصار؛ إذ مفعول أعلمت وهو ذلك مضموم مضمون المفعولين.

(نجم الدين معنى)

- (٣) في خ/ه: «نفي» غير موجودة.

أكرمك، وإن وجد في سياقها سبق جوابها في اللفظ منفي كان في المعنى مثبتاً نحو «لو لم تجتني لم أكرمك» معناه لكن جتني فأكرمك، وإن اختلف الذي في سياقها وسبق جوابها نفياً وإثباتاً، كما في البيت، فالذي في سياقها مثبت، وهو قوله: «ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كعني قليل». والذي في سياق جوابها منفي وهو قوله: «ولم أطلب» فيقدر المثبت منياً ولمنفي مثبتاً، فيكون^(١) تقديره: ماسعيت لأدنى معيشة، ولا كعني قليل، وطلبت القليل وهذه مناقضة ظاهرة، كونه ماسعي لأدنى معيشة، وطلب القليل، إذ من طلب القليل فقد سعى لأدنى معيشة، فما بقي إلا أن يقدر أن كعني موجه إلى قوله: «قليل» وأطلب موجه إلى مفعول محذوف تقديره: وطلبت المجد والرفعة، ويدل على أن هذا مقصده^(٢) قوله في البيت الذي بعد هذا:

٣٨ ولكن ما أسمى للمجد مؤثِّل وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثالي^(٣)
فحينئذ يخرج من باب التنازع، إذ من شرطه أن يتوجه العاملان إلى معمول واحد.

(١) في ح/ه: (فيكون) غير موجودة

(٢) في خ/ه: مقصودة.

(٣) اللفظة (المجد) الكرم (مؤثِّل) انتأثِّل: اتحد أصل مال.

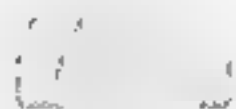
(الإهراب). (ولكن) لكن حرف استدراك ومصب و(ما) مصدرية (أسمى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره مع من ظهورها التعذر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة من ما ومدحولها في تأويل مصدر اسم لكن أي. ولكن سعيي (لمجد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكن (مؤثِّل) صفة لمجد وصفة المجرور مجرور (وقد) الواو حرف عطف، «قد» حرف تخریب (يدرك) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (المجد) مفعول به مقدم (المؤثِّل) صفة للمجد وصفة المنصوب منصوب (أمثالي) فاعل يدرك مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل آباء وأمثال مضاف وآاء، تتكلم مضاف إليه.

هذا البيت شاهد على تقدير مفعول أطلب، كما بينه المصنف.

[مفعول^(١) مالم يُسَمَّ فاعله]

هذا من جملة المرفوعات وقد أخرجه من حد^(٢) الفاعل فأفرد بالذكر وحقيقته (هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو) أي: المفعول (مقامه) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ورفع به، وذلك بفعل لأغراض^(٣) إما لتعظيم الفاعل كـ «قطع النص» ولا يذكر الإمام تعظيماً له، أو لتحقير الفاعل نحو «قُتِلَ عليٌّ عليه السلام» ولا يذكر^(٤) ابن ملجم لعنه الله تعالى ودُقِّنَ عمر ولا يذكر أبا لؤلؤة تحقيراً للفاعل، أو للخوف من الفاعل نحو «قُتِلَ سعيد بن جبيرة» ولا يذكر الحجاج خوفاً منه، أو للخوف عليه نحو «سُرق المتاع» ولا يذكر السارق خوفاً عليه أن يعرف أو جهلاً به أو للاختصار كقوله تعالى ﴿يَتَرَفُّ الشَّيْرُوتُ يَبِيسُكُمْ﴾ [الرحمن ٤١] ^(٥) أول توافق القوافي كقول الشاعر:

٣٩ - وما المال والأهلون إلا ودیعة ولا بد يوماً أن ترد الودائع^(٦)



(١) أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أُضِيفَ إلى مفعول لِمِلاسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به . . . (جامي).

- في (الرضي) أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله (منه) وقولهم: فعل مالم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله أُضِيفَ الفعل إلى مفعول، لأنه صيغ له. (نجم الدين) وإنما لم يفصل عن الفاعل، ولم يقرر ومه كما فصل مبتدأ حيث قال: ومنها المبتدأ لشرط اتصاله بالفاعل حتى سماه فاعلاً. (جامي)

(٢) بقوله: على جهة قيامه به . . . الخ.

(٣) أي: عشرة

(٤) في خ/ه: ولا تذكر.

(٥) تقدير الفاعل: يعرف الناس المجرمين، وحذف الفاعل، وهو (الناس) لقصد الاختصاص.

(٦) قبله قوله: -

وما المرء إلا كالشهاب وصوره محمود رماد بعد إذ هو صاعد

لكل امرئ أبا أم عمرو - ودیعة وتعرف مابين الرجال الطبائع

طبائع مسها نفاق وزيادة وهل تستوي في الراحمين الأصابع

(المعنى) جعل المال والأهلين كالودیعة، والودیعة لا بد من أن ترد في يوم من الأيام.

أول إصلاح النظم كقوله:

- ٤٠ - وإذا شربت فيأني مستهلث مالي وعرضي وافر لم يكلم^(١)
أو لإيثار غرض السامع نحو «هزيم عدوك» أو لتقويم السجع^(٢) كقوله تعالى
﴿وَمَا يَأْخُذُ عِنْدُ مَنْ يَقُولُ حَتَّى﴾ [الببل - ١٩] أو ليوافق المبوق السابق^(٣) نحو «من

الإعراب: ما ندية ملعاة مبتدأ مرفوع بالاستدعاء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الواو عاطفة والأهلون معطوف على المال والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد أداة إنشاء معناة خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة الواو حرف عطف لا ندية للحسن بد اسمها مسي على منع في محل نصب ظرف زمان متعلق بترد مصدرية فعل مضارع منصوب بأن مسي للمجهول نائب فاعل وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر محرور بمن مقدرة أي لا بد من رد الودائع والجوار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية

(الشاهد فيه) قوله «أن تُرد الودائع» حيث أتى «فعل مبني للمجهول لأجل القافية.

(١) ينسب هذا البيت لعنترة

(الإعراب) «وإذا» الواو حسب ما قبلها «وإذا» شرطية جارية لما يستقل من الرمان خافض بشرطه منصوب بحوايه «شربت» ثوب فعل ماضٍ مسي على السكون والتاء ضمير متصل مسي عن النسم في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط في محل حر بإضافة إذا إليها «فإني» الفاء رابطة حوت الشرط وإن حرف ناصح مشبه بالفعل، والنون بلوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن «مستهلث» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة إني مستهلث لا محل لها حوت الشرط «مالي» ما (مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة، ومال مصاف والياء مضافة إليه مبني على لسكون في محل جر «وعرضي» معصوف على مالي «وافر» خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لم» حرف نهي وجزم وقت «يكلم» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإما حرف بالكسر لأجل لروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر حوازا، تقديره هو، والجملة من الفعل وندبه في محل رفع خبر ثان.

(الشاهد) في قوله «لم يكلم» حيث أتى بالفعل مبني للمجهول لإصلاح النظم، والأصل لم يكلمه أحد، فحذف الفاعل، وأقدم المفعول مقامه لإصلاح الشعر.

(٢) صوابه لتقويم العواصل (غاية) لحق الأدب في القرآن، إذ السجع في الأصل «هدير الحمام»

(٣) هذا أهم من أن يكون في النظم أو في غيره فلا حاجة إلى قوله «ليوافق نقواني»

طابت سريرته حمدت سيرته» أو غير ذلك من الأغراض^(١) (وشرطه) أي: شرطه إقامة المفعول مقام الفاعل بعد حذفه (أن تغير صيغة الفعل) الماضي (إلى فِعْلٍ) كضَرَبَ ودُحِرَجَ واسْطَلِقَ واستُخْرِجَ وذلك بأن يصم أوله ويكسر ما قبل آخره ثلاثياً كان أو أكثر كما مثلنا (و) في العمل المضارع إلى (يُفَعِّلُ) نحو يُضْرَبُ ويُدَحْرَجُ وَيُسْتَخْرَجُ فيضم أوله، ويفتح ما قبل آخره، على أي: صفة كانت كما مثلنا.

(و) اعلم أنه وإن جار حذف الفاعل وإقامة المفعول مقدمه في هذا الباب فليس ذلك على الإطلاق فإنه (لا يقع) أي: لا يقام (المفعول الثاني من باب علمت) مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل فلا تقول: «عَلِمَ ريداً قائمٌ» والوجه في ذلك^(٢) أن الثاني في الأصل خبر للمبتدأ وهو زيد فدخلت عليهما علمت فنسخت الإبتداء ونصتهما، فلو أقعنا الثاني مع كونه في الأصل خبراً لصار الآن خبراً^(٣) مخبراً عنه، وذلك لا يجوز، فأما الأول فتنبه^(٤) ولا مخرج (ولا) يقام المفعول (الثالث^(٥)) من

(١) أو لإثارة غرض المتكلم كقول الشاعر

وإن مدت لأيدي إلى الراحم أكن بأجضمهم دأجشع القوم أصجل

(٢) في خ/ه: (في ذلك) غير موجودة

(٣) في ج/ه: (خبراً، ومخبراً عنه، وهي بقوله: «مخبراً عنه» أي: يصير الآن مستنداً إليه،

وهو في الأصل مستند لأنه خبر لمبتدأ)

قال (نجم الدين) وفيما قالوا بطر: لأن كون الشيء مسنداً إلى الشيء شيء آخر في حالة

واحدة، ولا يصر كما في قول: «أعجبي ضرب ريداً عمراً» فأعجبي مسند إلى ضرب،

وضرب مسند إلى ريد، ولو كان لفظ مسند إلى شيء مستند ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه

م يجر، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه، بالسبب إلى شيتين كفرس في قولك:

«غلام فرس ريد».

(٤) في خ/ه: عيلاً.

(٥) واعلم أن الثالث من باب علمت، والثاني من باب علمت، كما يجيء في باب، والذي

راد سبب الهمزة هو المفعول الأول، إذ معنى «أصبت ريداً عمراً فاضلاً» صيرت ريداً

يعلم عمراً فاضلاً والثاني والثالث هما مفعولا علمت، مما ثبت لهما ثبت لهما. (نجم

الدين). - قال (نجم الدين) بما لا يقومان مقام لفاعل؛ لأن الدائب مابه ينبغي أن

يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جار أن لا يذكر لفظاً،

باب أعلمت) وهو قائم مثلاً في قولك «أعلمت زيداً عمراً قائماً» فلا يقال: أعلمت زيداً عمراً قائماً» لما ذكرناه في باب علمت فأما الأول منهما و^(١) الثاني فتقيمه ولا كلام (و) كذلك لا تقيم^(٢) (المفعول له)^(٣) مقام الماعل حيث غيرت صيغة الفعل، فلا يقال: «ضربت الصبي تأديباً» والوجه في ذلك أن الأمر المشعر بكونه مفعولاً له هو النصب فإذا ذهب بإقامته مقام الفاعل زال المشعر بكونه مفعولاً له، وعلل الشيخ منع ذلك بأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة نحو «ضربت وشتمت وحبست الصبي تأديباً» فإذا غيرت صيغتها لم يقيم^(٤) مقام فاعلها جميعاً^(٥) وإن أقيم مقام فاعل أحده بقي ما عداه بلا فاعل، ولا ما يقوم مقامه، والتعليل الأول أصح (و) لا يقام (المفعول معه كذلك) أي: مقام الماعل مع تغيير صيغة الفعل؛ لأنك إن أقمته مع تبقية واو المعية، و^(٦) قلت: جيء ورهد، كان عطفاً على غير معطوف عليه وإن حذفها وقلت جيء ريد، زال المشعر بكونه مفعولاً معه؛ إذ لولا هي لم

كما أن الفاعل من ضروريات العمل، ولا شك أن العمل لا بد له من مصدر؛ إذ هو جزؤه، وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع بهما، ولا بد لمتعدي من مفعول به يقع عليه، وأما المفعول له فعرض، إذ رب فعل يعمل بلا عرض، وأما المفعول معه فهو مصاحب، ورب فعل يعمل بلا مصاحب مع أن معه الواو شيء دليل الاتصال، والفاعل كجزء العمل، ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولاً معه. . . (منه بالميم)، وأما المتأخرون فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كن نكرة وأول المفعولين معرفة نحو «ظن زيداً قائماً» لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل، والذي أرى أنه يجوز قياساً بيبته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، وليس يرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركره. . . (منه)

(١) في خ/ه: أو الثاني.

(٢) في خ/ه: لا يقام.

(٣) بلا لام وأم معها فيجوز نحو «ضربت تأديباً» (جامي).

(٤) في خ/ه: فإذا غيرت صيغة العمل وأقيم المفعول به مقام فاعلها جميعاً.

(٥) إذ الشيء الواحد لا يقوم مقام الجميع؛ لأنه إذا كن فاعلاً للمجموع لم يكن فاعلاً لكل واحد منها بناء على أن المجموع معاير لكل واحد منها فإذا كان كذلك كان بعض تلك الأفعال خالياً عن الماعل. . . من خط سيدنا صديق رحمه الله. . .

(٦) في خ/ه: قلت: بدون واو.

ينصب على المفعول معه (وإذا) تعددت المفاعيل متنوعة و(وجد المفعول به) فيها^(١) (تعيين له) أي: لإقامته^(٢) مقدم الفاعل وإن كان معه غيره من المفاعيل؛ لأن الفعل يفتقر في كمال مفهوميته إليه كما يفتقر إلى الفاعل^(٣) (نقول: ضرب زيد) ترفعه. لقيامه مقام الفاعل إذا هو المفعول به (يوم الجمعة) مفعول فيه، وهو ظرف زمان (أمام الأمير) مفعول فيه، وهو ظرف مكان (ضرباً) مفعول مطلق (شديداً) صفة للمفعول المطلق (في داره) جار ومجرور (فتعين^(٤) زيد) للإقامة مقام الفاعل، ولا يقام غيره من المفاعيل المذكورة مقام الفاعل مع وجود زيد، وهو المفعول به لما ذكرنا^(٥) أولاً وهذا مذهب البصريين وأجاز انكوفيون والأخفش إقامة غيره مقامه مع وجوده ومن ذلك قراءة أبي جعفر «يَسْرِي قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^(٦) فأقام الجار والمجرور وهو «بما» مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو «قوماً» وغير ذلك (فلان لم يكن) المفعول به موجوداً (فالجميع) وهي^(٧) الطرفان المذكوران غير لازمي الطرفية، والمصدر، والجار والمجرور (سواء) في إقامة أيها شئت مقام الفاعل، لعدم المرحح لأحدهما على الآخر (والأول من باب أعطيت أولى) بالإقامة (من الثاني) في قولك: «أعطيت ريذاً درهماً» فالأولى أن تقول: «أعطي ريذاً درهماً»؛ لأن في الأول ربحاً في الفاعل من حيث أنه الآخذ للدراهم^(٨)، ويجوز إقامة الثاني؛ إذ ليس خبراً في الأصل كما في (عدمت) وبابه، وفي تهذيب ابن يعيش: لا يجوز إقامة الثاني كما في باب عدمت.

(١) في خ/ه: منها

(٢) في خ/ه: للإقامة.

(٣) في خ/ه: زيادة فلذلك.

(٤) في خ/ه: فتعين.

(٥) في خ/ه: ذكرناه.

(٦) من سورة الجاثية من الآية (١٤) وقراءة أبي جعفر «يَسْرِي قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ» بيناه الفعل للمجهول ولم يرفع قوم نائب فاعل له فتعين إقامة الطرف.

(٧) في خ/ه: وهي.

(٨) في خ/ه: «للدراهم» غير موجود.

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا) أي من العرفوعات (المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم)، أو ما في معناه ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أي. سماعك وقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١) أي: صيامكم خير^(٢) لكم، وقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٣) أي: لإنداز وعدمه سواء، وذلك كثير. وقوله: (المجرد من العوامل المنطوية) وهي: ب. وأخواتها، وكان وأخواتها، وحسبت وأخواتها، وحروف الجر؛ إذ لو دخل أي هذه عليه تعير^(٤) حكمه واسمه، وقد دخل في هذا اللفظ الحرف وانصبة الواقعة بعد حرف النفي كما سيأتي.

وقوله: (مستند إليه) حرج لحر، وأحد قسمي المبتدأ وهو الصفة المذكورة أولاً؛ لأيهما مستندان، فلما أورد أن تدخل^(٥) الصفة المذكورة في جملة المبتدأ قال (و) من جملة (المبتدأ الصفة) سواء كانت من المشتقات كضارب ومضروب وحس، أو من غيرهن كقرشي ويحوي (الواقعة بعد حرف النفي) كما، ولا، وإن (وألنف الاستفهام) ونحوها. كهن، ومن، ومنى، وكيف، وكم، وأين، وأيان، رافعة لظاهر، أو مضمر مفصل، بالماضية، أو الاسمية لما لم يسم فاعله، وهذا الظاهر يسد مسد الحر (مثل زيد قائم) هذا مثال المبتدأ المسد إليه الخبر^(٦)، فريد مبتدأ مسد إليه بحر^(٧) وهو قائم (وما قائم أبواك) هذا مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر فهي مبتدأ، وأبواك فاعلها ساد مسد خبرها «وما مضروب عمران» وما قرشي قومك في غير المشتقة. ومثال الواقعة بعد حرف النفي رافعة لصمير مفصل وهي مبتدأ قول الشاعر:

(١) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٢) في خ/ه: خير لكم غير موجود.

(٣) من سورة انفرة من الآية (٦).

(٤) في خ/ه: لغير.

(٥) في خ/ه: بدخل.

(٦) في خ/ه: الخبر غير موحود.

(٧) في خ/ه: خبره.

٤١ - خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم يكونا لي على من أقطع^(١)
 فواف مبتدأ، وهو اسم فاعل مثل: قاض وأتما فاعل ساد مسد الخبر (و)
 مثال الرافعة لظاهر بعد ألف الاستفهام (أقائم الزيدان) و«هل مضروب عمران»
 حيث رفعت الظاهر باسمية مالم يسم فاعله، و«أقرشي قومك» في غير
 المشتق، ومثال الصفة المشبهة «أحسن العلامان» وأحسن القرشيان «فحيث تفرد
 الصفة، ويشي فاعله، أو يجمع يكون مبتدأ^(٢)، و«فاعله ساد مسد الخبر كما
 ذكر» إذ لا ضمير فيها حيثئذ، وحيث تتطابق هي والظاهر بعدها تية وجمعا تكون

(١) لم أهتم لهذا الشاهد على سببه إلى قائل معين.

(اللغة) «واف» : اسم فاعل من اوفى، وفعله وق يمي والوفاء أن تحافظ على المودة فتكون
 صديقا لأصدقائك صديقك وحربا من أعدائك أقاطم من المقاطعة وهو الهجر
 (المعنى) يقول لصديقين له إنكما لو لم تكونا لي على من أهجرك وأقطع حل مودته وإنكما
 لا تكونان قد قطعتما بما يستلزمه المصروف الممودة.

(الإعراب) (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحمينا
 المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مشى، و«خليل مصاف وياه المتكلم مصاف إليه مبني على الفتح
 في محل جر و(ما) نافية و(واف) مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على الياء المحذوفة بالتحلص من
 «نقاء الساكنين (بعهدي) جار ومجرور و«عهد مصاف وياه المتكلم مصاف إليه والجار
 ومجرور متعلق بواف (أتما) فاعل واف ساد مسد الخبر (إذا) ظرف له يستقبل من الزمان
 حافض لشرطه منصوب بجوابه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تكونا) فعل مضارع ناقص
 مجرور وعلامة جزمه حذف النون وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع
 (لي) جار ومجرور متعلق بتكون (هي) حرف جر (من) اسم موصول مبني على السكون في
 محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون (أقطع) فعل مضارع مرفوع و«فاعله
 ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا وجملة من فعل واف على لا محل لها من الإعراب صلة
 الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره أقطمه.

(الشاهد فيه) قوله «ما واف أنتما» حيث كنى بالفاعل لدي هو قوله «أتما» من خبر
 المبتدأ الذي هو قوله «واف» لتكون هنا المبتدأ وصفا أي، اسم فاعل معتمدا على حرف
 نفي «ما»

(٢) في خ/ه: زيادة (وما بعدها).

خبراً، والظاهر بعدها مبتدأ، وحيث^(١) فيها ضمير يعود إليه، ولو قلنا: إنه فاعل لا اجتماع للصفة فاعلان، وذلك لا يجوز. (فإن طابقت مفرداً جاز الأمران) يعني حيث تكون مفردة، والظاهر بعدها مفرد، وكنت الصفة بعد حرف النفي أو أي آلات الاستفهام كما ذكر أولاً فيجوز أن تجعلها مبتدأ، والظاهر بعدها فاعل ساذ مسد الخبر، ولا يقدر^(٢) فيها ضمير، ويجوز أن تجعلها خبراً مقدماً، والظاهر بعدها مبتدأ، فيها ضمير يعود إلى المبتدأ هو فاعل، وذلك نحو: «أقامت زيداً» وما مضروب عمره ونحو ذلك.

[الخبر]

(والخبر هو المجرد) من العوامل اللفظية كما تقدم. يدخل في هذا المبتدأ إذا هو كذلك فقال. (المسند) حرح المبتدأ إذا كان غير الصفة المذكورة، ودخلت^(٣)؛ لأنها مسندة فأخرجها من هذا الحد؛ لتدخل في حد المبتدأ بقوله: (المتأخر للصفة المذكورة) أولاً أي: من شرط الخبر أن يكون غيرها لأنها مبتدأ كما سبق (وأصل المبتدأ التقديم) على الخبر؛ لأنه محكوم عليه بالخبر وشرط المحكوم عليه بالخبر أن يعلم قبل الحكم (ومن ثم) أي ومن حيث أن أصل المبتدأ التقديم (جاز: في داره زيد) بإعادة الضمير الذي في داره، وهو الهاء إلى المبتدأ، وهو زيد، فلولا أن رتبته التقديم لما جاز إعادة الضمير إليه؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه الضمير^(٤) العائد لفظاً أو معنى، أو حكماً كما سيأتي (وامتنع: صاحبها في الدار) بإعادة الضمير من مبتدأ، وهو صاحبها المتقدم^(٥) لفظاً ورتبة إلى الخبر وهو في الدار المتأخر لفظاً ورتبة فلا يصح هذا، بل يجب تقديم الخبر فنقول: «في الدار صاحبها» (وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما) أي. بوجه، أي وجه؛ لأن التخصيص يقرب لنكرة من المعرفة؛ إذ من حق المبتدأ أن

(١) في خ/ه. لأن فيها حيثند ضميراً.

(٢) في خ/ه. ولا تقدر

(٣) في خ/ه. زيادة (هي)

(٤) في خ/ه. ضمير الغائب بدون أل

(٥) في خ/ه. المقدم.

يكون معلوماً كما ذكرنا؛ لأنه محكوم عليه بالخبر، ولا يحكم على نكرة إلا مخصصة^(١) إما بصفة (مثل: وَلْتَعْبُدْ) هذا مبتدأ (مُؤْمِنٌ) صفة للمبتدأ فقد تخصص عن الكافر وقوله: (خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) هذا هو الخبر (وَأَرْجُلٌ) مبتدأ (في الدار) الخبر (أَمِ امْرَأَةٌ^(٢)) معطوف على المبتدأ وهو أَرْجُلٌ وقد تخصص^(٣) يكون السائل عارفاً أن أحد الشخصين في الدار وإنما يطلب التعيين؛ فهو أقل جهالة مما لو لم يعلم أن في الدار أحداً. (وَمَا أَخَذَ^(٤)) مبتدأ (خَيْرٌ مِنْكَ) هذا الخبر، وقد تخصص المبتدأ بنفي الأخيرة عن جميع من يعرف دون المحاطب، فهي ثابتة له، وهذه المسألة على أصل بني تميم^(٥) في عدم إعمال

(١) في خ/ه: مخصصة.

(٢) اختصاصها بثبوت أحدهما في الدار (خبيص) فكأنه قال أي: الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها.

- لكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة.

(٣) قال (نجم الدين) لو كفى الاختصاص بالحاصل عند المتكلم في جوار تكثير المبتدأ بكونه يعلم أحدهما في الدار لجار لا يتعد بأي نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المحاطب على ماذكروا ولو كان «مجهول للتكثير في «أرجل في الدار» أم «امرأة» معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع «أرجل في الدار» و«هل رجل في الدار» أو «امرأة» لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ. بمفظه.

(٤) اختصاصه بعموم الشمول المستفادة من نفي بعد أن كان عاماً بعموم الأفراد. (خبيص). - قوله وما أحد خير منك. مع أن وجه التخصص فيه أن النكرة في سياق العموم وقولك أحد أعم جسس لأنس حيث لم يبق أحد فيه خير. فيه نظر وذلك أن التخصص أن يُجْعَلَ لبعض من الجملة شيء ليس لساير أمثاله، وأنت إذ قلت: ما أحد خير منك فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الأخيرة ثابت لكل فرد، وهم يتخصص بعض بالأفراد، لأجل العموم بشيء فكيف ذلك؟ ولخصوص ضد العموم. بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك؛ لأنك عيت للمحكوم عليه وهو كل فرد، ولو حكمت بعدم الأخيرة على واحد غير معين لم يحصل للمحاطب عادة لعدم تعيين للمحكوم عليه. (نجم الدين) بمفظه.

(٥) في خ/ه: الكوفيين.

ما عمل ليس، وَ شَرُّ^(١) مبتدأ (أَهْرُ) فعل ماضٍ فاعله فيه (ذَا) مفعولٌ أَهْرُ (ثَاب) مضاف إليه، وقد تخصص المبتدأ - هـ - بأنه فاعل في المعنى؛ لأن معناه ما أَهْرُ ذا ثَاب إلا شر على الصحيح^(٢) (و في الدار^(٣)) خبر مقدم (رجل) مبتدأ مؤخر، وتخصص بتقديم حكمه عليه فثَاب^(٤) لدعل (وسلام^(٥)) مبتدأ (عليكم) الخبر، وتخصص المبتدأ بالصفة، أو بإضافة مقدرتين، أي: سلام مني، أو سلامي.

وكذلك كل مصدر أريد به دعاء خبر كما ذكره، أو شر نحو ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٦)، لأن أصل هذا سلمت سلاماً، فحذف المعنى؛ لكثرة الاستعمال، ورفع سلامٌ، ليفيد الثبوت والاستمرار؛ إذ لو بقي مصوراً لكان فعله إما ماضياً فيكون السلام قد

(١) قال (نجم الدين) أما قول المصنف في ما التعمية، وفي شر أمر د. ثاب. إن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً، والفاعل محض بالحكم المتقدم عليه، وكذا يختص هذا به أيضاً، فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المبحكوم عليه إذا اختص بمس الحكم فانت حاكم على غير المختص، فلا يتم قولهم إنما في تعميل كون المبتدأ معرفة، أو مختصاً أن الحكم يسمي أن يكون على محض، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لحد الانتداء بأي مكرة كانت سواء تقدم الخبر عليه أو تأخر، لأن المختص في صورتين حاصل عند المتكلم به

(٢) إشارة إلى خلاف بعضهم فقال إنه مختص بالصفة تقديره «ما أمر ذا ثاب إلا شر عظيم»

(٣) ولا يجوز «قام رجل» لأنساعهم في ظروف ما لم يتبعوا في غيرها، وقيل: لأن الظروف متعين للخبرية ولا يصح أن يكون مبتدأ مختصاً بخلاف غيره فقد يقع مبتدأ (رصاص)

(٤) وجه الشبه بالدعل أن الفاعل تخصص بتقديم فعله عليه في مثل «قام رجل» ومن حق الفاعل أن يكون معرفة فلما تقدم فعله تخصص به، وهذا مثله بعد التقدير في ما أمر ذا ثاب إلا شر، فهذا المراد بالوجه الذي تخصص به الفاعل.

(٥) أي مختص بسببه إلى المتكلم غير مطرد في جميع الأدعية؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلى لك؛ لأن معنى ويل الهلاك فالأولى أن يقال تكبيره لرعاية أصله حتى كان مصدراً منصوباً، ولا تخصيص فيه. (نجم الدين) باختصار

(٦) سورة المطففين الآية (١).

مضى، أو مضارعاً فيكون السلام في الحال، أو مستقبلاً فيكون السلام مستقبلاً، ومن ثم كان سلام إبراهيم عليه السلام أبغ من سلام الملائكة حيث قال: (سلام) فقس على هذا موقفاً إن شاء الله تعالى.

(والخبر قد^(١) يكون جملة)؛ لإفادتها ما يعيد المفرد من الأحكام اسمية (مثل: زيد أبوه قائم) فزيد مبتدأ، وأبوه مستند ثانٍ، والهاء ضمير زيد، وقائم خبر عن أبيه والجملة الاسمية خبر عن زيد (و) نعتية^(٢) خبرية نحو: (زيد قام أبوه) فزيد مبتدأ وقام فعل ماضٍ^(٣) وأبوه فاعله، والهاء ضمير يعود إلى زيد، والجملة الفعلية خبر عنه، وشرطية نحو: «زيد إن تعطي بشكرك»، وقد تكون طلبية نحو: «زيد اضربه»، وقسمية نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هَهِدُوا رَبَّ لَهْدِيهِمْ سُلْطَانًا﴾^(٤) فالذين مع صلته مستدأ، وقوله لنهديهم سلباً خبره، ولا تكون طلبية إلا على تأويل^(٥) حر محدود تقديره مقول فيه اضربه، ونحو ذلك، وقد كان الخبر جملة (فلا بد من عائد^(٦)) يرتبط بين المستدأ والخبر وهو الضمير أو نحوه (وقد يحذف) العائد للعلم

(١) قد للتقليل؛ لأن أصل الخبر الإفراد قيل لتركب (نعم الذين) وعدة (الجمامي) ولما كان الخبر المرفوع - فيما سبق - محتصاً بالمفرد؛ لكونه قسماً من الاسم، فلم تكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى خبر المبتدأ يكون جملة أيضاً، فكان والخبر بلفظه.

(٢) ولم يذكر الظرفية؛ لأنها واجبة إلى النعتية.

(٣) في ح/ه مصدر (خير موجود).

(٤) من سورة العنكبوت من الآية (٦٩).

(٥) ذكر (الرضي) أنه لا حاجة إلى التأويل، وعرضه (الشريف) بأنه لا عمر عن التأويل؛ لأن الخبر حال من أحوال المبتدأ، وليس الصرب من أحواله في زيد «ضربه» فقدّر القوم ليكون حالاً من أحواله. ٥. ١. ٥.

(٦) إنما قال. لا بد من عائد، ولم يفسر من ضمير؛ لأن العائد أحد أربعة أشياء الأول: -

لضمير نحو: «زيد ضربه» الثاني: - الإشارة إلى مبتدأ نحو قوله تعالى ﴿وَلْيَأْتِ الْقَوِيُّ ذَلِكَ خَيْرًا﴾ [الأعراف ٢٦] و﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ رِيبٌ فِيهِ﴾ [البقرة ١-٢] على أنه

اسم للسورة، الثالث تكرير لفظ المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿الْفَارِغَةُ مَا لَفَافِعُهُ﴾ [القارعة،

٢-١] ﴿الْمَاءُ مَا لَفَافُهُ﴾ [الحاقة ١-٢] وأكثر ما تكون في مواضع التعظيم والتحويل، الرابع:

- المموم نحو «بعم الرجل زيد»، ثاقب.

به نحو: «البرُّ الكَرُّ بستين» فابْرُ مبتدأ أول، والكَرُّ مبتدأ ثانٍ وبستين خبرٌ عنه والجملة خبرٌ عن البرِّ والعائدُ محذوفٌ تقديرُهُ الكَرُّ منه بستين وكذلك «السمنُ منوان بدرهم» والكَرُّ والمنا مكيدان.

فائدة: واعلم أن الظروف، والحروف، والأفعال، والجمل، إذا وقعت بعد المبتدأ، أو ما في حكمه كانت خبراً، وإن وقعت بعد المكررات كانت نعتاً، وإن وقعت بعد المعرفة كانت حلاً، وإن وقعت بعد الموصولات كانت صلات^(١) ذكره ابن يعيش (وما وقع) الخبر فيه (ظرفاً) أو جاراً ومجروراً^(٢) نحو: «زيد عندك» و«زيد في الدار» (فالأكثر أنه مُقدَّرُ بجملة)؛ إذ لا بد للظرف، والجار والمجرور، من متعلق، وأصل التعلقات بالأفعال^(٣)، فيقدر متعلقه فعلاً فيه فاعله ضمير، والفعل مع فاعله جملة أي زيد استقر عندك أو في الدار، وقال الكوفيون: يقدر ممرده وهو اسم الفاعل أي مستقر ونحوه^(٤)، إذ اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لما سيأتي.

- وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإحلاس ١]. (جامي)
- وإنما احتاحت الجملة إلى الضمير؛ لأن حُمَنة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير ونحوه (رضي). - وقد تحذف للظن كقوله تعالى «إِنَّ إِلَهِكُمْ مَعَهُمْ وَأَمْشَوْا وَمَا يَصْبِرُونَ إِلَّا لَا تُفْصِحُ كُنْزٌ مِّنْ أُنْزِلَ فَهَلَّا» [الكهف ٣٠] لأن لتقدير أجرهم لكن حذف لدخولهم في العموم من (الأسرار)

- (١) مثال الأول - «زيد من الكرم»، ومثال الثاني - «مررت برجل من الكرام»، ومثال الثالث - «مررت بزيد على فرس»، ومثال الرابع - «جاءني الذي في الدار» - (بنقله) والظروف نحو «مررت بزيد عندك»، والأفعال نحو «مررت برجل يضرب» و«زيد يضرب»، والجمل نحو «مررت بزيد فسلم أبوه» و«مررت برجل أبوه قائم».
- (٢) لم يذكره؛ بحريه مجرى الظروف حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً. (بخالدي).
- (٣) والصحيح تقدير الفعل؛ لوقوع الاتفاق في أن الظرف إذا وقع صلة نحو «جاءني الذي في الدار» أنه مقدر بالجملة نحو استقر فكذلك ما أنه يقدر بالجملة؛ لأن الفعل أقوى حملاً على الموصول الذي اتفق عليه. (رصاص).
- (٤) في خ/ه: «ونحوه» غير موجود.

(و) اعلم أنه قد تقدم^(١) لك أن أصل لمبتدأ التقديم، ويجوز تأخير، وقد يعرض له أربعة مواضع توجب تقديمه وهي (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام مثل: ^(٢) «مَنْ أبوك؟» فمن مبتدأ وهو اسم استفهام والاستفهام له صدر الكلام ليفهم من أول الأمر، ومن ذلك «أيهم أفضل» فأيهم مبتدأ، وكذلك الشرط نحو: «من يكرمني»^(٣) فأني أكرمه، وضمير الشأن مثل: «هو زيد قائم» والقصة «فإذا» هي شخصة أنصرت الدين كسرًا^(٤) وغير ذلك.

القسم الثاني قوله: (أو كانا معرفتين)^(٥) مثل: «ريد القائم»، و«عمرو القعدة»، و«بكر المضر وب»، ونحو ذلك، لقسم الثالث قوله: (أو متساويين) رتبة

(١) في ح/ه: قدم.

(٢) فإن قيل من نكرة، وأبوك معرفة، لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والحر معرفة. قيل من نكرة ظاهراً، ومعرفة معنى لأن معناه هذا أبوك أم ذاك أو غيرهما؟ (هاهنا) - وإن كان مشتملاً ولم يقص: ماله صدر الكلام، لعمومه إذ يكون مشتملاً على ماله صدر الكلام وليس بصدر نحو: «علام من ضربت؟» (نجم الدين) وهذا مذهب (صبيو) ، وذهب بعض النحاة إلى أن أبوك مبتدأ لنكرة معرفة، ومن خبره أوجب تقديمه على المبتدأ، لتضمنه معنى الاستفهام. (جامي).

(٣) قيل. كلمة الشرط مبتدأ، والشرط والجزاء خبر عنه. وقيل الشرط من تنمة المبتدأ والجزاء وحده. (شريف).

(٤) من سورة الأنبياء من الآية (٩٧).

(٥) والضابط في التقديم في المعرفتين أنه إذا كان بشيء صفتان من صفات التعريف، وحرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمه أن يحكم عليه بالأخرى يجب تقديم اللفظ الدال عليه، ويجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطالب أن يحكم بشيئته للذات أو انتفاءه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه، ويجعله خبراً فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأراد أن يعرفه ذلك قلت: زيد أخوك فإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تبينه عنه قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك. (شرح للخصص).

في التخصيص مثل: - «أفصل»^(١) منك أفضل مني» فيجب تقديم المبتدأ في صورتين؛ إذ لو أجزأنا تأخير، لم يحصل لنا القطع بالمبتدأ منهما بل يلتبس المبتدأ بالخير.

القسم الرابع قوله: (أو كان الفعل^(٢) خبراً له) أي: فعلاً للمبتدأ مثل: -^(٣) «ريد قام» فيجب تقديم زيد وهو المبتدأ؛ لأجل [أن] يتمحض للابتداء، لأنه لا يمكن أن يكون فعلاً من حيث أن الفعل لا يتقدم على فعله كما قررنا أولاً فلو أخرناه لكان فعلاً لفعله قطعاً وجب تقديمه^(٤) أي: تقديم المبتدأ في الأربع الصور المذكورة؛ لما بنا.

(١) فإن قيل ما الفرق بين قولك للقاتل فصل منك أفضل مني وبين قولك: أفضل مني أفضل منك حتى ويجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر؟
قيل الفرق بينهما واضح، وبما أنه ما كان مبتدأ فهو معرفة، وما كان خبراً فهو نكرة لما ثبت أن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ لغير المحاط به حصول العلم بما جهل، فإذا قيل أفضل مني أفضل منك، فهو محط من علم مني هو أفضل من المتكلم، ولم يعلم أنه أفضل منه، فأخبر بما جهل وهو أن المدرج زائد على المحاط في الفصل، وبالعكس - أيضاً - إذا قيل أفضل منك أفضل مني فهذا خبر بزيادة فصل المدرج على نفسه، ولم يعلم بزيادة فصل المتكلم. (مسالك).

- وإنما صح الابتداء بأفضل منك، وإن لم يكن معرفة؛ لأن من في فعل التفضيل قائمة مقام اللام فأعرب. (شرح رصاص).

(٢) لأنه لو كان فعلاً لخبر المبتدأ جاز تقديم الخبر نحو: - «ريد قام أبوه» فيجوز «قام أبوه ريد» (خبيصي).

(٣) وهذا حيث كان فيه خبر مستكن، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو: «الريدان قاما»، فإنه يجوز فيه التأخير نحو: «قاما الريدان». (خبيصي) - فإن في (شرح الشهاب): فإن قلت إن تقديم الخبر في نحو «قاما الريدان» يوهم فاعية المبتدأ على لغة أكلوني البراغيث. قلت: لا يمح ذلك من التقديم؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، فالعمل على الأكثر راجح. ولعل الصحيح إذا كان خبر فعلاً بمبتدأ، وجب تقديم المبتدأ؛ إذ تأخير، يلتبس بالفاعل وهو إذا كان مفرداً. (رصاص).

(٤) وما يجب فيه تأخير الخبر إذا اقترن بهاء نحو: «الذي يأتيه فله درهم» نظراً إلى أصل الفاء الذي رتبته التعقيب؛ وأيضاً لكونه فاء الجراء، وهو عقيب الشرط الذي له صدر

وهذه أربعة مواضع ^(١) عكس تسب فيجب - هنا ^(٢) - تقديم الخبر (و) هي (إذا تضمن الخبر المفرد) احتراز من أن يكون الخبر جملة مصدرة بما له صدر الكلام؛ فإنه يتقدم المبتدأ نحو: «ريد من أبوه؟» فإن «من» قد وقع في صدر جملة، ولا يضره تقديم ^(٣) زيد عليه، فاحترز عن هذا بقوله: المفرد (ماله صدر الكلام مثل: - «أين زيد» ^(٤) «؟» هذا المبتدأ و(أين) الخبر، ووجب تقديمه؛ لأنه استفهام، وقد مر الوجه في ذلك (أو كان) تقديم الخبر (مصححاً له) أي: للمبتدأ مثل: «في الدار» هذا الخبر «رحل» هذا هو ^(٥) المتدأ، وهذه نكرة، فلولا تقديم الخبر لم يصح الابتداء بالنكرة كما مر. (أو لمتعلقه ^(٦)) أي لمتعلق الخبر (ضمير في المبتدأ مثل «على التمرة مثلها زيدا») فعلى التمرة الحار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو استقر كما قدمنا، حيث قلنا: الأكثر أنه مقدر بجملة، و(مثلها) هو المبتدأ، و(الهاء) فيه ضمير يعود إلى متعلق الخبر وهو (على التمرة)، فوجب تقديم ذلك المتعلق، ليعود الضمير إلى متقدم لفظاً متأخر رتبة، ولو أحر فقليل:

الكلام: لاستحقاق أداته صدر الكلام ويحب - أيضاً - تأخير الخبر إذا جاء بعد إلا لفظاً أو معنى نحو «ما زيد إلا قائم» وإسما زيد قائم؛ لأنك إن قدمته من غير «لا» انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخير المفعول ولا يجوز تقديم مع «لا» ما يجيء في باب الاستثناء، ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا فترت لمبتدأ بلام الابتداء نحو «الزيد قائم» أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما. (نجم اللذين).

- (١) في خ/ه: «صور».
- (٢) في خ/ه: «هذا» خبر موجود.
- (٣) في خ/ه: تقدم.
- (٤) من قيل: كيف قسم إن أين خبر مقدم مفرد مع قولكم وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة؟ فالجواب أنه خبر مفرد صورة وقع موقع الجملة فلا مناعة (نجم اللذين).
- (٥) في خ/ه: «هو» خبر موجود.
- (٦) فإن فتح لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبراً لفظاً وهو على التمرة في مثالنا نظراً إلى أن الخبر في الحقيقة «استقر أو مستقر» الذي هو مقدر، وإن كسر يراد به المرجوع إليه وهو التمرة خاصة، نظراً إلى أنه جزم الخبر وهو على التمرة. (سميعي).

مثلاً على التمرة زبدًا، عاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز،^(١) وإن حذف الضمير وقيل: مثل زيد على التمرة بإضافة مثل إلى مميزه وهو زيد، فسد المعنى؛ إذ المراد الإخبار بأن على التمرة مثل حرمها من الزبد (أو يكون) الخبر المقدم (خبراً عن أن المفتوحة) المشددة التي نسبت الجملة بعدها مصدراً، وتكون هي وجملتها مستداً (مثل: هندي) هذا هو الخبر (أنك منطلق) هذه الجملة هي المبتدأ؛ لأنها في تأويل انطلاقت، فيجب تقديم الخبر هنا - للفرق بين هذه وبين أن المشددة المكسورة التي لا يتقدم شيء مما في حيزها عليها، أو ثلاً تلتبس هذه^(٢) بـ (إن المكسورة^(٣))، أو ثلاً تكون عرصة^(٤) لدخول إن المكسورة عليها، فحيث (وجب تقديمه^(٥)) أي تقديم بحر في لارج الصور للوجوه التي ذكرنا.

(وقد^(٦) يتعدد الخبر) وحبوا وجوازاً، فلجواز حيث المستداً غير متعدد لا لفظاً ولا معنى مثل - (زيد عالم هائل فاضل)، ومثل قوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّؤُوفُ﴾ أو التَّوَّابُ الرَّحِيمُ قَالَ لَنَا بُرْدٌ^(٧) لا يجوز الاقتصار على واحد من هذه الأخبار،

(١) فأما لو كان الضمير في صفة لمبتدأ بحر. على التمرة زيد مثلاً، جار تأخير الخبر بأن يتوسط بينه وبين صفة بحر زيد عن التمرة مثلاً، إذ الفصل بين الصفة والموصوف وهو زيد.

(٢) صوابه ثلاً يلتبس بأن المفتوحة التي بمعنى لعل كالتي في قوله تعالى ﴿وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَفَعَى إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ١٠٩] أي لعلها (خالدي)؛ لأنها لا تكون إلا في صدر الكلام معانوا بينهما.

- إما في الكتابة أو باعتبار لعملة في لفظ عن حركة الهمزة. (شريف).

(٣) في خ/ه. بزيادة المفتوحة مشددة بني بمعنى لعل.

(٤) فتكون معمولة، وهم يكرهون اجتماع حريمين بمعنى واحد فكرهوا ما يؤدي إليه. (سعيد).

(٥) وكذا فيما كان تقديمه دالاً على ما لا يفهم بتأخير كالتعجب في. «لله ذكرك» إذ لو لا تقديمه لالتبس الإشاء التمجيد بالأخبار المراد الأنشاء. (خبيصي).

(٦) إنما جاز تعدد الخبر؛ لأن خبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات فإنه قد يصف الشيء بصفات متعددة. (سعيد).

(٧) من سورة البروج من الآية (٦).

وتستعمل^(١) بالعطف أيضاً، فتقول: «زيد عالمٌ وعاقِلٌ وفاصلٌ» ويتعدد الخبر وجوباً^(٢) حيث المبتدأ متعدد لفظاً نحو قوله:

٤٢ - يذاك يد خبرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة^(٣)
فقوله^(٤): «يد» و «أخرى»

(١) في خ/ه: ويستعمل.

(٢) لفظاً ومعنى . .

(٣) البيت لطرفة بن العبد

(اللمعة) (هناك) مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب. (يد خبرها يرتجى) الرجاء، الأمل (وأخرى لأعدائها غائظة) أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزل بهم من البلاء. (المعنى) وصف رجلاً بأنه كريم جود، وبأنه شجاع لا يهاب الآخرين، وبأنه نفاع لأحبه وقصدي معروفه، يرار لأعدائه ومن ياله.

(الإعراب). (يداك) مبتدأ مرفوع بالإنشاء وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وبدا مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (يد) مبتدأ ثان مرفوع بالضم (خبر) مبتدأ ثالث مرفوع وخبر مضاف وهاء العائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمه مقدرة على الألف مع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر جواراً تقديره هو والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ الثالث وجملة مبتدأ ثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر مبتدأ لأول (وأخرى) الواو عاطفة أخرى مبتدأ (لأعدائه) جار ومجرور متعلق بمائلة مضاف إليها (غائظة) خبر أخرى والجملة خبر ثان عن قوله هناك.

وابعض من النحويين أحرب البيت هكذا. (بندك) مبتدأ و (يد) خبر المبتدأ مرفوع بالضمه (خبرها) خبر مبتدأ وضمير الغائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جواراً وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد (وأخرى) الواو عاطفة (أخرى) معطوف على يد مرفوعة بضمه مقدرة على آخره مع من ظهورها التعذر (لأعدائها) جار ومجرور متعلق بقوله غائظة الآتي وأعداء مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (غائظة) نعت لأخرى.

(الشاهد فيه) قد وضح المصنف وهو (يداك يد . . . وأخرى) حيث جاء الخبر متعدداً متعدد الخبر عنه ولذلك وجب العطف بالواو.

(٤) في خ/ه: فقوله: يد وأخرى خبران عن يداك (خبر موجود).

خبران عن يداك،^(١) وحيث يتعدد مبتدأ معنى يجب تعدد الخبر كذلك^(٢) كقوله:

٤٣ - والعيش شع واشفاق وتأميل^(٣)

فالعيش مبتدأ متعدد معنى، والأخبار ما بعده، فلا يجوز الإقتصار - هنا - على واحد، ولا تستعمل بغير عطف، وأما المتعدد به الخبر لفظاً لا معنى، مثل^(٤) هذا

- (١) وتحقق الكلام فيه أن يداك مبتدأ ويد مبتدأ ثان وخبرها مبتدأ ثالث وقوله: يرتجى (خبر عن خبرها والجملة خبر عن (يد) وكل ذلك خبر عن (يداك)، وأخرى لأهدائها غائظة، أخرى مبتدأ وغائظة خبره والجملة خبر ثان عن قوله: (يداك) ولعل هذا مراد السيد
- (٢) يعني بتعدد لفظاً لكن كلام السيد لا يحتمله كما ترى.
- (٣) صدر البيت في ح/ هـ: «المرء يسقى فشيم ليس يدركه»

هذا مجزئ أوله:-

والمرء يساق لأمر ليس يدركه والعيش شع واشفاق وتأميل
وهو لمبة بن الطيب

(اللفظة) (العيش): الحياة (الشع): البخل مع حرص. (الاشفاق): يقال ولي عليه شفقة وشفق رقة ورقة، وحواف محدول المكره به مع نصح. (تأميل) تأمل الشيء نظر إليه مستنبطه، والأمل الرجاء.

(الإعراب): (والمرء) الواو بحسب ما قبلها و (المرء) مبتدأ مرفوع بالصفة الظاهرة (ساق) خبر المبتدأ مرفوع بصفة مقدرة عن الياء المحذوفة (لأمر) جار ومجرور متعلق بساق (ليس) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب، خبر واسمه ضمير مستتر جواراً (يدركه) يدرك فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جواراً، والهاء ضمير متصل مبني عن الضم في محل نصب معول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة لأمر (والعيش) الواو حرف عطف (والعيش) مبتدأ مرفوع بالصفة الظاهرة (شع) خبر ابتدأ (وشفق) الواو عاطفة، واشفاق معطوف عليه (وتأميل) الواو عاطفة تأميل معطوف أبص كذلك، والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه قوله (والعيش شع واشفاق وتأميل) حيث تعدد الخبر بالواو، لأن المبتدأ وهو قوله 'العيش' متعدد في المعنى، وإن كان مجرداً في اللفظ.

(٤) في خ/ هـ: كهذا.

حلو^(١) حامض^(٢) أي: مر^(٣) فلا يجوز^(٤) الإقتصار هنا - على واحد ولا يستعمل
بمعطف^(٥) ويقوم مقامهما واحد تقون: هذا مر (وقد يتضمن^(٦) المبتدأ معنى
الشرط^(٧)) فيصح حينئذ دخول الفاء في الخبر، ولا يجب بخلاف ما إذا كان المبتدأ
شرطاً والخبر جملة فيجب^(٨) الفاء نحو: «من يأتيني فله^(٩) درهم» فيجب الفاء هنا،

(١) إن قيل: فإذا كان كل واحد ليس بممثل جبراً لمعنى فني أيهما يكون الضمير
الراجع إلى المبتدأ؟ إن قيل في الأول أو في الثاني فلا اختصاص، وإن قيل: منهم
جميعاً أدى إلى أن كل واحد منهما خبر على انفراد ولا يصح بل يختل المعنى؛ لأنه
يؤدي إلى أن يكون الشيء حلاً غير حلو، فتد. يكون الضمير في الذي هما معناه وهو
ممروج.

(٢) في خ/ه: أي: مر غير موجود.

(٣) في ح/ه: فلا يصح.

(٤) في ح/ه: بالمعطف. لأن مجمره لمن: زلة مراد، وهو يستعمل فيه المعطف لكان كمعطف
بعض الكلمة على بعض وعليه وذهب (لبن مالك) وذهب (أبو علي) و(نجم الدين) إلى
جواره لدلالة كل واحد منهما على معنى كذا في زيد عالم عاقل.

(٥) وجه التضمن. أن الذي فيه إبهام هو لفعل الذي هو صلته [و] سبب لما بعده فإن الإتيان
سبب لأخذ اندوهم فاستدعى

في خ/ه: أي: مر غير موجود.

في ح/ه: فلا يصح.

(٦) حقيقة الشرط. توقف أمر على أمر، إذا حصل الأول حصل الثاني، وهو كون الثاني ملزوماً
للاول، وقيل: كون الأول سبباً للثاني ويرد عليه قوله تعالى ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ يَتَّقُوا فِيمَنْ أَتَوْا﴾
[الحج: ٥٣] فإن قوله: (وما بكم) مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله: (فمن الله) خبره
أي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع أن النعمة التي حصلت بالمحاطبين
ليست سبباً لصدور النعمة من الله تعالى بل الأمر بالعكس فإن صدوره من الله سبب
لإبصاليها وإلصاقها بهم، إلا أن يراد السببية: فيحكم به أو الإخبار عنه أي: ما حصل بكم
من نعمة فيحكم أو فيحبر أنهما صادرة من الله، ولا شبه أن النعمة لو حصلت بهم لكانت
سبب الحكم، أو الإخبار بكونها صادرة من الله. (لهذه تحقيق).

(٧) في خ/ه: فتجب.

(٨) اعلم أن دخول الفاء على ثلاثة أوجه واجب وهو مع (أما) نحو: أما زيد فقام، ولا يحذف

وأما إذا لم يكن شرطاً حقيقة، فيحوز دخولها، ويجوز حذفها؛ لثلا يستوي المشبه والمشبّه به (وذلك الاسم^(١) الموصول بفعل^(٢)) يصلح للشرطية كأن يقصد به العموم أو ظرف كذلك، أو جار ومجرور (و) الاسم (النكرة الموصوفة^(٣)) بهما أي: بفعل أو ظرف يقصد بهما العموم (مثل: - الذي يأتيني فله درهم) هذا مثال المبتدأ وهو (الذي) الموصول بفعل وهو (يأتي) قصد به العموم أي: جميع من أتى لا أنه رجل معهود؛ فالخبر جملة وهو قوله: فله درهم، فيجوز دخول الفاء؛ إذ هذا يشبه «من يأتيني فله درهم» ويجوز حذفها؛ إذ ليس بشرط حقيقة ومن ذلك قوله تعالى: - ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ تَرْسِيكَةٍ فِيمَا كُنْتُمْ آبِيكُمْ﴾^(٤) وذلك كثير. (والذي في الدار^(٥) فله درهم)^(٦) وهذا مثال الموصول بظرف يصلح للشرطية كما تقدم. ومثال الموصول بجار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ فَتَنٍ فَمِنَ

إلا في الضرورة كقولهم: «أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا» في هراض المراكب؛ أو لإضمار القول كقوله تعالى ﴿فَمِنَ الْإِبْرَةِ تَسَوَّكَتْ رُحُوهُمْ أَكْرَمْتُمْ تَدَّ بِمَنِيكُمْ﴾ إلخ صرنا ١٠٩ أي: فيقال لهم: أكفرتهم؟ وجاز في مثل هذا المثال أي: فله درهم وممتنع فيما هنا فذلك لا تقول «زيد فقام» (مطيل).

- (١) وإنما قال الاسم لا الفعل ليحرح الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول؛ لأنك لا تقول «لقائم فله درهم» وأجده المبرد والكوفيون ثانياً.
- وفي حكم الاسم الموصول لاسم الموصوف به (جامي).
(٢) لأن الشرط لا يكون جملة اسمية وذلك؛ لشدة أداة الشرط للأفعال، وأما الجراء فليعبده عنها جار وفروعه جملة اسمية: (نجم الميمن).
(٣) وللقائل أن يقول: يعني أن يقول «وسكرة الموصوفة به» لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة أو يفرد نحو (زيد أو عمرو قائم) ولا يقال قائمان إلا أن يحصل على حذف المضاف من الصمير أي: الموصوف بأحدهما أي: بأحد المذكورين. (هائية).

(٤) في خ/ه: بريادة (على قراءة غير نافع).

(٥) من سورة الشورى من الآية (٣٠).

(٦) ويدل على أنها موصولة، وليست شرطية سقوط الفاء في قراءة (نافع) و(ابن هانم) ١٠١.

(حقيل)

(٧) في خ/ه: هذا المثال غير موجود.

﴿الله﴾^(١) (وكل رجل يأتيني) فله درهم، هـ: (كل) مبتدأ نكرة مضاف إلى (رجل و يأتيني) فعل^(٢) قصد به العموم وهو صفة لرجل و (فله درهم) الخبر (أو) كل رجل (في الدار فله درهم) هذا مثال النكرة الموصوفة بظرف يصلح للشرطية كما تقدم^(٣).

(ولبت^(٤) ولعل) إذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنهما مائعان من دخول الفاء في الخبر^(٥) (باتفاق) بين سبويه^(٦) والأخفش، لكن قال سبويه: إن العلة في منع الفاء أن لبت ولعل لهما صدرا الكلام، والمبتدأ إذا كان متضمناً لمعنى الشرط استحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله فما بقي إلا حذف الفاء وإخراج المبتدأ عن^(٧) معنى الشرط لذلك.

وقال الأخفش إن العلة^(٨) أن لبت ولعل لإنشاء التمني والترجي، والمبتدأ

(١) من سورة البحل من الآية (٥٣).

في ح/ هـ هذه الآية مقدمة على قوله تعالى ﴿وَمَا أَسْتَعْتَمُ مِنْ نَبِيِّكُمْ فََمَا كُنْتُ أَبْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]

(٢) «صواب أن يقال: إن لفظ كل لفظ قصد به العموم وأن يأتيني ملامحوم؛ لأن الفعل لا يوصف بمحوم ولا محصور».

(٣) في خ/ هـ: كما مثلنا.

(٤) اعلم أن إن وأخواتها من نواسخ المبتدأ وقد ذكرناها - هـ - أن المبتدأ إذا كان موصولاً يفعل أو ظرف أو نكرة موصولة بأحدهما دحمت الفاء في الخبر قيل: فهل يصح أن تدخل إن وأخواتها على المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره أم لا؟ فقال الشيخ: لبت... الخ. (رصاص). - وجميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما استثنى وهو (إن) عند بعضهم وكذا (أن) (و) (وكذلك) لأنه إنما دخلت الفاء لمشابهة المبتدأ كلمة الشرط فلزمها التصدير ولا تدخلها نواسخ المبتدأ؛ لأن تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وما كان كذلك لا يدخل على جملة مصدرة بما له صدر الكلام كالتمني والترجي. أ. هـ: (هطيل)

(٥) في خ/ هـ: الخبر غير موجود.

(٦) فلا يقال: لبت الذي يأتيني فله درهم، وكذا لعل؛ لأن خبرهما لا يحتمل الصدق والكذب.

(٧) في خ/ هـ: (من) مكان هن.

(٨) في خ/ هـ: إن العلة غير موجودة.

المتضمن لمعنى الشرط للخبر المحض^(١) فمع دخولهما يخرج عن معنى الشرط فلا تدخل الفاء.

(والحق بعضهم (إن) بهما) والمدح هو سبويه، لأنه^(٢) حلل بالتصدير وإن كذلك لها صدر الكلام فمع دخولها على ذلك المبتدأ يخرج عن معنى الشرط فيمتنع^(٣) الفاء. وقال الأخفش: تدخل الفاء في خبر إن؛ إذ لا تنافي بينهما وبين المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط، إذ كلاهما للإخبار المحض؛ لأنه علة في لبت ولعل بالإنشاء كما مر، وحجة الأخفش قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَيْسَ الْفِتْنَةُ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَ يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ مُلْتَقِبًا﴾^(٤) ونحو ذلك كثير، وتدخل الفاء في خبر أن المفتوحة كقوله: ٤٤ - علمت يقيناً أنما حم كونه سمي امرء في صرفة غير نافع^(٥)

(١) أي العلة يريد أن خبر لبت رجل لا يحتمل صدقاً ولا كذباً لأن لعل للترجي، وليت للتمييز والذي يقع بعد الفاء خبر محض يحتمل الصدق والكذب، فكان في اجتماعهما تناقض مما بقي إلا حذف الفاء ليكون ما بعدها خبراً.

(٢) هي خ هـ / بزيادة الذي

(٣) هي ح هـ / يسمع

(٤) من سورة الجمعة من الآية (٨).

(٥) لم أطلع على فائله

(اللغة) (حُم) أي قدر (والكون) بمعنى الحدوث والوجود، فيكون يقيناً مصدراً للنوع من غير لفظ الفعل إن كان العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل وإن كان بمعنى اليقين، وهو اعتقاد جارم مطابق لواقع يكون للتأكيد (والمعنى) علمت يقيناً أن الذي قدر الله وقوعه وحدوثه سمي كل مرئ في صرفة غير نافع.

(الإعراب). (علمت) فعل وفاعل (يقيناً) صفة لمصدر محذوف تقديره علماً يقيناً فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (أن) حرف مصدري ونصب (ها) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسمه (حُم) فعل ماض مبني للمجهول (كون) نائب فاعل مرفوع بالصيغة الظاهرة على آخره و(كون) مضاف (والهاء) مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صفة الموصول (السمي) الفاء رابطة لتضمن أن معنى الشرط (سمي) مبتدأ مرفوع بالصفة الظاهرة وسمي مضاف و(امرئ) مضاف إليه (في صرفة) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرئ وصرف مضاف ولها مضاف إليه (غير) خبر المبتدأ وغير مضاف و(نافع) مضاف إليه وجملة المتدأ وخبره في محل رفع خبر أن، والجملة من أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر ساد مسند معمولي علم.

ولكن كذلك كقوله :

٤٥ - فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون^(١) وكان كذلك .

(وقد يحذف المبتدأ لقيام^(٢) قرينة) حالية أو مقالية ، جوازاً ووجوباً ، فالجواز (كقول المستهل^(٣) : الهلال والله^(٤)) أي : هذا الهلال ، وقول من شم طيباً : المسك أي : هذا المسك ، وهذا في القرينة الحالية ، ومثال القرينة المقالية من مثل

(محل الشاهد) قوله : فمي امرئ . . . الخ حيث دخلت الفاء على خبر (أن) لتضمنه معنى الشرط .

(١) ينب هذا اليت للأفوه الأودي

(اللغة) (فارق) فارق بين الشين من باب نصر أي فصل (قليل) القلى انخص تقول قلاء يقلبه قلن وقلاء بالفتح والمذ ويقلاء لغة طرية (الإعراب) (فوالله) . الواو حرف قسم وجبر ولمط لجلالة مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف (ما) نافية (فارقتكم) فارق فعل ماضٍ والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني هل انضم في محل نصب ، والميم حرف دال عن الجمع (قالياً) حال منصوب بالفتحة الظهيرة لكم جار ومجرور متعلق بقليلاً (ولكن) الواو عاطفة (لكن) حرف استدراك نصب (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن (يقضى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى ما والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (سوف) (الفاء) ربيعة لتضمن لكن معنى الشرط (سوف) حرف دال هل التفسير (يكون) فعل مضارع تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن .

شاهد في قوله : (سوف يكون) حيث دخلت الفاء في خبر لكن لتضمنها معنى الشرط (٢) أي وقت قيام قرينة .

(٣) المستهل : طالب الهلال ، كما يقل لطالب فهم مستهم في خ هـ / زيادة البصر للهلال .

(٤) وإنما أتى بالقسم إما جرياً على قاعدة العرب ، وإما لبيان ضمة لام الهلال . فرب لم يجعل من باب حذف لغير بتقدير الهلال هـ قيل لأن المقصود من الهلال لا تعيينه بالإشارة . (سميدي) .

«كيف أنت؟» فقال^(١) : صحيح أي : أنا صحيح ، و«متى سفرتك؟» فقال : غداً أي :
سفري غداً ، و«كم دراهمك؟» فقال : عشرون أي : دراهمي عشرون ، ومثال حذفه
وجوباً كما يأتي^(٢) في قطع الصفات^(٣) نحو : «الحمد لله الحميد» أي : هو الحميد
و«أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين» أي : هو عدو المؤمنين ونحو قولهم :
«سمع^(٤) وطاعة» أي : أمرني سمع وطاعة وكقول الشاعر :

٤٦ - قالت : حنان ما أتى بك ها هنا أذو نشب أم أنت بالسحي عارف^(٥)

(١) في خ ه / فقلت .

(٢) مراده كما يأتي في كثير من الكلام لأر ، المقصود أنه سيأتي في موضع معروف .

(٣) قال السيد شريف : ووجه حذف المبتدأ أن المرفوع بالمدح أو الذم مثلاً وصف لما قبله
حولت فيه الإعراب ثلاثاً ، وعرض من هذا الإفتان إظهار الاهتمام للمذكور من جهة
أن فيه زيادة إيقاع للسامع ، وتحريك ذهنه في الاستماع ، وذلك الاهتمام إما يكون لمدح
أو ذم ونحوهما مما يقتضيه المقام ، ولما يسهل ويسر ما قبله من شدة الانتباه الترموا حذف
المبتدأ ليكون في صورة متعلق من حقائق ما قبله ، ذكره في (حاشية المكشاف) وفي
(الرصائص) فإن قلت إن حذف المبتدأ في هذه المواضع واجب وقد علمت إنما حذف
وجوباً فلا بد فيه من قرينة ، وعرض من المحذوف؟ قلنا نعم يجب ذلك إلا أن يكون
المحذوف أورده سماحاً فإنه يكون واجباً وإن يكن قرينة وعرض نحو (سقياً ورهياً) في
المصادر و(أهلاً وسهلاً) في المعمول به من ذلك يجب فيه حذف الفعل سماحاً ولا يعرف
فيه قرينة ولا عوض (مه) . يفهم من كلام (الرصائص) أن حذف المبتدأ في نحو
(الحمد لله الحميد) سماح وقد صرح الشيخ (لطف الله) بأنه قياس

(٤) الأصل فيه النصب لأنه مصدر جيء به بدلاً من الفعل ، والترم حذف ناصبه لئلا يجمع بين
البدل والمبدل منه ، ثم رفع بيعد ثبوت فحمل لرافع على الناصب في التزام
الحذف . (ابن عقيل) .

(٥) البيت لمسلم بن درهم الكلبي

(اللغة) (الحنان) الرحمة (النشيب) يمتحنين المال ولعقد ، وقد ورد في غير هذا الموضع
بالسين (نسب) ولعله أنسب

(المعني) وصف أنه الطي بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته ، وأنها حانت عليه صولة
قومها فلقت الجواب الذي يذكره إن سأله أحد عن سبب مقدمه .

أي: أمري حنان، وغير ذلك^(١) (و) يحذف^(٢) (الخبر جوازاً) حيث وجدت قرينة تدل عليه (مثل: «خرجت فإذا السبع») فحذف الخبر تقديره فإذا السبع موجود أو حاصل أو كائن، ونحو ذلك من المتعلقات العامة^(٣)؛ لأن إذا الفجائية تدل على الخبر^(٤)؛ إذ لا يأتي بعدها إلا مبتداً والخبر غالباً^(٥) (و) قد (يحذف الخبر وجوباً فيما) وجدت فيه القرينة (والتزم في موضعه) أي: في موضع الخبر المحذوف (غيره) أي: وجد عوض عنه يقوم مقدمه (نحو لولا زيد لكان كذا) ولولا علي لهلك عمر؛ وذلك لأن لولا تدل على المتعلقات العامة، وهي الحصول، والوجود،

(الإعراب): (فقلت) . قال فعل ماضٍ وانه التائب والماعل ضمير مستتر جوازاً (حنان) خبر مبتداً محذوف تقديره: أمري حنان، وبجمله المبتدا والخبر في محل نصب مقول القول (ما) اسم استفهام مبتداً (أنتي)، أنتي فعل ماضٍ وماعله ضمير مستتر جوازاً (هلك) جار ومجرور متعلق بالفعل أنتي (هاهنا) (ها) حرف تبيين (ها) ظرف مكان مسي على السكون في محل نصب، والعمل فيه أنتي، والجمله من الفعل والماعل في محل رفع خبر ما (أنتو نسب) الهمزة للاستفهام (ذو) خبر مبتداً محذوف تقديره أنت ذو نسب، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، ودر مضاف و(نسب) مضاف إليه (أم) صاعقة (أنت) ضمير منفصل مبتداً (بالحي) جار ومجرور متعلق بعارف الآتي (عارف) خبر المبتدا مرفوع بالصفة الظاهرة. (الشاهد فيه) رفع حنان بتقدير مبتداً أي: أمري حنان

- (١) في خ هـ / بزيادة قول الشاعر:
سأشكر عمراً إن تراحت منيني أهداي لم تمسن وإن هي حلت.
- (٢) في خ هـ / يحذف خبر موجود.
- (٣) سميت عامة؛ لأنه لا يحلو العمل عن كل منها.
- (٤) لما فيها من اندلالة على الوجود؛ إذ لا يمدح الشيء إلا بعد وجوده، فإن كان وجوداً خاصاً من قيام أو قعود لا يحذف.
- (٥) إذ قد تليها لها الجملة الفعلية نحو «خرجت فإذا قد قام زيد» حكاه الأخفش عن بعض العرب. هدي، ومعنى عبارة (الخبيص) لأن كان خاصاً لا دليل عليه فواجب الاتيان به لقوله **فلا تزلزلوا قلوبكم** . انخ الحديث وإن كان خاصاً مدلولاً عليه جاز الأمران كقوله: **فلولا الحمد . . الخ اهـ** :

والثبوت والكون والاستمرار، وجوبها^(١) يقوم^(٢) مقام الخبر أي: لولا علي
موجود لهلك عمر، وهذا^(٣) فيما كان الخبر فيه عاماً بحيث^(٤) تدل عليه لولا فلو
كان غير عام بحيث لا تدل عليه لولا لم يجب^(٥) الحذف كقوله **لعمرك** لعائشة:
(لولا قومك حديثوا عهد بالكفر لمست البيت على قواهد إبراهيم) **فجاء**
بالخبر وهو حديثوا عهد إذ (لولا) لا تدل عليه وكذلك قول الشاعر:

٤٧ - اذاب الرعب منه كل غضب فلولاً الفمـد^(٦) يمسكه لسالاً^(٧)

(١) في خ/ه: زيادة أي: لولا

(٢) ولا يجوز أن يكون جواب خبر المستند، نكونه جملة خالية عن الصير في الأغلب نحو
«لولا علي لهلك عمر»..

(٣) في ح/ه: (وهذا) غير موجود

(٤) في ح/ه: (بحيث) غير موجود

(٥) يجب حذف المبتدأ في ثلاثة أوضاع، هي قطع الصفات نحو قولك: «يا ابن ريد الكريم
العاقل» برفع العاقل على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو العاقل، الثاني قولهم: «لا
سواء» تقديره ولا هما سواء، فهما متبدأ وأجبت حذفه وسواء خبره، الثالث في نعم ونس
إذا قلت: «نعم الرجل ريد» فعم فعل مدح والرجل فاعله وريد خبر لمبتدأ محذوف تقديره
هو ريد وهذا أحد القولين، ولقول الثاني أن ريد مبتدأ ونعم الرجل خبر مقدم. والله
أعلم

(٦) المختار أن هذا البيت مما يجوز فيه الأمر، لدلالة العمدة والسيلان على الإمساك بخلاف
قوله **لعمرك**. «لولا قومك». الخ فلا دليل عليه فوجب الإنكار بالخبر..

(٧) هذا البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سيبان، مائة برهان، وأوحد اندهر
حفظاً ودكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر لثاني من الدولة العباسية، فلا يحتاج
بشعره على قواعد النحو ولنصريف، ولعل بمصنف جاء به لتمثيل لا للاحتجاج
والإستشهاد.

(اللفظة «أذاب» الإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجمادات (الرعب) القزع والخوف
(غضب) هو السيف القاطع (لعمد) قرأب السيف وجفنه

التمثيل به «فلولا الفمـد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة (يمسك)؛
لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه مدخل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما
يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، والجمهور على أن الحذف

فجاء بالخبر وهو) يمسكه (إذا) لولا (لا تدل عليه ونحو ذلك كثير .
 (و) مما يحذف ^(١) فيه الخبر وجرباً (نحو) ^(٢) (ضربي زيداً قائماً) وهو كل
 مصدر أضيف إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما ^(٣) بعده حال منهما، أو من أحدهما،
 فضربي مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء لمتكلم وزيداً مفعوله والخبر محذوف
 تقديره حاصل والظرف أيضاً محذوف وهو إذا كان ^(٤) والحال وهو قائم ساد مسد
 الخبر ^(٥) إذا أصل المثال ضربي زيداً حاصل إذا كان ^(٦) قائماً فمحذوف منه ما ذكر ^(٧)

واجب، وذلك بناء منهم على ما احتاروه من أن حصر المبتدأ الواقع بعد لولا لا يكون إلا كونه
 عاماً

وليث لا يبي العلل المعري ولم يأت به للاحتجاج وإنما جاء به للتمثيل .
 (الإعراب) : (يذهب) : فعل مضارع مرفوع بالضم لظاهرة (الرفع) فاعل يذهب (منه)
 جار ومجرور متعلق بيزيب (كل) مفعول به ليزيب وكل مضاف و(عظب) مضاف إليه
 (فلولا) حرف امتناع لامتناع (الغمدة) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
 (يمكسه) . فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر جواراً والهاء ضمير العائد مفعول به
 مسي على الضم في محل نصب وأخيلة من الفعس والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ
 (لسالا) (اللام) واقعة في جواب لولا (سال) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر جواراً يعود إلى
 السيف والجملة من سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .
 التمثيل به في قوله (لولا الغمد يمسكه) حيث أتى بخبر المبتدأ الواقع بعد لولا مذكوراً .

- (١) في ح/هـ: حذف .
- (٢) في خ/هـ: مثل .
- (٣) في ح/هـ: (إليهما) خبر موجود .
- (٤) وكان ثامة وحذف الظرف لدلالة الحال عليه (مجبهي) .
- (٥) والقرينة الدالة على تعيين الخبر، وهو حاصل هو الإحراز عن الضرب بكونه مقيداً
 بالقيام؛ لأنه لا يمكن تفيدته إلا بعد حصوله فقد حصل بشروط وجوب الحذف
 (حالدي) وبه أعلم .
- (٦) قال (نجم الدين) : هذا ما قالوه، وفيه تكلف كثير، وهي حذف إذا مع الجملة المضاف
 إليها، ولم يثبت في خبر هذا المكان إلى خبر ذلك، ولأولى أن يقدر ضربي زيداً يلاسه
 قائماً، وضربي زيداً يلاسنني قائماً
- (٧) في خ/هـ: ذكر .

للإيجاز^(١)، ومن ذلك تصاريثنا قائلين، حيث أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله،
وبعد ذلك حال منهما ففيه ذلك التقدير المذكور^(٢) وكذلك^(٣) حيث أضيف أفعَل
التفضيل، وهو مبتدأ إلى المصدر^(٤) المذكور نحو «أكثر شربي السوق ملتوتاً» ففيه
التقدير المذكور أولاً^(٥) (و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً (مثل كل رجل
وضيعة^(٦)) مما كان المبتدأ معطوفاً عليه مبتدأ آخر بواو المعية كالمثال المذكور،
تقديره: كل رجل مقرون وضيعة مقرونة، فحذف الخبر الأول وهو مقرون وجوباً
لسد وضيعة مسده^(٧)، والثاني وهو مقرونة جوازاً لدلالة واو المعية عليه، ولم
يسد مسده شيء، وهذا كلام نجم الدين.

(و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً (مثل للمرك^(٨) لأفعلن كذا) فلعمر ك مبتدأ
والخبر محذوف أي - قسمي أو يميني، فحذف الخبر المذكور لدلالة المقسم به
عليه ولسد جواب القسم وهو لأفعلن كذا^(٩) مسده.

(١) في ح/ه. بزيادة (ومثال إصابته إلى المفعول صربي زيد قائماً)

(٢) في خ/ه: الأول.

(٣) في خ/ه: (كذلك) غير موجود

(٤) فإن إضافة أفعَل التفصيل إلى المصدر بوجب معنى المصدرية فيكون مثل «صربي زيداً قائماً»: (سعيد).

(٥) في نسخة (هـ). بزيادة قول الشاعر:-

حبر اقترني من المولى حليمه مي وشرب سمدي وهو عضبان

(٦) فإن قيل «هلا نصب وضيعة» إذا كان «واو بمعنى مع»، قلنا إنما نصب الواو بمعنى مع
إذا كانت مصاحبة لمحلول فعل أو معنى معن وعاهب ليس هي اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم
يصح نصبه. (ارصاص)

(٧) ولدلالة واو المعية عليه، إذ هي تدل على المقارنة.

(٨) القنر والعنر بمعنى واحد، ولا يعمل مع اللام ولا المفتوح؛ لأن القسم موضع
التحيف لكثرة استعماله. (جامي).

(٩) في خ/ه. (كذا) غير موجود

[خبر إن]

(خبر إن) أي: ومن جملة المرفوعات خبر^(١) إن (وأخواتها) أن وكان ولكن وليت ولعل وتسمى المشبهة بالفعل (هو المسند) يعم كل مسند كخبر المبتدأ وكان وغيرهما^(٢) (بعد دخول هذه الحروف^(٣)) خرج ما عدا خبرها (مثل إن زيداً قائم) وعلمت أن زيداً في الدار، وكان عمراً أسدً، وكذلك سائرهما.

ووجه شبهها^(٤) بالفعل من حيث كون أن المفتوحة على وزن ضَرْبَ ثلاثة أحرف مفتوحة كنها، وحمل عليها سائر أخواتها فعملت العمل الفرعي من الفعل، وهو الذي يتقدم منصوبه^(٥) على مرفوعه، ولم تعمل العمل الأصلي، وهو أن الأصل في الفاعل أن يبي فعله، وذلك لكلا يستوي المشبه والمشبّه به (وأمره^(٦)) أي: أمر خبر إن وأخواتها (كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه من وقوعه مفرداً نحو «إن زيداً قائم» وجملة نحو «إن زيداً أبوه قائم» ونكرة كما ذكرنا، ومعرفة نحو «إن زيداً القائم» وفي أحكامه من وقوعه متحداً كما ذكرنا ومتعددأً نحو «إن الله عفوور رحيم» ومثبتاً كما ذكرنا ومحذوفاً كقول الشاعر:

(١) في خ/ه: (خبر إن) خبر موجود.

(٢) في خ/ه: (وغيرها) بزيادة (فقال) بعدها.

(٣) هذا فيه نظراً لأنك تقول: إن زيداً لقائم أبوه قاعداً بقوله: القائم مسند إلى قوله: أبوه بعد دخول إن فكان عليه أن يقول: إنني كان حياً في الأصل بعد دخول هذه الحروف. (نجم الدين).

(٤) أما لفظاً فللإقسامها كالقفل إلى ثلاثي ولرباعي وإحماسي ولبيانها على لفتح مثله، وأما معنى: فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمييت وترجييت. (جامي).

(٥) فشبّه منصوبها بالمفعول به.

(٦) أي: أمره وشأنه، والمراد أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً لوجود شرطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لهاب (إن) حتى يرد أنه لا يجوز أن يقال: «إن زيداً؟» و«من أبوك؟» ولا يجوز أن يقال: «إن أين زيد» و«إن من أبوك؟» لاستحقاقها الصلر. (جامي).

٤٨ - إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً^(١)

أي: إن لنا محلاً، وإن لم يرتحلاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة، فلا بد من عود الضمير كما قدمنا، وقد يحذف للعلم - كما تقدم - نحو: «إن البر الكبر بستين» أي: منه.

(إلا في تقديمه^(٢)) يعني: فلا يجوز تقديمه على اسمها، وإن كان مبتدأ وخبراً في الأصل، والسبب في عدم حواز تقديم خبرها ما قررناه أولاً من أنها عملت عمل الفعل الذي عمله فرعي، من حيث أنه يتقدم منصوبه على مرفوعه، ولو أجزنا تقدم خبرها على اسمها المنصوب أشبهت^(٣) الفعل الذي يعمل العمل الأصلي إلا في بعض الحالات وهو (إلا إذا كان خبرها ظرفاً^(٤))، أو حراً ومجروراً، نحو «إن عندك زيد» و«إن في الدار زيداً» قال الله تعالى ﴿إِنَّ إِلَهًا لَّهُمْ



(١) البيت للأشعري.

(اللفظة) (محلاً) مصدر ميمي من أصل أي أدم (مرتحلاً) مصدر ميمي من ارتحل أي سافر (السفر) المسافرين (مهلاً) تأخيراً ومهلاً

(المعنى) إن حللنا وأقصنا وإن ارتحلنا ومتنا فإن في سافرين قبلنا عبرة وإمهالاً لنا لتعص (الإهواب) (إن) حرف توكيد ونصب (محلاً) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة حذف خبره أي إن لنا محلاً (وإن) الواو عاطفة (إن) حرف توكيد ونصب (مرتحلاً) اسم إن منصوب وخبرها محذوف تقديره (إن) بمرتحلاً وإن الواو عاطفة (في السفر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (إذ) حرف تعجب (مضوا) مضى فعل ماض ولواو ضمير العائنين فاعل (مهلاً) سم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه) (إن محلاً وإن مرتحلاً) حيث حذف خبر إن وهو ظرف لقريئة والتقدير إن لنا في الدنيا محلاً وإن لها عنها مرتحلاً.

(٢) فإن تقدم خبرها على اسمها بغير عنده، ورفعت الاسم والخبر على أصل المبتدأ والخبر تقول: إن قائم زيد (برفعهما) (رصاص).

(٣) صوابه تساوت لأن الشبه حاصل.

(٤) وتقديمه مع تعريف الاسم مجوراً ومع تكبيره وجوباً نحو قوله - ﷺ - : (إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة) - (جاسي)

- هذا إذا كان سم (إن) ظاهراً، وأما إذا كان صريحاً فلا يجوز التقديم مطلقاً نحو: - «إن»

ثُمَّ لَدَّ عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ^(١) والعلة في جواز ذلك أنهم اتسعوا في الظرف^(٢) ما لم يتسعوا في غيره^(٣) فأجازوا تقديمه^(٤) على عامله المعنوي^(٥) كما سيأتي فكذا هنا.

[خير لا التي لنفي الجنس]

(خير لا^(٦)) هو^(٧) من جملة المرفوعات (لتي لنفي الجنس) تخرج التي بمعنى ليس، والفرق بينهما، أن هذه تصبب الاسم وترفع الخبر، وتلك عكسها، وأن هذه لنفي الجنس كله، إذا قلت: «لأرجل في الدار» فقد نفيت جنس الرجال الواحد، والاثنين، والجماعة، والتأكيد لها للنفي، وتلك لنفي ما دخلت عليه دون ما عداه نحو «لأرجل في الدار»^(٨) فقد نفيت المفرد فقط، وأما الاثنان والجماعة فلا.

في الدار إياك» بل يجب اتصال الضمير بعامله نحو: - «لنك في الدار» وقد ذكر ذلك في المصبرات

- (١) من سورة النازية الآية (٢٥) ولا يجوز
- (٢) في ح/ه: الظروف.
- (٣) في خ/ه: في غيرها.
- (٤) لكثرة وقوعه في كلامهم، وقوة حجة غير ظروف إليها لأنها أوجه لجميع الأشياء فهي كالمعارف حيث لا يدخل غيرها بشدة الحجة إليها، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور (نجم الدين)
- (٥) وذلك نحو - «أكل يوم لك ثوب جديد» وعلى المعنى بما في قول بعض الصحابة «نحن من فضلك ما استغنيا» دون غيره. (الحبيصي).
- (٦) لا فرق بين لا رجل، ولا رجل في إرادة الاستفراق، وإسبب الفرق بينهما أن لا رجل نص في إفادة الاستفراق، ولا يحتمل التحصيل، وأما لا رجل فيحتمل التحصيل بأن يقول: بل رجلان ذكر معناه (الرضي) قال: لأن النكرة هي غير الموجب كالنفي والنهي والاستفهام تفيد العموم فلا فرق بينهما إلا بما ذكر، وإسبب كان لا رجل نصاً في الاستفراق لتضمنه (من) الاستفراقية بخلاف لا رجل وهو مثل قولك «جاءني من رجل» وما جاءني رجل في كون الأول نصاً في الاستفراق ولذا في خبر نص ذكر معناه (الرضي).
- (٧) في خ/ه: (هو) غير موجود.
- (٨) في خ/ه: زيادة (ولا امرأتان)

(هو المسند) يعم كل مسند (بعد دخولها) خرج ما عداها^(١) (مثل: لا غلام رجل ظريف فيها^(٢)) فالخبر ظريف، ورفع حرها حملاً لها^(٣) على «إن» من حيث إنها لتأكيد الإثبات، ونقيضة لها من حيث أن هذه للنفي وتلك للإثبات، والنقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظر على النظر^(٤) (ويحذف) خبر لا حذفاً (كثيراً) جواراً؛ وذلك حيث وجدت قرينة نحو قولك: «لا رجل» جواباً للقاتل: «هل من رجل في الدار؟» ولا بأس لشاكي أي: عليث، ولا إله^(٥) إلا الله أي: لا إله في الوجود إلا الله، ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ عليه السلام أي: لا سيف^(٦) موجود، وذلك لدعلم به، وطلباً للتخفيف.

(و) قال الشيخ: (بنو تميم لا يشنونه^(٧)) في كلامهم رأساً إما للعلم به وهو

(١) أي ما عدا خبرها.

(٢) قوله فيها أي في الدار خبر لا ظرف ظريف ولا حال، لأن الظرافة لا تنفد بالظروف وسحرة، وإنما أتى به لتلا يلزم سكوت؛ وليكون مثلاً لوعي خبرها.

(٣) في خ/ه: (لها) غير موجود.

(٤) والحاصل أن حلة حمل «لا» على «إن» هو النفي؛ لأنه من حمل النقيض على النقيض إذ «إن» لتأكيد الإثبات و«لا» لتأكيد النفي فتأكد هو الجامع بينهما، والنقيضان هما النفي والإثبات، وحيث عرفت أن «لا» صحت لأجل النفي، وأن النفي حلة تامة للحمل فيها، وأما «ما» فهي محمولة على ليس من حمل نظير على نظير؛ إذ هي نظيرة ليس من وجهين الدخول على الاسمية؛ والثاني لنفي دل على في ضمن ما جره حلة وهو حلة منحصرة.

(٥) مسألة إذا قلت: لا إله إلا الله، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، فارتفاع هذه الألفاظ وهي لله، وعلي، وذو الفقار، على بصفة على المحل أو على البدل، وإما لأنها خبر وتقدير الخبر لله إله، فقدّم إله بلاحتمام به فقبل إله الله، فأريد الحصر فأدخل النفي فقبل. لا إله إلا الله، وأما من يجمعه بدلاً أو صفة والخبر محذوف؛ فالتقدير: لا إله موجود إلا الله، وهو أحسن من قولهم لا إله لنا إلا الله؛ لأنه لا يفيد على هذا، ولا يصح أن يكون هذا الاستثناء هو الخبر؛ لأنه لم يذكر، لا لتبيين الحصر والمراد العموم.

(٦) في خ/ه: (لا سيف) غير موجود.

(٧) قال (نجم الدين) - بنو تميم لا يلعنونه به إلا إد. كان طرفاً. قال (الأندلسي): لا أدري من أين بقية؟ ولعله فاسد. قل. والحق أن بني تميم يحذفونه وجوب إذا كان جواباً أو

مراد - كالذي يأتي - لا مع اسمها، فيه جواباً لسؤال كما سبق، وإما لإغناء النفي^(١) عنه كما سبق نحو: - «لا إله إلا الله» ولا سيف إلا ذو الفقار، الخ، ولكنه يقال: لا يجب الحذف عندهم إلا إذا ظهر المعنى فلا يحمل كلام الشيخ على إطلاقه، ويجعلون ظريف صفة لرجل^(٢) على المحل. ومنه قول حاتم الطائي التميمي^(٣):

٤٩ - إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من لولدان مصبوح^(٤)
فيحتمل أن مصبوح صفة على المحل ويحتمل أنه تكلم بلغة أهل الحجاز.

قامت قرينة، وأما إذا لم تقم، فلا يجوز حذفه رأساً، إذ لا دليل عليه بل هو تميم كاهل الحجاز في إيجاب الإثبات، وعلى هذا القول يجب إثباته.

(١) والاستثناء.

(٢) بل لعلام.

(٣) اللغة لا النسب.

(٤) يسب هذا البيت لحاتم بن عبد الله الطائي.

(اللغة) (اللقاح) جمع لقوح وهي ساقة حبوب (أصرتها) جمع أصرار وهو خيط يشد به الصرغ الثلا يرضعها ولدها. (مصبوح) اسم مفعول من صبغته بتحفيف الباء إذا سقى الصبوح وهو الشرب بالغداة.

: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض بشرطه منصوب بجوابه (اللقاح) اسم لعدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها، والجملة من الفعل غدا واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها (غدت) (غدا) فعل ماض ناقص بمعنى صار و(لنساء) لتأنيث واسمه ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يعود إلى اللقاح (ملقى) خبر غدا وهو اسم مفعول (أصرة) نائب فعل للملئ وأصرة مضاف و(الهاء) ضمير الصائبة مضاف إليه و(لا) نافية للجنس (كريم) اسمها (من الولدان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم (مصبوح) خبر لا ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لكريم على موضعه والخبر محذوف تقديره موجود.

(الشاهد فيه) قوله: (مصبوح) حيث ذكر خبر لا لأنه لم يكن ما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محذوفاً عن الموضع والخبر محذوف، لعلم السامع تقديره موجود.

[اسم ما ولا]

(اسم ما ولا) هو من جملة المرفوعات (المشبهتين بليس) ووجه الشبه أنهما للنفى كهي، وأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر كهي، و «ما» أكثر شبهاً بليس من «لا» من حيث أنها تكون لنفي الحال كليس بخلاف^(١) «لا» فلذلك دخلت «ما» على المعارف ودخلت في خبرها الباء^(٢) كليس تقول: «ما زيد بقائم» كما تقول: «ليس زيد بقائم» وقد حذف الشيخ اسمهما بقوله: (هو المسمى إليه) يعم كل مسند إليه (بعد دخولهما) أي: دخول «ما» و«لا» خرج ما عدا اسمهما (مثل: - ما زيد قائماً) فزيد اسم «ما» وقائماً خبرها وهذا مذهب أهل الحجاز، ومه ورد التزويل قال تعالى ﴿مَا هَئِلًا بَشَرًا﴾^(٣) ﴿مَا هُتِ أَهْنِيهِ﴾^(٤) وأما بنو تميم فلا يعملونهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر كما يأتي، ومثال إعمال (لا) قوله: «لا رجل» هذا اسمها «أفضل منك» خبرها وهو في (لا) شاذ أي: إعمال (لا) عمل ليس شاذ لصعف شبهها بليس إلا إذا اتصلت بها التام كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِيءُ مَأْمَرًا﴾^(٥) فالتاء^(٦) اسمها وما بعدها الخبر أي: وليس الحين حين ماضٍ، وقد ورد إعمال (لا) شاذاً في نكرة كقوله:

٥٠ - فكان لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغفر فتيلاً عن سواد ابن قارب^(٧)

(١) فإنها لعمى المستقبل إذا دخلت على المضارع ولعمى الحال إذا دخلت على الاسم ذكر معناه في المعية.

(٢) على الاطراد ولا فقد دخلت الباء في خبر لا في قول الشاعر - فكان لي شفيعاً... البيت، وتدخل لا على المعارف كما في قوله: وحث سواد القلب. الخ ولكن ليس على الاطراد.

(٣) من سورة يوسف من الآية (٣١).

(٤) من سورة المجادلة من الآية (٢).

(٥) من سورة ص من الآية (٣).

(٦) في كلام المصنف نظر فلو أنه ليست اسماً وإنما هي حرف فاعله خطأ من الناسخ والصحيح حذف أحد جزأيه محذوف هنا الاسم وبقي الخبر منصوباً والتقدير) ولات الحين حين ماضٍ).

(٧) أبيت لسواد بن غارب الأسدي بدوسي - يحاسب فيه رسول الله ﷺ.

وفي معرفة كقوله :

- ٥١ - وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حبها متراخياً^(١)
وغير ذلك^(٢).

[المنصوبات]

(المنصوبات) وقد تقدم وجه جمعها بالالف والتاء، والكلام على ما،

(اللفظة) «فتيلاً» هو الخط الرقيق الذي يكون في شق النواة
(الإهراب) (فكن) فعل أمر ناقص راسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (لي) جار
ومجرور متعلق بقوله شغباً الآتي (شغباً) خبر كن (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية
نصبه قوله شغباً (لا) نافية عامة عمل ليس (فو) اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة
(فو) مضاف (وشفاة) مضاف إليه (بمغن) لاء حرف جر زائد (معن) خبر لا، وهو اسم
دعل فعله متعد يرفع فاعلاً وينصب معمولاً وفاعله ضمير مستتر، وجمله لا ذو شفعة
بمعن في محل جر بإضافة يوم إليها (فتيلاً) مفعوله (هن سواه) جار ومجرور متعلق بمعن
(ابن) صفة لسواد (ابن) مضاف (قارب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
(الشاهد فيه) قوله «ذو شفعة» حيث ورد أعمال لا شافاً في نكرة

- (١) هذا البيت للديلمية الجعدي وهو عبد الله بن قيس من بني جعدة العاصريين، ولد بالعلاج
جنوبي نجد، ولما شب اضطرب فيما يضطرب به قومه من حروب، وقال: إنه ظل
ثلاثين عاماً في الجاهلية لا ينطق لشعر، ثم تعجز عن لسانه، فسمي النابغة لبوغي فيه،
ويقال: إن نبوغه فيه إنما كان في الإسلام

(اللفظة) (حلت) حل بالمكان من باب رد (باهياً) أي طانياً (متراخياً) أي: متباطئاً.
(الإهراب) (وحلت): (حل) فعل ماضٍ (تاء) لتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي (سواد) معمول به حلت وسرد مضاف والندب مضاف إليه (لا) نافية تعمل
عمل ليس و(أنا) اسمها (باهياً) خبرها و(وعنه) ضمير مستتر فيه وجوباً (سواها) معمول به
لباغ (سوى) مضاف وضمير المدة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ولا)
(الواو) عاطفة و(لا) نافية (في حبها) جار ومجرور متعلق بقوله متراخياً الآتي و(حب)
مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه و(متراخياً) معطوف على قوله باهياً السابق.
الشاهد فيه) قوله «لا أنا باغياً» حيث ورد أعمال (لا) في معرفة.

- (٢) وإنما لم يذكر الشيخ اسم كان وأخواتها في المرفوعات بدء منه أنه قد دخل في حد الفاعل
عند البصريين. وأما عند الكوفيين فهو بقى مرفوع بالفاعلية..

وتذكير هو، فخذ من هنالك موقفاً إن شاء الله تعالى (هو ما^(١)) اشتمل على علم
المفعولية) لتدخل المفاعيل الخمسة^(٢)، وما أشبهها، ولما كانت المفاعيل الخمسة
هي الأصل^(٣) أخذ في تعدادها وتحديدتها فقال: (فمنه المفعول المطلق) وسمي
مطلقاً؛ لأن لفظ المفعول يطلق عليه من غير صميعة^(٤) بخلاف سائرهما فيقال:
مفعول به، الخ، ولأنه يطلق^(٥) على العمل لتأكيد أو نحوه^(٦)؛ ولهذا قُدِّم على
غيره^(٧)، ويسمى المصدر كما سيأتي (و) شرع في حده بقوله: (هو اسم) يحتز به
من نحو «ضَرَبَ ضَرَبَ»، فضرِبَ الثاني تأكيد للأول، وليس مفعولاً مطلقاً (ما)
أي: اسم المفعول الذي (فَعْلُهُ فاعِلٌ فَعْلٌ) يحتز من المحال^(٨) والقديم تعالى
فإنهما اسمان ولم يعملهما فعل (مذكور^(٩)) احتراز مما لو لم يذكر فعل المفعول
المطلق^(١٠) نحو: «أعجبنى انقيام» فإن القيام اسم^(١١) لقميت^(١٢)، وقمت لم
يذكر، وكذا «أعجبنى إعجابك» فإن إعجابك اسم^(١٣) فعله فاعل فعل، لكن ذلك

(١) أي: اسم.

(٢) في ح/هـ (خمس) غير موجود.

(٣) في ح/هـ (هي الأصل) غير موجود.

(٤) صوابه من غير تقييد بالباء أو في أو مع؛ لأنه قد يطلق عليه صميعة، وهو مفعول مطلق
كحمداً له وغير ذلك.

(٥) أي: يستعمل معه.

(٦) كالنوع والعدد.

(٧) ولأنه فعل الفاعل حقيقة.

(٨) إد المحال غير مقدور لأحد، وأما القديم تعالى فلو كان مفعولاً لكان محدثاً.

(٩) لفظاً أو حكماً.

(١٠) إذ يصير مصدراً لا مفعولاً مطلقاً.

(١١) أي: مصدر.

(١٢) صوابه فإن القيام اسم لحديث معه فاعل فعل، وهو قمت لم يذكر ذلك الفعل؛ إذ لا معنى

لقوله: أن القيام اسم لقميت لتأمل. وأحصر من هذا لو قال: اسم لفعل لم يذكر.

(١٣) في خ/هـ: بزيادة «ما».

الفعل لم يذكر^(١)، ولا يقال: إعجابك^(٢) فعل لما عمل الفعل؛ لأننا نقول: فاعل أعجبني هو الإعجاب، والإعجاب فاعله المخاطب، فليس فاعلهما واحداً، وقوله: (بمعناه^(٣)) أي: يكون الفعل بمعنى المفعول المطلق احتراز من نحو «كرهت قيامي»، فإن قيامي اسم لفعل وهو قمت، والكراهة ليست بمعنى القيام، ولا بد أن يكون الفعل المذكور بلفظ المفعول المطلق نحو «ضربت ضرباً» أو بمعناه نحو «قعدت جنوساً» (و) إذا جمع^(٤) الشروط فإنه (يكون) أي: المفعول المطلق لأحد ثلاثة معان وهي قوله: (للتأكيد) وحقيقته ما لا تزيد دلالة على دلالة الفعل، فإن ضرباً في «ضربت ضرباً» لا يدل إلا على حدوث الضرب، والفعل كذلك مع زيادته بالدلالة على الزمن، وإنما أتى بالمصدر لتأكيد الحدث فقط.

(و) الثاني (النوع) وهو الذي يدل على نوع من الفعل خاص.

(و) الثالث (العدد) وهو الذي يدل على مقدار من العدد^(٥)، وقد بينها حيث قال: (مثل: «جلست جلوساً») هذا مثل لتأكيد (وجلسة) بكسر الجيم هذا مثال النوع، وكذا إذا أضيف المصدر أو وصف نحو: «سرت سير البريد» و«ركبت ركوب الأمير» و«ضربت ضرباً شديداً» ونحو ذلك، ورجع القهقري^(٦) «فإن هذا للنوع لدلالته على نوع مخصوص كقول امرئ القيس:

(١) وهو أعجبت فلاناً مثلاً.

(٢) يعني أنه لم يعمل فاعل الفعل الذي هو أعجب، لأن فاعله إعجابك، وهو لا يفعل نفسه. (نجم الدين) معنى.

(٣) وليس المراد به أن الفعل كثر بمعنى ذلك لاسم، فإن معنى الاسم جره معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتماح الكل من الجره (جامي).

(٤) في خ/ه: (إذا جمع الشروط) غير موجود.

(٥) في خ/ه: من الفعل.

(٦) القهقري مصدر بنفسه عند سيويه ويكون من النوع الأول، وقال المبرد: هو في الأصل صفة لمصدر أي الرجوع القهقري، وعد بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لعله وإن لم يستعمل؛ فكانه يقهر القهقري، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين؛ إذ هي إثبات حكم لا دليل عليه.

٥٢ - حلفت لها بالله حلفة فاحر لنا موافقاً لما إن حديث ولا صالي^(١)
 وجلسة (وجلستين) بفتح الجيم فيهما هذا مثال العدد، وهو الذي يدل على
 عدد مقدر كما ترى (فالأول) وهو المصدر التوكيدي^(٢) (لا يثنى ولا يجمع)؛ لأنه
 جنس يشمل القليل والكثير، ويصنف على الجنس الواحد، والجسسين، والأجناس،
 فلا تأتي تثنيته وجمعه إلا تكثير الحروف، وهذا خلاف موضوع العربية (بخلاف
 أخويه^(٣)) وهما النوع والعدد؛ لأن لثنتينهما وجمعهما ثمرة وهو التكثير؛ إذ لا يفهم
 فيهما قبل التثنية إلا نوع واحد^(٤) وذلك صاهر

(١) البيت لامرئ لنفس.

(اللفة) (الفاجر) الكدوب (من حديث) إم هل حذف مضاف أي من ذي حديث
 أو هل جعل الحديث بمعنى تعادلت كالعشر بمعنى العاشر (الصالي) - المصطلح وهو
 الذي يتدأ بـ «أ» قوله: ولا صالي. أي، ثم قل بـ «أ»

الإعراب - (حلفت) (حلف) فعل ماضٍ و (لله) ضمير المكنون مضاف إلى (حلفت) في محل
 رفع فاعل حذف (بالله) جار مجرور متعلق بحلف (حلفت) معمول مطلق منصوب بالفتحة
 الظاهرة و (حلفت) مضاف و (فاجر) مضاف إليه (للموا) (للام) واقعة في جواب القسم
 و (للموا) (نام) فعل ماضٍ و (للموا) ضمير انما في محل و الجملة من الفعل والفاعل لا محل
 لها من الإعراب جواب القسم (لما) (ما) نافية (إن) زائدة (من) حرف جر زائدة (حديث)
 متدأ مجرور لمفعول مفعول محلاً (ولا) (للموا) عاطفة ولا نافية (صالي) معطوف على حديث
 والخبر محذوف

(الشاهد فيه) قوله. (حلفت لفاجر) حيث أتى ما نفعل المطلق المبين للنوع وفي البيت شاهدان
 آخران أولهما قوله. «للموا» حيث حذف قد قبل الفعل الماضي وذلك بعد القسم شدوذاً
 وثانيهما - حذف خبر ما المكشوفة عن فعل تشبيه بلا والتقدير فما حديث ولا صال
 (مقته) إلى ذي حديث.

(٢) إذا المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث
 هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها،
 والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فيتناقصان.

(٣) يعني. النوع والعدد وذلك؛ لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً، والعدد قد يكون اثنين
 فصاعداً. (نجم الدين).

(٤) في خ/ه: بزيادة (وعدد واحد)

(وقد^(١) يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) أي: بغير لفظ الفعل مع اتحاد المعنى (مثل: «قدمت^(٢) جلوساً») واحبست منعاً، ومنه قول امرئ القيس:

٥٣ - ويوماً على ظهر الكتيب تعذرت عني وآلت حلفاً لم تحلل^(٣)

(وقد يحذف الفعل) أي: فعل المفعول المطلق (لقيام قرينة) حالية أو مقالية تدل على الفعل المحذوف، ويكون ذلك الحذف (جوازاً كقولك لمن قدم: خير مقدم) أي: قدمت خير مقدم، وإنما كان خيرُ مصدرأً بالإضافة إلى المصدر وهو مقدم فأخذ حكمه^(٤)، وقيل: إن قوله: «خير مقدم» صفة لمصدر محذوف تقديره قدمت قدوماً خير مقدم، وهذا مثال، قرينة الحال، ومثال القرينة المقالية أن تقول لشخص: «أيما ضرب ضربت فلاناً» فيقول: ضرباً مريحاً أي: ضربته ضرباً مريحاً ونحو ذلك^(٥) (و) قد يحذف فعل المصدر (وجوباً سماهاً) وهو ما لم يعلم له ضابط

(١) وفائدة التصريح بهذا الحكم مع أنه قد علم من قوله: «يمنع» في حد المفعول المطلق بيان فكه، ذكر معناه لي (الغاية)...

(٢) هذا الحكم خاص للتأكيد، وأما النزع وانعاده فلا يجوز أن يكون إلا بنفسه

(٣) القائل امرئ القيس وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة.

(اللغة) «الكتيب» انقل من الرمل جمعه أكثبة وكتب وكتبان «آلت» حلفت «لم تحلل» لم تستثن. والمقسم عليه محذوف.

(الإعراب) (ويوماً) منصوب هي الظرفية الزمانية والعامل فيه تعذر (على ظهر) جار ومجرور متعلق بتعذر و(ظهر) مضاف و(الكتيب) مضاف إليه (تعذر) فعل ماضٍ والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر جواراً تقديره هي (علي) جار ومجرور متعلق بتعذر (وآلت) (الوأن) عاطفة (آلى) فعل ماضٍ و(لنأه) للتأنيث (جلمعة) مفعول مطلق والعامل فيه الفعل آلى لأن آلى بمعنى حلف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (لم) أداة حرم (تحلل) فعل مضارع مجرور بلم وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل إروى، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي وجملة تحلل جواب قسم لا محل لها من الإعراب الشاهد فيه قوله: حلقة حيث نصب المصدر وهو (حلقة) بفعل من معناه هو (آلى)

(٤) لأن اسم التفضيل له حكم ما أضرب إليه. (جامي).

(٥) في خ/هـ: (ونحو ذلك) غير موجود.

باستقراء^(١) لغتهم (مثل : سقياً) لزيد^(٢) (ورعياً) له، هذا مثال الدعاء بالخير فحذف الفعل وهو سقيت ورعيت وجوباً سماعاً ومنه قوله :

٥٤ - سقياً لقوم لدينا هم وإن بعدوا - وخيبةً للأولى وجدائهم هدم^(٣)
(وخيبة) لزيد (وجدعاً) له، هذا مثال الدعاء بالشر من خاب أمله خيبة،
وجدع الله أنه جدعاً (وحمداً) لله أي . حمدت (وشكراً) لله أي : شكرت (وعجباً)
لزيد أي : عجبت^(٤)، وهذه الثلاثة أحبار لا دعاء قال الشاعر :

٥٥ - نور الخمار ونور وجهك تحت عجباً لوجهك كيف لم يتلهب^(٥)

(١) أي : سمع .

(٢) في خ / هـ : (لزيد) غير موجود

(٣) لم أطلع على قائله .

(اللمعة) «سقياً» دعاء لهم بالسقي «خبية» أي «أحباب خيبة إذا لم يبل ما طلب .

(الإعراب) (سقياً) مفعول مطلق حذف معيه وجوباً (للقوم) جار ومجرور متعلق بالعامل في سقياً (لدينا) ظرف زمان و(لدى) مضاف و(نا) مضاف إليه والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم (هم) متبدأ مؤخر والحملة من ابتداء والخبر في محل جر صفة لقوم (وإن) (إن) حرف شرط جزم يحرم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجراؤه (يهدوا) (يهد) فعل ماضٍ مني عن الصم لاتصاله بواو الجماعة وهو فعل الشرط و(واو) الجماعة فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه انكلام (وخيبة) (الواو) عطوفة و(خبية) معطوف على سقياً (لأولى) جار ومجرور متعلق بالعامل في خيبة (وجدائهم) (وجدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الصمة الظاهرة (وجدان) مضاف و(هم) مضاف إليه (هدم) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من ابتداء والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(الشاهد فيه) حيث أتى بقوله «سقياً» مفعولاً مطلقاً محذوف المعنى، وهذه من المصادر السماعية التي يجب فيها حذف الفعل

(٤) فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال لأفعل أي العامة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب لحذف سماعاً، قيل يرد عليه قد قالوا «حمدت الله حمداً وشكرته شكراً» وعجبت عجباً فأجاب بعضهم بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام نحو حمداً له، وشكراً له، وعجباً له . (جامي).

(٥) لم أطلع على قائله .

ولا يجب^(١) حذف فعل هذه المصادر إلا إذا كان معمولها مجروراً باللام^(٢) لوروده في السماع كذلك بينا، وإنما حدثت أفعالها؛ لأن العرب كأنهم علموا بالحدس^(٣) أنه يكثر دورانها على الألسنة فلم ينطقوا بها إلا محذوفة الأفعال لتخفيف^(٤).

(و) قد يحذف فعل المفعول المطلق وجوباً (قياساً) وهو ما عدم له ضابط كلي باستقراء لغتهم وذلك (في مواضع منها) أي: من المصادر المحذوفة أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) المصدر (مثلاً^(٥)) يحتز مما وقع المصدر مثلاً من أول الأمر نحو: «ما زيد يسير سيراً» فيذكر الفعل، ولا بد من كون الإثبات (بعد نفي)

(الذقة) «الخمار» كل ما ستر شيئاً «يتلهب» يهب النار لها وكني أبو لهب بذلك لجماله ولتهيت النار أي: أتقدت وألهمها غيرها أو قدما
(الإهراب) (نور الخمار) (نور) حبر مبتدأ محذوف تقديره هذا و(نور) مضاف و(الخمار) مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة مجرور الكسرة الظاهرة (ونور) الواو عاطفة و(نور) معطوف على نور الخمار و(نور) مضاف و(وجه) من وجهك مضاف إليه مجرور بالكسرة و(وجه) مضاف و(الكاف) مضاف إليه (تحت) (تحت) منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال و(تحت) مضاف وضمير العائد مضاف إليه، ويحتمل قوله: (نور وجهك) أن الواو واو الحال، ونور مبتدأ ونور مضاف ووجه من وجهك مضاف إليه، ووجه مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، تحت منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر، وتحت مضاف وهاء العائد مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل نصب حال (هجياً) منصوب عن المصدرية لعمل محذوف وجوباً (لوجهك) جار ومجرور متعلق بأعجب المحذوف و(وجه) مضاف و(الكاف) مضاف إليه (كيف) اسم استفهام منصوب على حال مبني على الفتح (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يتلهب) فعل مضارع مجرور بلم، وعلامة جزمه لسكونه، والفاعل ضمير مستتر جواراً يعود إلى الوجه
(الشاهد فيه) قوله «عجاً» حيث أتى به مصدراً ويراد به الإخبار

- (١) في خ/ه: (يجب) غير موجودة.
- (٢) أو بمن نحو «عجاً من زيد».
- (٣) التقدير والفهم.
- (٤) قال (نجم الدين): «وكان انقياس أن يكون مما حذف فيه الفعل قياساً، وهو عند استعمالها باللام».
- (٥) لأن الاستثناء بعد النفي للإثبات (سبعدي).

احتراز مما وقع مثبتاً من غير نفى نحو: زيد^(١) سيراً، فلا يجب حذف الفعل. (أو) كان المصدر مثبتاً بعد (معنى نفى) فإنه يجب حذف الفعل؛ ليدخل في هذا وإنما أنت سيراً؛ لأن إنما بمعنى ما وإلا، إذ هي تفيد الحصر ويكون الإثبات بعد نفى (داخل) ذلك النفي (على اسم) فهو دخل على فعل كان هو الناصب للمصدر نحو: «ما سرت إلا سيراً» فلذلك قال: على اسم، ومن شرط ذلك الاسم الذي دخل عليه النفي أن (لا) يصلح أن (يكون) المصدر (خبراً^(٢) عنه) أي. عن الاسم وذلك بأن يكون الاسم الذي دخل عليه النفي من أسماء الأعيان^(٣) أو ضمائر^(٤) كما ذكره في المثال إذ لا يصح أن يحبر بأسماء المعاني عن أسماء الأعيان نحو: «زيد سيراً»؛ إذ لا يكون زيد هو السير إلا على جهة المبالغة فيصح ذلك نحو: «زيد صوم^(٥)» فيحترق بالقيد المذكور في الكتاب مما لو كان الاسم الذي دخل عليه النفي اسم معنى نحو: «ماسيري إلا سير شديداً» فإنه يصح أن يحبر بسير عن سيري؛ فلا يجب النصب فإذا لم يجب فلا فعل محذوف وجوباً

(أو) لم يقع المصدر خبراً بعد نفى وإثبات كما ذكرنا بل (وقع^(٦)) المصدر (مكرراً) بعد اسم لا يصح أن يقع المصدر خبراً عن ذلك الاسم فهذا شرط لا بد منه (مثل: «أما أنت إلا سيراً») هذا مثال ما جمع القيود، وهو مصدر توكيدي (وما أنت إلا سير البريد^(٧)) مصدر نوهي (وإنما أنت سيراً) هذا مثال معنى النفي (وزيد ضرباً

(١) في ح/هـ: (زيد يسير سيراً)

(٢) وإنما وجب الحذف في الجامع الشرط؛ لوجود القرينة والساد فالساد النفي وحرف الاستثناء، والقرينة انتصاب المصدر بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً.

(٣) نحو زيد.

(٤) نحو: أنت أو هو.

(٥) في ح/هـ: (نحو: - زيد صوم) غير موجود.

(٦) وإنما جمع بين الضابطين؛ لا شراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه. (جامي).

(٧) وإنما مثل بمثاليين تبييناً على أن الاسم ان وقع موقع الخبر ينضم إلى الكثرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، أو إلى ما يشبه به فعله أو إلى مجرد ومضاف. (جامي).

- أما القرينة في الضابطة الأولى فهي ما يشبهه بليس فإنها تقتضي خبراً، ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما اسناد مسد هذا محذوف فهي إلا أنني للاستثناء، وأما القرينة في

خبرياً^(١) هذا مثال المكرر، فأما لو كرر المصدر بعد فعل فهو الناصب له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^(٢)

(ومنها) أي: من المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع المصدر) فيه (تفصيلاً) يحتوز من قوله «منتت مساً» فون مناً ليس بتفصيل (لأثر) أي: لفائدة (بمضمون جملة) يحتوز^(٣) من وقوعه تفصيلاً نفس المضمون كقولك: «زيد سافر سافراً قريباً أو بعيداً»^(٤) «متقدمة»^(٥) على المصدر (نحو فشدوا الوثاق) هذه جملة من فعل أمر وفاعل ومفعول كما ترى ومضمونها شد الوثاق فبين أثرها وهو فائدتها التي تتعقّبها بقوله: ﴿فَإِمَّا مَسًّا^(٦) بِئْسَ دَأَماً فِدَاءً﴾^(٧) ومثل هذا «زيد سافر إما

الثانية فهي المتدا فإنه يقتضي خبراً ولا يصح خبراً إلا فعل هذا مصدر، وأما السادة فالكثير قائم مقامه وحوماً عنه. (خاتمة المحققين).

- فإن قيل فليس زيد هو لفعل فكيف صح أن يكون خبراً عن ربه؟ قلنا: إن قولك «زيد يسير» بمعنى سائر. (رصاص)

(١) في خ/ه: (زيد سافراً سافراً)

(٢) من سورة العنكبوت الآية (٢١).

(٣) في خ/ه: (من قوله: يحتوز من وقوعه تفصيلاً إلى قوله: (زيد سافر سافراً قريباً أو بعيداً)

غير موجود.

(٤) في بعض النسخ بزيادة (ومضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل، أو المفعول، وأثر

المضمون فائدته ومقصوده والغرض منه صح

(٥) يحتوز من «متأخرة نحو» (ما يتأدب زيد بالضرر تأدياً، أو يهلك هلاكاً فاضربه، وما

تمنون مناً، أو تفدون فداء فشدوا). هتدي.

(٦) قوله: ﴿فَإِمَّا مَسًّا﴾. الخ أي. تصور مناً أو تمدون فداء فحيث يجب حذف أفعال هذه

لمصادر لقيم القرينة، وهي الجملة التي هذه هي موائدها والت زموها، لأن الأول قد

وقع موقع الفعل لفظاً، فاستغنى عنه لفظاً ومعنى، ألا ترى أن شد الوثاق متضمن لفوائد

وجودية من من أو استرقاق، أو قتل، أو فداء فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر لم

تذكر أفعالها استغنى بهذه الجملة عما تقدم. (هتدي)

- واعلم أن ضبط هذا القسم أن تذكر حنة طلبية أو خبرية يتضمن مصدراً يطلب منه

فوائد وأخرى، فإذا ذكرت تلك لفوائد ولأغراض بالفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة

مطلقة حقيق تلك الجملة. وجب حذف أفعالها. (نجم الدين الرضوي).

(٧) من سورة محمد من الآية (٤)

ربحاً وإما خسارة» فلو فسر نفس المصنوع لقال: إما رخواً وإما وثيقاً، ولقال: في المثال المذكور: إما قريباً^(١) وإما بعيداً، فلا يجب حذف الفعل في مثل هذا.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع للتشبيه^(٢)) يحتز مما لم يقع لتشبيه نحو «لزبد صوت صوت حسن»، وقوله: (علاجاً^(٣)) في تلك الحال احتز مما لم يقع علاجاً في تلك الحال نحو قولك: «لزبد علم علم الفقهاء» و«هدي هدي الصلحاء» وقوله: (بعد جملة) أي: إذا وقع المصدر بعد جملة كما يأتي لا إذ وقع بعد مفرد نحو قولك: «الصوت صوت^(٤) حمار» ومن شرط الجملة أن تكون (مشتمة على اسم) احتراز من نحو: «مررت به فإذا هو بصوت صوت حمار» فلم يحذف الفعل كما ترى وقوله (بمعناه) أي: من شرط ذلك الاسم الذي اشتملت عليه الجملة أن يكون بمعنى المصدر يحتز من نحو: «مررت برید فإذا له صر صر صوت حمار» فإن صر ليس بمعنى الصوت وقوله: (وصاحبه) يحتز من نحو: «في الدار صوت صوت حمار» فلم يذكر صاحب الصوت وهو المصوت (مثل: مررت به فإذا له صوت صوت حمار) هذا

(١) الأولى إما قرناً وإما بعداً، لأن قريباً وبعيداً صفة مشبهة لا مصدر

(٢) وأما إذا لم يكن المصدر لتشبيه رجاء موصوفاً نحو: «إذا له صوت صوت حسن» فقال سيويه: يجب رفعه على أنه بدل من الأول أو وصف به، وإنما حكم فيه بالبدل لا التأكيد اللفظي كما في «جاءني ريد ريد»، لأن الشيء مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن الصفة لكان تأكيداً لا غير، ومن جعله وصفاً مع أن الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد، وإنما اختار سيويه في المصدر الموصوف الاتباع دون المنصب على المصدرية؛ لكونه لفظ الأول ومعناه دأولى أن يجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول.

(٣) أي: حال كونه دألاً على فعل من أفعال الجوارح واحتز به من نحو: «لزبد زهد زهد الصلحاء»؛ لأن لزهد ليس من أفعال الجوارح (جامي).

(٤) كان من حقه أن يقول: غير صالح لصبه، ولا ورد عليه: «مررت برید فإذا هو مصوت صوت حمار» فإن مصوت ناصب صوت حمار. (ثاني)

مثال ما جمع القيود فيحذف^(١) فعنه وجوباً قياساً^(٢) كما ذكر (وصراخ^(٣) صراخ
الشكلى^(٤)) وهي: المرأة الحزينة.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف^(٥) أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع)
المصدر فيه (مضمون جملة) يحترز من رفوعه مضمون مفرد نحو: اضربت
ضرباً^(٦) (لا محتمل لها) أي: للجملة (غيره) أي: غير المصدر (نحو: الله علي
ألف درهم اعترافاً) فمضمون الجملة - وهي له علي ألف درهم -^(٧) الاعتراف
بذلك القدر وقوله: اعترافاً تأكيد لنفس مضمون الجملة كما ذكرنا. (ويسمى هذا
المصدر تأكيداً لنفسه) أي: لنفس مضمون الجملة

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) أي:
المصدر فيه (مضمون جملة^(٨) لها) أي: للجملة (محتمل غيره) أي: غير ذلك
المصدر، يعني: أن الجملة ذات محتملين الحق والكذب (نحو: - زيد قائم) فهذه

(١) وإنما وجب الحذف عند اجتماع لقيود؛ كوجود قرينة المحذوف، ولسد شيء سده، أما
لأول: فالصواب المشرع حذف الفعل لا سبحانه والملاح كدل على الحدث مقتضي لكون
المصدر مفعولاً مطلقاً، وأما الثاني فالجملة لمقدمة وقد عرفت الشرط في وجه سده
من المحذوف.

(٢) في خ/ه: قياساً غير موجود.

(٣) وإنما مثل بمثلين؛ لأن الأول اسم مصدر، والثاني مصدر حقيقي، وقيل: إن المصدر
الأول مصاب إلى الكرة والثاني إلى المعرفة، (غاية تحقيق) - وتقدير العمل بصوت
صوت حمار، ويصرح صراخ، الشكلى، فيحذف لعمل للاستعانة عنه بما في قولك، صوت
من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظاً فأعني عنه لفظاً ومسمى (هطيل)

(٤) الشكلى: التي مات ولدها وليس معها غيره

(٥) وإنما وجب حذف الفعل المصائب لمؤكد نفسه ولغيره؛ لكون الجمليتين كاساليتين من
المصائب من حيث الدلالة عليه وتلعتين مقدمه أي: لعمل فلا يجوز تقدم المصدر على
الجمليتين؛ لكونهما كالعامل الضعيف، ولا يمنع التوسط نحو: زيد حقاً قائم، (رضي).

(٦) فإن ضرباً مضمون مفرد وهو العمل وحده دون فاعله: (رضي).

(٧) في خ/ه: بزيادة (هو).

(٨) في خ/ه: بزيادة يحترز من رجع، فيقرب منه مضمون المفرد.

جملة خبرية تحتل الصدق^(١) والكذب، والمصدر وهو قوله: (حقاً) أكد أحد المحتملين كما ترى ولذلك قال: (ويسمى) المصدر (توكيداً)^(٢) لغيره) أي: لغير الكذب،^(٣) بل أكد الحق هذا كلام الشيخ في شرح المفصل، وقال ركن الدين: يعنى أنه توكيد لغير مضمون الجملة؛ إذ مضمونها سبة القيام إلى زيد، وقوله: حقاً توكيد لغير مضمون الجملة، وكذا في الخبص، وهو الأقرب عندي.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوياً قياساً (ما وقع) لمط^(٤) المصدر فيه (مثني)^(٥) مثل لبيك وسعديك وحنانيك وهذاذك ودواليك معناه ألبيك تلبية^(٦) بعد تلبية، وأسعدك اسعداً بعد اسعاد، وأحنى لك تحنناً بعد تحنن،

(١) قوله: يحتمل الصدق والكذب، وليس مراد أن الكذب مدلول لمط لغير كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا يشع عقلاً أن يكون مدلول اللفظ ثباتاً

(نجم الدين) الرضي

(٢) أي: لدفع احتمال غيره. (الجامي)

(٣) فيه نظراً لأنه لم يقدم ما يعود إليه لصير وهو الكذب، وقد وحه بأن الصير يعود إلى حقاً وأن اللام للتعليل أي أتى به لأجل يدفع احتمال غيره وهو الكذب (سبدا صدق)، وتحقق هذا أنه أتى بالمصدر توكيداً للمعل الذي هو أحق وهو خبر الجملة التي هي زيد قائم لمطاً ومعنى.

(٤) لا معناه.

(٥) قال (نجم الدين) ليس وقوعه مشى من الصواب لنى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالشيبة التكرير كقوله تعالى ﴿ثُمَّ أُنْجِ الْمَرْكَزَ﴾ [المك ٤] أي رجماً كثيراً مكرراً أو كان لغير التكرير مثل «صيرته ضربتين» أي مختلفتين، بل الصواب لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إصافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا. (بسطه).

(٦) من ألب على كذا إذا أقام بانكاح فكان المعنى أدوم دواماً بعد دوم على طاعتك. (هليل). فإن أصله لأنا وسعداً سعداً ثم نبي قليل لييك وسعديك، وحذفت نون النشبة للإضافة إلى لكاف، وفي ذلك وبحوه جهة سمعية وجهة قياسية، فجاء السماع أن تلتية المصدر سماع لا يقاس عليها، فلا يقل: ضربيك وقتليك، ومعناه للتكثير، بل يوقف على ماسمع من العرب، والقياسية وهي كل مصدر سمع مشى فإنه يجب حذف فعله قياساً. «رصدص» إذا أريد التكرير وأما إذا لم يرد مجاز ذلك حيث لم يرد النشبة. وفي (الجامي) أصله ألب لك بإثنين أي: أقيم بخدمتك وامثال أمرك ولا أبهرح عن مكاني

وأداولك مداولة بعد مداولة ، وأهذ في طعنك هذا بعد هذ أي : أسرع ، ومنه قول الشاعر :

٥٦ - أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض^(١)
وقول الآخر :

٥٧ - إذا شق مرد شق بالبرد مثله دوليك حتى كلنا غير لا بس^(٢)

أقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورد بلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول وأصيب المصدر إليه ، ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألْب فلا يكون محذوف الروائد . :

(١) هذا البيت ينسب لطرفة بن العبد .

(اللفظة) «النحن» الرحمة والخير بمعنى قول القائل : حديثك نحساً بعد نحس ، أي كلما كنت في رحمة وحبر فلا تقطعن ذلك وليكن موصولاً بأحر من رحمتك

(الإعراب) (أبا) مدر ماضى بحرف تداء محذوف منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(منذر) مضاف إليه (أفنيت) أفعى فعل ماضى وتاء المحاطب فاعله (فاستبق) استبق فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ودعاه صميم مستتر تقديره أنت (بعضنا) بعض مفعول به منصوب بالمتحة الظاهرة وبعض مضاف و(حنانيك) مصدر منصوب بالياء وحنان مضاف والكاف مضاف إليه بعض مبتدأ مرفوع بالابتداء وبعض مضاف و(الشر) مضاف إليه (أهون) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة من حرف جر بعض اسم مجرور بمن وأجار والمجرور متعلق بأهون .

الشاهد فيه : نصب حنانيك على المصدر النائب عن الفعل ، وقد ثنى حنانيك لإرادة التكثير لأن الثنية أول مراتب التكثير .

(الشاهد فيه) حيث نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى حنانيك لإرادة التكثير لأن الثنية أول مراتب التكثير .

(٢) هذا البيت ينسب للشاعر عبد بنى الحماس .

(اللفظة) «البرد» هو الثوب (شق البرد) تمريقه (البرد) بضم فسكون الكسء (دوايك) مأخوذ من مدالة الشيء الماوية .

(المعنى) كان من عادة العرب إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل منهما برد الآخر ثم تداول على تمريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى ألا يبقى فيه ميسر .

فلا فعل لهذه المصادر من جنسها، وأما لييك فمأخوذ من لفظ لييك^(١) كسبعل من سبحان سبحان الله، وجعل ي فيها من التثنية التي هي أول ألفاظ تكثير العدد يقوم مقام الفعل فحذف وجوباً قياساً، وأما لفظ التثنية فيها فهو سماع.

[المفعول به]

(المفعول به) هذا هو القسم الثاني من المفاعيل (و) حقيقته (هو ما وقع عليه فعل^(٢) الفاعل) ونعني بأن وقوع هو تعلق الفعل بما يتوقف تمام

(الإعراب) (إذا) ظرف لما يستغنى من زمان فيه معنى الشرط (شق) فعل ماض مبني للمجهول وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (برد) نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بالإضافة إذا إليها (شق) فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط وهو العاقل في إذا النصب لا محل له من الإعراب (بالبرد) جار ومحرور متعلق مشق (مثله) مثل نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ومثل مضاف وهاء العائب مضاف إليه (دواليك) مصدر في الموضع حال منصوب بإيلاء لأنه مشى، والكاف للحطاب (حتى) ابتدائية (كلنا) كل مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وكل مضاف، وما المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (لهيز) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وغير مضاف (ولابس) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) حيث نصب «دواليك» على مصدر الموضوع موضع الحال، وثى؛ لأن المدولة من اثنين والكاف للحطاب لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً.

(١) ومي (الخبيري) وأما لي يلي فمأخوذ من لعل لييك وهو الأولى لأن لييك ليس من جنس لييك وإنما الذي من جنسه لي.

(٢) قوله فعل الفاعل، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار إسناده إلى فاعل حقيقة أو حكماً، يخرج زيد في ضربت زيد عن صيغة المجهول منه لم يعتبر إسناده إلى فاعل ولا يشك بمثل. «أعطي زيداً درهماً» منه يصدق عن (درهماً) أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناده الفعل إليه، فإن معمول ما لم يُسم فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد أنه لو قال ما وقع عليه فعل لكان أخصراً.

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعينه به بلا واسطة حرف جر، فإنهم يقولون لي «ضربت زيداً» إن الضرب وقع على زيد، ولا يقولون في «مريت بريداً» إن المرور وقع عليه بل يتلصق به مخرج به المفاعيل الثلاثة. (جمعي) وخرج الحال؛ لأن تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فمعنى «ضربت زيداً قائماً» في حال القيام وخرج المستثنى والتبليغ بما خرج به. عصام.

فائدته^(١) عليه ليدخل في هذا المفعول حقيقة (نحو ضربت زيدا) وقتلت حمرا،
 وشتت خالدأ، وخلق الله العالم^(٢) (و) المفعول مجازاً نحو المفعول الأول من
 باب (أعطيت زيدا درهما) ونحو: لم أضرب بكراً (وقد يتقدم^(٣)) المفعول به (على
 الفعل)^(٤) إذ الفعل قوي التصرف فيعمل في مفعوله متقدماً^(٥) ومتأخراً نحو: «زيدأ

(١) قوله: تمام فائدته... الخ يراد عليه «مررت بزيدا» فإنه قد تعلق به الفعل، ولا يعقل بدونه مع
 أنه لا يسمى مفعولاً به اصطلاحاً، قال في السجم الثاقب: فالأولى أن يقول في الحد: ما
 تعلق به الفعل المتعدي خاصة..

(٢) هذا عند الجمهور أعني: أن خلق الله العالم مفعول به، وهذا الجرجاني، ولزمخشري،
 وابن الحاجب، ورجحه ابن هشام أنه مفعول مطلق، قالوا: لأن المفعول ما كان موجوداً
 قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الماعل به مفعلاً، والمفعول المطلق ما كان يبيد
 الماعل. (فاكهة معي).

(٣) ليس حكماً محتصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه على سواء، لا المفعول معه
 وذلك لمراعاة أصل لواو إذ هي الأصل للمعص لموضوعها أثناء الكلام. (نجم الدهن).

(٤) في خ / هـ بريادة (لوجود قرينة جوازاً لمعية أو معوية فاللفظية (زيدأ ضرب حمرو)
 ولمعوية (أكل الكمثرى موسى) ومن اللفظية مثل (ما أريد زيد أحمداً) ويجب تأخير
 مفعول به عن الفعل إذا كان الفعل صلة الحرف نحو (من البر أن تكف لسانك) أو مقرون
 بلام الإبتداء مثل (وإن الله مع المحسنين) ونقسم نحو (والله لا كولين الحق) ولا يجوز فيها
 تقديم المفعول به استغناء أو شرطاً أو مضاف إلى الاستغناء أو الشرط مثل (من رأيت)
 و(أيهم لقيت) و(من تكرم أكرم) و(أيهم تدع أحب) والمضاف إليه نحو (هلام من رأيت)
 و(فعل أيهم استحسن) أو كن جرياً لأما مثل قوله تعالى ﴿فَأَمَّا آلِ يَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ
 فَلَا تَنْهَرْ﴾ [المحر: ٩-١٠]

(٥) جوازاً ووجوباً أم جوازاً مثل: «الله أعبد» ووجه الحبيب أتمنى، وأم وجوباً فما تضمن
 معنى الاستغناء أو لشرط مثل (من رأيت؟) و(من تكرم أكرم) هذا إذا لم يمنع مانع من
 التقديم كوقره في حيز أن نحو (من البر أن تكف لسانك) اه: (جامي). وكذلك يمنع
 تقديم المفعول إذا أكد الفعل بنون التوكيد وأم قوله: «والله فأعبد» فللضرورة. نجم معنى
 والله أعلم وأحكم..

ضربت» وقوله: (و قد يحذف^(١) للفعل) الناصب للمفعول به (لقيام قرينة) تدل عليه حاله أو مفالية حذفاً (جوازاً مثل «زيداً» لمن قال: «من أضرب؟») أي: اضرب زهداً ونحو ذلك (و) مثال القرينة الحالية أن ترى شخصاً متهيئاً للدحج فتقول: مكة أي: تزهّد مكة، ومنه قوله:

٥٨ - لن تراها^(٢) ولن تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً^(٣)

أي: وأنت^(٤) ترى لها طيباً في مفارق الرأس (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول به (وجوباً في أربعة أبواب الأول) منها أي: من الأربعة الأبواب (سماهي

(١) قال (نجم الدين) وأعلم أن المفعول به يحذف كثيراً إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها أن شاء الله تعالى، وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو «ما أحسك وأجمل» ولا يحذف المحجوب به نحو «صرت في جواب: من صرت؟» (إذ هو مقصود الكلام وكذا إذا كان مستثنى نحو «ما ضربت إلا زيداً».

(٢) وذلك لأنه لما أثبت بعد النفي (نصب بعد الإثبات) عدم أن المراد إثبات الفعل المنفي وهو ترى، هطيل.

(٣) هذا البيت بسبب لابس قيس القرظيات

(اللفظة «المفارق» جمع مفروق وهو حيث ينفرق الشعر.

(الإعراب) (لن) حرف نفي ونصب وستانال (تراها) ترى فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت والهاء ضمير الغائبة في محل نصب مفعول به (ولو) لزاو في قوله ولو اعتراضية ولو شرطية (تأملت) فعل ماض واناء ضمير المحذوف مسي عن لفتح في محل رفع فاعل (إلا) أداة استثناء (ولها) الواو للحال ولها جار ومجرور متعلق بـ ترى المحذوف (في) حرف جر (مفارق) اسم مجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من قوله طيباً ومفارق مضاف و(الرأس) مضاف إليه (طيباً) مفعول به لـ ترى محذوف وتقدير لن تراها إلا وأنت ترى طيباً. والجملة المحذوفة في محل نصب حال، ولا بد من تقدير أنت قبل الفعل المحذوف، لتلا يدخل الواو على المضارع المثلث، إذ لا يكون إلا بانصير وحده فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) حيث نصب طيباً بفعل رأيت دل عليه م قبله.

(٤) وقائدة تقدير أنت لتلا تدخل واو الحال على المضارع المثبت، إذ لا يكون إلا بالضمير وحده.

نحو امرأة ونفسه^(١) أي: اترك امرأ ونفسه ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(٢) أي: انتهوا عن قولكم الله ثالث ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد وقيل^(٣) إنه صفة لمصدر محذوف أي: انتهوا انتهاء خيراً لكم، وقيل^(٤): إنه خير لكان^(٥) مقدرة أي: انتهوا يكون الانتهاء خيراً لكم (وأهلاً وسهلاً) أي: أتيت أهلاً لا أجنب، ووطئت سهلاً من الأرض لا خزاناً، وقيل: بهما مصدران محذوف فعلهما أي: أهلت أهلاً وسهلت سهلاً، وكذلك^(٦) مرحباً أي: أتيت مرحباً.

[المنادى]

(الثاني) من الذي يجب حذف فعله (المنادى) وهو الأول مما يحذف فعله^(٧) قياساً (و) حقيقته (هو المطلوب إقباله) يدخل في هذا أنا طالب إقبالك ويخرج بقوله: (بحرف نائب^(٨) مناب أدهو^(٩)) ونعني بالنايب حروف النداء وهي «يا وهيا وأي: والهمزة» على ما يجرى، وقد خرج من لحد المنسوب؛ لأنه غير مطلوب الإقبال عند المصنف، وليس بمنادى بل منفجع عليه وكذا خرج المتوجع منه نحو «الويل والشور» (لفظاً) ذلك الحرف، وذلك نحو «يازيد» أي: أدعو زيداً (أو

(١) والواو تحتل أن تكون بمعنى مع وهي الدسمة معه ويحتمل أن تكون عاطفة أي: دع امرأة ودع نفسه على المبالغة.

(٢) من سورة النساء من الآية (١٧١) - دليل الحذف عدم جور إعمال انتهوا كما لا يخفى.

(٣) الفراء.

(٤) الكسائي.

(٥) وليس بوجه؛ لأن كان لا تقدر قياساً.

(٦) في خ/هـ (كذلك مرحباً، أي: أتيت مرحباً) غير موجود.

(٧) في خ/هـ: (فعله) غير موجود.

(٨) يحذف الفعل هـ؛ لأن حرف انداء قائم مقام الفعل فسم يجمع بين النائب والمنوب عنه.

هذا إذا كان الحرف ملفوظاً به ولم يجر أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لثلاث يلبس بالأخبار. ركن الدين - ولدلالته عليه وإفادته فائدته. (نجم العيين).

(٩) الأولى أن يقدر بلفظ الماضي أي: دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

تقديرًا) نحو قوله تعالى ﴿يُؤْتِ أَغْرَضَ عَنْ هَذَا﴾^(١) أي: يا يوسف وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِ أَيُّهَا الضُّبُّ﴾^(٢) فالتقدير^(٣) أدعو يوسف.

(و) اعلم أن المنادى بنى ويعرب وقد بينهما الشيخ بقوله: (بنى على ما يرفع^(٤) به) من صمة أو ألف أو واو (إن كان مفرداً) يحترز من المضاف والمشبّه به وسيأتي (معرفة) يحترز من النكرة غير المقصودة والمبني (مثل يازيد) هذا مثال المتعرف بالعلمية في الأصل^(٥) (ويارجل) هذا مثال المتعرف بحرف النداء؛ لأجل قصده بالخطاب^(٦) (ويازيدان^(٧)) مثال المشى وهو الذي يرفع بالألف (ويا زيدون) مثال المجموع الذي يرفع بالواو، ويرجلان مثال جمع المكسر المتعرف بحرف النداء لكنه يقال: لِمَ بنى هذا؟ ولم خص بالضم؟ ولم بنى على الحركة ولم يُبنَ على السكون كما هو أصل المبنيات؟ قلت: وجه نائه أنه وقع موقع المضمّر^(٨) إذ «يا» بمثابة أدعو، وريد بمثابة الكاف، كأنك قلت: أدعوك، وخص^(٩) بالضم إذ

(١) من سورة يوسف، من الآية ﴿يُؤْتِ أَغْرَضَ عَنْ هَذَا﴾

(٢) من سورة يوسف، من الآية ﴿يُؤْتِ أَيُّهَا الضُّبُّ﴾

(٣) في ح/هـ (فالتقدير أدعو يوسف) غير موجود

(٤) هذا أولى من قولهم بنى عن الصم، لأنه لو كان مبني على الضم لخرج عنه المشى نحو «يا زيد» والمجموع نحو «يا زيدون».

- وقدم بيان البناء والخفض والفتح على نصب لفتنهما بالنسبة إلى النصب ولعلب الاختصار بالتقديم في بيان النصب بقوله: وينصب ما سواهما (جامي).

(٥) وأما الآن فقد حرد عن ذلك وعرب بحرف النداء إذ لا يجتمع تعريفان.

(٦) فيكون التعريف لمجموع الأمرين وهو حرف نداء وقصده بالخطاب.

(٧) في خ/هـ: بريادة (كقوله)

قالت هريرة لما جئت رائف ويلي عليك وويلي منك يارجل

(٨) فإن قيل: إن العلم إذا بني أو جمع لزم فيه اللام فكيف يصح «ياريدان» و«يازيدون» بلا لام، قيل: إن صح ذلك لقيام حرف النداء مقامه وكونه في حكمها في إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام لما يلزم اجتماع التعريف وهو محذور.

(٩) في خ/هـ (الضمير) - وكونه مثله في الأفراد والتعريف والخطاب. موضح.

(١٠) الأجود أنه خص بالضم؛ لأنه في الأصل معرب فبما شابه الضمير بني فخص بأشرف الحركات وهي الضمة؛ لأنها أشرف حركات الإعراب فتأمل.

لو بني على الفتح التبت حركة البناء بحركة الإعراب في الممتنع في «يا أحمد»^(١)، و«حمل» حيث يفرق بينهما التنوين، ولو بني على الكسر التبت في بعض الأحوال بالمضاف إلى ياء المنكلم المحذوفة ياءه، وبقيت الكسرة لتدل عليها نحو «يا إسحاق» وبني على الحركة لبذل على أن ياءه عارض لا أصلي.

(و) يعرب المنادي حين أن (حين أن يخفّض بلام الإستغاثـة^(٢)) لأنه لام جر، ولا يجوز إلغاؤه^(٣) لكنه مفتوح في المستغاث به؛ لأنه وقع موقع الضمير واللام مع المضمر مفتوحة نحو «لك» و«له» وكذلك فيما وقع موقع المضمر (مثل: يألزيد لعمرو) وتكون مع المستغاث له مكسورة نحو «يا لله للمسلمين» فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له، وكذلك تكون في المستغاث به بعد واو العطف نحو

(١) الأولى في انتمين نحو أحمر، لام لو بني على الفتح وفيه. يا أحمر لم يعلم هل هو مكرة مقصودة مبي على الفتح أو غير مقصودة، وهو متنع، فتلتس حركة التاء بحركة الإعراب، بحلاف أحمد فإنه لا يلتبس إلا في حالة حذف حرف التاء هل هو مبني أو منصوب بفعل. (املاء).

- ولقائل أن يقول التباس حركة الياء بحركة الإعراب حاصل أيضاً مع الضم، كما إذا قلت: يا أحمد، وهذا السامع من حرف النداء لتس عليه من الحركة التي هي أحد حركة ياء وأنت قلت: يا أحمد أم حركة إعراب وأنت قلت: جاءني أحمد، فلا جود ما ذكر أولاً في الحاشية.

(٢) وهذه هي لام التحصيل دخلت علامة الإستغاثـة، وإنما حصلت من بين لحروف لمناسبة معناها لمعناه؛ إذ المستغاث محصور من بين أمثاله باندعاء، فاللام معد لأدعو المقدر عند سيئويه أو بحرف النداء القائم مقامه عند مجرد إلى المفعول وجاز ذلك مع أن أدعو متمم بنفسه لصعفه بالإضمار أو لضعف الدب ما به. (نعم الدين). وأعلم أنه لا يستعمل من حروف النداء والإستغاثـة والتعجب إلا (هـ) وحدها؛ لكونها أشهر في النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المبادئ والمستغاث به والمتعجب منه كقول الشاعر:

- يا ما أميلح... الخ.

(٣) فإن قلت: إنما يمنع الجار في المعربات والمبادئ هاء مبني والعامل لا يظهر في البناء، قلت: حرف النداء مقتضى للبناء، واللام مفتوح لأن يعمل فيه، وكان أقرب من حرف النداء فأعمل فيه لأجل القرب.

«يأزِيد ولِعَمْرُو»^(١) ولبكر» فاللام مع المعطوف مكسورة أيضاً حيث لم تكرر «يا» نحو قوله:

٥٩ - يا لِعَطَافِنَا ويا نَزَبَاح وأبي الحشرج الفتى النفاح^(٢)
يا لِقُومِي من للعلی والمساخي يالْقُومِي من للندى والسماح

(و) إذا لحقت ألف الاستعانة بالمستعاث به فإنه (يفتح لإلحاق ألفها) أي:
ألف الاستعانة (فلا لام) يدخل المستعاث به (حيث لا) لأن اللام تقتضي جر آخر

(١) يكسر اللام إذا لم يُقَدْ معه حرف النداء، فإن أعيد فتح كما في البيت، وإنما كسرت في المعطوف مع أنه ماضي آخر؛ لأن المعطوف يجب أن يكون معياراً للمعطوف عليه معنى فكسر اللام بتدل المعايير اللغوية على المعايير السمعية، وقيل لصعب الواو الباقية من العامل. سيد شريف

(٢) هذان اليتان مما لم أطلع على لسان لهما. ^{يروي} رجالاً من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلی والمساخي من يقوم بهما بعدهم
(اللفظ) «عطاف» - رباح - أبي الحشرج» أسماء رجال من قومه «النفاح» كثير العطاء، ويروي «الوضاح» من الوضوح وهو اليباض كأنه أبيض الوجه لكرمه. «العل» بالنظم جمع عليا وهي صفة رفيعة «المساخي» هي مآثر أهل شرف والعسل ومكرماتهم واحدها) مسخة) «السماح» الجود.

(للمعنى) يقول لم يبق للعل والمساخي من يقوم بهما بعدهم.
(الإعراب) (يا) حرف نداء واستعانة (لِعَطَافِنَا) اللام حرف جر وعطاف اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وعطاف مضاف وب مضاف إليه والجر والمجرور متعلق بيا عند ابن جني لأنها حرف من حروف اندي أشربت معنى الفعل ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلّت عليه يا عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ السحابة سبويه (ويا) الواو عاطفة ويا حرف نداء واستعانة واللام جرة وترياح اسم مجرور باللام واجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف على نحو ما تقدم (وأي) الواو عاطفة وأبي معطوف على ما تقدم وهو مجرور بإيلاء لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف و(الحشرج) مضاف إليه (الفتى) صفة له مجرور بكسرة مقدرة (النفاح) صفة أيضاً مجرور بكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) إدخال لام الاستعانة على استعاث به مفتوحة وهو قوله: «يا لِعَطَافِنَا» - يالرباح - يا لِقُومِي -

الاسم، والألف تقتضي فتحه، ولا يكون مفتوحاً مجروراً في حالة واحدة فحذفنا اللام وأبقينا الألف؛ لأن فيه تطويلاً للصوت فنقول: يازيدا، وحركة الاسم مع الألف حركة بناء لبقاء علة البناء فيه^(١) وإنما فتح لأجل الألف، ولك أن تلحق بالألف ها السكت فنقول: (يا زيدا ويمرّب وينصب ما سواهما) أي: ماسرى المبنى والمجرور بلام الاستغاثة وذلك المضاف (مثل: يا عبد الله) و«يا غلام زيدا» و«يا صاحب عمرو» و«يا ذا المال» و«يا أخ لعرب» (و) المشبه^(٢) بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر على غير جهة الإضافة بأن يكون الثاني معمولاً للأول (نحو يا طالعا جبلا) فجبلا مفعول لطالع، أو يكون الثاني متعلقاً بالأول نحو «يارقيقا بالعباد» أو معطوفاً عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين» اسم رجل، لا إذا قصد نداء عدد ثلاثة وحدهم وثلاثين وحدهم فإن لإسمين هنا مبيان؛ لأن كل واحد منهما منادى مفرد على انفراده، ومن جملة ما ينصب لشبهه بالمضاف الاسم الموصوف بجملة كقول الشاعر:

٦٠ - أيّا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جرير^(٣) ولكن في كليب تواضع^(٤)

(١) وهو وقوعه موقع المضمّر وكونه مثله في الأفراد والتعريف والخطاب.

(٢) وضابط المشبه بالمضاف كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام آخر إليه (جامي) - ووجه التشابه من ثلاثة أوجه: الأول: أن الأول عامل في الثاني كالمضاف في المضاف إليه، والثاني: أن الثاني تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، والثالث: أن الأول مختص بالثاني كتخصيص المضاف بالمضاف إليه.

(٣) يرفع جرير على أنه بدل من شاعر وتنويه لضرورة، وإن نصب لمعنى أنه عطف بين.

(٤) هذا البيت ينسب للصلتان العبدى.

(المعنى) كان الصلتان قد ذهبي ليحكم بين الفرزدق وجرير ففضل جريراً في الشعر والفرزدق في الشرف.

(الإحواب) (أيّا) شاعراً أيّا حرف نداء، وشاعراً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة والسبب في نصبه أنه وصف بالجملة بعده (لا) دافعة سمجس (شاعر) اسم لا مني على افتتح في محو نصب (اليوم) ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بخبر (لا مثله) خبر لا مرفوع بالضمّة الظاهرة ومثل مصاف وهاء الضمير مضاف إليه مبني على لضم في محل جر (جرير) خبر مبتدأ محذوف (ولكن) الواو عاطفة ولكن حرف استدراك (في) حرف جر (كليب) اسم

وقول الآخر:

- ٦١ - أعبدأ حل في شعبي غريباً ألزماً لا إبالك واغتراباً^(١)
وكذلك الموصوف بظرف كقوله:
- ٦٢ - أدارأ بحزوى هجت للعين عبرة فماء الحياء يرفض أو يترقرق^(٢)

مجرور بنفي وعلامة جره الكسرة لظاهرة وإخار وانجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
(تواضع) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة وجملة لا شاعر اليوم مثله في محل نصب صفة
لشاعر

(الشاهد فيه) قوله . (أي شاهراً) حيث نصب انماذى من قبل التشبيه بالمصاف لأنه موصوف
بجملة.

(١) هذا البيت ينسب لجرير

(المعنى) جرير يُعَبِّرُ العاصم بن بريد الكندي بحلله في شعبي لأنه كان حليماً لني مرة،
وشعبي من ملادهم، والحلف عال هند العرب، جعله هذا لئلاً نأ لا في غير أهله فأبكر
عليه أن يجمع بين اللوم والعرف.

(الإعراب) (أعبدأ) الهمزة للدعاء وهدأ ماضى منصوب بالفتحة الظاهرة (حل) فعل ماضٍ
مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو وخملة من الفعل والفاعل في محل نصب
صفة لمبد (في شعبي) جار ومجرور متعلق بحل (غريباً) حال من الضمير المستتر في حل
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ألزماً) الهمزة للاستفهام ولوماً مفعول مطلق
منصوب بالفتحة الظاهرة حذف معه وجوباً (لا أبأ) لا دافية للجنس وأبأ اسمها منصوب
بالألف لأنه من الأسماء الستة (ولك) اللام زائدة وكف الخطأ بحرور باللام الزائدة وأبأ
مضاف وكاف الضمير مضاف إليه وحبر لا محذوف (واغتراباً) الوار عاطفة واعتراباً
منصوب عن أنه مفعول مطلق عاملة محذوف والتقدير وتغترب اغتراباً وجملة المعن
المحذوف معطوف على جملة ألزماً.

(الشاهد فيه) قوله: (أعبدأ حل) حيث نصب المنادى لأنه موصوف بخملة بعده وفيه شاهد
آخر وهو قوله (ألزماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر وقع بعد همزة دالة على
التوبيخ والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً.

(٢) هذا البيت ينسب لذي الرمة .

وفي خ/ه: فماء الهوى يرفض أو يترقرق.

(اللفظ) «حزوى» جبل من جبال الدهناء قال الأزهرى: وقد نزلت به «العبرة» اللمعة «ما

وقول الآخر:

٦٣ - ألا بانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام^(١)

«الهوى» هو اللمع لأن الهوى يبعث «يرقص» بصب متحركاً «يتفرق» أن يجيء وينهب فتوى له حركة وتلألاً.

(الإعراب) (أداراً) لهزمة حرف نداء وداراً مبدى مصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (بحزوى) الياء حرف جر وحرزى اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر واجار والمجرور في محل نصب صفة لدار (هجت) هاج فعل ماض والتاء للمخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع دامن (للهمين) جار ومجرور متعلق بهجت (هجرة) معمول به مصوب بالفتحة الظاهرة (لعماء) نداء حرف عطف ماء مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه، الصمة الظاهرة وماء مصابف (الحياة) مصابف (يرقص) فعل مضارع مرفوع بالصمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المتدا (أو) عاطفة (يتفرق) معطوف على يرقص، أو فاعل يتفرق ضمير مستتر جواراً تقديره هو، والجملة معطوف على جملة لها عن من الإعراب فهي في محل رفع في البيت شاهدان أولهما قوله (أداراً) حيث نصب المنادى الكثرة المقصودة بالنداء، والقاس فيه لبناء على الضم، ومسوح نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صمته فكانه قال: أداراً مستتراً بحرزي فجرى بعده على تشكير وإن كان معرفة مقصوداً بالنداء وثانيهما قوله (حزوى) حيث صحت الزور به لكونه اسماً لا وصفاً

(١) هذا البيت ينسب للأحوص

(اللغة) «نخلة» كناية عن المرأة، كما كني عهد الآخر بالسرحة في قوله -

أبى الله إن سرحة مالك. «ذات عرق» موصح بالحجار أحد مواقيت الحج المكانية.

(المعنى) يقول لهذه المرأة: أينها المرأة الموجودة في المكان المسمى بذات عرق ومكنى عنها بالنخلة السلام عليك ورحمة الله.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح (ها) حرف نداء (نخلة) مبدى مشبه بالمصاف مصوب بالفتحة الظاهرة لأنه تعلق به شيء من تمام معناه وهو لرصف المتعلق عليه تمام المعنى (من ذات) من حرف جر ذات اسم مجرور بمن ودت مصابف (هرق) مصابف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (ورحمة الله) الواو عاطفة ورحمة لله معطوف على السلام، وقدم عليه للضرورة، أو الواو للمعية، ورحمة الله مفعول معه عند بن جني (والسلام) مبتدأ مؤخر.

ونحو قوله **يا عطيماً** يرجى لكل عظيم^(١)

(و) مما يعرب بالنصب النكرة غير المقصودة نحو (يارجلاً لغير معين)
وياملاً أحملني قال الشاعر:
فيا راكباً إما عرضت فبأسفن ندامي: من نجران أن لا تلاقيا^(٢)

وفي البيت (شاهدان) أولهما فوه. (ب) نخلة من ذات هرق) حيث نصب المنادي لأنه نكرة موصوفة بالحار والمجروح وثانيهما قوله. (عليك ورحمة الله السلام) يريد عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف بالوار على المعطوف عليه وقال ابن جني أن ورحمة الله معطوف على الصير في عليث.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج: ٦ ص: ٢٥٦

عن عائشة قالت افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل فالتصمت فإذا هو ساجد كالثوب لطريح وهو يقول سجد لك خبلي سوادى وآس بك مؤادي هذه يدي بما حببت على نفسي يا عطيماً يرجى لكل عظيم غفر الله لك العظيم

(٢) هذا البيت بسبب لعن يعوث، وهذا البيت من قصيدة له هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته سي كميم في يوم الثلاثاء الثاني، وشبهه قول مالك بن الربيع من قصيدة تشبه على الناس بقصيدة عبد يعوث وهو:-

فيا راكباً إما عرضت فبأسفن ندامي مالك والريب أن لا تلاقيا
(اللغة) «عرضت» أثبت العروض بالفتح وهي مكة ومدينة وما حولها، وقيل: واليمن أيضاً «ندامي» جمع ندام بمعنى القديم.

(الإعراب) (يا راكباً) يا حرف نداء وراكباً ماضى منصوب بالفتحة الطاهرة (إما) كلمة مركبة من إن وما فإن شرطية وما رائدة (عرضت) عرض فعل ماضى فعل الشرط وتاء المخاطب وعلة (فلئن) لعاء راقعة هي جواب الشرط، وبلغ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بـ (فإن) التوكيد الحقيقية، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (ندامي) مفعول أول لبلغ منصوب بمتحة مقدرة على الألف مع من ظهورها التمدد، وندامي مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه (من نجران) جار ومجرور متعلق بمحذوف (أن) غنفة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف وتقديره أنه أي: الحال والشأن (لا) نافية للجنس (تلاقيا) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وألوه للإطلاق وحبر لا محذوف واجملة من لا واسمها وحبرها في محل رفع خبر أن المحففة، وأن المحففة، وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبعاً.

(الشاهد فيه) قوله (أيا راكباً) حيث جاء بالمنادي منصوباً لفظاً بكونه نكرة غير مقصودة.

(وتوابع^(١) المنادي) يحتز من توابع غير المصادي فستأتي (المبني) يحتز من توابع المضاف، والمشبّه به، والنكرة غير المقصودة، والمستغاث المجرور فإنها معربة لإعراب متبوعها (المفردة^(٢)) يحتز من التوابع المضافة^(٣) فإنها منصوبة ولو كان المتبوع مضموماً وهذه التوابع لمذكورة محدودة^(٤) هنا هي (من التأكيد^(٥)) نحو «يا نعيم أجمعون» (والصفة) نحو «يا زيد العاقل» (وعطف البيان) نحو «يا غلام بشر»^(٦) يعني أن اسم العلام بشر (والمعطوف بحرف) نحو «يا زيد والحسن» ومن شرط المعطوف بحرف أن يكون من النوع (الممتنع^(٧) دخول يا) وسائر

- (١) كان عليه أن يقول: توابع المنادي لمبي غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثه فإن توابعه لا ترفع نحو «يا زيدا وعمرا» و«يا نعباً أجمعين» و«يا زيدا أبا عمرو»؛ لأن المتبوع مبني على النفع وكذا توابع لمصادي لمجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول: «يا زيدا وعمرو» ولا يجوز رفعها ومضيتها لظهور إعراب المتبوع. (تجمل للدين)
- (٢) حقيقة أو حكماً، وقيد التوابع لكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحيد لا يجوز فيه إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة ما لا يكون مضطرباً كولا لفظياً، ولا شبه مضاف، أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظياً، أو مشبهاً بالمضاف فإنهما لما اتحدت بهما الإضافة المعنوية كان في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالإضافة اللفظية والمشبّه بالمضاف؛ لأنهما كانتا توابع لمفرد في جواز الرفع والنصب نحو «يا زيد الحسن لوجه» و«الحسن الوجه» و«يا زيد الحسن وجه» و«الحسن وجه» (جامي). وينبغي أن يزيد أن لا يكون المبني أي، واسم الإشارة من قولك: «يا أيها الرجل» و«يا هذا الرجل» فليس يجوز في ذلك إلا الرفع وسبأني ولعل هذه أنه سيذكره.

- (٣) إضافة معنوية.
- (٤) في خ/ه: (محدودة) غير موجودة
- (٥) المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأعت حكم لأول إعراباً وبناء وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قان الشاهر: -

إني وأسطار سطر سطرأ فائل يا نصر نصر نصرأ
وكن المختار عبد المصنف ذلك. (ح)

- (٦) ونون بشر دليل على أنه عطف بيان لا بدل.
- (٧) وإنما قال: الممتنع دخول (يا) عليه ولم يقل: المعروف للام لئلا يرد «يا محمد» و«الله» فإنه لا ينصب. (صدي).

حروف النداء (عليه) أي: على المعطوف وذلك حيث هو معرف بحرف التعريف نحو «يا زيد والحارث» إذ لا يحوز دخول حرف النداء على الألف واللام لأنها يجمع بين تعريفين فلا يقل: «يا الحارث» فأما إذا كان المعطوف غير معرف باللام فإنه يجوز دخول حرف النداء كما سيأتي له حكم غير هذا فهذه التوابع المذكورة (ترفع على لفظه^(١)) أي: على نطق المتبوع وهو المنادى؛ لأن حركته أشبهت حركة الإعراب لعروضها فجعلت حركة التابع وإن كان معرباً مماثلة لحركة المتبوع في الصورة (وتنصب) هذه التوابع المذكورة (على محله) أي: على محل المتبوع؛ لأنه مفعول في الأصل وقياس توابع حبيبات أن تتبع على المحل^(٢) كما يأتي وذلك (مثل يا زيد العاقل) بالرفع على اللفظ (والعاقل) بالنصب على محل المنادى إذ هو مفعول به في الأصل ومنه قوله:

٦٥ - فما سعدس مامة وابن فحس بأكرم مسك يا عسر الجواد^(٣)

(١) لأنه لما كانت الصفة التي هي حركة الباء تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كترفع وحروف النداء كالعامل ركنا فتحة) لأرجل (نجم الذهب).

(٢) وهو القيس لأن التوابع الخمسة بما وصفت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بانه ألا ترى أنك لا تقول «جاءني هؤلاء بكرام» بجر الصفة على اللفظ بل يجب الرفع فيها على المحل.

(٣) هذا البيت ينسب لعجير بن عطية يمدح فيه عمر بن عبد العزيز بن مروان، وفي رواية أخرى يروي البيت «في كعب بن مامة» (في ح/ هـ) «وابن أروي» بدلاً من «وابن قيس». (الإعراب) (فما) ما نافية حجازية عاملة عمل ليس (كعب) اسم ما مرفوع بالصفة الظاهرة (ابن) نعت سعد وابن مصاف و(أمامة) مصاف إليه (وابن) الواو عاطفة وابن معطوف على اسم ما والمعطوف على المرفوع مرفوع وبس مصاف و(قيس) مصاف إليه (بأكرم) الباء حرف جر زائد أكرم خبر ما الحجازية (منك) جار ومجرور متعلق بأكرم (يا) حرف نداء (همر) منادى مبني على الضم في محل نصب (الجواد) نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف بالإصلاق، وقد روي يا عمر يفتح الراء، فيكون عمر مبدى مبتدأ على المنع لأنه معرب بالجواد المنصوب أو مبتدأ على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتيان، والجواد نعت لعمر على اللفظ.

(الشاهد فيه) قوله: «الجواد» فإنه صفة لعمر، وعمر مبدى مبني على الضم، وقد ورد في

ومثال التأكيد على هذا «باتميم أجمعين» وعطف البيان «يا غلام بشرأ» والمعطوف بحرف «يا زيد والحارث» وقوله تعالى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)﴾ واعلم أنه لا خلاف بين النحاة أن الأمرين سواء فيما عدا المعطوف المذكور فأما هو فقد بينه الشيخ بقوله: (والخليل) بن أحمد في المعطوف (يفتار الرفع)^(٢) لأن حرف العطف يقوم مقام العامل وهو حرف لنداء فكأنه باشر الاسم وكان الألف واللام نزحاً (وأبو عمرو) بن لعلاء لقاري المشهور في رواية نجم الدين ولجزمي^(٣) في رواية ركن الدين يحذر في المعطوف المذكور (النصب^(٤))؛ لأنه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام كما سبق ولا يتباع على محل المبني أولى (وأبو العباس) وهو سميرد^(٥) فضل وقال: (إن كان) المعطوف المذكور (كالحسن) والفضل والعلاء والحارث، وكل ما كان في أصله صفة أو

البيت بنصب حروف بدليل قوامي القصيدة كلها كذلك على أن تمت المنادى المتني إذا كان مقترناً بال جاز فيه النصب تراعاة لمحل المنادى

(١) الأولى في التمثيل بقول الشاعر:-

الأيام زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق

إد الآية تحتل أن يكون نصب والطير معولا معه، وخمر كل ما يستر الإنسان من شجر وغير معاء سيرا فقد جاوزتما موضع المخافة في الطريق * من سورة ساء من الآية (١٠).

(٢) مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الصفة وما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك النحاة إعراباً فصارت رفعاً. (جامي).

(٣) نسبة إلى جرم (قبيلة).

(٤) جرياً على القياس في إعراب توبع المبي «كصربت هؤلاء الرجال». (خبيصي).

(٥) قال الرضي: ومذهب الميرد ليس على ما أحال عليه المصنف، ولا يدل عليه كلامه، وذلك أنه قال إن كانت اللام في العلم احتوت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه، ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما إلى صفة الأصلية فقط، وكأنه مجرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال: وإن كانت اللام في الجنس احتوت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام إذا تفيد التعريف، وليس الاسم كـمجرد عنها، فعلى مذهب الميرد في الحسن والصحيح معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما ذهب إليه المصنف.

مصدراً (فكالخليل) في اختيار الرفع لجوار تقدير حذف اللام ومباشرة حرف النداء للمعطوف، إذ حرف المعطف قائم^(١) مقدم حرف النداء ولام التعريف في ذلك غير لازمة بل يجوز حذفها، وإن لا يك: ون كذلك بل كانت اللام لازمة^(٢) لا يجوز حذفها كالصعق^(٣) والنجم للثرب^(٤) فكأبي عمرو في اختيار النصب^(٥) وهذا التفصيل الأقرب (و) لما فرغ من ذكر التوابع عبر المضافة أراد أن يبين التوابع (المضافة) فقال^(٦): المضافة إلى اسم بعده إذا كان ذلك من باب الإضافة (المعنوية) لا اللفظية^(٧) مثل: أبا زيد الحسن الوجه، فالحسن مصاف إلى الوجه إضافة لفظية فيجوز فيه الوجه^(٨)، لأنها لا تعيد تعريفاً ولا تخصيصاً فإضافتها

(١) في خ/ه: (يقوم)

(٢) ويحتاج هـ ما - إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها، وذلك بأن نظر إلى العلم فإن كان علماً أي كان في الأصل اسم جنس وصار لكثرة الاستعمال علماً له كانت اللام في مثله لازمة، لأنه لم يصير علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك في الأسماء كالكسبية، والجسم، والكتاب، وأما في الصفة كالصعق، وأما أن تكون منقولة من الصفة أو المصدر أو لا، واسمقون من أحدهما كالعاص، ولحسن، والحسين، والفضل، والعلاء، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها بل إن دحمت اللام في مثلها بعد العلمية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمع الرصمية الأصبية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن، والحسين، وكذا إن كانت في الجنس فإنها لازمة؛ لأن اللام إذا تفيد معنى التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها. (نجم الدين) والله أعلم.

(٣) اسم رجل، وهو حويلد بن نوفل، سمي بذلك لاحترافه بالصاعقة..

(٤) في خ/ه: مريادة (والبيت) نليت الحرم، و(الكتاب) كتاب سيبويه

(٥) لا متاع جمعه ماضي مستقلاً..

(٦) في خ/ه: (فقال) غير موجودة.

(٧) يعني: فتحكمها حكم المفردات؛ لأن إضافتها كلا إضافة.

(٨) وفيه سؤال وهو أن يقال: إن الحسن الوجه لو دخل عليه حرف النداء لكان منصوباً؛ لأنه مضاف فكذا إذا كان تابعاً، فكان قياسه أن لا يجوز الرفع، ولا يحفظ له جواب، فينظر في ذلك، ولعل الجواب: أنه يجوز في لتوابع ما لا يجوز في المتبوعات..

دون المعنوية في القوة^(١) وأيضاً فالمنادى معرفة فلا يوصف إلا بمعرفة والإضافة اللفظية بمجرد أنها لا تفيد تعريفاً كما مر فلا بد فيها من اللام؛ لتعرف كموصوفها، ومع دخول اللام فيها لا يصح مباشرة حرف النداء لها فكان فيها الوجهين، ذكره ركن الدين، فأما إذا كانت إضافة التوابع المذكورة معنوية، وهي ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً فإنها (تنصب) مثل: «يا نعيم كلهم»^(٢) و«كلكم» في التأكيد «يا زيد ذا الجنة»^(٣) و«يا بكرُ صاحب المال» في الصفة و«يا زيد أبا عبد الله» و«يا عمر أبا حفص» في عطف البيان و«يا زيد وعبد الله» و«يا عمرو وغلّام زيد» في المعطوف بحرف^(٤)، وذلك لأن المتبوع إذا كان منادى مضافاً نصب، وكذا التابع؛ لأن حرف النداء كأنه مباشر له لعدم الحانع.

و(أما البدل) مطلقاً^(٥) (والمعطوف غير ماذكر) وهو الذي لا يمتنع دخول (يا) عليه نحو: «يا زيد وعمرو» بهذا كله (حكمه حكم المستقل)^(٦) بنفسه (مطلقاً)^(٧) في أفراد وإضافة في تابع أو متبوع مثال البدل «يا زيد أخانا - يا أخانا زيد» فهذا في بدل الكل، وبدل الغلط: «يا زيد عبد الله» و«يا عبد الله»^(٨) زيد ومثال

(١) فاشبهت الممرد ولذا قيل: إنها مجردة حكماً..

(٢) بالنية في كلهم؛ لأن الاسم لظاهر موصوع على النية وإما جاز كلكم؛ لأن الياء دليل الخطاب.

(٣) بالضم مجتمع شعر الرأس، وبالفتح الشيء الكثير.

(٤) ولا يجيء المعطوف بحرف المجتمع دخول (يا) عليه مضافاً لأن اللام يمتنع دخولها على لمضاف بالإضافة الحقيقية. (جامي).

(٥) سواء كان بدل الكل أو بدل البعض أو بدل الاشتغال أو الغلط..

(٦) وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والأرب كانتوتة لذكره والمعطوف المحصوص مندى مستقل في الحقيقية ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف لنداء مقدراً فيه. (جامي).

(٧) قوله: مطلقاً أي. سواء كانا باللام أم لا، وقال الهندي. أي: سواء كانا مفردين أم مضافين أو مضافين للمضاف أو نكرتين أو مختلفين نحو «يا زيد طبعاً جبلاً» و«يا زيد رجلاً صالحاً»..

(٨) ومثال بدل البعض «يا قريش بني هاشم» و«يا بني آدم قريش»..

المعطوف المذكور هنا: «يا زيد وعبد الله» و«يا عبد الله وزيد» و«يا زيد وعمرو» و«يا عبد الله وأخا زيد»^(١) فتعبر كل واحد من هذه معاملة المنادى المستقل إذا كان مضافاً نصب وإن كان مفرداً بني على ما يرفع به من غير نظر إلى تابع أو متبوع (والعلم^(٢) الموصوف بابن) أو ابنة^(٣) . الخ (مضافاً إلى علم^(٤) يختار فتحه) ويجوز ضمّه نحو: «يا زيد بن عمرو» و«يا بكر بن خالد» و«يا هند بنت عاصم» و«يا قاطمة بنت بكر» حتى كان الاسم المنادى مفرداً معلماً موصوفاً بابن أو ابنة والابن^(٥) مضافاً إلى علم فإنه يحذف^(٦) فتح المنادى المفرد حيث إن إتباعاً^(٧) لحركته حركة الابن؛ للتحفيف لكثرة نداء الأعلام، ودوران ذلك على ألسنتهم، فإن كان الأول غير علم نحو: - «يا رجل ابن ريد» فالصم فيه لا خير إلا أن يكون مضافاً أعرب^(٨) وكذلك لو كان الذي أصيب إليه الابن أو نحوه غير علم نحو: - «يا ريد بن أخينا»^(٩) و«يا هند بنت عميد» فالصم في المنادى فقط حيث كان مفرداً

- (١) أو «يا زيد ورجلاً» إذا أردت التشكيك أو «يا ريد ورجل» إذا قصدت التعريف. (نجم)
 (٢) المنادى المعنى على الصم، ما كونه ميباً على الصم فلما يفهم من اختيار فتحه عن جوار الصم، فإن جوار الصم لا يكون إلا في تسمي على الصم. (جامي)
 (٣) في نسخة (هـ): بزيادة (نون بنت)
 - وأما بنت عيسى مثلها أي ابن واسة في الداء ذكره (معجم اللذين).
 (٤) لم يعصل بينهما فاصل فاما إذا فصل لم يصح ولو بصفة أخرى نحو: «يا زيد الظريف ابن عمرو» فإنه يرفع؛ لأنه غير كثير استعماله (معجم اللذين).
 (٥) في ح/هـ. بزيادة (أو الابنة)
 (٦) والضم هو الأصل؛ لأنه منادى مفرد، وأما ابن فإنه منصوب؛ لأنه صفة مضافة فيجب نصبها.
 (٧) يعني: باتباع حركة المنادى حركة الصفة ربما فعل هذا دون العكس لوجهين أحدهما أن حركة الإعراب للمعنى، وحركة البناء لغير معنى، والبال على المعنى أحق بأن يكون متبوعاً. الثاني: أن حركة الصفة ما يستحقه الموصوف في الأصل وهو النصب..
 (٨) في خ/هـ: (أعرب) غير موجودة
 (٩) وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جمعاً لها فحذفوه لفظاً بفتحة، وحذفوه خطأ بحذف ألف بن ونة. (نجم).

والإعراب حيث كان مضافاً أو في حكمه^(١) (و) لما فرغ من تبين نداء غير المعروف باللام أخذ في بيان المعروف به فقال: (إذا نودي) الاسم (المعرف)^(٢) باللام) قيل: (يا أيها الرجل، ويا أيها الرجل، ويا هذا الرجل) يعني: أنه لا يجوز دخول حرف النداء على لام التعريف، فإذا أرادوا نداء ما فيه اللام وضعوا وصلة إلى نداء ذلك وهي (أي) (وجعلوا هاء التثنية)^(٣) عوضاً عما تضاف إليه (أي) (في المثال الأول، وأي: موصوفة بالإشارة في المثال الثاني، واسم الإشارة وحده في المثال الثالث كما ترى بناء على أن المنادى في اللفظ هو^(٤) الوصلة والمعرف باللام صفة له، وفي التحقيق أنه المنادى المقصود، ولا يقال: يجب نصب أي: كالمنادى المضاف إذ هاء التثنية واسم الإشارة قنوم مقام ما تضاف إليه أي: وهي لا تستعمل إلا مضافة، لانا نقول: يس القائم مقام المضاف إليه كهر سلمنا^(٥) فالأرجح عندي كلام الحسن الأحفش أن أي: الموصول مبنية على الضم لحذف صدر صلتها^(٦)، وذا اللام حبر متدا محذوف وهو صدر الصلة كما قد جاء^(٧) في ﴿ثُمَّ لَنَزَيِّنَنَّ لَهُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ آيَاتٍ أَتَتْهُمُ مِنْ رَبِّكَ آيَاتٍ﴾^(٨) وقد رجع هذا الإمام يحيى بن حمزة رحمته الله واستدل له بوجوه كثيرة. قلت: ومن أعظم مرجحاته سلامته عن

(١) نحوها ثلاثة وثلاثين وابن أخيا.

(٢) سواء كان المعروف جنساً كمثل أو موصولاً نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وأما إذا كان محلاً

كالفرزدق، ولصمق، والثريد، فلا يدخل حرف النداء عليه بل نقول: يا من هو الفرزدق، ولا يجوز أن يتوصل إليه بما ذكر من أي: وهاء التثنية إلا إذا كان اسم جرس يعلم ذلك، والحلة في ذلك أن المعروف باللام صفة لأي: والأعلام لا تقع صفة. ذكره ابن حيان.

(٣) لأنك إذا أتيت بأي: لرميت هاء التثنية لأن لتثنية مناسب النداء لأن ما بعده هو المقصود، وإنما خصت دون أخواتها لأنها أقل حرفاً (نجم لائق).

(٤) في نسخة أخرى (هي).

(٥) تسليم جدل.

(٦) تقديره «يا الذي هو الرجل».

(٧) أي: البناء على الضم وحذف صدر الصلة.

(٨) من سورة مريم من الآية (٦٩).

الاشكالات^(١) الواردة على التزام رفع ذي للام وتوابعه مع القول بأن حركتها حركة إعراب، (و) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال: إذا كان المحرف باللام صفة لهذه الوصلة التي دخل عليها حرف النداء فأجيزوا فيه الوجهين الرفع على اللفظ والنصب على المحل كما تقدم. فقال الشيخ محبياً عن هذا: قد (الترمو) يعني العرب (رفع^(٢) للرجل) ولم يجيزوا فيه النصب وذلك (لأنه المقصود بالنداء) في الحقيقة وإنما وضع المتبوع وصلة كما ذكر (و) رد سؤال آخر فقيل: فأجيزوا في تابع الرجل الوجهين نحو: «يا أيها الرجل العالم» كما قلتم في توابع المنادى المبني. فأجاب الشيخ بأن قال: والتمروا رفع (توابعه لأنها توابع معرب^(٣)) إذ الضمة التي في الرجل حركة إعراب إذ قد بُعِدَ عن حرف النداء وليست بحركة بناء كما في «يا زيد العاقل» (وقالوا: يا الله خاصة) يعني: بإدخال حرف النداء على ما فيه الألف^(٤) واللام، وذلك خاص في اسم الله؛ لأن اللام لازمة فيه فصارت

(١) منها أن الرجل إذا كان صادى فهي ضمة بناء، وإن كان صفة متادى جاز فيه الوجهان، وأيضاً فكيف يكون الضمة إعراباً وهي جملة المعدل، وأيضاً إذا كان حركة الرجل إعرابية فلا حاصل لها إلا على الوجه الذي ذكرنا.

(٢) وإنما قال: رفعه ولم يقل ضمة؛ لبعده عن حرف النداء فلما بعد عن حرف النداء صار معرباً، فلما كان مقصوداً جلبت له صورته، وأما توابعه فلا بد فيها من الإعراب لأنها تابعة لمعرب.

(٣) فصار الرجل في نحو: - «يا أيها الرجل» كمنعامة قال الشاعر:

مثل النعامة إن قيل أحسن لحفت بالظير أو طُيرت صارت مع الأبل

إن قيل لم وجب الرفع؟ قيل هو كالمندى لمرد اندي بأشبه حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه، وإن قيل: (إذا يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس نفس آسدى المضموم بل مثله. «خالدي»

(٤) لأن اللام لازمة وعوض بحلاف «ناس» فهي عرض عن الهمزة؛ لأن أصله الأناس وليست لازمة؛ لأنه يقال: ناس هي سعة الكلام والجمع لازمة وليست بعوض فلا يقال: «يا الناس ويا النجم».

كالجزء من الكلمة لكونها عوضاً من^(١) همزة إله، وأيضاً فقد كثر دوراته في دعاء^(٢) الناس له تعالى فاغتفر في ذلك ما لم يغتفر في غيره، وأما قوله:

٦٦ - ليا الغلامان اللذان فرا - إياكما أن تكسباني شراً^(٣)
وقول الآخر:

٦٧ - من أجملت يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصول عني^(٤)

(١) في خ/ه: (هن)

(٢) في خ/ه: ودعاه.

(٣) هذا البيت من انشواهد التي لم يشر لها على نسبة إلى قائل معين.

(الإعراب) (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف لأن متنى في محل نصب اللذان صفة لقوله الغلامان باعتبار اللفظ (فرا) فعل ماضٍ و(ألف الاثنين) فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (إياكما) منصوب عن التحذير بفعل مضمر تقديره أحذركما (أن) مصدرية (تكسباني) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون و(ألف الاثنين) ماضٍ و(قلون) لتوقاية و(الياء) مفعول أول (شراً) مفعول ثانٍ. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة.

شاهد فيه قوله: (ليا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

(٤) هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها

(اللغة) «تيمت قلبه» ذلكته واستعدته «عني» أي: على من يباة الحرف عن الحرف.

ورد هذا البيت بلا نسبة.

(الإعراب) (من أجل) جار ومجرور و(أجل) مضاف و(كاف المخاطبة) مضاف إليه والجار والمجرور علة لمحذوف أو خبر لمبتدأ محذوف (يا) حرف نداء (التي) اسم موصول منادى (تيمت) (تيم) فعل ماضٍ و(الياء) نداء المخاطبة مبني على الكسر في محل رفع فاعل (قلبي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبله من انباء مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(اللب) مضاف و(الياء) متكلم مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول و(أنت) صير منفصل مبتدأ (بخيلة) خبر المبتدأ مرفوع بالصيغة الظاهرة (بالوصول) جار ومجرور متعلق ببخيلة (مني) (من) حرف جر و(الياء) المتكلم مجرور مبني على السكون في محل جر و(جار والمجرور) متعلق بالوصول.

قليل^(١).

(ولك في مثل^(٢)) قول جرير:

٦٨ - (يا تيم تيم عدي) لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر^(٣)
وقول الآخر:-

٦٩ - يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل^(٤)

(الشاهد فيه) قوله «يا التي» بداء ما فيه أن تشبها بقولهم «يا الله» وقال (المسيراقي) كان (أبو العباس) لا يجير) يا التي (ويطعن على البيت، و(سبويه) غير متهم فيما رواه، ومن أصحابنا من يقول، أن قوله «يا التي تيمت قلبي» عن الخذف كأنه قال: «يا أيتها التي تيمت قلبي» محذوف وأقام الصفة مقام الموصوف

(١) صوابه فساد، والفرق بين القليل والشاذ أن القليل يقاس عليه والشاذ لا يقاس عليه.

(٢) يمي بضمه، المتأدى المفرد إذا تكرر لفظه ودل على الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة والثاني واجب النصب ولك في الأول النصب والنصب.

(٣) (اللفظة) «السوءة» الفعلة القبيحة أراد يمنعونه من معاني حتى تأمروا، أن ألقينكم في بلية

(الإهراق) (ها) حرف نداء (تيم) مبادئ ويجوز فيه النصب على اعتباره مفرداً علماً ويجوز نصبه بتقدير إصافته إلى ما بعد الشر كما هو رأي سبويه أو تقدير إصافته إلى محذوف مثل الذي أصيب إليه الثاني (تيم) مبادئ مصوب على أنه مبادئ بحرف بداء محذوف أو على أنه تابع بدل أو عطף بيان أو تركيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول منصوباً، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً، أو على أنه مفعول به فعل محذوف و(تيم) مضاف و(عدي) مضاف إليه (لا) نافية للجس (أبا) اسم لا (لكم) بلام حرف رائد و(الكاف) مجرور باللام الراكدة وأبا مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا نافية محذوف (لا) نافية ويجوز أن تكون لا نافية (يلقونكم) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا النافية وضمير المحدثين مفعول به مقدم مبني على النصب في محل نصب والميم علامة الجمع (في سوءة) جار ومجرور متعلق بيلقي (هههه) دهن يلقي مرفوع بالصفة الظاهرة.

(الشاهد فيه) إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أصيب إليه فعامل الثاني في منع التثنية للإضافة معاملة الأول.

(٤) هذا البيت ينسب لعبد الله بن رواحة.

(اللفظة) «اليعملات» الناقة القوية «الذبل» جمع ذبل من شدة السير وطول السرى.

(الضم^(١)) في تيم وزيد الأوبين على أن كل واحد منهما منادى مفرد (والنصب) على أن الأول مضاف إلى عدي محذوف دل عليه المذكور، وأصله يا تيم عدي تيم^(٢) عدي، أو أن تيماً الأول مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني مؤخر بعد لفظ عدي فأقحم بينه وبين الاسم لأول لتأكيد، وأصله «يا تيم عدي تيم» وكذلك في «يا زيد زيد اليعملات» (و) لنادى^(٣) (المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه) خمس لغات فصيحة وهي (يا هلامي) بإثبات ياء المتكلم وإسكانها للتخفيف (و يا هلامي) بإثباتها مفتوحة وهذا هو الأصل على الصحيح لأن ياء المتكلم اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة^(٤) (ويا هلام) بحذف الياء وتبقي

(الإعراب) (يا) حرف نداء (زيد) ماضى مبني على الضم في محل نصب أو منصوب بالفتحة الظاهرة كما تقدم في البيت قبله (زيد) منصوب لا غير عن أنه تابع للسبق أو منادى وريد مصاف و(اليعملات) مضاف إليه (اليس) صفة لليعملات (تطاول) فعل ماضى مبني على المتع (الليل) فاعل تطاول مرفوع بالصفة الظاهرة (عليك) جار ومجرور متعلق بتطاول (لنزل) (الفاء) استئنافية و (انزل) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت

(الشاهد فيه) قوله «يازيد زيد اليعملات» لك في زيد الأول الضم عن تقديره منادى مفرداً، وزيد الثاني إما منادى سقط منه حرف نداء، وما عطف بيا، وإما معمولاً بتقدير أهني، ولك في زيد الأول النصب وذلك من أن الأصل «يا زيد اليعملات زيد اليعملات».

(١) أما الضم في أول فلأنه ماضى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على، مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لمعنى فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيبويه، أو مضاف إلى عدي المحذوف لقربة المذكورة، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي أجاز المتع مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيم» بالضم تيم عدي بالفتح إتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو، وتعين النصب في الثاني لأنه إما تابع مضاف أو تابع مضاف...

(٢) وهو الظاهر والدليل عليه أنا لو قلنا إن مضاف إلى عدي هذا هو الأول أدى إلى محذورين أحدهما، التقديم والتأخير من دون فائدة والثاني، الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) في خ/ه: (المنادى) غير موجود.

(٤) وأما سكون الواو في ضربوا لنقل الفتحة عنها بعد الحركة.

الكسرة لتدل عليها (ويا غلاماً) بقلب لياء أَلَمَا والكسرة فتحة؛ لأن الألف أخف كما قلبت في قوله تعالى: ﴿يَحْزَنَنَّ﴾ (وبالهاء^(١) وفقاً) نحو «غلاماء» وتسمى هاء السكت وإنما أتى بها لبيان الألف وفي لغتان غير ذلك «يا غلام» بفتح الميم بعد حذف الألف و«يا غلام» بالميم^(٢) مضمومة لكن استضعفهما^(٣) الشيخ فتركهما (وقالوا: يا أبي ويا أمي) بالخمسة الوجوه المذكورة في باب غلامي (و) زادوا على ذلك (يا أبت ويا أمت) بإبدال^(٤) الياء بتاء^(٥) لتأنيث إذ قد يوقف على هذا بالهاء فيقال: يا أبه (فتحاً) للتاء لإبدالها عن حرف مفتوح وهو ياء المتكلم إذ فتحه هو الأصل كما قدمنا (وكسراً) للتاء لمناسبة أصلها وهي الياء^(٦) (و) قالوا: يا أبت وأمتا (بالألف) مع التاء وجعلوهما عوضاً عن الياء (دون الياء) فلم يأتوا بها مع التاء ويقولوا: يا أمي ويا أبي لتلا يجمعوه بين العوض والمعووض عنه^(٧) (وقالوا) في نوع من المضافات^(٨) إلى المضاف إلى ياء المتكلم وهو (يا ابن أم ويا ابن هم) خاصة مثل باب علامي مطلقاً فأجروا فيه الخمسة استغنى المذكورة أولاً قال الشاعر:

(١) في لأوجه كلها وقوله وفقاً أي في حال الوقف تقول «يا علاميه، يا علاميه، وياغلاميه ويا غلاماء» فربما بين الوقف والوصل.

ليس لمة حامية كما ذكر السيد وإس قوله: وبهاه وفقاً عائد إلى الأربع وفي إعادة السيد إلى قوله: ياعلاماء نظراً وذلك ظاهراً ولله أحسن ذكره الشيخ نصف الله (الجمامي)، وقد سبق السيد هذا (السعدي) وعبارة تشرح تقتضي الأمرين.

(٢) في ح/ه بالضم

(٣) ووجه ضمهما أنها حذفت ياء المتكلم ولم يوجد عوض لها، ولا قرينة تدل عليها.

(٤) في ح/ه من قوله: (بإبدال الياء) إلى قوله (فيقال. يأبه) غير موجود.

(٥) قال (نجم الدين). وإنما أبدت تاء تأنيث عن الياء، لأن تاء التأنيث تدل على التثنية

في بعض المواضع نحو علامة وشدة والأب والأم مطلقاً التصحيح يعني: أنهما أصل التثنية ومنهما يكتسب المكارم فذلك دخلت تاء التأنيث.

(٦) وفي (الغاية) لكونها بدلاً من حرف ياءه كسرة.

(٧) وأما الجمع بين الألف وتاء فغايته أنه جمع بين عرضين وهو جائز. (سعدي)

(٨) وكان الأصوب أن يقال. وقالوا في نوع من المضافات إليه المضاف إلى ياء المتكلم، أو

قالوا: في نوع من المضافات إلى ياء المتكلم.

٧٠ - يا ابنة عما لا تلومي واهجمي ألم بك ببَيْضَ لو لم يصلح^(١)
والوجه كثرة دوران هذا على ألسنتهم دون ابن خال وابن جد وابن أخ وابن
أخت^(٢) فلا يثبت فيه هذا الحكم لقلة دورانه .
وزادوا في هذا لغة سادسة فصيحة هنا للتخفيف لأجل كثرة الإضافات
ضعيفة في باب غلامي كما تقدم لعدم ما ذكرناه هنا ، وهي يا ابن أمّ ، ويا ابن همّ
يحذف الألف وفتح الميم خاص .

- (١) هذا البيت ينسب لأبي النجم المجني ، واسمه لفضل بن قدامة ، وروى حجاز البيت
(فليس يخلو عنك يوماً مضجعي)
(اللمعة) «ابنة» تارة للتأنيث وتقلب هاء للوقفه «تلومي» اليوم مصدر لومه إذا هدله ،
«هجمي» بمعنى النوم بالليل فهو خاص بنوم الليل ، ولعل المراد هنا لارمه وهو السكرت
فإن لوم يلزمه السكرت «الصلح» دهاب للشعر
(الضمني) أن الشاعر يقول : أن زوجتي قد هي علي ذنباً وهو الكبر والشيخوخة ، والحال إن
لم أصح شيئاً من ذلك اللتب ، وكأنه يقول لها لا تلوميني على هذا لأنني لو لم أصح لشاب
رأسي ، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكرامة .
يرى حجاز البيت هكذا مكان ألم بك . . الح فليس يخلو عنك يوماً مضجعي
(الإهراب) (ها) حرف نداء (ابنة) منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف
(عما) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفاً ، وهو مضاف والياء
المنقلبة ألفاً مضاف إليه (لا) ناهية (تلومي) فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف
النون وياء المؤنثة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واهجمي) الواو عاطفة اهجمي فعل أمر
مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل (ألم) الهمزة للاستفهام (بك) فعل مضارع
ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون على سون المحذوفة واسمه ضمير مستتر جوازاً
(ببيض) فعل مضارع وفاضله ضمير مستتر جرراً ، ولحمة من الفعل والفاعل في محل
نصب خبر يكن (لو) شرطية (لم) أداة جرم وفي وفي (يصلح) فعل مضارع مبني
للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ربما حرك بالكسر لأجل الروي وجواب لو
محذوف دل عليه الكلام وتائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو .
(الشاهد فيه) إثبات الألف في (عما) ويدلها من الياء ، أصله يا ابنة عمي .
(٢) فلا يكون فيه إلا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة . .

[ترخيم المنادى]

(و) لما فرغ من ذكر المصادى^(١) أخذ في بيان (ترخيم المنادى) فقال: وهو (جائز) مطلقاً لما سيأتي، والترخيم في أصل اللغة بمعنى التحسين كقول الشاعر:
 ٧١ - لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هرا ولا نزر^(٢)
 أي: حسن الحواشي، وبمعنى انقطع يقال: رخت لدجاجة بيضها أي: قطعتها وهو المراد هنا (و) قوله: ولترخيم (في خبره) أي: غير المنادى^(٣) (ضرورة^(٤)) في الشعر لا في السعة^(٥) كقول الشاعر.

(١) ولا ترخيم إلا في المصادى المصنوع، ولا يرخم العلم المنادى المفتوح لوقوعه موصوفاً بآبى
 أو ابنة مضافاً إلى علم ذكره (صاحب الكشاف)، وإنما لم يكن الترخيم إلا في المصنوع لأن
 المفتوح مع الصفة بمن: زلة اسم واحد كالمركب ولا ترخيم في وسط الكلمة، أو لأن في
 ترخيم لمفتوح إخلالاً بالفتحة المجتنة لتسبب الانساع (منهل صافي)
 (٢) هذا البيت يسبب لدى الرمض واسمه عيلان بن عقة.
 (اللمعة) «لها» أي: لجة «الشرا» ظهر جدها «هرا» بضم الهاء هو الكلام الكثير الذي ليس له
 معنى «نزر» بفتح النون وسكون الراء المعجمة. لقيل.
 (المعنى) يصف امرأة بملذوبة منطق ريب الكلام، وذلك مستحب في النساء.
 (الإعراب) (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (بشر) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة
 رفعه الضمة الظاهرة (مثل) صفة لبشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومثل مضاف
 و(الحرير) مضاف إليه (ومنطق) الوار عاطفة (منطق) معطوف عن بشر مرفوع وعلامة
 رفعه الضمة الظاهرة عن آخره (رخيم) صفة لمنطق مرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة
 الظاهرة و(رخيم) مضاف و(الحواشي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من
 ظهورها الثقل (لا) نافية (هرا) صفة أيضاً لمنطق مرفوع بضمزة مقدرة منع من ظهورها التعذر
 (ولا) الوار عاطفة لا نافية (نزر) معطوف على ما قبله والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة
 رفعه الضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: «رخيم الحواشي» بمعنى «الحسن واللين».

(٣) في خ/ه: (غير المنادى) غير موجود.

(٤) بالنصب مفعولاً لأجله وبالرفع خبر.

(٥) في خ/ه: لا في سعة الكلام

٧٢ - ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت عنك شاسعة أماماً^(١)
وقول الآخر:

٧٣ - ديار مئة إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٢)

(١) ينسب هذا البيت لجرير.

(اللفظة) «الحبال» هنا يراد بها حبال الرصص وأسبابه «الرمام» جمع رميم، وهو الخلف البالي
«لشاسعة» البعيدة.

(المعنى) أن أواخر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أمانة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا
سيب إلى عودتها.

البيت لجرير.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح (أضحت) (أضحى) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر و(التاء) تاء التأنيث (حبالكم) (حبال) اسم المفعول مرفوع بالصحة الظاهرة وحبال
مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الرفع في محل جر وليم علامة الجمع
(رماماً) خبر أصحى منصوب بعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (وأضحت) الواو عاطفة
وأضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والتاء تاء التأنيث (منث) جار ومجرور
متعلق بشاسعة (شاسعة) خبر أصحى مقدم (أماماً) اسم أصحى مرفوع بضممة على التاء
المحدوفة للضرورة.

(الشاهد فيه) قوله: «أماماً» حيث رُخَّ ثم لم يغير البدء للضرورة وترك الميم على لفظها
مفتوحة وهي في موضع رفع.

(٢) هذا البيت لذي الرمة. واسمه خيلان بن عتبة.

(اللفظة) «تساعف» تذاقي، ويروي مساعفه، و«مئة» فقال: «مي» في خبر النداء
ضرورية، وقيل كانت تسمى مي ومية.

(المعنى) اذكر ديار مية عندما كانت مواتية وهدوءاً لم يكن لها نظير في العرب ولا في العجم
(الإعراب) (ديار) مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر مصوب وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة وديار مضاف و(مئة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نبهة عن الكسرة لأنه ممنوع من
الصرف للمعلمية والتأنيث (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب (مي) مبتدأ
مرفوع بضممة عن التاء المحذوفة (تساعف) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره
هي ونا ضمير متكلم مبني على السكون في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل في محل
رفع خبر وجلة المتبداً والخبر في محل جر بإضافة إذ إليها (ولا) الواو للحد أو العطف (لا)

وقول الآخر:

٧٤ - لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال ساعة الجوع والخصم^(١)
 أي: ابن مالك، وأمامة، ومية، وذلك كثير (و) الترخيم (هو) حذف (في
 آخره) أي: في آخر المنادى (تخفيفاً)^(٢)

نافية (يرى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره مع من ظهورها التمدد (مثلها) مثل
 مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (عجم)
 فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو حاصلة لا نافية (حرب) معطوف على عجم
 والمعطوف على المرفوع مرفوع والحمة لعمية في محل نصب حال.
 الشاهد فيه: (إذ هي) حيث حذف التاء منه بالضرورة وفيه شاهد آخر وهو قوله: ديار حيث
 نصبه بفعل مقدر تقديره اذكر وهذا الفعل كثير الحذف في كلام العرب.

(١) ينسب هذا البيت لامرئ القيس.
 (اللفظة) تعشوا يقال عش إلى النار وعشاًها وعشى بها وآها ليلاً على بعد فقصدتها
 مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة. **الخصم** بالتحريك شدة البرد.
 (المعنى) يمدح طريف بن مالك لأنه رجل كريم وأنه يوقد البيران ليلاً ليراها السائلون
 ليقتصدوا نحوها
 البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللفظة: تعشو ترى ناره من بعد فقصدتها **الخصم**: بالتحريك شدة البرد.
 (الإعراب) (لنعم) التلام للتركيد (نعم) فعل ماضى دان على إنشاء المدح (الفتى) فاعل نعم
 (تعشو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والحمة من الفعل والفاعل
 في محل نصب حال من فاعل نعم (إلى ضوء) جار ومجرور متعلق بتعشو و(ضوء) مضاف
 و(ناره) مضاف إليه ونار مضاف، وضمير العائب مضاف إليه (طريف) خبر مبتدأ محذوف
 وجوباً أي: هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة نعم الفتى (ابن) نعمت لطريف
 و(ابن) مضاف و(مال) مضاف إليه وأصله مالك فحذف آخره ضرورة (ساعة) ظرف زمان
 متعلق بتعشو وساعة مضاف و(الجوع) مضاف إليه و(والخصم) أنوار عاطفة واحصر
 معطوف على الجوع.

الشاهد فيه قوله: (مال) حيث زخم من غير أن يكون ماضى ضرورة.

(٢) قال (نجم الدين): يعنون بالحذف تخفيف ما لم يكن له موجب كما في باب فاض
 وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً: حذف بلا هلة،

لا للإعلال كحذف^(١) واو أخ وأب ونحوهما كما سيأتي.

(وشرطه) أي: شرط الترخيم (أن لا يكون^(٢)) المنادى (مضافاً^(٣)) نحو «يا عبد الله»؛ لأنه إن رخم الاسم الأول كان الترخيم في وسط الكلمة، وإن رخم الثاني فهو غير منادى، وقد جاء قوله:

٧٥ - خذوا حفظكم يا آل عكرم واذكروا أو صلنا والرحم بالغيب يذكر^(٤)

وحذف الإعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد لتخفيف وهو العلة، فهذا اصطلاح منهم، قلت: وظهر هذا أن الحذف الإعلالي ما كان له موجب سواء كان لمرجب قياساً كتاب قاض وباب عصا، أو غير قياس كحذف لام يد ودم فإنه واجب غير قياس، وهذا أي كون حذف لام يد ودم من باب الحذف الإعلالي ظاهر كلام (نجم الدين) في شرح الكافية وكلام (الخبيري)، وأما ابن الحاجب فجعله من باب الحذف التخفي.

- والإعتباط من قولهم: عط الناقة راعتظها إذا ذلحها وليس بها حلة. ذكره الجوهري.

(١) إذا كان مثلاً للحذف الإعلالي بغير مستقيم نصهم أنه حذف تخفيفاً وإن كان مثلاً للتخفيف فمستقيم. سيدي أحمد حسن رحمه الله

(٢) قال في (الجامي): ولم يذكر الشيخ المدون؛ لأنه غير داخل في المنادى ههنا، وما وقع في بعض النسخ فإلط من الناصح.

(٣) حقيقة أو حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضاً، رد لا يمكن الحذف من الأول؛ لأنه ليس آخر أجرائه نظراً إلى المعنى ولا من الثاني لأنه ليس آخر أجرائه نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكسبة.

(٤) بسبب هذا البيت لرهير بن أبي سلمى.

(اللفظة) «آل عكرم» عكرمه بن حفصة بن قيس بن عيلان بن مضر «خذوا حفظكم» أي:

نصيبتكم من وذن «الأواصر» وهي لقرايات. (ابن أحمد) أصره

(المعنى): نالوا حفظكم من مودتنا يا آل عكرمة وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات فالقراءة تذكر من الغيب.

هو لزهير بن أبي سلمى.

(الإهراء) (مخلوا) فعل أمر مبني على حذف نون وانوار ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (حفظكم) حظ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وحظ مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الهمزة في محل جر وميم علامة الجمع (يا) حرف نداء (آل) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وآل مضاف (عكرم) مضاف إليه (واذكروا) الراو عاطفة واذكروا

فحذف الهاء من حكمة ورخم لاسم الآخر كما ترى (و) أن (لا) يكون (مستغنائاً) نحو يا زيدا^(١) (ولا مندوباً) نحو: «وا زيدا»؛ لأن المطلوب فيهما تطويل الصوت، ومدة الحذف يتاقيه (و) أن (لا) يكون (جملة) نحو «تأبط شراً» و«برق نحره» لأن الجملة إذا سمي به تحكى على حالها^(٢) ولا تغير (ويكون) المرخم (إما علماً^(٣)) ليعلم^(٤) ما حذف منه، ولكثرة نداء الأعلام والتخفيف بالحذف يناسبه^(٥) ويكون (زائداً على ثلاثة أحرف) نحو جعفر، وحارث فيحذف الحرف الرابع، ويبقى الاسم على أقل لأصول وهي ثلاثة، فأما على ثلاثة أحرف نحو «زيد وعمرو وبكر» لم يرخم، إذ لو حذف منه حرف بقي الاسم المتمكن^(٦) على أقل من ثلاثة^(٧)، ولا بد من بقاءه على أقل لأصول (وإما بناءً ثابتاً^(٨)) يعني

فعل أمر مبي على حذف الراء زودر الجماعة دعل (أواصلنا) أوصل مفعول به للحدوا مصوب بالفتح الظاهرة وأواصل مصوب وياء تنكلم مصاف إليه (والرحم) الودر واو الاستئناف والرحم متداً مرفوع بالضم الظاهرة (بالغيب) جار ومحرور متعلق بتذكر (لتذكر) فعل مصارع مبني للمجهول وثائب الفاعل كصير مستتر تقديره هي والجملة من المعن وثائب الفاعل هي محل رفع خبر المبتدأ

(الشاهد فيه) قوله (يا آل حكمم) حيث رحم اسدي المصاف والأصل يا آل حكمة

- (١) صوابه يا جعفر.
- (٢) وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها. نجم
- (٣) لأنه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء لعلم مع أنه مع شهرته يكون فيما أبقي دليل على ما ألفي، ولزيادته على ثلاثة لم يلزم نقص الاسم على أبيه العرب بلا حلة موجهة.
- (٤) في خ/ه من قوله (ليعلم) إلى قوله (بالحذف يناسبه) غير موجود.
- (٥) عبارة (الخبص) يناسبها.
- (٦) المعرب
- (٧) وقال (الأخفش والفراء) إنه يجوز ترخيم العلم ثلاثي المتحرك الوسط، وعن الكوميين مطلقاً.
- (٨) وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثة أحرف؛ لأن وضع التاء على الروال فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط، فكيف إذا رفع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالو ببقائه على أقل من ثلاثة لأن بقاءه كذلك ليس لأجل ترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً من ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى برأسها. (نجم الدين).

فإنه إذا كان الاسم بدء التانيث لم يشترط فيه العلمية، ولا الزيادة على الثلاثة فتقول: «يا ثب» في ثبة و«يا شاء» في شاء و«يا جاري» في جارية كقول الشاعر:

٧٦ - جاري لا تستنكري عذيري^(١) سبوري وإشفاقي على بعيري^(٢)

أي: يا جارية، والحجة في ذلك أن بدء التانيث زائدة على بنية الكلمة فلا فرق بين حذفها وتركها، وسيبويه، وركن الدين بشرطان فيما فيه بدء التانيث العلمية أيضاً، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث مع التذكير^(٣)، والعلم يعلم ما حذف منه (فإن كان في آخره) أي: آخر الاسم منادى (زيادتان في حكم^(٤) الزيادة الواحدة كأسماء ومروان) فإن كلاً من ألحق التانيث و«الف والنون في حكم الزيادة الواحدة

فوق قلت: المنادى المرحم مبني والأسماء المبيات تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو ومن، وماه قلت، الباء فيه عارض وهو في حكم المجرور (نجم الدين)

(١) عذيري مبتدأ خبره ما بعده.

(٢) القائل لهذا البيت [العجاج بن ربيعة]

(اللغة) - (لا تستنكري) لا تعدية أمراً منكراً يجب تغييره (العذير) الحال التي يحاولها المرء يعتذر عليها قاله (الحواري).

- (جاري) ماضي حذف منه حرف النداء أي يا جارية مبني على الضم في محل نصب (لا) ناهية (تستنكري) فعل مضارع مجرور بلا ناهية وعلامة جزمه حذف لونه وباء المخاطبة فاعل (عذيري) مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على ما قبل الباء وعذير مضاف وباء المتكلم مضاف إليه (سوري) خبر المبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على ما قبل الباء وسير مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ويصح أن يكون عذيري مفعول به للفعل تستنكري (وإشفاقي) الوار عاطفة وإشفاق معطوف على سبوري وإشفاق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه (على بعيري) جار ومجرور متعلق بإشفاق وبعير مضاف وباء المتكلم مضاف إليه.

(الشاهد فيه) ترخيم «جارية» حيث حذف منه اشاء وهو غير علم.

(٣) يعني على لغة من يجعل المخلوف في حكم الحسي، إذ لو قيل «يا قائم» بالضم في قديمة لم يدر هل هو مذكر أو مؤنث، وهذا يحالف ما ذكره الإمام المهدي عليه السلام لأنه قال إن الصفات التي على فاعله لا يحور فيها ولا بقاء لمتحة إتفاقاً، وبالله أعلم وأحكم.

(٤) احتراز من نحو أرطاة، فإن اشاء والألف زيدت ولكلها في حكم الواحدة؛ لأن الألف زيدت أولاً للإلحاق ثم زيدت لئلا لتانيث ولا يقال: يا أرطاة.

يكون الألفين علامة التانيث، وزيدتا في حالة واحدة ولا تجامعهما تاء التانيث، والألف والنون لتذكير وزيدتا معاً، ولا تلحقهما التاء أيضاً فأشبهها بذلك ألفي التانيث وغيره^(١) كما تقدم^(٢) (أو) كن الآخر من الحرفين اللذين في آخر الاسم (حرف صحيح قبله مدة) وهي الحرف لذي قبله حركة من جنسه وهي واو أو ألف أو ياء نحو «عمار، ومنصور، ومسكين» (وهو) أي: ذلك الاسم الذي فيه ما ذكر (أكثر من أربعة أحرف)^(٣) يبقى على أقل الأصول، فإذا كان كذلك (حذف منه حرفان) تقول: «يا اسم» قال الشاعر:

٧٧ - يا اسم صراً على ما كان من حدث إن الحوادث ملقي ومنشظر^(٤)

(١) من وجوه الشبه.

(٢) في خ/ه: (كما تقدم) غير موجولاً:

(٣) وأما نحو فرعون مما كن قل راوه فتحة أو كس يائه فتحة كعريق فعينه حلاف، فمذهب الفراء والجزمي أنهما يعاملان بمعاملة مسكين ومنصور فيقولان «يا فرع» و«يا فرن» ومذهب غيرهما من النحويين يهضم جوارز فلتند فيقولان «يا فرعو ويا فرن»

(٤) هذا البيت ينسب للبيد بن ربيعة.

(اللفظة) (اسم) أصله أسماء مرفوع بحذف حرفين من آخره وهو من أسماء النساء (حدث) يفتح الحاء والذال جيماً هو الدالة من بوارل لدهر، والأمر الطارئ من طوارله وجمعه أحداث (ملقي) اسم مفعول من لقي يلقى (منتظر) مرتقب متوقع الروول. (المعنى) الشاعر يحاطلها أصري على الحوادث فيها مترادفة على لناس منها مائزل وحل ومنها ماهر منتظر لم يقع بعد.

(الإهراق) (يا) حرف يذاه (اسم) منادى مبني على الضم في محل نصب (صبراً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً (على) حرف جر (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف تفسيره أصري (كان) فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر جوارراً يعود إلى ما (من حدث) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما والجملة من كان التامة وفاعلها لا محل لها من لإعراب صلة الموصول (إن) حرف توكيد ونصب (الحوادث) اسم إن منصوب بالفتحة، مظهرة (ملقي) خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة (ومنتظر) الواو عاطفة ومنتظر معطوف على ما قبله مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله: (يا اسم) فإن أصله يا أسماء مرفوع بحذف الهرة وحذف الألف قبلها.

و«يا مرو» قال الشاعر:

٧٨ - يا مرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس^(١)
و«يا هم» في عمار و«يامسك» في مسكين و«يا منص» في منصور، فلو كان
أربعة أحرف نحو «جلى»^(٢) ط و«عمار» واغوث و«ارشيد» و«أبان» إذا سمي به لم
يحذف منه إلا حرف واحد فقط لما ذكر، وكذلك لو كان الحرف غير ملة كنهور
وسنور علمين فلا يحذف منه إلا حرف واحد فقط، وإنما حذف المدة؛ لأنه
حذف الصحيح من آخر الاسم، وحرف العنة أحق بالحذف.

(وإن كان) الاسم المنادي (مركباً)^(٣) حذف الاسم الأخير) منهما نحو
«بعلبك» و«حضر موت» و«قالي قلا» و«معد يكرب» والوجه في ذلك أن الاسم

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق.

(اللفظة) (يا مرو) أراد يا مروان مراداً بـ «مرو» (مطيتي) المطية الراحلة مأخوذة من
«مطو» وهو الإسراع لأنها تسرع في سيرها أو من «مط» وهو الظهر لأن راكبها يقتعد ظهرها
(محبوسة) أراد أنها مملوئة من العود إلى منزل صاحبها (الحباء) بكسر الحاء برة الكتاب
العطاء (ربها) صاحبها (لم ييأس) لم يقطع لأمل

(الإهراب) (ها) حرف نداء (مرو) ممدى مرحم مبني على النصب في محل نصب (إن) حرف
توكيد ونصب (مطيتي) مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ومطية
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (محبوسة) خبر إن مرفوع بالصمة الصاهرة (ترجو) فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر جواراً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر
ثان لأن ويحتمل أن تكون الجملة في محل نصب حال (الحباء) مفعول به لترجو (وربها)
«روا» أو الحال ورب مبتدأ ورب مضاف ولها مضاف إليه (لم) حرف نفي وجزم وقلب
(ييأس) فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل
الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله (يا مرو) فإن أصله يا مرو ن فرجه يحذف النون وحذف الألف قبلها.

(٢) وجه التشكيل أن جلى ليس آخره حرف صحيح قبله مدة.

(٣) يعني المركب ما ليس بمضاف ولا جملة؛ لأن المركب الذي هو مضاف أو جملة قد
استغنى بما تقدم لامتناع الترخيم فيه. (سميدي).

الأخير بمثابة تاء التانيث^(١) الزائدة على بنية الكلمة بدليل حذفه في التصغير^(٢) والنسبة كهي فتقول: يامعدي ويا معدي (وإن كان غير ذلك)^(٣) أي^(٤) غير ما ذكره الشيخ (فحرف واحد) يعني بحذف حرف واحد كما تقدم ويأتي وهو أي: المحذوف في حكم الثابت على كلام لأكثر من العرب والنحاة فيقال: «يا حار» بكسر الراء المهملة كما كنت عليه قبل حذف^(٥) ثاء من حارث و«يا ثمر» بحذف الدال من ثمر، وتبقى الواو ساكنة تدل على الدال المحذوفة و«يا كرو» بحذف الألف والنون الزائدتين من «كروان» وتبقى الواو مفتوحة كما كنت من قبل.

(وقد يجعل) ما بقي من الاسم بعد الحذف (اسماً برأسه) والمحذوف في حكم الممدوم^(٦) بل يذهب نسباً (فيقال: «يا حار») بصم الراء المهملة في حارث (ويا ثمر) إذ أصله بعد الحذف للدال «ثمر» تطرفت الواو ساكنة وقبلها ضمة فاستقلوا ذلك فقلبوا الضمة كسرة، إذ هي أحل فانقلبت الواو ياء لتناصب الكسرة (ويا كرا) لأنه بعد حذف الألف والنون بقي «كرو» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها

(١) أعلم أن تاء التانيث لا تحذف أصلاً في تصغير، ولا تحذف ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة نحو «حبل» في تصغير (حبل) ولا يحذف الممدود مطلقاً سواء كانت رابعة أم خامسة فصاعداً بل يشت ثبوت الاسم لثبوت في تصغير المركب من «سمين نحر» بعلبك وبحو «حمير» و«حيصاء» في تصغير حمراء وحيصاء ذكره ركن الدين فقول السيد: بدليل حذفه في التصغير كهي غير مستقيم، وكان الأحسن في العبارة ما ذكره صاحب (الخبيري).

(٢) هذا فيه نظر؛ لأن الاسم الأخير يشت في التصغير فيقال بعلبك كما ذكر ابن الحاجب في الشافية، وأم في النسب مستقيم؛ لأن للمركب بسبب إلى صدره وإليه أعلم.

(٣) يعني لم يكن فيه زيادتان ولا آخره حرف صحيح ولا هو مركب بحذف منه حرف واحد. (وضي)

(٤) في خ/ه (أي: غير ما ذكره الشيخ) غير موجود.

(٥) في خ/ه: (حذف) غير موجود.

(٦) حتى كان الاسم يني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل. (صعدي).

فقلبت ألفاً، إذ تلك قاعدتهم في الواو إذا كانت متطرفة^(١) كما يأتي (وقد استعملوا صيغة النداء^(٢) في المندوب) يعني^(٣) كما أدخلوا حرف النداء في المنادى أدخلوه في المندوب، وإن كان المنادى مطلوباً لإقبله وليس كذلك المندوب، لكن جمع بينهما كون كل منهما مخصوصاً في قومه (وهو) أي: المندوب (المتفجع)^(٤) عليه «بيا» نحو «يا زيدا» (أو «وا») نحو «وازيداه» (والختص) المندوب (بوا) ولا يدخل المنادى، وذلك إذا قصدوا النصوبة على المندوب من أول وهلة. (وحكمه) أي: حكم المندوب (في الإعراب) حيث كان مضافاً أو مشبهاً^(٥) به فقط (والبناء) حيث كان مفرداً معرفة (حكم المنادى^(٦)) في بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به من ضمة أو ألف أو واو، ونصب المضاف والمشبّه به وذلك لأنهم لما أدخلوا عليه حرف النداء وشبهوه بالمنادى من حيث أنه مخصوص في قومه عاملوه معاملة المنادى في أحكامه (ولك زيادة الألف^(٧)) أي: إلف الندة (في آخره) أي: في آخر

(١) لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقبّ ألفاً شرطاً أن لا يكون بعدها ما يقتضي فتحها فمع اعتبار المحذوف لا تقلب بعدها لألف، ولا يقتضي فتحها، ومع عدم اعتباره تقلب لعدم ما يقتضي فتحها.

(٢) وهي ياء خاصة؛ لأنه لا يدخل عليه ما سواه بكونه أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى. (جامي) - وكل ماضى يدخله معنى من المعاني كالاستعانة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أصلي (يا) كما ذكرنا دون أسواتها؛ لأنها أمها فتصرفت ودخلت على الجميع من أنواعه (رضي)

(٣) مي/خ/هـ. من قوله: (يعني كما أذكر) إلى قوله. (كون كل منهما مخصوصاً في قومه) غير موجود.

(٤) وجرداً أو عدماً، والمتفجع عليه عدماً ما يتجمع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجرداً ما يتجمع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والزلزل اللاحقة لدوب لفقد الميت.

(٥) ولا يعرب بالكسر؛ لأنه لا يكون مستعاناً فيحذف هلام الاستعانة.

(٦) وأما في غير حكم الإعراب والبناء فيس حكم الماضى فلا يرحم.

(٧) فيه نظر إذ يلتبس المندوب بالماضى المستغاث به عند دخول الألف في آخر المندوب؛ إذ يقع الألف في آخر المستغاث به، ولكن انقضى انقضى.

المندوب؛ لأن المقصود إظهار الضجع، ومع كثرة الحروف يحصل ذلك الغرض وهي جائزة، ومع الغرض المذكور واجبة مع «يا» لذلك مع قصد^(١) التمييز بين المنادى والمندوب، وسواء كان المندوب مفرداً نحو «يازيداه» أو مضافاً نحو «يا أمير المؤمنين» (فإن خفت اللبس) يعني: إن خفت أن يلتبس المندوب المقصود بمندوب آخر جئت عوض الألف بما يجانس حركة آخر الاسم الذي تلحقه علامة الندبة من حروف المد، إن كان آخر الاسم كسرة آتيت بياء عوض الألف، وإن كان مضموماً آتيت بواو عوض الألف، فإذا أردت ندبة «علام امرأة» وخشيت أن يلتبس بندبة «غلام رجل» جعلت عوض ألف الندبة «يا» لتناسب كسرة كاف المخاطبة المؤنثة و (قلت: واغلامك) إذ لو قلت: «واعلامك» التبس بندبة غلام الرجل، وإن أردت ندبة غلام جماعة مذكرين قلت: (واغلامكموه) بتعويض الواو عن ألف الندبة ليناسب ضمة ميم الجمع؛ إذ هي مضمومة في الأصل، وإنما أسكنت في بعض اللغات؛ إذ لو ألحقت الألف بالميم اتبس بندبة غلام المشي، وكذلك إذا نديت غلام عائب قلت: «واعلامهوه» إذ لو ألحقت ألف الندبة «بالهاء» التبس بغلام الغائبة وقس على ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

(ولك الهاء^(٢)) أي: هاء السكت (في الوقف^(٣)) بياناً للألف فنقول:

(١) ليس ما قاله من التمييز بمطرود، إذ يلتبس بالمادى المستعات بالألف والمضاف إلى ياء المتكلم المقنونة ألفاً نحو «يا علام» (نجم الدين) والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حالية على الندبة كنت محيراً مع (يا) أيضاً ولا وجب الإلحاق معها تقول: «يا محمد، يا علي» بلا إلحاق، وطاهر العاجية أنه يجوز إلحاق الألف ولا يجب سواء كان مع واو أو ياء قال في التسهيل: ويتميز بإللاؤه عند حرف اللس.

(٢) ويستعنى عن هاء السكت وحس الألف في ما آخره ألف وهاء، فلا يقال في عبد الله «وا عبد اللاه» كما فيه من الشغل، وصرح المغاربة بجواز ذلك، وطلاق غيره من النحاة يقتضيه ذكره ابن عقيل.

(٣) وأما في الوصل فلا تثبت هذه الهاء وربما ثبتت فيه في الشعر، إما مكسورة للساكنين، أو مضمومة بعد الألف والواو، وبعضهم يفتحها بعد الألف لتعاسة ألف قبلها، وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، والكرهيون لا يشترونها وصلًا ووقفًا في الشعر وفي غيره. (نجم الدين).

«وازيده» وقس على هذا. (ولا يتدب) من الأسماء (إلا المعروف)^(١) فلا يقال: «وارجلاه»؛ لأن المقصود بالندبة التضعيع وإقامة العذر، ومن فعل ذلك على غير معروف لآمه العقلاء. (وامتنع) إلحاق علامة لندبة بصفة المندوب، إذ الصفة جيء بها بعد كمال الموصوف للتخصيص أو التوضيح فهي غيره^(٢) فلا يقال: (وازيد الطويل) بخلافاً ليونس^(٣) فأجاز ذلك لأنه قد ورد «واجمجمتي الشاميتية» ولأن الصفة والموصوف كالمضاف والمضاف إليه^(٤)، وقد جاز «واغلام زيده» قلنا: المضاف إليه كجزء المضاف^(٥) بخلاف الصفة، وأما قولهم: «وامن حمر بشر زمزماء» بإلحاق علامة الندبة بآخر الصفة فهو بمنزلة «واحد المطلأ»^(٦)، وهذا^(٧)

(١) أي . المشهور المعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسمى سوء كان علماً أو غير علم، ولو كان علماً غير معروف لم يجوز مدته ولو كان معروفاً غير علم جار (غاية تحقيق).
- قال (نجم الدين) . هذا في المتضجع عليه، وأما اتضجع مع فإنك تقول: ومصبيته، وليست بمعروفة. (خالدي)

(٢) بدليل الاختصار عليه بخلاف المضاف.

(٣) حكى في شرح مسلم أنه يجوز في ثوب يونس الثلاث الحركات، وكذلك في سين يوسف. حكى يونس: أن رجلاً ضاع له قدحان فقال: «واجمجمتي الشاميتية»، واجمجمة القدح. (جامي).

(٤) فإنه يجوز إلحاق علامة الندبة بآخر صفة المدرب فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لا تعادلهما ذاتاً، فإن الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغيران.

(٥) وذلك أن المضاف والمضاف إليه تركبا وصدر مدلولهما واحداً فصار كل واحد منهما كالزأى: من زيد حتى لو أنك فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلاً وليس كذلك الصفة والموصوف. (سعيد)

(٦) هذا يشعر بأن المراد اشتراك الصفة والموصول، والمضاف والمضاف إليه في جواز إلحاق علامة الندبة بالآخر منهما، وقد ذكر ابن عطية في شرح المفصل أن المراد بإيراده رفع توهم ندبة غير المعروف لما فيه من الإبهام فقال. إن الصلة قد أوصحتة لاشتجار عبد المطلب بأنه الذي حفر بئر زمزم. والله أعلم وأحكم.

(٧) في خ/ه: من قوله: (وهذا رجوع من الشيخ) إلى قوله: (فقال) غير موجودة.

رجوع من الشيخ إلى تبين شيء من أحكام المنادى فقال: (ويجوز^(١) حذف حرف^(٢) النداء) من المنادى للتخفيف^(٣) (إلا مع اسم الجنس^(٤)) نحو رجل على نية يارجل؛ لأنه لا يعلم ما حذف منه بخلاف^(٥) العلم (والإشارة^(٦)) فلا يقال: هذا على نية يا هذا لأن أصله يا أيهدا فيؤدي إلى حذف أي (وحرف^(٧) النداء، ولئلا تلتبس الإشارة بالنداء، هذا رأي: الصريين وخطأوا^(٨) المتنبي في قوله:

٧٩ - هذي برزت لنا فهجت رسيماً ثم أنشيت وما شفيت نسيماً^(٩)

- (١) وإنما جاز حذف حرف النداء؛ لأنه نائب ماب فعل فكما أنه يجوز حذف الفعل فكذلك حرف النداء. (إسماعيل)
- (٢) وأعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من جملة أشياء وهي العلم والمصاف وشبهه والموصول وأي، أما العلم فلا؛ لأنه كثير الاستعمالات في النداء فلما حذف لم يلتبس بغير النداء، وأم المصاف وشبهه، والموصول وأي فتكونها مشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لأي، أم الموصول بغير مسلم إذ هو يقع صفة لأي مثل «يَكُنَّاهُ الْيَتِيمَ أَيَّمَا الْغِثِّ وَالنَّثَرِ» اللهم إلا أن يراد بالموصول غير الذي رآني وهو كس وسوء مسلم. والله أعلم وأحكم.
- (٣) في ح/هـ: (للتخفيف) غير موجود
- (٤) والمراد باسم الجنس ما كان بكرة قبل نداء سواء تعرف بالنداء نحو «يا رجل» أو لم يتعرف نحو «برجله» لأن نداه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه صادي. (جامي)
- (٥) في ح/هـ: (بخلاف العلم) غير موجود
- (٦) لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل فاحتاج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله، وجعله مخاطباً وهي حرف النداء (بخالدي)
- (٧) والأولى في التعليل ما عُلِّلَ به لرصي من أن اسم الإشارة موضوع لما يشار إليه فيكون بين كونه الاسم شاراً إليه وكونه مخاطباً تدبر ظاهر (منقح)
- (٨) ليس عربي حتى يُخطأ وإنما هو مولد فيصبح. فتتأتما حظي بذلك إذ لو كان عربياً لما صحت تحطته.
- (٩) للمتنبي

(اللفظة) «برزت» برز بمعنى خرج «هجت» هاج الشيء ثار وبابه باع «رسيماً» الرسُّ «نداء» الشيء ومنه. رَسَّ الحصى ورسيماً والرسيس الشيء الثابت «نشيت» الشيء مقصوراً

وأجازوه الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُوكُمْ﴾^(١) وقول الشاعر:

٨٠ - ذا ارعواء فليس بعد اشتعال لرأس شيباً إلى الصبا من سبيل^(٢)
وغير ذلك (والمستغاث والمندوب) لأن المقصود^(٣) فيهما تطويل الصوت

لأمر يعاد مرثين أنباء السيس الجوع الشديد وعاية جهد الإنسان، والخليلة وبقيّة الروح.

(الإعراب) (هذي) مادي حذف منه حرف لذاء أي يا هذي (برزت) برز فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير لرفع لتحرك وتاء المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حان من ضمير المخاطبة أو متعلق بالفعل برز (فهجت) الماء عاطفة وهجت فعل (رفاعل) (موسيسا) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (لم) عاطفة (انثيت) فعل ومدخل (أرما) الروي عاطفة وما ناعية (وشفيت) شفى فعل ماض مبني على التثنية فاعل (نسبنا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله (هذي) حيث حذف منه حرف لذاء وقد لحن النبي في قوله هذا واجب بأن هذي مفعول مطلق أي. برزت هذه البررة.

(١) من سورة البقرة من الآية (٨٥)

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

(اللمعة) (ارعواء) : انكماماً و(تركاً) للصيرة و(أخذاً) بالجد ومعالي الأمور

(الإعراب) (ذا) سم إشارة مادي بحرف بدء محذوف أي : يا هذا (ارعواء) مفعول مطلق لعمل محذوف وأصل الكلام ارعوا رعواء (فليس) انفاء لتعميل وليس فعل ماض ناقص (بعد) ظرف متعلق بمحذوف خبر بس تقدم على اسمه وبعد مضاف (واشتعال) مضاف إليه واشتعال مضاف و(للرأس) مضاف إليه (شيباً) تمير (إلى الصبا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (من سبيل) الآتي ركن أصله معاً به فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف بسبب كون الصفة تابعاً ومن شأن التابع أن لا يسبق متبرع (من) رائدة (سبيل) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بضمّة مقصورة منع من ظهوره اشتغال بحل محركة حرف الجر الرائد.

(الشاهد فيه) حيث حذف منه حرف البدء انداخر على اسم الإشارة (ذا)

(٣) في خ/هـ: (لأن المطلوب منهما)

ومده والحذف ينافيه، وإنما يجوز ذلك فيما كن (مثل) ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّبِيُّ﴾^(١) ﴿يُوسُفُ أَضْرَضَ عَنْ هَذَا﴾^(٢) أي: يا يوسف و﴿رَبِّ أَيُّهَا أَنْظَرُ إِلَيْكَ﴾^(٣) أي: يارب ومن^(٤) لا يزال محسناً أحسن إلي (وأبها)^(٥) الرجل وأبتها المرأة (وشد أصبح ليل) ووجهه أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، وهذا من كلام امرأة امرئ القيس حين طال عليها الليل مع بعضها إياه^(٦) فجعلت تخاطبه أصبح يا فتى فلم يذهب عنها فعادت إلى خطاب الليل فقلت: أصبح ليل، فقال في هذا المعنى:

٨١ - فبات تقول أصبح ليل حتى تجلى عند صرعه الظلام^(٧)
(الند^(٨) مخنوق) أي يا مخنوق، فحذف من اسم الجنس، وهذا مثل يضرب

(١) من سورة يوسف من الآية (٤٦).

(٢) من سورة يوسف من الآية (٢٩).

(٣) من سورة الأعراف من الآية (٥٣).

(٤) أي: وبأمن.

(٥) لأن صورة أبها تقتضي النداء (خاتمة لحظيق).

(٦) لما فيه من الرائحة الصعبة، لأنه رشح من كعبة لودا هرق ظهرت عليه رائحة الكلاب.

(٧) القائل امرئ القيس.

(اللغة) النجى: تكشف صرعه: انصرع يكرس الطرح على الأرض وقد صرعه كسعه، ورجل صرعة بوزن هزمة أي: ينصرع الناس.

(الإعراب) (فبات): بات فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث الساكنة واسمه ضمير مستتر تقديره هي (تقول) فعل مضارع وداؤه ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات (أصبح) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت (ليل) منادى حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل والجملة من أصبح وفاعله في محل نصب مقول القول (حتى) حرف عطف (تجلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر (الظلام) فاعل تجلى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من تجلى وفاعله في تأويل مصدر مجرور بحتى.

(الشاهد فيه) قوله: (أصبح ليل) حيث حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل.

(٨) وأصله أن رجلاً وقع على سليف وهو يائس مخنقه وقال افتد محروق فقل: الليل طوي وأنت مقمر. أي وأنت آمن مني متى تستعجل؟ ثم هبطه سليف فصرط الرجل فقال: أضروط وأنت الأعلى؟، فذهبت أمثلاً كلها. انجم الدين.

في الحث على التخلص من الشدائد (واطرق كرا) أي: ياكروان^(١)، وفيه ثلاثة شذوذات حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيمه والعلمية معتبرة فيه وقلب الوار ألفاً والقياس تركها كما تقدم (وقد يحذف المنادى) ويترك حرف النداء وذلك (لقيام قرينة^(٢)) تدل على المحذوف حذف (جوازاً مثل: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(٣)) في قراءة الكسائي بتخفيف ألا^(٤) على أنها حرف تنبيه وحذف المنادى أي: ألا يا قوم اسجدوا فحذفت همزة فعل الأمر لندرج وألف) بالالتقاء الساكنين ومن ذلك قول الشاعر:

٨٢ - يا لعنة الله والأقوام كسهم والصالحين على سمعان من جار^(٥)

(١) وقيل: يقال لذكوران: «اطرق كرا» فإنه لن ترى فيظن أنه لم يره أحد فيلصق بالأرض ولا يظهر فيها هذه الصائد. (موضح)

- وأصله أن كروان إذا اضطيد اضطرب ويضرب أطرق كرا. أطرق كرا. إن العام في القر.

(٢) كوقوف الأفعال والمصادر وتحوها بعد حرف النداء فإذا وقعت بعد حرف النداء علم أن المنادى محذوف لأن الأفعال والمصادر والمحرّكات لا تنادى.

(٣) من سورة النمل من الآية (٢٥).

(٤) ومن قرأ (ألا يسجدوا) بتشديد اللام فإن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا،

ويسجدوا فعل مضارع تسقط نونه بالنصب أي فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، ولا زائدة،

ويجوز أن يكون بدلاً من أعمالهم أي. فمن لهم شيطان أن لا يسجدوا، ويجوز أن يكون

ألا يسجدوا بدلاً من السيئ فصددهم عن ليل. «نجم الدين معي».

(٥) هذا البيت لم يعرف قائله.

(المعنى) يدعو عن سمعان جاره أن تناله لعنة الله وراس أجمعين؛ لأنه لم يرفع حق الجوار.

البيت لم يعرف له قائل.

(الإعراب) (يا) حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا قوم (لعنة) مبتدأ ولعنة مضاف ولفظ

الجلالة مضاف إليه (والأقوام) الوو عاطفة ولأقوام معطوف على لفظ الجلالة (كلهم) تأكيد

كل تأكيد وكل مضاف والصير مبني على سكون في محل جر مضاف إليه (الصالحين) يروي

بالرفع والجرح فالرفع على حذف مضاف وندمة المضاف إليه مقدمه تقديره: ولعنة الله ولعنة

الصالحين أو على المعطف على محل لفظ الجلالة؛ لأنه فاعل في المعنى (على سمعان) جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ وقوله: (من جار) في محل نصب عن أنه تمييز للجملة.

وقول الآخر:

٨٣ - يا بؤس للحرب النبي وضمت أراهط فاستراحوا^(١)

وقول الآخر:

٨٤ - ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى لازال منهلاً بجرعائك القطر^(٢)
وذلك كثير.

(الشاهد فيه) حذف المادى لدلالة حرف تداء عليه، ولمسى: يا هؤلاء، أو يا قوم لعنة الله على سمعان، ولذا رفع لعنة بالابتداء وهو وقع اسماء عليها لتصلها
(١) ينسب هذا البيت لسعد بن مالك.

(اللفظة) «بؤس» الأس العذاب، وهو أيضاً الشدة في الحرب تقول: منه «بؤس» الرجل بالضم فهو «بؤس» كفضيل أي شجاع، وعذاب يئس أيضاً أي شديد «أراهط» مفردة رهاط (ورهاط الرجل قومه وعشيرته)
(الإهراب) (يا) حرف تداء فيه معنى التعجب والتأدي محذوف تقديره يا قوم (بؤس) مصدر منصوب (للحرب) اللام حرف جر والحرب مجرور بها والجار والمجرور متعلق ببؤس أو مؤس ماضى بحرف تداء محذوف للحرب، اللام حرف جر رائد، والحرب مجرور بها، والأصل يا بؤس الحرب (التي) صفة للحرب مبني على السكون في محل عمل جر (وضمت) وصح فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفعل صميم مستر جواراً يعود إلى الحرب (أراهط) معمول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والحملة لعلية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فاستراحوا) الفاء عاطفة استراح فعل ماضٍ مبني عن الصم (واو الجماعة) فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(الشاهد فيه) قوله (يا بؤس للحرب) حيث حذف المادى وفي البيت شاهد آخر وهو للحرب حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.
(٢) ينسب هذا البيت لميلان بن عتبة «ذي الرمة».

(اللفظة) «البلى» بكسر الباء ومنع اللام وتقول: بلى الثوب يبل بلى، إذا رث جديد. «منهلاً» اسم فاعل من قولك: أهل المطر، إذا انسكب وانصب. «جرعائك» بفتح الجيم وسكون اراء - رملة مستوية لا تثبت شيئاً. «القطر» المطر.

(المعنى) يدعو لدار حبيته «مي» بأن تسلم من حوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ويقصد أن تظل حاضرة أهله بأهلها.

(الإهراب) (ألا) أداة استفهام وتنبه (يا) حرف تداء، والمنادي محذوف، والتقدير: يا هله

[الاشتغال]

(الثالث) مما يحذف فيه فعل المفعول به وجوباً وهو الثاني من القياسي (ما) أي: المفعول الذي (اضمر^(١)) هامله على شريطة التفسير) أي: على شريطة أن يفسر ذلك العامل المحذوف بفعل مذكور (وهو كل اسم بعده فعل^(٢)) احتراز من اسم بعده اسم^(٣) نحو: «زيد قائم» أو جملة^(٤) نحو: «زيد قام أبوه» (أو شبهه^(٥)) أي: بعده شبه الفعل كاسم الفاعل نحو «زيداً أنت ضاربه» (مشتغل) ذلك الفعل^(٦) (عنه) أي: عن العمل في ذلك (بضميره) أي: بضمير الاسم المتقدم؛ إذ

مثلاً (اسلمي) فعل أمر مبني على حذف انوس، وباء مؤنثة المحاطبة فاعل (ها) حرف نداء (دار) منادى منصوب بالفتحة انظروا ودار مضاف (مي) مضاف إليه (على البلى) حذر وعمرور متعلق بـاسلمي (ولا) الواو عاطفة ولا تحرك دعاء (زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (منهلاً) خبر لا تقدم على اسمه (بجرهاتك) الباء حرف جر وجرعاء اسم مجرور بكسرة وجرعاء مضاف وكاتب المحاطبة مضاف إليه والخار والمجرور متعلق بقوله منهلاً وذلك لأن الوصف كالفعل يتعق به الطرف وشبهه (القطر) اسم زال تأخر عن الخبر.

الشاهد فيه قوله ألا يا اسلمي حيث دخل حرف النداء على مبادئ محذوف، والتقدير يا هذه.

- (١) معنى الإضمار هنا حذف العامل مع بقاء صمته، بخلاف الإضمار في الأسماء فهو وضع لمصمر موضع المظهر.
- (٢) ولا يريد أن يليه لفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء لكلام الذي بعده نحو: - «زيداً عمرو ضربه» و«زيداً أنت ضاربه»، (جامي).
- (٣) أو حرف نحو: - «زيد في الدار» أو ظرف نحو: - «زيد هناك»
- (٤) فيه نظر فإن «زيداً قام أبوه» اسم بعده فعل بلاشك وإنما يخرج من قوله لو سلط عليه لنصبه؛ لأنه لو سلط عليه قام لم ينصبه.
- (٥) يعني: اسم الفاعل، واسم المفعول ليس بـلا، فاسم الفاعل قد ذكر، واسم المفعول نحو: «زيداً أنت محبوبس عليه» أي: لا يست. (نجم معنى).
- (٦) في خ/ه: بزيادة (أو شبهه).

قد صار^(١) مفعولا للفعل أو شبهه (أو متعلقه^(٢)) أي: متعلق ذلك الاسم السابق كما يأتي، ومن شرط ذلك الفعل المفسر للمحذوف أن يكون (لو سلط^(٣) عليه) أي: على ذلك الاسم السابق هو، أي: تفعل (أو مناسبه) أي: مناسب ذلك الفعل المفسر للفعل المحذوف (لنصبه^(٤)) أي: نصب ذلك الاسم السابق (مثل: «زيداً ضربته»^(٥)) هذا مثال ما جمع القيود، فإن زيدا اسم بعده فعل وهو ضربته، وذلك الفعل مشتغل بضمير زيد وهو الهاء، ولو سلط على زيد لنصبه نحو أن تقول: «ضربت زيدا» و«زيداً ضربت» (وزيداً مررت به^(٦)) هذا مثال لو سلط عليه مناسب وهو جاوزت على الاسم السابق لنصبه؛ إذ المرور بمعنى المجاوزة (وزيداً ضربت خلاصه) هذا مثال اشتغال الفعل بمتعلق الاسم السابق؛ إذ العلام متعلق به تعلق

(١) أي: ضميره.

(٢) والمتعلق ما أصيب إلى الضمير أو وصل بنما فيه الضمير أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على بما فيه الضمير مثل «زيداً ضربت علامه» و«زيداً ضربت الذي يحبه» و«زيداً ضربت رجلاً يحبه» و«زيداً ضربت حمراً أخاه». (بخالدي)

- وضابط التعلق أن يكون ضمير المنصوب من تنمة المنصوبات بالمفسر. «انجم الدين».

(٣) احتقر المصنف بهذا القيد الأخير من كل اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدير كأن وأخواتها، نحو زيدا إني ضربته، وكم الحبرة نحو زيدا كم ضربته، وكذلك كم الاستهامية، وحرماً الاستعهم نحو زيدا أصبرته، وزيدا هل ضربته، وغير ذلك مما يستحق التصدير كما هو مذكور في (بخالدي) وغيره من كتب الفن والله أعلم.

(٤) احتراز به من لاسم الذي بعده فعل لا يصح أن يحمل هو ولا مناسبه، وذلك إذا كان الفعل بعد ماله صدر الكلام كالاستعهم نحو زيد هل ضربته، والنهي نحو زيد ما ضربته، ونحو ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله «رصاص».

(٥) وإنما وجب إضمار الفعل هاهنا؛ لأن ضمير كل عوض من الناصب، ولا يؤثر به إلا عند تقدير الناصب لإظهار الفعل يعني عن تفسيره فحكم الناصب حكم الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ﴾ [التوبة: ٦] كما ذكرنا في باب الفاعل.

(٦) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن مررت بعد تعديته بالباء مرادف تجاورت.

الملث بمالكة (وزيداً حبست^(١) عليه) أي: لا بست زيداً وصاحبت زيداً حبست عليه (بنصب زيد) ونحو في هذه الأمثلة ونحوها على جهة الجواز (بفعل يفسره ما بعده أي: «ضربت») هذا إلى آخره تفسير لفعل المحذوف وجوباً قياساً، المفسر بالفعل المشتغل بالضمير ونحوه وتقديره «ضربت زيداً» (وجاوزت) زيداً (وأهنت) زيداً إذ من قد ضربت غلامه فقد أهت غالباً^(٢) (ولا بست) زيداً (ويختار الرفع^(٣)) بالابتداء عند عدم قرينة خلافه) أي: خلاف الرفع وهي قرينة النصب؛ إذ النصب خلاف الرفع فعند أن تعدم قرينة^(٤) لنصب يأتي ذكرها يختار الرفع كما هي الأمثلة السابقة لسلامته من الحذف والتقدير^(٥)، وحيث ينصب الاسم الجامع للشروط في هذا الباب فهو الذي أضمر عامله ويدخل في المعمول به المحذوف فعله وجوباً قياساً^(٦) وسواء كان النصب^(٧) جائزاً، والرفع المختار كالأمثلة السابقة ونحوها، أو النصب المختار، أو يستوي الأمران، أو يجب النصب كما سيأتي، وحيث يرفع الاسم السابق فهو من باب غير^(٨) هذا إلا أنه أطرد الباب في أطراف الكلام

- (١) هذا مثال المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسب بالزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزم ملازمة المحبوس عليه. (جامي).
- (٢) يخرج ما كان بأمره أو كان عاصياً أو تأدياً.
- (٣) بدأ المصنف بما يختار رفعه لعدم احتياج الرفع إلى عامل محذوف، وقوله: بالابتداء تبين لعامل الرفع في كل ما يجوز فعله في هذا الباب، لنلا يظن أن رافعه مثل ناصبه. (خالدني).
- (٤) وهي حرف الشرط والتعطيف ولعطف على جملة فعلية أو استواء الأمرين.
- (٥) ولأن الجملة مع الرفع لها محل من الإعراب، لأنها خبر ولا موضع لها مع النصب لأنها مفسرة. (نجم ثاقب).
- (٦) في خ/ه: (قياساً) غير موجود.
- (٧) فإن قيل: في المثال الذي ذكرتم أهني زيداً ضربته، قرينة خلاف الرفع، أهني قرينة النصب موجودة وهي ضربته فإنه مصر للمقتر الناصب فيكون قرينة النصب قلت: أراد بقرينة خلاف الرفع قرينة النصب المختار، ونراجب والقرينة المستترة بين الأمرين، ولا وجود لهذه الفرائض في هذا المثال. (سميدي).
- (٨) بل من باب المبتدأ والخبر.

وجمعها^(١) بناء منه على أنه أحصر وأبسر ففهم. (أو) يختار الرفع أيضاً (عند وجود) قرينة نصب لكن وجدت معها قرينة رفع (أقوى منها) أي: من قرينة النصب كما إذا كانت (مع غير الطلب) نحو: قام زيد وعمرو، فأما زيد فأكرمه وأما عمرو فضربته، فإنك إذا نصبت زيداً بعد أما كان ناصبه فعلاً مقدراً^(٢) بعد فاء العطف فتكون الجملة المعطوفة فعلية، لأنها مصدرية بفعل المقدّر فتاسب الجملة الأولى المعطوفة هي عليها، وهي قام زيد، وتتناسب مقصود مهم في اللغة فهذه قرينة النصب إلا أنها وجدت قرينة رفع أقوى منها وهي أما؛ إذ لا يأتي بعدها إلا المبتدأ غالباً مع كون وجه الرفع سالماً من الحذف والتقدير فاختر الرفع مع جواز النصب وهذا إذا لم تكن أما للطلب، فأما إذا كانت للطلب فالنصب^(٣) نحو: فأما زيداً فأكرمه، وأما عمراً فلا نهه، ومن ذلك^(٤) قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(٥) (و) كذلك يختار الرفع بعد (إذا للمفاجأة) نحو: «خرجت فإذا زيد يصربه عمرو» فإنها وإن وجدت فيه قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية كما قرئاء هي أما فإذا للمفاجأة قرينة رفع أقوى من قرينة النصب؛ إذ يتحتم

(١) كان الأولى في العبارة إلا أنه جمع لأقسام ويقتصر على هذا.

(٢) تقديره أما زيداً فأكرمه أكرمه تقدير المفعول لأنترامهم وجود فاصل بين إما والفاء صرح بمعناه التنازلي في الشرح الصغير، وصرح به من الحاجب فيما سيأتي، وهو قوله وهو ض بيننا وبين فاتها. - الح

- اعلم أنه إذا نصب بعد أما فبه يقدر ناصب بعد الاسم قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [نعت ١٧] هل قراءة النصب تقديره: فأما ثمود هدينا هدياهم؛ لأن قبله أما لأن أما لا يبيها المفعول فله من الحاجب في شرح المصطلح (سميد).

(٣) لأن الرفع يقتضي أن يكون لطلب خبر، وهو لا يكون خبراً إلا بتأويل. (جامي) تقديره مقول فيه أكرمه «رصاص» والنصب أرجح، ويكون التقدير «أكرم زيداً أكرمه»؛ لأن أما لا تقوى بمقاومة الطلب الذي هو من قرائن النصب.

(٤) أي: مما كانت فيه أما للطلب وإن لم يكن مما أضمر عامله على شرطة التفسير. سيدنا أحسن سبلا والله أعلم وأحكم.

(٥) من سورة النضح الآية (٩) (١٠)

المبتدأ بعدها غالباً^(١)، ذكره نجم الدين، مع سلامة الرفع من الحذف والتقدير كما مر، فاختير الرفع^(٢) حيثئذ، وأما إذا كانت شرطية اختير النصب كما سيأتي. (ويختار النصب بالمعطف على جملة فعلية^(٣) للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ التناسب مقصود مهم نحو: «جاء زيد وعمراً أكرمه» فإذا نصبت عمراً قدرت له فعلاً ينصبه فتكون الجملة للمعطوفة فعلية؛ إذ قد صدرت بالفعل المقدر، وتعطف على جملة فعلية وهي جاء زيد، ويجوز الرفع لي «عمرو» هنا على الابتداء، ويكون عطف جملة اسمية لكونها مصدرة باسم على جملة فعلية، وفيه سلامته من الحذف والتقدير، ولكن التناسب مرجح على هذا الغرض^(٤).

(و) يختار النصب (بعد حرف^(٥) النفي) نحو: «مازیداً صرته ولا عمراً أهنته» ونحو ذلك ومنه قول الشاعر:

٨٥ - فلا حسباً فخرت به لتهم ولا حمداً إذا ازدحم الجدد^(٦)

(١) يحترز ما رواه الأحفش عن بعض العرب: «قد يأتي بعدها لجملة فعلية إذا صدرت بقدر نحو: «خرجت فإذا قد خرج الأمير».

(٢) في خ/ه: بزيادة (مع جواز النصب).

(٣) وكذلك المعطف على شبه جملة فعلية نحو «مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها» وكذا يختار بعد حتى ولكن، وإن كانت مع دخولها على الجملة حرف تنبيه تشبيهاً لها بحالها عاطفة. (شيخ لطف الله رحمه الله).

(٤) لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل هو كثير غير مكروه. بخلاف المحالفة بين لجملة المعطوفة بعضها على بعض.

(٥) لأن النفي في الحقيقة لمضمون العمل مبالغة لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى، وليس لم ولما وإن من هذه الجملة؛ إذ هي هامة في المصارع، ولا يقدر معمولها لصعفها في العمل.

(٦) ينسب هذا البيت لجرير.

(المعنى) يخاطب جرير عمر بن لجا الشيمي من تميم عدي يقول: لم تكسب لهم حسباً يفخرون به، وليس لك جد شريف تعتر به إذا ازدحم الناس للمفاخرة، يعني: ليس لك قديم ولا حديث، وقيل الجدد هنا بمعنى «حفظ، أي» ليس لتيتم حفظ في علو المرتبة وجميل الذكر.

(وبعد ألف الاستفهام) نحو: «أزيداً صرت» (و) بعد (إذا الشرطية^(١)) نحو:
 «إذا زيداً تجده فأكرمه» (و) بعد (حيث) نحو «حيث زيداً تجد فأكرمه» (وفي الأمر)
 نحو: «زيداً اضربه» وفي حكمه الدعاء نحو: «اللهم زيداً فاغفر^(٢) له ذنبه» وقول
 الشاعر:

٨٦ - أميران كانا أحييائي كلامهما فكلاً جزاء الله عني بما فعل^(٣)

(الإعراب) (فلا) لا نافية (حسباً) مفعول به لفعل محذوف تقديره فلا ذكرت حساً
 (لخبرت) محر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المحاطب
 فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية (به) جار ومحرور متعلق بالفعل محو (لهم)
 حار ومحرور متعلق بمحو (ولا) نافية (جداً) مفعول على حساً (إذا) ظرف
 فيه معنى الشرط (أردحهم) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهو فعل
 شرط (الجدود) فاعل مرفوع بالضمزة الظاهرة وخملة من الفعل والمفعول في محل جر
 بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف دل عليه لكلام.
 (الشاهد فيه) قوله (حسباً) حيث نصب فعل يدل عليه الفعل المعسر، والتقدير ولا ذكرت
 حساً

- (١) قوله إذا الشرطية على مذهب سبويه وأحفش، وإنما احتار بعدها الفعل، لأن الشرط
 بالفعل أولى كالنهي والاستفهام، وإنما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد، لأنها ليست
 عريضة في الشرط كأن رلو، بل هي متضمنة معناه
- (٢) تقديره اللهم فارحم زيداً فاغفر له ذنبه
- (٣) يب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي

(المصنف) ذكر أميرين من أمراء قریش صاحباه وأحسأ إليه فدعا لهما بحسن الجزاء.
 (الإعراب) (أميران) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالكاف لأنه مشى، والنون عوض عن التنوين
 في الاسم المفرد (كانا) كان فعل ماض ماض يرفع الاسم وينصب الخبر، وضمير التثنية
 اسمه (أحييائي) أحييا فعل ماض وضمير، تشبه فاعل والنون نون الوقاية وباء المتكلم مفعول
 به والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان، وخملة من كان وسمها وخبرها صفة
 لأميران، أو يكون أميران مبتدأ لأن فيه معنى الوصف، وجملة كان وسمها وخبرها في محل
 رفع خبر له (كلامهما) كلا تأكيد لأميران أو لصحيرهما مرفوع بالكاف، وكلا مضاف وهما
 مضاف إليه (فكلاً) كلاً مفعول به لفعل محذوف تقديره (جزأه) جزى الله كلاً جزى فعل
 ماض والهاء ضمير، الغائب مفعول به مقدم و(الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمزة (عني)

(و) كذلك (النهي) نحو «زيداً لا تصره» (إذ هي مواقع الفعل^(١)) يعني من قوله: بعد حرف النهي إلى هنا. فلا تدخل هذه الأشياء في الأغلب إلا على الأفعال، وأيضاً لو رفعنا الاسم مع الأمر ونهي كانا خبرين، والخبر لا يكون إنشء إلا بتأويل كما تقدم. (و) قال الشيخ: ويختار النصب

(عند خوف لبس^(٢) المفسر) للفعل المحذوف وهو الفعل المذكور بعد الاسم (بالصفة) للاسم المذكور لو رفعه (مثل) قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٣) فيختار النصب في كل؛ لأنه يقدر له فعل ينصبه فتفيد الآية العموم^(٤) إذا قلت: خلقنا كل شيء بقدر فيكون معناها أن الله خلق كل شيء بقدر، وإذا رفعنا كل بالابتداء احتمل أن يكون خلقناه الذي هو مفسر للفعل المحذوف خبراً، ويقدر حال، وتقدره: إنا كل شيء مخلوق لنا حال كونه بقدرنا، فتفيد الآية العموم كوجه النصب، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء، ويقدر خبر كل فلا تفيد الآية العموم؛ إذ يعبر بقدره إنا كل شيء مخلوق لنا فهو بقدرنا، وأما ما خلقه خيرنا

جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره حراء الله حراء هي (بما) الياء حرف جر وما اسم موصول والخار والمجرور متعلق بجري (فعل) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة فعل لا محل لها من الإعراب صفة موصولة، والعائد محذوف تقديره بما فعله

(الشاهد فيه): (فكلاً) حيث نصب كلاً بصيغة فعل يفسره ما بعده

- (١) أي: ما بعد حرف الاستعظام والنهي وإذ شرطية وما قبل الأمر والنهي (هامة).
- (٢) فإن قلت: مراد من التباس لمصر بالصفة إما الإلتباس في حال النصب أو في حال الرفع، والأول باطل؛ لأن لمصر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟ وكذا في الثاني إذ هي حال الرفع لا تحقق للمصر أصلاً فإنه خبر أو صفة قلت: أراد ما هو المفسر في حال النصب مما يلتبس حال الرفع بالصفة. (سعيد).
- (٣) من سورة القمر آية (٤٩).
- (٤) إن أراد الشيخ بقوله: إنه يفيد العموم في المحلوقات الصادرة عن قدرته فهو مسلم ولا عيار عليه، وهو الذي سقت لآية من أحده، وإن أراد أعمال العباد فلا حاشاً ولا كرامة وهو ممنوع؛ لأنها واردة مورد المدح، ولا مدح في إعانة كل قبيح إلى الله تعالى، وهو منزّه عنها لقيام برهان الحكمة على ذلك.

كأفعال العباد مثلاً فليس^(١) بقدر منا.

قال الإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام - وهذا نظر من الشيخ إلى مذهبه وهو الجبر، إذ لا يشتون للعباد فعلاً، ونحن نثبت أفعال العباد، ونحمل الآية في حالة الرفع على الوجه^(٢) الآخر.

القسم الثالث قوله: (يستوي الأمران) وهما الرفع في المعطوف والنصب، فأما المعطوف عليه فالرفع لازم فيه في المثال المذكور وذلك (في مثل زيد قام وعمر أكرمه^(٣)) فإن رفعت عمراً فمى المعطف على زيد، ويكون عطف جملة اسمية كبرى، وهي عمرو أكرمه، على جملة اسمية كبرى وهي زيد قام، وفي هذا قوة من حيث سلامته من الحذف والتقدير، وصعب من حيث بعد المعطوف وهو

(١) فيفسد المعنى عند المصنف، لا يعتقد أنها هو المعنى الصحيح، والنصب لا يوجب العموم، وإذا الفعل يحتص بأفعال العباد بعدد ذمهم على حسب إرادتهم

(٢) قال في بعض حواشي ابن الحارث: النصب واجب، وليس فيه تقدير فعل، بل النصب على البدل من ضمير المتكلم، وهو اسم من المتضمنين، متفق عليه، وتقدير الفعل محتلف فيه، فلا حجة لهم في ذلك على حقيق لأفعال لعدم العموم، ويكون البدل اشتغال ويكون خبر من محذوف قول مقدر، وحتم، في موضع الجبر صفة لشئ وتقديره إن كل شيء مخلوق لما يقدر ما أي مقدر بحسب المصلحة والاستحقاق فافهم ذكر معناه في (النجم الثاقب)

(٣) ولقائل أن يقول هذه المعارضة غير مستقيمة فإن لا نسلم المعد على تقدير الرفع، وإنما يكون كذلك لو عطفت معردات الجملة الثانية على معردات الجملة الأولى، وأما لو كانت الجملة برأسها معطوفة على الجملة فلا يتحقق بعد أصلاً، اللهم إلا أن يقال: بتقدير النصب يتعين القرب، وتقدير الرفع لا ينبغي لجواز أن يكون حيثئذ من عطف المعردات. - فإن قيل: إنك إذا عطفت الجملة لصمري وهي (قام) فهي خبر عن زيد وفيها ضمير له، وإذا عطف «وعمر أكرمه» عليه كان حكمه حكمه في لزوم ضمير يعود على زيد وليس فيه ضمير فكيف يصح ذلك. قرصاص

- واعتذر بسيوويه بأعداد أشعها وأحسنها قول (السيرافي)، وهو أن عرض سيوويه لم يكن بصحيح المثال بل تصير جملة اسمية المصدر فعلى العجز معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال عليك بزيادة ضمير فيه نحو «عمراً أكرمه لأجله» وإنما سكت سيوويه عن هذا اعتماداً على علم السامع؛ لأنه لا بد من خبر إذا كان جملة من ضمير. «انجم الدين».

عمرو من المعطوف عليه وهو زيد إذ قد فصل بينهما بقام، وإن نصبت عمراً كان التقدير «أكرمت عمراً»، فتعطف جملة فعلية وهي أكرمت عمراً على جملة فعلية وهي قام، لأنه مع فاعله المستكن فيه جملة، وقوة هذا قرب المعطوف من المعطوف عليه، وضعفه الحذف والتقدير فاستوى الأمران.

القسم الرابع قوله: (ويجب النصب بعد حرف^(١) الشرط وحرف التحضيض نحو «إن زيدا ضربته ضربة» ولو زيدا أكرمته أكرمك)؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل وإن لم يذكر كأن مقدر من جنس المفسر^(٢) له فينصب الاسم المذكور بعد الحرف ومنه قول الشاعر:

٨٧ - لا تجزعي إن متفصلاً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٣)

(١) إن ولو دون أما لأن الرفع معها مختار مع غير الطلب، والنصب مختار معها مع الطلب. (جامي).

(٢) وقد يقع الفعل بعد حرف الشرط غير مفسر نحو «إن سيباً سيف» ونحو «اطلبوا العلم ولو بالصين» أي: إن كان ولو كان.

(٣) ينسب هذا البيت للنمر بن توب. يجب مرأته وقد لامته على التلذذ (اللغة) «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تحزني، والجرح هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» المراد به ما هب المال، الكثير «أهلكته» أراد أنه هلك «هلكت» (المعنى) لامته ووجته على اتلاف ماله خشية الفقر فأجابه لا تجزعي فأبى كفيل بإخلاقه بعد التلف مادمت حياً، فإذا مت فاجزعي من موتي؛ لأنك لن تجدي بعدي من يكفبك مهمات الحياة كما أكفيكها.

(الإعراب) (لا) ناهية (تجزعي) فعل مضارع مجرور بلا الناهية وعلامة جرمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني عن السكون في محل رفع (إن) حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل لشرط والثاني جزمه وجزأؤه (منفساً) مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إن أهلكته منفساً وهذا لفعل المحذوف هو فعل الشرط (أهلكته) أهلك فعل ماض وتاء المتكلم فاعل والهاء ضمير لغائب معانده على نفس مفعول به والجملة من لفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها معسرة وجواب (إن) الشرطية محذوف دل عليه محذوف دل عليه ما قبله (فإذا) لفاء عاطفة وإذا ظرف ظرف متضمن معنى انشروط (هلكت) فعل مضارع والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها (فمنذ) الماء زائدة وعند ظرف

(وَأَلَّا زَيْدًا ضَرْبَتَهُ) وهذا عمراً أكرمته هذا مثال حرف التحضيض، والوجه أنه لا يدخل إلا على الفعل كحرف الشرط (وليس مثل أزيد ذهب^(١) به منه) أي: ليس من هذا الباب الذي أضمر عامده على شريطة^(٢) التفسير، وإن كان بعد الاسم هنا فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لو سلط عليه لحرره فقليل: «ذُهِبَ بِزَيْدٍ» إذ ذهب لازم فلا يتعدى إلا بحرف الجر أو نحوه^(٣)، ولو سلط على الاسم مناسبه وهو أذهب لرفعه فخرج من هذا الباب فذلك دل الشيخ (فالرفع) للاسم بالابتداء (لازم وكذلك) الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٤) فليست من هذا الباب، وإن كان كل شيء اسماً بعده فعل وهو (فعلوه) مشتغل عنه

متعلق باحرجي، وعند مصنف (إذا) من ذلك اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه مبني على السكون في محل جر، واللام بضم، والكلام حرف خطاب (فاجزهي) لقاء واقعة في جواب الشرط واحرجي فعل أمر مبني على حذف النون وباء المحاطة فاعل والمحملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

(الشاهد فيه) قوله (إن منقلاً) حيث نصب لاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه من جهة أن أدوات الشرط لا يبينها إلا العمل.

(١) والعرق بينه وبين «زيداً حسنت عليه» مع أن كلاهما مني للمفعول أن القائم مقام الماعل مي ذهب به الجار والمجرور فيعمل في ضمير زيد رفعا لا نصاء بحلاف حسنت فإن لقائم مقام الماعل ضمير المتكلم، وأب الجار والمجرور أعني (عليه) فهو منصوب محلاً، وتحقيقه أن حسنت يستلزم ملاسة فعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذُهِبَ فإنه يقتضي ملاسة أو دهاياً لم يعلم فعلها، فالدول يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيدا إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه. (شريف)

قال في (الجامي) مالم يظن من قلت. لا يحصر أساس في أذهب فيقدر مناسب آخر ينصبه مثل «الابس أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره «زيد يلبسه الذهب به أو أذهب أحده قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف فعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد فيما ذكرته مقنود

(٢) في خ/ه: (على شريطة التفسير) غير موجود.

(٣) كالهجرة والتضعيف.

(٤) من سورة القمر الآية (٥٢).

بضميره^(١) لو سلط على كل لنصبه لكنه ليس من هذا الباب لاختلال المعنى إذ يصير تقدير الآية الكريمة لو نصبنا (كل) فعلموا كل شيء في الزبر، فتصير الزبر وهي صحائف الملائكة التي تكتب فيها أعمال لعباد أو الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء عليهم السلام على الخلاف في ذلك ظرفاً لأفعال بني آدم وحركاتهم وتصرفاتهم، وذلك مما لا يصح ومن شرط هذا الباب - وإن جمع القيود - أن لا يختل المعنى مما بقي إلا رفع كل شيء على أنه مبتدأ مضاف إلى شيء، وفعلوه صفة لشيء، وفي الزبر خبر المبتدأ، أي: كل شيء مفعول لهم مكتوب في الزبر فيخرج عن هذا الباب (ونحو^(٢)) قوله تعالى ﴿لَرْبِّهِ وَالرَّانِ فَاجْلِدُوا﴾^(٣) ظاهر هذه الآية الكريمة أنها من هذا الباب لأن الزانية اسم عطف عليه والزاني، وبعدهما فعل أمر أيضاً لو سلط على الاسم السابق لنصبه، لكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع أرشدنا ذلك إلى أن المراد خلاف الظاهر فحينئذ اختلف في توجيه الآية، وقد بينه الشيخ بقوله: (فالفاء) التي في قوله فاجلدوا (بمعنى الشرط عند المبرد) على أن الألف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي، وهو مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مثل «الذي يأتيني على درهم» وقوله فاجلدوا^(٤) الخبر، والفاء للجزاء ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها^(٥)، ولتأويل الثاني أن في الآية حذفاً وتقديراً (و)

(١) وهو الهاء.

(٢) المراد بنحو الرية والراني: ما صدر بصيغة ذات لام بعدها أمر مع لفاء مسلط على ما يتعلق بضميره مشتغل عنه بمتعلقه؛ لأن يجلد مسلط على كل واحد منهما، وكل واحد موصوف بقوله: منهما، وهو ضمير للاسم.

(٣) من سورة النور، من الآية (٢).

(٤) وهو ضعيف من حيث جعل لإنشاء خبر، وكلام سيبويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. (نجم ثاقب).

(٥) هذا إذا لم تكن غير زائدة كآية إذ هي رقعة موقعها فأما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَاءَهُمْ نُصْرُ أَهْلِهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ٤١] إلى قوله ﴿فَتَسَبَّحْتَ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] أو وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ لَكَاذِبٌ﴾ [المدثر: ٣]، ﴿فَأَمَّا لَيْلِي فَلَا تَهْتَفِرْ﴾ [النصر: ٩]. من تعليق الكشاف، إنما

استمع عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها إجراء لجملتها مجرى أختها لتي هي إن الشرطية،

هي (جملتان) أحدهما منفصلة عن الأخرى تقديره، ومما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فهذه جملة من مبتدأ وهو حكم الزانية والزاني، وخبر مقدم وهو مما يتلى عليكم، فهذا كلام مستقل مع قطع النظر عن قوله فاجلدوا؛ لأنه جملة مستقلة فعلية أمرية أتى بها تبييناً للحكم الموجود بذكره، بحيث لا يجوز تسليط^(١) جملة على جملة أخرى مستقلة وهذا (عند سيويه وإلا) فإنها لو لم ترد بالرفع قراءة السبعة (فالمختار النصب) لكون الفعل فعل أمر، والمختار مع الأمر النصب كما تقدم، وقد ورد النصب في قراءة شاذة.

[التحذير]

(الرابع) مما يجب فيه حذف فعل المفعول به وجوباً وهو ثالث القياسي (التحذير) أي المحذر والمحذر منه فهو مصدر في موضع اسم المفعول (وهو^(٢) ضمير) يخرج الاسم الظاهر، والقياس دخوله لوروده نحو: - «ماز رأسك والسيف» (فتفصل) بخرج الضمير المتصل إذ هو معمول لما اتصل به غالباً^(٣) (معمول)

إن معنى الشرط إما يتم بالجمتين فكما لا يعمل من الجملة الأولى شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها أعني قبل أداة الشرط، فكذلك لا يعمل من الجملة الثانية شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها، وهي فاء الجراء. (سميدي).

(١) عبارة (الجمامي) لأنه لا يجوز تسليط جزء جملة على جزء جملة؛ إذ لا يسلط ما في جملة على ما في جملة.

(٢) الأولى في حد التحذير أن يقال كل محذر معمول لأحدر أو بعد أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه إما بواو العطف أو بمن طهارة أو مقصورة يجب إحصاء عامله، وكذا كل محذو منه مكرر معمول لبعده، والمحذر إما ظاهر أو مضمرة، والظاهر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً، وقد يجيء متكهماً، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضميراً غائباً نحو «إليك وإياه من الشر». (حالدي).

- وفي (الغاية) وهو معمول بتقدير تق. يخ ولم يذكر قوله: ضمير منفصل، وهو أول لدخول ماز رأسك والسيف.

(٣) يحترز من الضاريك على رأي من جمعه مضافاً، وعلى قول من يقول: إن العامل في المضاف إليه غير المضاف إذ العامل فيه أمر مصري.

منصوب^(١) (بتقدير اتق^(٢)) واحذر، وباعد، أو جانب أو اجتنب، يخرج الضمير المنصوب بتقدير غير ذلك نحو: «إياك»، جواباً للقائل «من أضرب» ونحو ذلك (تحذيراً مما بعده) يحترز مما ليس تحذيراً كإياك جواباً للقائل «من أتقي؟»^(٣) أو لم يكن ضميراً منفصلاً بل (ذكر المحذر منه مكرراً) فإن تكريره يقوم مقام العامل فيجب حذفه (مثل إياك والأسد^(٤)) هذا مثال ما جمع القيود، وأصله اتقك، وهم لا يجمعون بين ضميري العاقل والمفعول^(٥) لشيء واحد^(٦) فعدلوا^(٧) إلى ذكر النفس فقالوا: اتق نفسك، ثم حذفوا الفعل لكثرة ذلك في كلامهم، فزال الموجب للإتيان بالنفس فحذفوها فبقي الكاف لا يجد ما يتصل به فجعلوه ضميراً منفصلاً، وهذا المثال حيث كان المحذر منه بعد الواو اسماً وإياك وأن تحذف، وهذا المثال الذي المحذر منه بعد الواو فعل مع أن المصدرية، لأنها تسبكه^(٨) اسماً إذ معناه إياك وحذف الصيد بالعصا، فإنه إذا مات بالصيغ حرم أكله، وإذا مات بالخرق حل، ومنه قول عمر «إياي: وأن يحذف أحدكم لأرب» أي: إياي: والحذف

(١) في ح/ه: (منصوب) غير موجود

(٢) وتقدير (اتق) فيه بعض مسامحة من حيث المعنى إذ يصير المعنى اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيداً من الأسد، أي تجسته، ولو قال: بتقدير مع أو بعد لكان أولى (نجم الدين).

(٣) فإنه ليس تحذيراً مما بعده؛ لأنه ليس بعد ضمير المنفصل شيء يكون محذراً منه
(٤) فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذر، والأسد محذر منه، وهما متحدان، فكيف جاز المعطوف؟ فالجواب: أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه، أي عامته، وجهة انتساب إياك إلى عامته كونه مفعولاً به، أي: متعدياً وكذلك الأسد إذ المعنى إياك بعد وبعد الأسد. (نجم الدين).

(٥) علم أنهم قد جمعوا بين ضميري مدح و مفعول في أفعال القلوب كما سيأتي إن شاء الله تعالى نحو «صممتي متطلقاً».

(٦) في خ/ه: بزيادة (في غير أفعال القلوب).

(٧) عن ضمير المفعول.

(٨) لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل الاسم، بما كان لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً.

للأرنب، وهذا إما نهي للمحرم، وإما تعليم للصائد (والطريق الطريق) هذا مثال حيث ذكر المحذر منه مكرراً ومثلي. «الأسد للأسد» ومنه قول الخطيب: «الله الله عباد الله» ونحو ذلك (و) لك في التحذير وجه آخر، وهو أن تذكر المحذر منه بعد من وتحذف الواو وتعلق من بالفعل محذوف (تقول: «إياك من الأسد») أي: باعد نفسك من الأسد فتعلق الجار والمجرور بباعد (وإياك من أن تحذف) أي: باعد من الحذف، ولك وجه ثالث مع أن والفعل خاصة، وهو أن تحذف من وتقول: (إياك أن تحذف) وذلك تقدير من مع أن لأنها تحذف معها كما يأتي قياساً مستمراً لطول الكلام وأن تدل عليها^(١) (ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير من) في هذا المثال، إذ لا دليل على حذفها فلا بد من ذكر الواو أو ذكرها، فأما قول الشاعر:

٨٨ - فإياك إياك المراء بآتته إلى الشر دعاء وللشر جالب^(٢)

(١) لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع حرف المصدر وهنا أن وأن، وحذف حرف الجر مع غيرها سماعاً نحو «استعمرت لله ذنباً أي كسر الذنب» ذكر معناه (نجم الدين)

(٢) يسب هذا البيت للفصل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لأبيه القسم.

(اللغة) (المراء) بكسر الميم مرة يكتب هو أن تدفع الحق ولا تدع له مع أنه واضح جلي وهو أيضاً - الخدال ومن أهل اللغة من يرغم أن المراء لا يكون إلا اعتراضاً أما الجدال فهو أصح فقد يكون ابتداءً وقد يكون اعتراضاً (دعاء) صيغة مبالغة من قولهم: دعا فلان فلاناً إذا طلب حضوره (جالب) مسب له.

(المعنى) ينصح الشاعر بعدم المراء لأنه مسب بلشر (الإهراق) (إياك). ضمير مفصل منصوب بفعل محذوف على التحذير (إياك) تأكيداً له (المراء) معطوف بحرف عطف محذوف على إياك أو منصوب على نزع الخافض أي: من المراء وسيبويه ينصبه بفعل غير الذي نصب إياك (فإنه) الدعاء للتعليل إن: حرف تأكيد ونصب وهاء انعائبة اسمها مبي على نصب في محل نصب (إلى الشر) جار ومجرور متعلق بدعاء الآتي (دعاء) خبر إن مرفوع (وللشر) سور عطفة (وللشر) جار ومجرور متعلق بجالب الآتي (جالب) معطوف على دعاء مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره.

(المشاهد فيه) قوله (المراء) حيث نصبه بعد إياك مع حذف حرف العطف ضرورة وقال المازني لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً عن الواو.

فإنه شاذ عند سيبويه^(١).

[المفعول فيه]

(المفعول فيه)^(٢) هو ما فعل فيه فعل) يدخل في هذا نحو: - «يوم الجمعة حسن» فإنه بفعل فيه الأفعال قطعاً (مذكور) خرج «يوم الجمعة حسن» إذ لم يذكر فيه الفعل (من زمان أو مكان) يعني: أنه ينقسم إلى قسمين كما ذكرنا هنا، وكل واحد ينقسم إلى قسمين مبهم ومعين كما يأتي (وشرط نصبه) أي: نصب المفعول فيه (تقدير^(٣) في^(٤)) إذ لو ظهرت لخفضت بها (وظرف الزمان كلها) مبهمها

• قال (نجم الدين): إما لضرورة الشعر، وإما لأن إتيك من باب «الأسد الأسد» والمراء منصوب باحذر على قول (سيبويه). منه.

(١) قال (نجم الدين): قد ترك المصنف باباً آخر يجب حذف فعله قياساً وهو باب الإعراء، وضابطه كل معرى مكرراً أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله

أحباك أحباك إن من لا أخأله كساع إلى الهيجاء بعبير سلاح
والذي مع المصنف نحو «شألك وأحج» ونسكت وما يعيها، والعامل فيهما إلزم وسعوه،
والطريق الطريق إذا أردت إعراءه بسلوك انصريق المستقيم، والتقدير: اسلك، ويعرف
التحذير من الإعراء بالقرائن.

(٢) وقدمه على المفعول له؛ لأن معناه الزمان والمكان ولا بد لكل فعل منهما بخلاف المفعول له؛ لأن معناه الغرض، وكثيراً من الأعمال ما يكون شيئاً. (شيوخ لطف الله).

(٣) قال (نجم الدين) لو قال: هو انصريق من لزمان والمكان لكان أولى؛ لأن اصطلاحهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب لا على المجرور (منه). وأما المجرور بها فإنه مفعول به بواسطة حرف لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه. (جامي).

(٤) والمصنف جعل تقدير في شرطاً في نصبه لا في تسميته فتقتضى كلامه تسميته مفعولاً فيه مع ظهورها، وهذا عند المصنف حيث حرف المفعول فيه على سبط يدخل فيه ذلك، وذهب الجمهور إلى أن تقدير في شرط في مفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه. (غاية الخطيب).

(٥) وسواء حسن اظهارها نحو «صليت يوم» أو لم يحسن «كعدت عندك». «انجم ثاقب».

كالدهر والحين والوقت والحُطْب والساعة، ومعينها كاليوم والأسبوع والشهر والسنة (تقبل^(١) ذلك) أي: يقبل النصب بتقدير في؛ لافتقار الفعل إلى الزمان مبهمه ومعينه^(٢) فهو كالمصدر^(٣) نقول: «سرت دهرأ وحينأ وأسبوعأ ويومأ» ونحو ذلك (وظرف المكان إن كان مبهمأ) كالجهات الست ونحوها، كما يأتي قبل النصب بتقدير في، وإلا يكن مبهمأ بل محدودأ كالدار والمسجد والبيت ونحوها لم تقبل النصب بتقدير في، بل لا بد من ظهورها، وذلك لأن الفعل إنما يحتاج إلى مكان غير معين يعمل فيه (وقد لُسر المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهي فوق وتحت وأمام وخلف ويمنة ويسره؛ لأن خلف اليد يتناول ما يسامته من وراء ظهره إلى منقطع الأرض وكذلك سائرهما فنقول: «سرت خلقك وأمامك» ونحو ذلك (وحمل عليه) أي: على المبهم وهو الجهات الست كما مر (عند^(٤)) ولدى وشبههما) كلدن وحول ونحوه لإيهامهم وما أشبههما لأنك إذا قلت: «جلست عندك» يتناول جميع الأمكة التي حوطة المخطوب، قال ركن الدين: والمبهم من

(١) أي: تقبل النصب بتقدير في، لأن المبهم مهاجرة مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الرمانية نحو «صمت دهرأ» و«أطمرت ليوم»، وظرف المكان إن كان مبهمأ قبل بتقدير في حملاً على الزمان، المبهم لاشتراكهما في الإيهام نحو «جلست حيث»، وإلا أي: وإن لم يكن مبهمأ بل كان محدودأ لم تقبل بتقدير في إذ لم يمكن حُضنه على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة نحو «صليت في المسجد» (جاني). ولا ظرف لزمان معين وإن انفق في الصفة لكونه محمولاً على شيء ولا على ظرف المكان المبهم لانتفاقهما ذاتاً؛ لأنه أيضاً محمول فلو حملناه على أحدهما كان كالمارة من المستشير والسؤال من فقير وذلك لا يجوز. (سميدي).

(٢) أما افتقاره إلى الزمان المعين عليه بطرأ لأن العمل لا يدل على يوم الجمعة بخصوصه حتى ينصب.

(٣) يعني أن ظرف الزمان كالمصدر، فكما يصب الفعل المصدر معرفة ونكرة ينصب الزمان مبهمأ أو معينأ لأنه يدل عليه نصيبته وضرورته.

(٤) هي ظرف مكان، ولا يدخلها الرفع بحال ولا الجر إلا بمن فقط دون سائر حروف الجر قال تعالى: ﴿يَنْبَغِي حَتَّى أَقُولَ﴾ [النساء: ٨٢].

هذا كثير فالأولى أن يقال في حد المبهم^(١) من المكان، هو كل ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه فإن خلف^(٢) زيد له اسم، وهو خلف باعتبار أمر وهو زيد غير داخل زيد في مسمى الخلف، والمحدود ما كان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه فإن الدار له اسم وهو ما ذكره باعتبار أمر وهو الجدر ونحوها داخل ذلك الأمر في مسمى الدار كما ذلك معروف؛ إذ لا يقل: دار إلا لما له جدر وحيطان.

(و) يلحق بالمبهم (لفظ مكان) إما (لكثرته) إذ يكثر استعمال هذا في لغتهم وإما لإبهامه إذ قولك «جلست مكان زيد» لا يتناول مكاناً معيناً غالباً^(٣) (و) أجري مجرى لمبهم (ما بعد دخلت) ونزلت وسكنت من الظروف المحدودة لكثرة استعمال ذلك مع هذه الثلاثة الأفعال فأجري مجرى المبهم تخفيفاً نحو «دخلت الدار» «وسكنت البلد»، ونزلت المسجد» دون سائر الأفعال كسرت وخرجت واضطجعت ونمت في الدار، فلا يعم من ذكر «في» إذا جعلت الدار ظرفاً لهذه الأفعال (على الأصح^(٤)) من القولين وهو قول نسيب واختاره المصنف؛ لأن هذه الأفعال لازمة لا تتعدى^(٥) إلى مفعول به بتأني أنه إذا وقع بعد دخلت غير المكان لزم ظهور في نحو «دخلت»^(٦) في الأمر، وفي ولاية فلان» مع أنه قد ورد دخول في في الأمكنة أيضاً نحو قوله تعالى: «وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْجِدِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ»^(٧) (و) يأتي في المفعول فيه ما أتى في المفعول به من أنه (ينصب بعامل

(١) من المكان.

(٢) في خ/ه: فإن خلف في قولك: خلف زيد اسم.

(٣) يحترز من أن يكون له مكان معين كمكان القاضي.

(٤) وعن (الجرمي) أن ما بعد دخلت مفعول به نظراً إلى أنه متعد، والباقيون على أنه لازم ولذلك قال على الأصح قد يكون من هذا سبب.

(٥) قوله: لا تتعدى إلى مفعول به وهذا محل تأمل فإن العمل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه ولا شك أن الدخول لا يتم بدون الدار. (جامي). وبعد تمام معناه بها طلب المفعول فيه كما إذا قلت: (دخلت الدار في ليلتي العلاني) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه. (منه).

(٦) ولو كان مفعولاً به كما قال الجرمي لتعدى إليه بنفسه ولم يحتاج إلى ظهور في.

(٧) من سورة إبراهيم من الآية (٤٥).

مضمراً) محذوف جوازاً لقيام قرينة حائية أو مقالية نحو «يوم الجمعة» جواباً للقائل متى سرت؟. فتقدم سؤال السائل قرينة مقالية أي: «سرت يوم الجمعة» ومثال الحالية أن تعرف من شخص أنه يريد السر ولما يعين وقته فتراه مهتماً فنقول: يوم الخميس إن شاء الله تعالى أي: أنسير يوم الخميس؟. ونحو ذلك، ويأتي في هذا ما أتى في باب ما أضمر عمله من النصب (على شريطة التفسير) للعامل المحذوف بالعامل المذكور بعد الظرف، ولذلك أربع صور، صورة يجوز فيها النصب ويختار الرفع بالابتداء نحو «يوم الجمعة سرت فيه» وصورة يختار فيها النصب نحو «أيوم الجمعة سرت فيه» و«ما يوم الجمعة سرت فيه» مع جواز الرفع في هذا، وصورة يستوي الأمران نحو «يوم الخميس سار فيه زيد» و«يوم^(١) الجمعة سار فيه بكر» ففي كل واحد من رفع يوم الجمعة ونصبه ضعف وقوة كما سبق في باب ما أضمر عمله. وصورة يحب فيها النصب نحو «إن يوم الجمعة سرت فيه، سرت فيه» ونحو^(٢) ذلك.

[المفعول له]

(المفعول له^(٣)) هو ما فعل لأجله فعل) يدخل في هذا نحو: «أعجني التأديب»، و«كرهت التأديب» فإنه يفعل للتأديب فعل لاشت في ذلك وقوله: (مذكور^(٤)) خرج ما ذكر أولاً لأن الفعل الذي فعل للتأديب لم يذكر، والذي جمع القيود (مثل: «ضربته تأديباً») فإن تأديباً مفعول به فعل مذكور وهو ضربته والتأديب علة في وقوع الصرب (و) كذلك (قعدت عن الحرب جبناً) فجبناً مفعول لأجله

(١) المثال الصحيح ما قاله (نجم الدين) «ريد سار يوم الجمعة سرت فيه» ولا بد أن يقال معه أو في صحبته حتى يصح المثال، لأن مثال السيد يجوز فيه النصب مع أن الرفع لازم في المعطوف عليه كما تقدم فافهم.

(٢) ومثال ليس المفسر بالصفة «كل يوم صمت فيه في العيب». (نجم الدين).

(٣) وقدم المفعول له على المفعول معه؛ لأن الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف العمل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع مصاحب، وأيضاً يصل للعمل إليه بواسطة الوار بخلاف سائر المعاني.

(٤) حقيقة أو حكماً كما إذا قلت تأديباً في جواب من قل: ضربت زيداً. (جامي).

لفعل مذكور وهو القعود، وإنما مثل بمثليين؛ لأن الأول فعل الفعل؛ باختياره والثاني بغير اختياره^(١) إذ لا يود أحد أن يكون جباناً (خلاقاً للزجاج فإنه عنده مصدر) ولا يسميه مفعولاً له بل يجعله مصدراً نوعياً من غير لفظ الفعل؛ إذ معناه «ضربته ضرب تأديب» وقعدت عن الحرب قعود جبن^(٢)، (وشروط نصبه تقدير اللام^(٣)) إذ لو وجدت لجر بها، إذ حروف لجر لا تلغى (وإنما يجوز حذفها) أي: حذف اللام (إذا كان) المفعول له (فعلاً) أي: مصدراً (لفاعل الفعل الممثل) كالمثاليين المذكورين، فلو لم يكن فعلاً لفاعل الفعل الممثل لم يحز

حذف اللام سواء كان فعلاً لغيره نحو: «حتك لإكرامك زيداً» أو لم يكن فعلاً نحو: «جتك لسمن» ومنه قول الشاعر.

٨٩ - وإنني لتعروني لذكراك هرة - كما انتقص المصنفون بلله القطر^(٤)

(١) وفي «الرمضاني» وإنما مثل مثليين لأن الفعل الممثل قد يكون سبباً للمفعول له في «مخرج نحو» ضربته تأديباً، فإنه الضرب سبب التأديب، وقد لا يكون سبباً للمفعول له نحو «قعدت عن الحرب جباناً» فإن القعود ليس سبباً للجبن وإنما الجبن سبب القعود، منه.

(٢) وقيل: إنه حذف المضاف وأقيم لمضاف إليه مقامه. (رضي)

(٣) يعني: أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو لسمن وإكرامك لرائر في قولك: «حتك لسمن وإكرامك لرائر مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير في، وما ذهب إليه في الموضوعين، وإن كان صحيحاً من حيث الصحة لأن لسمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب للجامع للشرائط. (رضي)

(٤) ينسب هذا البيت لأبي صحر الهدلي.

(اللفظة) «تعروني» تنزل بي، ونصبي «ذكر لك» الذكرى بكسر الهمزة والتذكير والخطوط بالبيان «هرة» الهزة بكسر الهاء: حركة واضطراب «انتقص» تحرك وانتقص «القطر» المطر. (المعنى) يصف ما يحدث له عندما يذكرها، فيقول: إنه بين زل به حركة واضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للمصنوع عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

(الإهراء) (وإنني) إن حرف توكيد ونصب و«المتكلم» اسمه (لتعروني) اللام هي المزعومة وتعروني فعل مضارع مرفوع بصفة مقدرة على نواو مع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية

ففاعل تعروني «هزة» وانذكرى من المتكلم فأدخلت اللام كما ترى،
والشرط الثاني: أن يكون الفعل (مقارناً له) أي . للمفعول له (في الوجود^(١)) كما
ذكر في المثالين المذكورين، فلو لم يتقدرا لم يجر حذف اللام نحو «جئتك اليوم
لقولي لك أمس» ومنه قول الشاعر:

٩٠ - فجئت وقد نضت لنوم ثيابي لدى السر إلا لسة المتفضل^(٢)
فلم يتقارن تنضية الثياب و لنوم فدخلت اللام كما ترى.

والياء مفعول به (لذكرك) للام حرف جر و ذكرى مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة
على الألف مع من ظهورها التمدد وجرر والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف
ضمير انحاطة مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله (هزة) فاعل تعروني
والحملة من تعرو فاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (كما) الكاف حرف جر وما مصدرية
(انقض) فعل ماض (المصغور) فاعل انقض وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل
مصدر مجرور بالكاف والخار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة (بلله) بلل فعل ماض
والهاء ضمير لعائب العائد إلى المصغور مفعول به (القطر) فاعل بدل والحملة من الفعل
والعامل والمفعول في محل نصب حال من المصغور على تقدير قد.

(الشاهد فيه) قوله. «الذكرك» من اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو
الهزة، ووقت التذكر هو وقت هزو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل
غير فاعل التذكر وجب حر العلة بحرف تعليل، ولم يجر أن ينصب على أنه مفعول لأجله،
لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامده واحد
(١) وأن يكون من غير لفظ الفعل، لأنه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو «قعدت قعوداً»

اسماعيل

- وإنما اشترط في جوار حذف اللام شرطين المذكورين، لأن المفعول له إذا حصل فيه
الشرطان المذكوران أشبه المصدر الذي من لفظ العمل نحو «ضربته ضرباً» فإن ضرباً فعل
لفاعل ضربته، ومقارناً له في لوجوده فكما يتعدى الفعل إلى المصدر بنفسه من دون لام
فكلنا المفعول له وقال الشيخ في شرحه. اشترط ذلك لأنه يشعر بالتعليل فاستغنى عن
اللام. «رصاص».

(٢) ينسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.
(اللفظ) «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي «حلمت «لدى» أي: عند البسة
المفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقياها من يتبدل.

[المفعول معه]

(المفعول معه^(١)) هو الاسم المذكور بعد الواو يحترز من المذكور بعد مع فإنه مجرور بها نحو «جئت مع زيد» وقوله: (المصاحبة^(٢)) معمول فعل) يحترز مما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول فعل نحو «أكل رجل وضيعته» فقوله: وضيعته بعد واو المعية لكنه مصاحب للمبدأ، وهو كل رجل، فلم يكن مفعولاً معه فإذا

(المعنى) يقول: إنه جاء عده في لوقت الذي حلت فيه ثيابها وتبيأت لأن تمام (الإهراق) (جئت) فعل وفاعل (وقد) الواو والخال وقد حرف تحقيق (نضت) نفس فعل ماضٍ والتاء تاء التأسيس والفاعل ضمير مستتر فيه جوراً تقديره هي والحملة في محل نصب حال (النوم) حار ومجرور متعلق بنص (ثيابها) ثياب معمول به لنفس، وثياب مضاف وضمير المضافة مضاف إليه (لدى) ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفنحة مقدرة على الألف منع من ظهورها فتعذر ولدى مضاف و(المحضر) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء (لبسة) منصوب عن الاستثناء ولبة مضاف و(المفضل) مضاف إليه

(الشاهد فيه) قوله: «النوم» فإنه حلة خلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زعمهم غير واحد؛ لأنها تخلق ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجر فيه أن يكون منصوباً، لأن شرط نصبه اتحاد مع حمله في الزمن، وهو متع هنا كما عرفت.

(١) إنما أخر المفعول معه عن المفعول له؛ لأنه لا يجوز فيه ترك الوسطة أصلاً لفظاً مع أنه مقصور على السماع عند بعضهم

(٢) ونعني بالمصاحبة كونه مشاركاً بذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في «سرت وريداً» مشترك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك «سرت أنا وزيد» بالمعطف مشترك له في السير، لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو «لوتوك التافة وفصيلها لرضعها» (جامي)

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل «جئت وريداً» وقد يكون مفعولاً نحو «حسبك وريداً» درهم» وبعض النحاة ذكر أن المفعول معه لا يصاحب إلا فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك: «ضربت ريداً وعمراً» مفعول به لا عبر، معطوف اتعاقباً لا مفعول معه. (نجم الدين).

- ويستفرض من قوله بقولك: «حسبك وزيداً» درهم» فإن الكاف مفعول في المضي، والمعنى يكفيك. (خالدي).

جمع القيود المذكورة فلا فرق بين أن يكون الفعل (لفظاً) لجنت ونحوه (أو معنى) فعل كالجار والمجرور (فإن كان الفعل لفظياً) وفاعله ضمير مرفوع متصل وأكد بمنفصل (وجاز العطف) لأجل التأكيد المذكور (فالوجهان^(١)) جائزان، وهما عطف الاسم الذي بعد الواو على الضمير المؤكد ونحوه، والنصب على المفعول معه، وذلك لقوة الفعل، فيعمل على كل حال ومنه قول الشاعر:

٩١ - فكونوا أئمة ويني أئمةكم مكان الكلبيتين من الطحال^(٢)

(مثل «جئت أنا وزيد» بالعطف (وزيداً) بالنصب على المفعول معه (وإن لم يجز) العطف، وذلك حيث لم يؤكد الضمير المتصل بمنفصل أو نحوه والفعل لفظي (تعين النصب^(٣)) لعدم جواز عطف كلمة مستقلة على ما هو كالجزء من

(١) قال (ابن عطيل) لا يحلو إما أن يصح العطف أو لا، إن صح العطف جار الوجهان على سواء نحو «خرجت أنا وزيد، وزيداً» ولكن واحد منهما معنى، فل أبو اللقاء العرق بين واو مع واو العطف يظهر في نحو قولك «قم أنت وزيداً إن رفعت زيداً كنت أمراً لهما بالقيام» لأن ذلك حكم العطف، وإن نصب كنت أمراً للمخاطب أن يتابع زيداً في القيام، وليس أمراً لزيد، فلو لم تقم لم يلزم للمخاطب القيام (عطيل).

(٢) هذا البيت لم يمس إلى قائل معين.

(المعنى) لشاعر يحضهم عن اختلاف وانتقار في المذهب وضرب لهم مثلاً بقرب الكلبيين من الطحال واتصال بعضهما ببعض.

(الإعراب) (كونوا) فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجملة اسم مبني على السكون في محل رفع (أنتم) ضمير متصل مؤكد للضمير المتصل (ويني) الواو واو المعية بني مفعول معه منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ويني مضاف (أيكم) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من لأسماء ستة وأبي مضاف وكاف لمخاطب مضاف إليه والميم علامة الجمع مكان حرف مكان متعلق بمحذوف خبر كونوا، (مكان) مضاف (والكلبيين) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مشي ولون محو عن التبيين في الاسم المفرد (من الطحال) جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه رائحة العمل.

(المشاهد فيه) حيث نصب «يني» بالعمل «دي» قبله الذي قوته الواو النابتة عن «مع».

(٣) وليس بشيء، لأن النص عن المصاحبة هو الذي إلى النصب، فالأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وحسب النصب وإلا فلا. (نجم الدين).

الكلمة، وهو الضمير المرفوع المتصل (مثل: «جئت وزيداً») وهذا مذهب البصريين وسيأتي بيانه في العطف، إن شاء الله تعالى (وإن كان) الفعل (معنى وجاز العطف) وذلك حيث يكون المجرور المعطوف عليه اسماً ظاهراً (تعين العطف^(١)) مثل: «ما لزيد وعمرو» لأن عامله قوي وهو حرف العطف؛ لأنه بمثابة تكرير العامل، والعامل المعنوي وهو الجار ضعيف لا يقوى على نصب مفعول معه إلا أن لا يوجد أقوى منه رجع إليه على سبيل الإلجاء (والا) يجز العطف (تعين النصب) مثل: «مالك وزيداً» ومنه قول الشاعر:

٩٢ - فمالك والتردد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال^(٢)
فلم يجز العطف، إذ لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار لحشية أن يعطف اسم برأسه على ما هو كالجزم من لكلمة وسيأتي بيان ذلك، وهذا مثال

(١) وإنما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف، لأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وإنما يؤخذ ما بعده إلى نصب نعتاً على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن لعطف في «جاءني زيد وعمرو» يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نعتي المصاحبة وفي قولك «ضربت زيداً وعمراً» لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون نصب في العطف الذي هو الأصل أظهر (نجم الدين).

(٢) ينسب هذا البيت للمسكين الدارمي
(اللغة) «التردد» الذهاب والمجيء حيرة الغصت غلات، وأصل الغصص الإختناق بالطعام.

(المعنى) ما لث تقبم بنجد وتردد فيها مع جديها، وترك تهامة وقد غصت بمن فيها طعنها وطيبها.

(الإعراب) (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به لعمل محذوف تقديره ما تصنع (لك) جار ومجرور وتردد لراو واو انعية (والتردد) مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة (حول) ظرف مكان متعلق بالتردد وحول مضاف و(نجد) مضاف إليه (وقد) الواو واو احوال قد حرف تحقيق (غصت) غص فعل ماض، والتاء هلامه التأنيث (تهامة) فاعل غص مرفوع بالضممة لهدرة (بالرجال) جار ومجرور متعلق بغص، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله (والتردد) حيث نصبه بتقدير الملازمة.

حيث المعطوف عليه المجرور بحرف الجر (و) مثال المجرور بالإضافة (ما شأنك وعمرأ) وإنما نصب المفعول معه هنا بإعمال الجار والمجرور فيه (لأن المعنى) في الجار والمجرور في مالك، وما شأنك (ما تصنع^(١)) وتصنع فعل فذلك بمعناه.

[الحال]

(الحال^(٢)) يذكر ويؤنث يقال حال حسن، وحال حسنة، وله شبه عام بالمفاعيل من حيث أنه فضة^(٣) بعد تمام الجملة وشبه حاصر بالمفعول فيه من حيث أنه يقدر بهي، ويعرف بأن يستفهم عنه بكيف، وحقيقتها (ما يبين هيئة^(٤)) احتراز من التمييز فإنه لتبيين الدات، من درهماً في عشرين درهماً بين ذات العشرين مانها دراهم وقوله: (الفاعل والمفعول به) يحتز من الصفة أيضاً فإنها لتبيين هيئة الفاعل أو المفعول به وغيرهما^(٥)، وقد يكون الفاعل (لفظاً أو معنى) كما سيأتي (مثل: «ضربت ريداً قائماً») فهذا يصح أن يكون حالاً من الفاعل اللفظي

(١) وما يمانه بمعنى «شأنك ريداً» ما تصنع ريداً، ومعنى «ما لك ريداً» ما تصنع وريداً، ومعنى «الريد وعمرأ» ما يصح زيد وعمرأ

- وذلك لأن «ما» تطلب المعر، لأنها مستهامة وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى لفعل فتصاروا على الدلالة على الفعل حتى كأنه قيل ما تصنع أو ما تلابس مطلق.

(٢) قدم الحال على سائر الملحقات، لأنه لا يكون، لا منصوباً مع أنه بمعنى الظرف. (خاتمة تحقيق).

(٣) يقال: قوله: فصلة بعد تمام الجملة لا يطرد له ذلك، فإن الحال التي بعد المصادر التي تكون مبتدأة فإنها يتم بها الكلام نحو قوت «صربي ريداً مبطوحاً» وأكثر شربي السوق ملتوتاً وقد سدت الحال مسد الحير المنحرف كما مر، وهذه الحال تسمى متممة لما حذف الخبر الذي تتم به العائدة، وهذا قيس لما جرى مجرى هذه المسألة. (تهذيب ابن يعيش).

(٤) عند وقوع الفعل عليه بخلاف صفة الفاعل أو المفعول فإنها لم تبين الهيئة عند صدور الفعل عنه أو وقوعه به، مطلقاً.

(٥) كالمبتدأ.

وهو تاء المتكلم، والمفعول اللفظي وهو زيد، وقد يكون الحال منهما معاً^(١)، فإن اختلفت هيتهما كان الحال مفرداً نحو: «ضربت زيداً راكباً ضاحكاً»، والأرجح أن الحال الأول من الصاحب الآخر الذي يليه، ولحال الثاني من الصاحب الأول كما مثلنا، لثلاث يفرق بين الحالين وصاحبيهما جميعاً، ومن ذلك «لقيته مصعداً منحدرأ» أي: ضربت زيداً وهو بالك وأنا ضاحك، ولقيته في حال كونه مصعداً وفي حال كوني منحدرأ، ويجوز أن يكون الحال الأول من الصاحب الأول والثاني من الثاني، وأما إذا اتفقت هيتهما كان الحال مهما مجتمعاً كقول عترة:

٩٣ - متى ما تلقني لردين ترجف ررئف إليشيك وتستطارا^(٢)

(١) اعلم أن الحال قد يكون من الفاعل وحده كجاء زيد راكباً ومن المفعول وحده نحو «ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه» فإذا قلت «لقيت زيداً راكباً» فإن هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن نجعلها لما قدمت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحال من الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة لبس نحو «لقيت راكباً زيداً»، وإن لم تقدمه فهو عن المفعول. وأما إذا جاء حالاً من الفاعل والمفعول معاً فإن كانا متفقين فالأولى أن يجمع بينهما فإنه أحصر نحو «لقيت زيداً راكباً» ولا منع من التفریق نحو «لقيت راكباً زيداً راكباً» و«لقيت زيداً راكباً» وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانا، نحو «لقيت هداً مصعداً منحدرأ» وإن لم يكن فالأولى جعل حال كل واحد بجانب صاحبه نحو «لقيت منحدرأ زيداً مصعداً» ويجوز على ضعف جمع حال المفعول بجانبه، وتأخير حال الفاعل، إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجانب صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجانب صاحبه. (نجم الدين)

(٢) (اللفظة) «ترجف» الرجفة الرلولة، وقد رجعت لأرض من باب نصر و (الرجفان) بفتحين الاضطراب الشديد «روائف» جمع ريفة، و«رنة» اسم الإلية، وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً.

(المعنى) يخاطب قرينه، ويصف نفسه بالشهامة.

(الإهراءب) (متى) اسم شرط جازم يحزم فعلين لأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاء. وهو ظرف زمان والفاعل فيه قوله ترجف (ما) رثبة (لنقني) تعلق فعل مضارع مجزوم بمعنى وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف الهمزة وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت

أي: أنا فرد وأنت فرد، ونفس حتى ذلك موقفاً. (وزيداً في الدار قائماً) وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَنِ اتِّكْرَارِ مُعْرَضِينَ﴾^(١) في الحال عن الفاعل المعنوي مع العامل المعنوي، وهو الجار والمجرور إذ معناه استقر في الدار، فصاحب^(٢) الحال الضمير المستكن في استقر ونحو ذلك (وهذا زيد قائماً)^(٣) في الحال عن المفعول المعنوي إذ معناه أشير إلى زيد في حال قيامه.

واعلم أن الحال يفترق إلى عمل وصاحب، وقد بينهما الشيخ بقوله: (وعاملها الفعل) كالمثال المذكور^(٤) أولاً (أو شبهه)^(٥) كاسم الفاعل نحو «زيد

والنون نون انوفاة والياء ضمير المتكلم معمول به (فردين) حال من الفاعل والمفعول منصوب بالياء لأنه مثنى (ترجف) فعل مضارع جوف، للشرط مجرور وعلامة جرعه السكون (روائف) فاعل ترجف مرفوع بالصفة وروائف مضاف (إلتيك) إلتي من إلتيك مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وإلتي مضاف وكذا المخاطب مضاف إليه (تستطاران) يمتثل وجوهاً أحدهما أن يكون مجروراً بحذف النون، والأصل تستطاران، فالضمير للروائف وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمعاً، لأنها تية في المضي، ولثاني: أن يكون عائداً إلى الإلتين والثالث أن يكون الضمير عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد والأصل تستطاران فأبدل من النون ألف كما في قوله «ولا تعبد الشيطان واللة فأعبد». (الشاهد فيه) قوله. «فردين» حيث أتى حالاً من الفاعل والمفعول، أي. أنا فرد وأنت فرد.

(١) أي: أي شيء بدا لهم مجاوروا التذكرة معرضين. من حاشية المعصل. لحذف الفعل وهو جاوز وانتقل الضمير إلى عن التذكرة.

(٢) من سورة المدثر آية (٤٩).

(٣) قال (نجم الدين) وفيه نظر، لأن قائماً حال من الضمير في الطرف وهو فاعل لمعطي؛ لأن الفاعل المستكن كالمفروض هو كقولك: «زيد خرج ركباً» فلا كلام لي كون ركباً حال من الفاعل المعطي.

(٤) وهذا لا يستقيم أن يكون حالاً من اسم الإشارة الذي هو مبتدأ، ولا من زيد الذي هو خبر، لأنه لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فينبغي أن يكون حالاً من الضمير في الفعل المقدر وهو أشير إليه في حال كونه قائماً. (هامة).

(٥) في خ/ه: نحو «ضرب زيد ضرباً قائماً»

(٦) يعني شبه الفعل ما يعمل عمل اسم، وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وتعني بمعنى الفعل ما يستبطن من الفعل، ولا يكون من صيغته

ضارب عمراً قائماً» واسم المفعول نحو «زيد مضروب قائماً» والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهه ضاحكاً» والمصدر نحو «ضربي»^(١) «زيداً قائماً» واسم التفضيل نحو «هو أكفاهم ناصراً» (أو معناه) كالجار والمجرور كما تقدم نحو «زيد في الدار قائماً» واسم الإشارة كما تقدم نحو «هذا زيد قائماً» وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بِمِثْلِ شَيْخَاكَ﴾^(٢)، وحرف النداء نحو «يازيد قائماً» والتمني نحو «ليتك»^(٣) «طعننا مقيماً» والترجي نحو «عله»^(٤) «رجل راكباً» والنشبيه نحو «كأنه أسد صائلاً» و«هو زهير»^(٥) شعراً قال الشاعر:

٩٤ - كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه هند مفتاد^(٦)

- كانظرف والجار والمجرور وحروف النية واسم لإشارة نحو: «ذا زيد قائماً» وحرف النداء، وحرف التشبيه وكذا معنى التشبيه من دون لفظ «كأن» عليه نحو «زيد عمرو مقللاً» والمضروب نحو «أنا قرشي معتزاً» واسم الفعل نحو «عليك ويلاً راكباً». (نجم الدين) باختصار.
- (١) فيه نظراً لأن العامل كان التامة المحذوفة كما تقدم في المستأ والمجر، والأولى في تمثيل «معجبي طريكم قائماً».
- (٢) من سورة هود عن الآية (٧٢).
- (٣) وجه التشكيل أن حروف التمني والترجي ليسا بمفيدين بالحال، بل العامل هو الظرف الموجود على ما هو مذهب الأخفش لكون مضمونه هو المفيد، ذكره (نجم الدين).
- (٤) عبارة (الخبيري) «عله لي الدار قائماً».
- (٥) أي: كزهير، وهو مثال التشبيه بعد حذف حرفه تقديره «وهو كزهير شعراً» وهو الأولى لأن شعراً تميز.
- (٦) البيت للنايفة اللذيذة.

(اللفظ) «سفود» حذيفة التي يشوى بها اللحم وعادت اللحم وافئدة إذ شويته «الشرب» جمع شارب كصاحب وصاحب، والشرب اخذت «مفتاد» والمفتاد المستوي أو المطبخ.

(الإعراب) (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب ولها ضمير متصل اسمها مبني على النصب في محل نصب (خارجاً) حال من اسم كان والعامل في الحال كأن لما فيها من معنى الفعل (من جنب) جار ومجرور متعلق بخارجاً، وجب مضاف وصمحة من صفحته مضاف إليه (صفحة) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه سفود خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة (سفود) مضاف (شرب) مضاف إليه (نسوه) مفعول في فعل ماضٍ والواو ضمير الغائبين فاعل ولها ضمير الغائب مفعول به مبني على النصب في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل

وقول النابغة :

٩٥ - تميرنا أننا عال ونحن صعاليك أنتم ملوكاً^(١)

أي : نحن في حال تملكنا مثلكم في حال ملككم ، ومن عمل حرف النداء في الحال قول الشاعر :

٩٦ - يا أيها الربع مبكياً بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراجاً^(٢)

في محل رفع صفة لسعود (هند) حرف متعلق بالمعل سي وعد مصاب و(مفتأه) مصاب إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(الشاهد فيه) قوله (كأنه مخارجاً) حيث عملت كأن في الحال لوجود معنى التشبيه فيها مخارجاً حال من العامل المعنوي لكأن .

(١) البيت لم يصب إلى قائل معين .

(اللغة) «تميرنا» التمير ، التوسل ، «عال» لعل ، والعاله لعاقة ، يقل : حال (يعيل) عيلة (و) عيولاً (إذا انظر فهو) حائل (ومن قول تعالى : ﴿وَلَمَّا جَسَّدْنَا نَبِيَّ﴾ [النبي ٢٨] «صعاليك» الصعلوك الفقير ، «الصعلوك» الفقير .

(الإعراب) (تميرنا) تعير فعل مضارع مرفوع لتحده عن الناصب وحازم وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت و(نا) ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (أننا) (أن) حرف مصدري ونصب و(نا) اسم مبني على السكون في محل نصب و(عاله) خبر أن مرفوع بالصفة الظاهرة وأن انصدرة وما دحت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض ، وبعضهم أحروه مفعولاً ثانياً بتعير و(نحن) ضمير متداً مبني على النصب في محل رفع (صعاليك) حال من نحن منصوب بالفتحة الظاهرة (أنتم) خبر المبتدأ نحن (ملوكاً) حال من أنتم والعامل في احسين معنى لتشبيه المستعاد من إساد أنتم إلى نحن فالعامل بهذا الكاف المقصرة قس أنتم ، وجاز التقديم في صعاليك للضرورة .

(الشاهد فيه) قوله . (ونحن صعاليك أنتم ملوكاً) حيث قدم الحال وهو قوله : صعاليك على العامل المصم تشبيهاً وهو قوله أنتم إذ في أنتم من معنى التشبيه .

والمعنى نحن في صملكنا مثلكم في ملككم .

(٢) القائل النابغة الذبياني .

(اللغة) «الربع» الدار والمر رى «بساحته» الساحة ، الناحية «بذلت» أعطيت «أفراجاً» مخرج الكشف .

(وشرطها) أي: شرط الحال (أن تكون^(١) نكرة) لئلا تلتبس بالصفة في بعض الأحوال نحو رأيت زيداً الركب، ونكونها حكماً من الأحكام، والأصل فيها التنكير (وصاحبها^(٢) معرفة) لشدة الحاجة إلى بيان أحوال المعارف ولئلا يلتبس بالصفة في بعض الأحوال^(٣) نحو انقبت رجلاً راكباً، ولكون الصاحب محكوماً عليه، وتعقل المحكوم عليه قبل الحكم واجب، وقد جاء نكرة

(الإهراء) (يا) حرف مداه (أيها) أي: متدى مبني على انضمام في محل نصب والها للتنبيه (الربيع) صفة لأي: (مبكياً) حال من لربيع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (بساحته) بساحة جار ومجرور متعلق بمبكياً، وساحة مصاف وصمير العائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (كم) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (هذلت) بذل فعل ماضٍ وثاء المحاطب فاعله والحملة من الفعل والفاعل في محل رفع حير ابتداء (لعمري) اللام حرف جر، ومن يسم موصول مجرور باللام مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل بذل (واقفك) وإني فعل ماضٍ وفاعله صمير مستتر جواراً يعود على من وكف المحاطب مفعوله والحمنة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإهراء صلة الموصول (أفراحاً) مفعول به للفعل هذلت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله (يا أيها الربيع مبكياً) حيث أتى الحال وهو مبكياً من الربيع، والعامل فيه يا لا فيها من معنى الفعل.

(١) قوله أن تكون نكرة؛ لأن التعريف بالمعروف هلز؛ لأن المقصود بالحال إنما هو بين الهيئة، وذلك يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة، وكان النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً، أما اللفظ فلأن قولك قائم أخف من القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أخف. من (شرح ابن عطيّل)

(٢) قوله وصاحبها معرفة... إلخ، وإنما كان لعالم في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يفيد الحدث المنسوب إليها أعني جانب لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث. (نجم الدين)

- وأعلم أنه يجوز حذف صاحب الحال مع قيد لقربة نحو «الذي ضربت مجرداً زيداً» أي: ضربته. (نجم الدين).

(٣) لو كان صاحبها نكرة منصوبة؛

موصوفة^(١) «كمررت برجل عالم قائماً» أو مضافة «كمررت بعلام رجل قائماً» أو في سياق فهي كقول الشاعر:

٩٧ - لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً للحمام^(٢)

أوفي سياق فهي في الاستثناء نحو «جاءني رجل^(٣) إلا راكباً» ونحو ذلك ولذلك قال الشيخ: (غالباً^(٤)) يحترز مما ذكر فهذا الإحتراز راجع إلى تنكير صاحبها لا إلى تعريفها، (و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلتم: إن من شرط الحال أن تكون نكرة، وقد وردت معرفة في:

(١) وكذا إذا شارك النكرة في حده معرفة نحو «جاءني زيد ورجل قائمين». (لخالدي). -

وكذا إذا كانا نكرتين معاً نحو «إد فنت». «جاء رجل ورجل مسرعين». تهذيب ابن عمير.

(٢) ينسب هذا البيت إلى قطري بن الفجاءة.

(اللمعة) «الإحجام» التأخر والكول من لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.

(المعنى) لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإحرام من اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.

(الإحرام) (لا) ناهية ويجوز أن تكون لا نافية ولكن الظاهر أنها للنهي (يركن) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية مبني على التثنية لا تصح لأن التثنية بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم (أحد) فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة (إلى الإحجام) جار ومجرور متعلق بالفعل يركن (يوم) ظرف زمان منصوب والعامل فيه النصب يركن ويرم مضاف و(الوغى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره مع من ظهورها لتعذر (متخوفاً) حال من أحد (الحمام) جار ومجرور متعلق بمنحرف.

(الشاهد فيه) قوله «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة «أحد» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هما وقوعها في حيز فهي بلا، لأن قوله «أحد» دال على يركن المجزوم بلا.

(٣) لأن لفظة إلا تقطع ما قبله عما بعده فلا يصح أن يكون وصفاً لانقطاعه عنه. والله أعلم.

(٤) قال (نجم الدين) وقوله: غالباً... نح رجوع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها لأن

تنكيرها واجب. قال ركن الدين: وصاحبها إعرابه الرفع، ولا يجوز جره بالعطف على انتهاء في شرطها؛ لأن كون صاحبها معرفة ليس بشرط. «درصاص».

٩٨ - (أرسلها المراك) ولم يذدها ولم يشفق على نفس الدخال^(١)

فإنه معرف باللام (ومررت به وحده) معرف بالإضافة (ونحوه) كطلبتك جهديك وطاقتك، وكلمته فاه إلى في، وجاءوا قضيم بقضيمهم «وغير ذلك، فأجاب الشيخ بأن قال ذلك (متأول) بأحد تأويلين إما إنها معارف في مواضع النكرات أي: معتركة ومنفرداً وجاهداً^(٢) ومطيقاً ومشافهاً ومجتمعين، وهذا عند سيويه^(٣)، أو أن هذه معمولات^(٤) لأفعال مقدرة، ونبت الأفعال هي الأحوال أي: تعترك المراك، ومنفرد وحده، ويجتهد جهديك وأشافهه ذه^(٥) إلى في،

(١) ينسب هذا البيت للبد بن ربيعة العامري.

(اللفظة) «المراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الإبل «يلدها» يطردها «يشفق» يرحم «ينقص» مصدر نقص الرجل بكر الفون - قد لم يتم مراده، ونقص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره ان الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية. (المعنى) الشاعر يصف حماراً وحلياً ألجأته إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضاً. (الإهراب) (أرسلها) أرسل فعل سامي ودخله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الاتن مفعول به لأرسل (المراك) حال (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يلدها) يلد فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهاء مفعول به والجملة معطوفة على جملة فأرسلها (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يشفق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل والجملة معطوفة على جملة أرسلها (على نفس) جار ومجرور متعلق بيشفق ونفس مضاف و(الدخال) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «المراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساق ذلك لأنه مؤول بالنكرة أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

(٢) في خ/ه: أو مجتهداً.

(٣) في خ/ه: (وهذا عند سيويه) عبر موجود.

(٤) أي: منصوبات.

(٥) عبارة (الخبيري) جاهلاً فاه إلى في، وهي أولى إذ يشكل على عبارة السيد أعمال فاه إلى في كما لا يخفى وجعل في (الخبيري) بدل قول السيد أفعال في قوله: معمولات لأفعال . . . الخ أحوال.

ويجتمعون قضهم^(١) بقضيبضهم ونحو ذلك وهذا^(٢) عند أبي علي الفارسي (فإن كان صاحبها (نكرة وجب تقديمها) لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض الأحوال وذلك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو «رأيت رجلاً راكباً» فإذا قلعت ذهب ذلك اللبس؛ إذ لا تتقدم الصفة على موصوفها، وطرداً للباب حيث لا لبس نحو قول الشاعر:

٩٩ - لعزة موحشاً^(٣) طلل قديم عفا كل أسحم مستديم^(٤)

(١) الأصل أن يكون قضهم مبتدأ وبقضيبضهم خبره، ومعناه كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد أعرب ما قبل الإعراب منها وهو بجزء الأول إعراب المفرد

(٢) في خ/ه (وهذا عند أبي علي الفارسي) غير موحود.

(٣) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في طلل الابتداء ولا يصح تقييده بموحش وإذا ثبت هذا فالظاهر أنه حال من الصير المستر في الطرف وهو معرفة: شئنا أن طلل وإن كان نكرة إلا أنه قد وصف فيجري مجرى المعرفة اللهم إلا أن يذهب في ذلك إلى مذهب الأحمش والكوفيين حيث لا يشترطون الإحصاء في عمل الطرف أو يقال فإنه لا يشترط اتحاد عامل الحال وصاحبها وهو الذي اختاره ابن مائث و(نجم الدين). هطلل معنى لكن يقال: ولا يصح الاستشهاد به أيضاً على وجوب تقديمها إذا جعله فاعلاً لأنه قد وصف بقوله: قديم كقولك: اجاءني رجل عالم فذمته ذكر معناه لقاصي أحمد يحيى حابس.

(٤) (اللغة) «طلل» هو ما بقي شاحصاً من آثار لدار - أي بارزاً مرتفعاً عن لأرض «موحشاً» اسم فاعل فعله (أوحش المرسل) إذا حلا من أهله، أو صدر مسكناً لدوحش «عفا» درسه «أسحم» الأسحم الأسود من السحاب «مستديم» بمعنى ذي الديمة.

(المعنى) أن لهذه المرأة داراً درسه كل صاحب أسود

قيل: والتمثيل بالنيت يعني أن يكون بدون بلفظ قديم؛ لأن النكرة إذا كانت موصوفة جار أن يتقدم الحال عليها، وتعرّب الصفة حالاً.

(الإعراب) (لعزة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال من طلل وكان في الأصل صفة فتقدم على الموصوف فأعرب حالاً منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره (طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة (قديم) صفة لطلل مرفوع بالضممة الظاهرة (عفا) عفى فعل ماضٍ وهاء العائب معمرول به مبني على الضم في محل نصب (كل) فاعل عفى وكل مضاف و(أسحم) مضاف إليه مستديم صفة لكل مرفوع بالضممة الظاهرة.

لموحشاً حال من طلل قديم، والعمل لعزة، وقول ذي الرمة:

١٠٠ - لمية موحشاً طلل يبلوح كأنه خلل^(١)

وقول الآخر:

١٠١ - وتحت العوالي والقنا مستظنة ظباء أعارتها العيون الجآذر^(٢)

(الشاهد فيه) : نصب) موحشاً (على الحالية وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف فصارت حالاً.

(١) وقيل أن هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة. (اللمية) «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام الأولى جمع حلة بكسر الخاء وهو بطانة تعشى بها أجهان السيف.

(الإهراب) (لمية) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال تقدم على صاحبه منصوب بالفتحة الظاهرة (طلل) مبتدأ مؤخر وهم صاحب الحال (بلوح) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى طلل والخملة من بلوح وفاعله في محل رفع صفة لخلل (كأنه) كأن حرف تشبيه وتعتب وضمير بطلل اسمه (خلل) خبر كأن وجملة من كان واسمه وخبره في محل نصب حال من اضمير المستتر في بلوح

(الشاهد فيه) نصب «موحشاً» على الحالية، وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت الصفة على الموصوف فصارت حالاً.

(٢) البيت لذي الرمة ويروي : بالقنا مكان والقنا

(اللمية) «العوالي» عوالي القنا صدورهما «القنا» الرماح جمع قنات «مستظنة» يعني الظباء في كسبها «الجآذر» جمع جؤدر، وهو ريد القنات لوحشية (العمى) يصف سواد سبي، مصرر تحت هو لي الرماح وهي حورق، والعرب تشبه النساء بالظباء في طول لأعناق، وانطواء الكشح.

(الإهراب) (ولمحت) تحت ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف خبر مقدم ولتحت مضاف و(العوالي) مضاف إليه (والقنا) الورد عاطفة والقنا معطوف على العوالي (مستظنة) حال من ظباء، وكانت في الأصل صفة لها مما قدمت الصفة أعربت حالاً (ظباء) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة (أعارها) أعار فعل ماض والتاء تاء التأنيث وضمير الغيبة مفعول أول لأعار مبني على السكون في محل نصب (العيون) مفعول ثان منصوب بالفتحة (الجآذر) فاعل أعار مرفوع بالضممة الظاهرة، وجملة من أعار وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لظباء.

فالحال مستظلة وصاحبها ظباء، ولعامل الظرف وهو تحت ونحو ذلك (ولا يتقدم) الحال^(١) (على العامل المعنوي)^(٢) لضعفه^(٣)، فلا تقول «قائماً في الدار زيد» ولا «قائماً هذا زيد» ونحو ذلك بخلاف الطرف فيتقدم على عامله المعنوي لاتساعهم فيه مالم يتسعوا في غيره لكثرتهم نحو: «أَكُلْ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ جَدِيدٌ» فأكل منصوب بالظرفية^(٤)، والعامل فيه لك، ولا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة^(٥) اتفاقاً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَّسَعَ يَلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٦) و﴿وَمَرْحَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ ظُلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٧) ونحو ذلك؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف اتفاقاً، فكذا ما في حكمه^(٨) وحيزه وهو الحال (ولا) يتقدم الحال أيضاً (على صاحبها المجرور) بحرف^(٩) الجر (في الأصح) من القولين، وهو مذهب سيويه وأكثر المصريين، فلا تقول «مررت راكباً بزيد» إذ لا يتقدم المجرور على الجار، فكذا ما في حيزه، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا لَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا حَكَاةٌ لِلنَّاسِ﴾^(١٠) فكافة

(الشاهد فيه) نصب (مستظلة) من الخبر بعد أن كانت صفة لظاء متأخرة فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً لأن النعت لا يتقدم على معنونه.

- (١) وإن كان مشابهاً للطرف لما فيه من معنى الظرفية (جامي). من حيث أنه يقدر بهي.
- (٢) ولهي هذا إشارة إلى أنه يجوز التقديم على العامل اللفظي.
- (٣) فإذا تأخر ازداد ضعفاً، فلا يقرى على العمل.
- (٤) أي: على.
- (٥) سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّسَعَ يَلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥] أو لا نحو «جاءني مجرداً ضارباً زيد».
- (٦) من الآية (١٢) من سورة البقرة.
- (٧) من الآية (٤٧) من سورة الحجر.
- (٨) لأن الحال تابعة لصاحبها، ولتأخر لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع.
- (٩) ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة، أن حرف الجر بعد الفعل كالهزمة والتخفيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه لئذ قلت: «ذهب إليه بهند راكبة» فكأنك قلت: أذهبت راكبة هنأً وكأنه حال من المنصوب (نجم الدين).
- (١٠) من سورة سبأ من الآية (٢٨).

حال من الكاف في أرسلناك، والهاء للمبالغة^(١) أي: ما أرسلناك إلا كافاً^(٢) للناس وليس بحال من قوله: للناس، وقال ابن كيسان وأبو هلي وابن برهان: أنه يتقدم هنا للآية وكقول الشاعر:

١٠٢ - إذا المرء أهيته السيادة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه حسير^(٣)
فكهلاً حال من عليه، ونحوه كثير.

واعلم أن أكثر النحاة وقدماءهم بشرطون اشتقاق الحال، وما ورد جامداً تأولوه بالمشتق (و) قال الشيخ وغيره: لا يشترط ذلك بل (كل ما دل على هيئة صبح أن يقع حالاً) سواء كان مشتقاً من الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل نحو قولك: «ضربت زيداً قائماً» أو نحوه أو غير مشتق (مثل «هذا يسراً»^(٤) أطيب منه رطباً)

(١) فيه نظراً لأن الهاء إنما تزد في ثلاثة أوجه: ١- شذوذه ٢ - ولموقعه ٣ - ومهذاره، وهذا صاحب الكشف إن كانه صفة المصدر المحذوف أي أرسلناك رسالة كافة للناس، وفيه أن الكافة لا تستعمل إلا حالاً. (سيد قرطبي).

(٢) أي: مانعاً من الشرك والكبائر. (هامة)

(٣) هذا البيت هو للمخل السعدي. ويرى مكان (حسير) شديد.

(اللفظة) «أهيته» التي ضد البيان، وهي إذا لم يتد لوجهه، وأهياه أمره.

(الإعراب) (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط (المرء) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده (أهيته) أي فعل ماضٍ وثناء تاء التأنيث والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل المحذوف ودخله في محل جر بإضافة (إدا إليها) (السبابة) فاعل أهيته والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة (ناشئاً) حال من المرء منصوب بالفتحة الظاهرة (فمطلبها) الفاء رتبة في جواب الشرط و مطلب مبتدأ مرفوع بالضمة ومطلب مضاف و(هاه) نهائية مضاف إليه (كهلاً) حال من الضمير في عليه تقدم عليه منصوب بالفتحة (عليه) جار ومجرور متعلق بضمير الآتي (حسير) خبر مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير جازم.

(الشاهد فيه) قوله: «كهلاً» حيث جاء حالاً من (عليه) والخاص متقدم على صاحبه المجرور.

(٤) فيسراً حال من الضمير في أطيب، ورطباً حال من الضمير في منه. (صعدي).

- البر ما بقي فيه حموضة والرطب مافيه حمولة صرفة. (جامي).

فسراً ورطباً حالان^(١)، والعامل في رطباً أطيب بالاتفاق، وكذلك بساً على الصحيح، ولا يضر تقدم معمول أطيب عليه؛ لأنه يشبه الفعل؛ إذ هو أفعل تفضيل ولأننا لو جعلنا العامل في (بساً) اسم الإشارة كما زعمه أبو علي لزم تقييد الإشارة بالبصرية، فلا يقال هذا الكلام إلا في حيز البصرية، ومعلوم أنه يقال في تلك الحال وغيرها، ولأنه يلزم ألا يكون لبساً بأطيب تعلق^(٢) فيحذف، ويقال: هذا أطيب منه رطباً فيفضل الشيء على نفسه باعتبار حال^(٣) واحد، ولأنه قد عمل أطيب في حالين بالاتفاق حيث يقول: «تمر نخنتي بساً أطيب منه رطباً» فكذا هنا.

واعلم أنه كما يكون الحال مفرداً كما سبق (يكون جملة) خبرية^(٤)؛ لأن الحال حكم على صاحبها كالخبر، وهو يكون مفرداً وجملة كما سبق، وقل: خبرية لكونها خبراً عن ذي الحال في المعنى، وهي تنقسم إلى قسمين اسمية وفعلية (فالاسمية) تكون (بالواو^(٥) والضمير) كقوله تعالى: «فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً

(١) مع كونهما حذيين لئلا ينفك أحدهما عن صفة السوية والرطوبة، ولا حاجة إلى تأويل لبساً بالمس، والرطب والمرطبة.

(٢) عبارة ابن هبيل لأنه يكون مسرلة قولك: «هذا أكطيب منه رطباً» بدوود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على سواء. (منه)

(٣) ألا ترى أنك تقول: زيد قائم أحسن من قهداً، ولا تقول: زيد قاعداً أحسن منه قاعداً (إحصاء).

(٤) قوله جملة خبرية. الخ احتراز من الإشائية كالامر ولهي وغيرها، فلا يصح وقوع الإشائية حالاً، لأن الحال تحصيل وقوع مضمون عمله لوقت مضمون وقوع الحال ولست على يقين من حصول مضمون الإشائية الطيبة، فكيف يحصر مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون المتكلم بالإشائية لإيقاعه لا يضر إلى وقت بل قصده مجرد أيقاع مضمونها بحصل فيه مضمونها وهو مناسب لقصد وقت لوقوع. (بخالدي).

(٥) إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فإنه اكتفى فيها بالضمير لأن الحال مفصلة بعد تمام الجملة فاحتيج إلى رابط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما الجملة التي هي خبر المبتدأ ولصحة والصفة فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن الخبر يتم الكلام، وبالصحة جره بكلام، والصحة في تبعيتها للموصوف، وكونها بمعنى فيه كأنها من تمامه فاكتمت في تلافيها بالضمير. (نجم الدين)

وَأَنْتُمْ تَقْلُوبُونَ^(١) ونحو «جاءني زيد وأبوه قائم» وغير ذلك (أو بالواو) كقوله
﴿كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْطِينِ﴾^(٢) وقول امرئ القيس:

١٠٣ - وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلاً^(٣)

(أو بالصمير) وحده كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَقْبَطُوا بِطُغْيَانِ عُدُوِّ﴾^(٤) ونحو
«كلمته فوه إلى في» وغير ذلك وهو (على ضعف^(٥)) لأن الحال في المعنى كجزء

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٠٢).

(٢)

(٣) البيت لامرئ القيس.

(اللفظة): (اغتدي) أي أذهب غدرة. «مركبات» مواضع التي تأتي إليها الطير لبلأ
«لمنجرد» الفرس نصير الشعر، «الأوابد» الوحش «هيكلاً» ضخم
(الإعراب) (وقد) قد حرف تحقيق في هذا الموضع (اغتدي) فعل مضارع مرفوع بصيغة
مقدرة على آخره مع من ظهوره النفل، و«عقل» صمير مستر وجوباً تقديره أنا (والطير)
«الواو» والحال والطير متداخرون باصحة الظاهرة على آخره (في وكناتها) جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وكنات مضاف، وهاء الغائية مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر
في محل نصب حال (بمنجرد) جار ومجرور متعلق بأعندي (قيد) صفة لمنجرد وقيد مضاف
(والأوابد) مضاف إليه وتقدير قوله قيد لأوابد مقيد الأوابد (هيكلاً) صفة أيضاً مجرور
بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره

(الشاهد فيه) قوله: (والطير في وكناتها) حيث جاءت الحملة الاسمية لخالية بالواو وحده
وليه شاهد آخر وهو قوله: وقد اغتدي، حيث جاءت قد مع الفعل المضارع للتحقيق،
وهذا قليل، والأكثر أن تأتي معه للتوقع.

- ونحو لقبته والجيش قادم، وأتيته والشمس طالعة؛ لأن الحال في المعنى ظرف، فلما جار
أن يتخلو الظرف عن الصمير جاز أن تخبر الجملة الواقعة حالاً عن الصمير، ولقائل أن
يقول: الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به وهي في هذين المثالين لم تبين شيئاً منهما
وأجيب بأنها تبين هيئة الفاعل معي؛ إذ معي لقبته مقارناً لقدم الجيش، وأتيته مقارناً
لطلوع الشمس، أو يقال: أنها لما ثبتت رمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفعل
فكانها تبين ذاته فهو مبين لهيئة لآرم الفاعل. (غداة تحقيق).

(٤) من سورة البقرة من الآية (٢٦).

(٥) كيف يقال: على ضعف، وقد ورد في أنصح الكلام وهو كلام الله ذي الجلال والإكرام،
والضعيف في اصطلاحهم لا يفتق عن نصيب، بل لشاد يطلق عن الصحيح.

من الجملة فلا بد مما يشعر بالحالية، والواو تشعر بها من أول الأمر بخلاف الضمير. وقال ابن مالك إن أفراد الضمير أقيس من أفراد الواو، إذ الضمير الرابط بين الشيتين في جميع^(١) الكلام بخلاف الواو، ولوروده في التنزيل وفي فصيح الكلام، وأما الجملة الفعلية فتقسم إلى مضارع وماضي، وكل واحد منهما إلى مثبت ومنفي وقد بينه الشيخ بقوله: (ولمضارع المثبت بالضمير وحده) كقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُفَيْفِهِمْ يَتَحَفَّوْنَ﴾^(٢) أي: عمهين ونحو «حاءني زيد يضحك» والوجه في ذلك أن الفعل المضارع بمنزلة اسم الفاعل في المعنى والزنة، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو^(٣) (وماسواهما) أي ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت فهو (بالواو والضمير) جميعاً (أو بأحدهما) الواو أو الضمير. فمثال المضارع المنفي، بالواو والضمير نحو «حاءني زيد وما يركب» قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُنْشِلُ^(٤) عَنْ أَصْحَابِ الْجُبَيْرِ﴾^(٥) وقول كعب بن زهير:

١٠٤ - لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب ولو كثرت في الأقاويل^(٦)

(١) كالصفة والموصوف والمستأ والمغير والمضعة والموصون

(٢) من سورة الأعراف من الآية (١٨٦).

(٣) عبارة «الرصا» فكما أن اسم الفاعل قد رفع حالاً بالضمير وحده من خبر واو فكذا المضارع المثبت. منه

(٤) هذا على قراءة الرفع على الإحبار، وأم على قراءة الهمي فلا حجة. بلغة.

(٥) من سورة البقرة آية (١١٩).

(٦) هذا البيت لكعب بن زهير

(اللغة) «الوشاة» وشى كلامه أي كذب، ووشى به إلى لسلطان) وشاية (أي: سمي.

(الإعراب) (لا) ناهية (تأخذني) تأخذ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت وباء المتكلم معصوم به (بالقول) جار ومجرور متعلق بالفعل تأخذ، وأقوال مضاف (الوشاة) مضاف إليه (ولم) الواو واو الحذف ولم حرف نفي وجزم وقلب (أذنب) فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (ولو) الواو حرف عطف و (لو) شرطية غير جازمة (كثرت) كثر فعل ماضٍ والهاء تاء التأنيث وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (في)

أو بالواو وحده كقوله تعالى: ﴿وَسَكَبَتْ أَهَافٌ مَّا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَحَافُونَ^(١)﴾
 أَلَكُمُ أَشْرَكْتُمْ^(٢) ونحو «جاءني زيد وما يركب عمرو» وكقول الشاعر:
 ١٠٥ - ولقد خشيت أن أموت ولم تدر - لبحرب دائرة على ابني ضمضم^(٣)
 وبالضمير وحده كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَخْشَوْا رَبَّهُمْ وَلَنُدْرِكْهُمُ^(٤)﴾ وقول عنترة:

جار ومجرور متعلق بالفعل كثر (الأقوال) دحل كثر وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
 وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله: «ولم أدب» وهو مضارع مني، والجملة حالية مربوطة بالواو
 والضمير.

(١) ولا يقال: في تحافون ضمير، فتكون الجملة بالواو والضمير، لأنها تقول صاحب الحال
 الضمير في أحاف، والضمير في تحافون بالمخاطب، ومن شرط الضمير أن يعود إلى
 صاحب الحال، اهـ:

(٢) من سورة الأنعام من الآية (٨١).

(٣) ينسب هذا البيت لعنترة

(اللغة) «خشيت» خفت «دائرة» أراد بالدائرة الهزيمة فقد شبه الحرب بالرحى، وأثبت لها
 لدائرة.

(الإعراب) (ولقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف وقد حرف تحقيق (لخشيت) فعل
 ولفاعل (بأن) لباء حرف جر أن مصدرية ناصبة (أموت) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة
 نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ولما دحل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة من أن المصدرية
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور (ولم) الواو وار الحال (لم) حرف نفي وجزم
 وقلب (لن) فعل مضارع مجرور بلم وعلامة جزمه السكون (للحرب) جار ومجرور متعلق
 بتدر أو بمحذوف حال من دائرة (دائرة) دحل تدر مفعول بالصفة الظاهرة (على ابني) جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدائرة واسي مضاف (ضمضم) مضاف إليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة والجملة من الفعل المعني تدر ودخله في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «ولم تدر» وهو مضارع مني، والجملة حالية مربوطة بالواو وحده.

(٤) من سورة آل عمران من الآية (١٧٤).

- ١٠٦ - إذ يتقون بي الأسنة لم أخم عنها ولو أني تضايقت مقدمي^(١)
ونحو «جاء زيد ما يركب» ومثال الماضي المثبت بهما قوله تعالى: ﴿أَفَنظَنُونَ
أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(٢) وقول الشاعر:
١٠٧ - ذكرتكَ والخطي بخاطر بيننا وقد نهلت منا المشقة السمر^(٣)
وبالوار وحده كقولك: «جاء زيد وقد ركب عمرو» وقول الشاعر:

(١) البيت لعنرة.

(اللفظة) «الأسنة» جمع سنان، وهي سنان الرمح «أخم» أي: لم أمل وخام عنه حياءً أي: مال. «حام - نجيم - حياءً - حياءاً - حياءاً» نكص وجير. قاموس. تضايقت مقدمي تضايقت الموضع الذي هو قدامي من أن يدبر منه أحد.

(الإعراب) (إد) حرف مضي على السكون في محل نصب (يتقون) فعل مضارع مرفوع شوت السون ووار الضمير النازل على و الحملة في محل جر بالإضافة (إد إليها) (بي) جار ومجرور متعلق بالفعل يتقون (الأسنة) مفعول به منصوب بالفتحة، «طاهرة» (لم) حرف نفي وجرم وقلب (أخم) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أن، والحملة من الفعل والفاعل في محل نصب حل (هتبا) جار ومجرور متعلق بأخم (ولو) (أو) حرف عطف لشرطية (أن) أن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها (تضايقت) فعل ماضٍ مبني على الفتح (مقدمي) مقدم فاعل مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الضميمة، ومقدم مضارع وياء المتكلم مصاب إليه، ولو شرطها محذوف تقديره ثبت، وأن وما دحنت عليه في تأويل مصدر فاعل ثبت محذوف.

(الشاهد فيه) قوله: «لم أخم» وهو مضارع منفي، والحملة حالية مربوطة بالضمير وحده.

(٢) من سورة البقرة من الآية (٧٥).

(٣) البيت لأبي العطاء السفدي.

(اللفظة) (الخطي) بفتح الخاء وكسر العاء مشددة أي: الرمح المنسوب إلى خط هجر بلدة بالجماعة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله (يخطر) بكسر العاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله (نهلت) بكسر الهمزة أي شربت إذ النهل الشرب أولاً وأما ثانياً فيقال له علل والمراد شربت من دم بسبب الطعن والمراد شرب تلطخها وقوله: المشقة السمر أي: الرماح المعتدلة.

(الإعراب) (ذكرتكَ) ذكر فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، وتاء المتكلم على وكاف المخاطبة مفعول به (والخطي) النوار ووار الحال، الخطي مبتدأ مرفوع

١٠٨ - وجالدهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب^(١)
وقول امرئ القيس :

بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يخطر) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
ولجزم وفاعله ضمير متر جواراً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع،
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال (بين) بين طرف مكان والفاعل فيه يخطر منصوب
بافتحة الظاهرة وبين مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (وقد) الواو والحاء وقد حرف
تحقيق (هلت) هن فعل ماضٍ والتاء التانيث (منا) جار ومجرور متعلق بنهلت (المثقلة)
فعل مرفوع بالضمة الظاهرة (السر) صفة لمثقلة وصفة المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة
لظاهرة والجملة من نهل وفاعله في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله : «وقد هلت» الجملة ناصبة مثبته وأنت حالاً مربوطة بالواو، واستدل
المصنف على أنها حال مربوطة بالواو والضمير، ولا يصح الاستشهاد به؛ لأن فاعله ظاهر
كما ترى فحينئذ لا ضمير في هلت، فيكون كمن أسئلة لواو وحده فتأمل.

(١) لم أشر على قائله.

(اللمعة) . (جالدهم) . من الجلد أي : ضربهم وتي زواجة جادلتهم أي : حاصبتهم من
المجادلة وهي المخاصمة والجدد شدة الخصومة في الصحاح اتقى يتقي أصله أوتقى على
فعل قلبيت لواو ياء لا نكسار ما قبلها وأدبت منها لئاء فادغمت فلما كثر استعمالها على
لفظ الاقتعال توهوا أن التاء من نفس الحروف فجمدوه اتقى يتقي بفتح، لئاء فيهما فخفضت
ثم لم تجد العرب مثلاً في كلامهم يصدقونه به فقالوا اتقى يتقي مثل قضى يقضي (الكبش)

السيد وفي الصحاح كبش القوم سبدهم (حان) : قرب يقل : حان حينه أي : قرب وقته .
(الإعراب) (وجالدهم) جالد فعل ماضٍ وثناء فاعل وهم ضمير الغائبين معقول به مبني
على الضم في محل نصب (حتى) حرف هاية (اتقوك) اتقى فعل ماضٍ وواو الضمير البارز
العائد على الغائبين فاعل وكاف الخطاب معقول به وجلة اتقوك في تأويل مصدر مجرور
بحتى (بكبشهم) بكبش جار ومجرور متعلق باتقى، وكبش مضاف وهم مضاف إليه (وقد)
الواو والحاء وقد حرف تحقيق (حان) فعل ماضٍ (من شمس) جار ومجرور متعلق
بحان، وشمس مضاف والنهار مضاف إليه (غروب) فاعل حان مرفوع بالضمة الظاهرة،
والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله : «وقد حان» الجملة ناصبة مثبته، وأنت الجملة حالاً مربوطة بالواو
وحده .

١٠٩ - فجئت وقد نُضْتُ لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل^(١)

وبالضمير وحده نحو: «جاء زيد قد ركب» قال الشاعر النابغة:

١١٠ - وقفت بربع الدار قد غير البلاء معارفها والساريات الهواطل^(٢)

ومثال^(٣) الماضي المنفي «جاء زيد وماركب» فيما هو بالواو والضمير و«جاء زيد وماركب عمرو» فيما هو بالواو وحده، ونحو «جاء زيد وماركب» فيما هو بالضمير وحده (ولابد في الفعل الماضي المثبت) حيث وقع حالاً من (قد ظاهرة أو

(١) قد تقدم. (الشاهد فيه) قوله: «وقد نُضْتُ» الحصة ماضية مثبتة وأنت الجملة حالية مربوطة بالواو وحده. تقدم إعراب هذا البيت في شواهد المصمولى له برقم (٩٠) فارجع إليه إن شئت.

(٢) البيت للمصنف الجعدي.

(اللفظة) . (وقفت) يقال: وقفتُ ندابةً وقف أرقوفُ ووقفتها أنا وقفاً يتعدى ولا يتعدى فوقفت في البيت أما من الوقوف اللام أو امتددي. الربع الم رل والدار وعن ثعلب موصع الدار حيث أقاموا في الربع وقيل: الربع أهل الم رل (البلى) اسم من بلى الثوب بكسر العين يبل بفتح العين بلا بكسر باء فإن فتحها مددت معارفها أي: معارفها (الساريات) جمع سارية وهي السحبة التي تأتي ليلاً. لهواطل جمع الهاطل من الهطل وهو تتابع المطر.

(الإعراب) (وقفت) وقف فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك والتاء ضمير المتكلم مبني على الرفع في محل فاعل (بربع) جار ومجرور متعلق بالفعل (وقف وربع مضاف و(الدار) مضاف إليه، (قد) حرف تحقيق (غير) فعل ماضٍ (البلاء) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره مع من ظهورها التعليل، (معارفها) معارف مفعول به منصوب بالفتحة ومعارف مضاف وهاء العائنة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (والساريات) الواو عاطفة والساريات معطوف على البلاء مرفوع بالضمة الظاهرة (الهواطل) صفة للساريات مرفوع بضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (قد غير البلاء معارفها) حيث جاءت الجملة النقصية حالاً مقرونة بقد وحدها، لأنه مقرونة بضمير يعود على صاحب الحال.

(٣) في خ/ه من قوله: ومثال الماضي المنفي إلى قوله: فيما هو بالضمير وحده غير موجود.

مقدرة) كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَسْرَتٌ مِمَّا كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ﴾^(١) فيما هو بالضمير وحده وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِآثِهِ وَكُنْتُمْ أَنْتُمْ﴾^(٢) فيما هو بالواو والضمير أي: قد حسرت وقد كنتم أمواتاً، والوجه في ذلك أن الماضي يدل على الانقضاء والحال على عدمه، وقد تقرب الماضي من الحال^(٣)، فأما المنفي فإن النفي للماضي يستمر إلى الحال^(٤) فلم يحتاج إلى ذكره ركن الدين.

(ويجوز حذف العامل) في الحال لقديم قرينة كما جاز في المصدر والمفعول به وغيرهما وذلك (كقولك للمسافر: راشداً مهدياً) ولللقادم من سفر مأجوراً مبروراً، وللحدث صادقاً، أي: مسفرت، وقدمت، وحدثت، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال القرينة العقلية قولك: ركباً جواباً للقاتل كيف جئت؟ وبلى مسرعاً للقاتل لم تطلق. أي: جئت وانطلقت، وقوله تعالى ﴿أَتَحْسَبُ الْإِنْسُ أَنْ يُجَمَعَ عِطَانُهُ بِأَنْ يُدِيرَ﴾^(٥) أي: نجتمعها قادرين (ويجب^(٦)) حذف لعامل (في) الحال (المؤكد)^(٧) لمضمون الجملة. لأسمية السابقة

(١) من سورة النساء من الآية (٩٠).

(٢) من سورة البقرة من الآية (٢٨).

(٣) بيان ذلك أنك إذا قلت: «قد قدم زيد» فهو دل على أن قيامه قريب من اخباري بخلاف قولك: «قام زيد» فإنه ليست من هذه الدلالة ثبت أن ذلك مستبعد من (قد). هــطـلـ.

(٤) قال في (السعيدية) ما لمعه قال الإمام سديني أصبر، في الحكم لا في العلة؛ لأن الحال التي نحن فيها ليست الفارقة بين الماضي والمستقبل وليست قد فيما نحن فيه مقربة للماضي من الحال الفارقة بل لعله أن أصل (قد) لما كانت لإقتران الماضي وتقريبه من الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل يؤتى بها فيما نحن فيه لتدل على إقترانها ومصاحبتها لعاملها المقيد بها. (منه).

(٥) من سورة القيامة، الآية (٣) ومن الآية (٢٨).

(٦) لوجود الشرطين، وهما القرينة لدالة على خصوصية الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة هـ، وهي «زيد أبوك».

(٧) والمؤكد تمارق المستفنة بوجهين أحدهما أنها تدوم بدوم صاحبها، بخلاف المتفلة لأنها غير مستمرة، الثاني: أنها لا تأتي إلا بعد تقدم ما يشعر بها، وإلا بطل معنى التأكيد بخلاف

(كقولك: زيد^(١) أبوك عطوفاً) فهذا حال مؤكدة لمضمون^(٢) زيد أبوك إذ مضمونه العطف والحنو، والعامل محذوف وجوباً أي: أحقه^(٣) عطوفاً أو أثبت.

(وشرطها) أي: شرط الحال المؤكدة الراجب حذف فعلها (أن تكون) الحال (مقررة لمضمون جملة) اسمية كما بينا لا فعلية، فلا يجب حذف عاملها كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا لِلثَّانِي رَسُولًا^(٤)﴾ و﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْيَمَّ وَالْبَحْرَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْأَشْجَارَ مَسْرُورًا^(٥)﴾ و﴿وَلَا تَمْنُوا فِي الْأَرْضِ مُبْدِينَ^(٦)﴾ و﴿ثُمَّ وَلِيْتُمُ مَّذَرِبَاتٍ^(٧)﴾ و﴿وَبِیَوْمٍ أَتَتْ حَيًّا^(٨)﴾ و﴿مَبْرَ مَجْجًا^(٩)﴾^(١٠) وقول الشاعر:

١١١ - ونصيء في وجه النهار منيرة كجمانة البحري سل نظامها^(١١)

المتقلة شرح المعصل - والمتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة، ولا بد في المؤكدة من قيد آخر، وهو أن تكون تلك الإسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفاً واجباً نحو: «الله شاهد قائماً بالمسطح ٩» (جامي)

(١) هريد مبتداً، وأبوك خبره، وعطوفاً حال مؤكدة، والعامل فيها فعل واجب حذفه تقديره: أثبت أو أحقه، عطوفاً من المفعول، وهو التصدير المنصوب في أثبت أو أحقه، وإنما وجب حذف العمل؛ لأن الأب يشعر بالعطف وثبوته. (ارصاص).

(٢) أي اللارم مضمون (زيد أبوك) إذ مضته الأبوة، ومن لازمها المعطف.

(٣) بفتح الهمزة أو ضمها، ومن حققت الأمر بمعنى تحققته، أي. صرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر لهذا المعنى بعينه ٩. (جامي).

(٤) من الآية (٧٩) من سورة النساء

(٥) من الآية (١٢) من سورة الحجر

(٦) من الآية (٦٠) من سورة النقرة.

(٧) من الآية (٢٥) من سورة التوبة

(٨) من الآية (٣٣) من سورة مريم.

(٩) وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: كدنة، وقاصة، ولا يضافان، وتقع كافة من كلام من لا يوثق بعربيته مضافة عبر حال وقد خطبوا فيه

(١٠) من الآية (١٩) من سورة النمل.

(١١) ينسب هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من معتقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

[التمييز]

(التمييز^(١)) له شبه بالمفاعيل من حيث أنه فصله بعد تمام الجملة، وشرطه أن يكون نكرة^(٢) وجامداً،^(٣) وفارساً في «الله دره فارساً» مؤول بالجامد، أي: الله دره رجلاً فارساً، وحقيقته (ما يرفع الإبهام المستقر) ليخرج^(٤) الصفة كقولك: «أبصرت عيناً جارية» فإنها وإن ميزت العين بالصفة من المبصرة وعين الذهب ونحوه الذي كانت تحتمله العين فصارت^(٥) مبهمة لأجله فإن ذلك الإبهام ليس بمستقر من أصل وضع اللغة إذ وضح العين^(٦) لم يضعها إلا لمعنى واحد من هذه المعاني، وإنما وقع الإشتراك من بعد بحلاف عشرين فإنها موضوعة لكل محدود فإذا ميزت بنحو درهماً ارتفع ذلك الإبهام المستقر من أصل وضع اللغة وقوله:

(اللغة) «نصي» يريد أنها شديدة البياض كوجه النهار أوله وفي رواية) وجه الظلام) «جمانة» بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد بها الغواص «نظامها» أي حيطها. (الإهراب) (نصي) فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله صبحر مستتر فيه جواراً تقديره هي (في وجه) جار ومجرور متعلق بنصي ووجه مضاف و(الظلام) مضاف إليه مجرور بالكسرة (متيرة) حال من فاعل نصي مستتر فيه (كجمانة) جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل نصي وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره هي كجمانة وجمانة مضاف و(البحري) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مثل) فعل ماض مبني للمجهول (نظامها) تمام نائب فاعل مثل مرفوع بالضممة الظاهرة ويطام مضاف وضمير العائبة مضاف إليه وجملة سل نظامها من الفعل المبني للمجهول، ونائب فاعله في هل نصب حال هل تقدير قد. (الشاهد فيه) قوله: «متيرة» فإنه حال من فعل نصي، وهذه الحال مؤكدة لعاملها.

(١) ولما فرع من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدمه على المستثنى لكونه منصوباً بغير واسطة فقال.

(٢) لأن المقصود رفع الإبهام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلو عرف وقع التعريف صائغاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة بنحو «سعه نفسه» و«بطرت معيشتها» و«الحسن الوجه». (عطيل). وهو عند البصريين منصوب على انشيه بالمفعولية.

(٣) في خ/ه: بزيادة (وأما)

(٤) ٢٠١ - في خ/ه: لتخرج.

(٥) في خ/ه: حين كانت مبهمة لأجله.

(٦) في خ/ه: اللغة.

(هن ذات) يحترز من الحال فإنه يرفع الإبهام عن هيئة^(١) الذات، وقولهم: رجع القهقري يرفع الإبهام عن هيئة^(٢) الذات، وقوله: مذكورة أو مقدرة يدخل نوعاً^(٣) التمييز، إذ الذات الذي فيها الإبهام قد تكون (مذكورة) كما في تمييز المفردات (و) قد تكون (مقدرة) كما تين في تمييز نجمل (فالأول) وهو الذي^(٤) عن ذات مذكورة (هن مفرد) لا عن جملة (مقدار) أي: من أحد المقادير الأربعة وهي العدد والوزن والكيل والمساحة، وقد يكون في غيرها قليلاً كما يأتي، ولذلك قال الشيخ: (غالباً)^(٥) إما في عدد نحو عشرين درهماً وسبعمائة في باب العدد تمييز كل عدد منه مفصلاً (إن شاء الله تعالى وأما في غيره) من كيل ووزن ومساحة (مثل رطل زيتاً) بكسر راء رطل في الوزن، ويفتح ثراء للرجل الدني.

(ومنوان سماً) فيما يشترك بين لورن والكيل إذ المئ مكيال هي جهة وميزان في جهة (وققيزان برأ) في الكيل (وعلى التمرة مثلها زبداً) جعلها الشيخ مثلاً للمساحة وفيه^(٦) بطر، وإنما هو مقياس فقط، ومثال المساحة «جريت نخلاً»

(١) لك الصفة هي نحو «جاءني رجل طويل أو عريض» تدخل فيه، لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الجنس فبذكر أحد أوصافه يتميز عما يحالقه كما يتميز بطويل وقصير، بطويل إذا رفع الإبهام مستغنياً أي الثالث وصعاً على مفسره لمصنف من الذات المذكورة، وكذا يدخل فيه ضعف البيان في نحو «جاءني العالم زيد» وكذا ليدل من الضمير العائب في نحو «مررت به زيد» لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير كما في «نعم رجلاً زيد» ويدخل فيه أيضاً لمصنف في نحو «حاتم قصة» كما يدخل فيه إذا «نصبت» لأن معنى نصبت والجر به سواء، وكذا يدخل فيه «المجورور في مائة رجل وثلاثة رجال» (نجم اللين).

(٢) لا عن الذات فإن الرجوع معنى معين، ودماهته هي الانتقال إلى ما ابتداء الذهاب عنه، ولكن هيته مبهمة بخلاف المشرحين معاً في نعتهم أمر مبهمة. (شريف).

(٣) الذي عن مفرد والذي عن نسبة.

(٤) في خ/ه: بزيادة (يرفع الإبهام).

(٥) يحترز من خاتم حديث.

(٦) هذا نقله السيد من «الرصا» قلت وفيه بطر؛ إذ ليس مراد الشيخ بقوله «رطل زيتاً» و«منوان سماً» ومثلها زبداً» بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد؛ لأنه

والجريب طوله ستون ذراعاً في عرض ستين (فيفرد) التمييز أي: لا يثنى ولا يجمع (إن كان جنساً) مثل سمناً وزيتاً وبراً ونحو ذلك، وهو^(١) يطلق على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه ولا فائدة فيهما، وإنما ذلك تكثير حروف لغير فائدة (إلا أن يقصد) بيان (الأنواع)^(٢) أي: أنواع المميز فلا بأس بالتثنية والجمع لبيان هذا الغرض؛ لأن فيهما مزيد فائدة نحو «عندي راقود خلين» و«أرطال سموناً» و«أقفزة أبراراً» ونحو ذلك (ويجمع) التميز (في غيره) أي: في غير الجنس، وذلك في اسم الجنس، وهو مالا يطلق على القليل والكثير نحو «قمطر كتباً» و«قنطار أثواباً» و«رزمة بسطاً» ونحو ذلك لمزيد الفائدة بالتثنية والجمع (ثم إن كان) المميز (بثنوين) ظاهر نحو: - «رطل زيتاً» و«راقود حللاً» ونحو ذلك (أو بنون التثنية) نحو قميرون ومنوان (جازت الإضافة)^(٣) وحصول المقصود من التمييز بها مع كونها أخف فتقول: «رطل زيت» و«موا سهن» وما أشبه هذا (والا) يكن المميز^(٤) كذلك

يتم بأربعة أشياء، إما بنون الجمع كبنون عشرين، وإما بثنوين سواء كان حائراً أم مقدراً كما في خمسة عشر وكم، وإما بنون التثنية كما في منوان، وإما بإضافة كما في «مثلها ريداً». مع ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إحداثه معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التثوين وثنوي التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً وقد ذكر معناه الرصي والجامعي) وإذا تم الاسم بهذه الأشياء ثبته لعمل إذا تم بالفاعل، وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الأتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشيئته العمل التام بفاعله.

- (١) في خ/ه: (إذ هو)
- (٢) أي: ما فوق النوع الواحد يشمل المنى أيضاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مجرداً عليها، فلا بد أن يثنى أو يجمع. قيل في تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظراً؛ لأنه كما جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للنوع جاز أن يقال «طاب زيد جلستين» للعدد ويمكن أن يجاب بأن المراد بالأنواع تخصيص لجنس سواء كان لمخصوصيات انكليه والشخصية. والله أعلم.

(٣) ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً.

(٤) بثنوين، أو بنون التثنية، بل كان بإضافة، أو بنون الجمع.

(فلا) يجوز الإضافة؛ لأنك لو أضفت م فيه تنوين مقدر نحو «أحد عشر»^(١) إلى مميزه وهو درهما مثلاً جعلت ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولو أضفت مائونه مشبهة بنون الجمع نحو «عشرين رجلاً» فإن أبقيت النون فهي مؤذنة بالانفصال، والإضافة تؤذن بالانفصال، وإن حذفته فسد المعنى؛ إذ يلتبس أن العشرين للرجل المضاف إليه في قولك: «عشرو رجل» فيحمل حيث لا لبس على هذا. ذكره ركن الدين وأما نحو «مثلها زيداً» فإن أضيفت مثل «مع بقاء الصمير فهو»^(٢) يقضي بالانفصال^(٣)، وإن حذفته وقلت: مثل زيد فسد المعنى وذلك ظاهر (و) قد يكون التمييز عن ذات مذكورة (غير مقدار)^(٤) مثل «حاتم حديد» أو «باب ساجاً» و«سوار ذهباً» و«جبة خراً» وكذلك كلما جدد^(٥) للمير اسم خاص، ويميز بجنسه الذي يعمه وغيره (والخفص أكثر)^(٦) بإضافة خاتم إلى حديد؛ لأنه ليس من باب المقادير فكانت الإضافة أولى لأنها الأصل^(٧)، ويجوز رفع حديد ومحوه على أنه صفة

(١) وإنما أسقط لأجل البناء ^{بفتح}

(٢) في خ/ه: مفاوه

(٣) إذ لا يضاف الاسم إلى اسمين بلا حرف عطف.

(٤) وذلك خمسة أشياء الأول «حاتم حديد» وجره أكثر؛ لأن أصله الإضافة، والثاني ما يأتي بعد رب كقولك «ربه رجلاً» ثالث ما يأتي بعد المصادر التي لا فعل لها مثل «ويحه رجلاً» الرابع ما يأتي بعد أفعال متصل مثل «هو أشد استعراجاً» والخامس ما يأتي بعد التعجب كقولك: «ما أحسنه حطياً ورجلاً». (أسرار)

(٥) وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بينه أصله ويصح إطلاق ذلك الأصل عليه. من شرح السيد المحسن الجلال. من قبل ^{بفتح} ما يفرق بين ما جدد له اسم وما لم يجدد له اسم؟. فإنكم قلتم فيما جدد له اسم أن الإضافة فيه أكثر، وأما الذي لم يجدد له اسم فليس فيه إلا الإضافة فقط. قيل العرق إن لم تجدد له اسم حصل له مخصص بواسطة تجديد الاسم فلم تجب الإضافة إذ المقصود منها التخصيص، وهو حاصل بدونها، وأما الذي لم يجدد له اسم فيحتاج إلى التخصيص أي: لم يضاف.

(٦) استعمالاً لحصول الغرض مع الحفة والنصور عبر المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في الابهامات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة. (مخالدي).

(٧) بل لكونها أحق.

لخاتم^(١)، وأما ما لم يتجدد له اسم يخصه من الجنس نحو: «جوزة قطن» و«سقف مقل» و«غصن ريحان» و«عود رمان» فليس فيه إلا لإضافة فحسب (و) الثاني وهو الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فهو ما يحصل (عن نسبة في جملة أو^(٢) ما ضاهاها) أي: ما شابهها (مثل «طاب»^(٣) زيد نفساً) هذا مثال الجملة والتمييز فيه عن ذات مقدرة؛ لأنه إنما حصل الإبهام عن نسبة الطيب إلى زيد وهو في المعنى لأمر يتعلق بزيد وهو النفس والأب والدار والعلم كما يأتي فتلك ذات مقدرة، فإذا أردت التمييز أظهرتها، ومثال مشابهة الجملة (زيد طيب أباً)^(٤) هذا اسم جنس فطيب صفة مشبهة فاعلها فيها، وليس بجمعة لأن الاسم المشتق مع فاعله ليس بجملة بخلاف الفعل، وإنما هو شبه للجملة لكونه عمل عمل الفعل، ومن ذلك زيد طيب أبوة، وهذا جنس يشمل القليل والكثير وداراً اسم جنس^(٥) «وزيد طيب علماً» «جنس أو»^(٦) كان الإبهام في إضافة مثل «يصحني طيبه» هذا مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: أباً تمييز وهو اسم جنس كما مر (وأبوة) جنس كما مر (وداراً وعلماً) وهذا كنه في الأسماء غير الصفات، وكله دره فارساً في الصفات.

(ثم إن كان) التمييز (اسماً يصح جعله لما انتصب^(٧) عنه) أي: يكون راجعاً

(١) ويخرج عن كونه تمييزاً.

(٢) عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو «الحوض ممتلئ ماء» واسم المفعول نحو «الأرض ممجرة عيوناً»، والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهاً»، واسم التفضيل نحو «زيد أفضل أباً» والمصدر نحو «أعجبي طيبه أباً» وكذلك ما فيه معنى الفعل نحو «حسبك زيد رجلاً»، (جامي).

(٣) طاب ليس فيه إبهام وكذا زيد، وإنما نشأ لإبهام من نسبة الطيب إلى ما يتعلق بزيد وهي ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى التبيين. «طاب»

(٤) في خ/ه: بزيادة (أباً).

(٥) حقيقة اسم الجنس الدال على حقيقة موجودة في أشخاص كثيرة محتلمين بالشخص لا بالحقيقة والجنس.

(٦) عطف على قوله في جملة أو ما ضاهاها. (جامي).

(٧) ونعني بما انتصب عنه الاسم الذي أقيم مقدم التعبير حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فنصبه كزيد في طاب زيد نفساً، فإن الأصل طابت نفس زيد، (نجم الدين).

إلى المنسوب إليه وعبارة عنه اسم جنس كأباً، أو جنس كأبوة (جواز أن^(١) يكون له) أي: للمتصّب فيصح أن تقصد بقولك: أباً وأبوة في قولك: «طاب زيد أباً وأبوة» زيداً نفسه فيكون المعنى طاب زيد أباً لأرلاده، وكذلك أبوة فيكون زيد هو الأب (و) يصح أن تقصد بقولك أباً وأبوة أنه طاب أبو زيد له، فيكون أباً وأبوة (لمتعلقه) أي: لمتعلق زيد وهو أبوه وآبؤه (وإلا) يصح جعل التمييز لما انتصب عنه نحو داراً وعلماً (فهو لمتعلقه) إذ لا يصح أن يكون زيد هو الدار والعلم، وإنما هما متعلقان به تعلق ملك واشتمال (فيطابق فيهما) أي: هي لراجع إلى المتصّب عنه، والراجع إلى المتعلق به (ما قصد) من التوحيد والتثنية والجمع فتقول فيما كان زيد فيه هو الأب: «طاب زيد أباً» و«لزيدان أبوين» و«الريدون آباء» وفيما كان لمتعلقه إذا أردت أما زيد «طاب زيد أباً» وإن أردت آباء وأمه «طاب زيد أبوين» وإن أردت جماعة من آبائه وأمهاته «طاب زيد آباء» وفيما يتعلق به «طاب زيد داراً»^(٢)، ودارين أو أدواراً (إلا أن يكون) التمييز (جنساً) نحو أبوة وعلماً فلا تثنية في ذلك ولا جمع، لأنه يعم لقليل والكثير فلا تأتي فيه تثنية والجمع بمائدة (إلا أن تقصد الأنواع) من الأبوة والعلم فتقول «طاب زيد أبوتين وأبوات» و«علمين وعلموماً» لأن في قصد الأنواع مزيد فائدة محسنة التثنية والجمع لذلك المقصد (وإن كان) التمييز (صفة) أي: من الأسماء المشتقة نحو «فارساً» هي لله دره فارساً كانت له

(١) قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه. الخ قال في (هياة التحقيق) ما فظه: فإن قيل: الشرطية الأولى منقوصه بقولك نفساً أي قولك «طاب زيد نفساً» فإنه يصح أن يجعل اسماً لما انتصب عنه مع أنه لا يصح أن يكون اسماً لمتعلقه قيل: لا نسلم ذلك؛ لأن نفساً يجوز أن تحمل اسماً لما انتصب عنه ومتعلقه أي: طاب زيد من حيث أنه نفس من النفوس، أو من حيث أن له نفساً من النفوس تمتعت به فتبين أن كل موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جار فيه كلا الأمرين من كونه له وكونه لمتعلقه وأن كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال شياحي وأستاذي لداء نفسي وروحي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع. منها (بلفظها)

(٢) فإن قصد داراً واحدة لجماعة من الريدن يجب أن يقول «طاب الريدون داراً» والحاصل أن للمطابقة ليست باعتبار المملوطة، بل باعتبار المقصود.

أي: للتمييز^(١) لا لمنقلبه (وطبقه) أي: ومطابقة له في أفراد وتثنية وجمع فتقول: «لله دره فارساً» و«لله درهما فارسين» «لله درهم فرساناً» (واحتملت^(٢) الحال) ويكون المراد بقولك: «لله دره فارساً» التعجب منه حال فروسيته لكن جعله تمييزاً أولى لإفادة التعجب من فراسته والتعرض لمدحه مستمراً سواء كان في حال الفراسة أم لا، بخلاف ما إذا جعلت حالاً فلا يكون ذلك إلا في حال الفراسة، إذ الحال قيد في صاحبها^(٣) (ولا يتقدم التمييز^(٤)) على التمييز المفرد نحو «عشرين درهماً» و«منوان سمناً» وسائر أخواتهما وفقاً بين الحويين، وذلك لضعف العامل في التمييز، إذ العامل في درهماً النصب قولك: (عشرون) وهو مشبه بالفعل من جهة كونه ثم بنفسه كتمام الفعل بفاعله، ولأن عشرون درهماً مشبه^(٥) بضاربون زيداً، ومنوان سمناً مشبه بضاربان عمراً، والمشبه دون المشبه به إلا ما قد ورد شاذاً كقوله: ١١٢ - ونارنالم يرناراً مثلها ~~قد علمت ذلك معد كلها~~^(٦)

- (١) والتمييز ذات مقدرة لا نحو الصمير الذي يشبهه في «لله دره فارساً» وعجالة الغاية أي: كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه.
- (٢) ورجع المصنف كرهها تمييزاً قال لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية فلا بد جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وأنا لا أرى مرقاً لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدح في غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسته. (نجم الدين).
- (٣) والصواب ما قصدته المتكلم حالاً أو تمييزاً.
- (٤) لأن التمييز بيان وإيضاح قبل الإجمال ممنوع. والله أعلم.
- (٥) وجه الشبه بين التمييز واسم الماعل من حيث كون كل واحد فيه نون جمع في المجموع أو نون تثنية في المثنى. والله أعلم.
- (٦) البيت بلا نسبة. معد بالفتح أبو العرب ابن هذيل (اللفظ) «النار» مؤنث لم ير (من الولية بمعنى الإصرار «معد» أبو العرب معد بن هذيل) والمراد كل العرب.

(الإعراب) (ونارنا) نار مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ونار مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (نر) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (ناراً) تمييز

أي: لم ير مثلها ناراً (و) أما في تمييز الجملة فقد قال الشيخ: (الأصح أن لا يتقدم) التمييز (على الفعل) في قولك طاب زيد نفساً فلا يقال: نفساً طاب زيد؛ لأن التمييز فاعل^(١) في المعنى إذ أصله طابت نفس زيد فعُدل إلى جعله تمييزاً للمبالغة^(٢) وقس على هذا (خلافاً للمازني والمبرد^(٣)) فيجوز أن تقدمه على الفعل قياساً على سائر الفضلات ولوروده في لشعر كقوله:

١١٣ - ضيقت حزمي في أبعادي الأمل - وما رعويت ورأسي شيباً اشتعلاً^(٤)

مثل تقدم عليه وهذا الإعراب إذا كانت لرؤية مصرية، وأما إذا كانت قلبية فإن ناراً معمول ثان فلا شاهد فيه هنا (مثلها) مثل نائب فعل مرفوع بالصفة الظاهرة ومثل مضاف وصمير العائنة مضاف إليه والخلة من الفعل رناب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (قد) حرف تحقيق (علمت) علم فعل ماضٍ مبني على التفتح ولقاء تاء التأنيث (ذاك) مفعول به مبني على السكون في محل نصب والكاتب حرف خطاب (معد) فاعل علم مرفوع بالصفة الظاهرة (كلها) تأكيد بعد مرفوع بالنسبة، وكل مضاف وصمير العائنة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإصابتين

(الشاهد فيه) قوله (ناراً) فإنه تمييز تقدم على عامه الاسم الجامد للضرورة وفيل الرؤية قلبية وناراً معمول به ثان.

(١) والفاعل لا يتقدم على فعله.

(٢) وهو الإبهام ثم التصير.

(٣) والكسائي.

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نطعم لها على قائل.

(اللغة) «لحرم» صط الرجل أمره، وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء الرجوع الحسن.

(الإعراب) (ضيقت) فعل وفاعل (حزمي) حزم معمول به لصيغ وحرم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه (في أبعادي) جار ومجرور متعلق بصيغ وأبعاد مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله و(الأمل) مفعول به للمصدر (وما) الواو عاطفة وما نافية (ارعويت) فعل وفاعل (ورأسي) رأس مبتدأ ورأس مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه (شيباً) تمييز متقدم على عامه وهو قوله اشتعلاً، لآتي (اشتعلاً) شتعل فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله (شيباً) حيث تقدم - وهو تمييز - على عامه المتصرف وهو قوله: اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني.

وقول الآخر:

١١٤ - أنفساً تطيب بنيل المنى ودعي المنون ينادي جهاراً^(١)

وقول الآخر:

١١٥ - اتهمجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٢)

ولأن التمييز أيضاً مشبه بالمفعول به وقد جاز التقديم.

(١) نُسب هذا البيت لرجل من طيء وبلا نية في بعض الشواهد (اللفظة) «تطيب» تعلمن «بيل المنى» فراك المأمول «ونيل مصدر نال الشيء يناله ومبالاً إذا حصل عليه «المنى» نصب الميم جمع مبة «المنون» الموت. (الإعراب) (أنفساً) الهمزة للاستفهام لتوبيخي ونفساً تمييز تقدم على عامله وهو قوله تطيب الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجواً تقديره أنت (بنيل) جار ومجرور متعلق بتطيب ونيل مضاف (والمنى) مضاف إليه (وداعي) الوار و والخال وداعي متناً مرفوع بضمة مقدرة على الياء مع من ظهورها الثقل وداعي مضاف (والمنون) مضاف إليه (ينادي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء مع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر به جواراً يعود على داعي المنون، وجمله ينادي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب حال (جهاراً) مفعول مطلق عامله ينادي وأصله صفة مصدر محذوف، وتقدير اكلاء ينادي بدءاً جهاراً. (الشاهد فيه) (أنفساً) فإنه تمييز وقد قدمه من العامل فيه وهو قوله تطيب لأنه فعل متصرف.

(٢) ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل هو لأعشى همدان، وقيل هو لقيس بن المرحل العامري.

(المعنى) : ما ينبغي لليل أن تهجر محباً وتتبعه عنه، وعهدي به وإنشأن أن يحسبها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

(الإعراب) (أتهجر) الهمزة للاستفهام الإنكاري و تهجر فعل مضارع (ليلى) فاعل تهجر بالفراق جار ومجرور متعلق بالفعل تهجر (حبيبها) حبيب مفعول به لتهجر وحبيب مضاف وهاء مضاف إليه (وما) الواو وار والخال و (ما) نافية كان فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن (نفساً) تمييز متقدم على العامل فيه وهو قرئ تطيب الآتي (بالفراق) جار ومجرور متعلق بتطيب (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جواراً تقديره هي يعود إلى ليل والجملة

[الاستثناء]

(المستثنى) هو من جملة المنصوبات وله شبه عام بالمفاعيل من حيث أنه فضلة للمستثنى^(١) منه وله بالمفعول معه شبه خاص من حيث أنه منصوب بواسطة مثله وهو نوعان (متصل ومنقطع فالمتصل المخرج) أي: المحكوم بإخراجه (من متعدد) قبل إثبات الحكم لذلك المتعدد ففي قولك: «جاء القوم إلا زيدا» يقدر أنه حكم على زيد بالخروج من جملة القوم قبل الحكم عليهم بالمجيء ونحو: - ذلك فلا اشكال حينئذ يرد على الاستثناء^(٢) وسواء تعدد المستثنى منه (لفظاً) نحو: - «جاءني الرجال أو القوم إلا زيدا» (أو تقديرًا) نحو: - «ما جاءني إلا زيد» في

من تطيب، وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله «نفساً» حيث تقدم - وهو المميز - على عامله «تطيب» والأصل تطيب نفساً.

(١) اعلم أنه قسم المستثنى قسمين واحد كل واحد منهما بعد مفرد من حيث (المعنى)؛ لأنهما محتتم للماهية؛ لأن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية. (خالدي).

وقيل: بل يمكن جمعهما في حد باعتبار اللفظ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اجتماعهما في اللفظ فيقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأحواتها. (خالدي) اللام بمعنى بعد كقوله تعالى: ﴿أَقْرِ الصَّوْرَةَ لِذُلُوكِ الْكَسْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]

(٢) فإن قيل: الاستثناء بالمتصل مشكل؛ لأنك إذا قلت: «جاء القوم إلا زيدا» لا يخلو إما أن يكون داخلًا في عموم القوم أم لا، فإن كان داخلًا يكون المجيء مسنداً إليه فأخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذباً وتناقضاً وهذا باطل؛ لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوحد في كلامه الكذب والتناقض، وإن لم يكن داخلًا فيه لم يتحقق الإخراج من المتعدد، وهو شرط كما ذكر المصنف. قيل: إنه داخل فيه من حيث الأفراد واللفظ فأخرج عنه في التركيب والحكم؛ لأن المستثنى بيان تعبير، وكل كلام الحق بآخره بيان التعبير يوقف حكم صدره على آخره كما في «ضربت زيدا رأسه» وأعجبني زيد علمه، فلا يلزمه شيء مما ذكره لاختلاف الجهة. (غاية).

المفرغ» و«ما جاءني أحد إلا زيد» في البذل وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ حِلْمٍ إِلَّا﴾^(١) **إِتِّبَاعُ الظَّنِّ** ^(٢) فإن اتباع الظن وإن لم يكن داخلًا في العلم حقيقة فهو داخل فيه تقديرًا، إذ قد أجري مجراه في كثير من المواضع وقوله: (يلا وأخواتها)^(٣) وستأتي (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) من جملة المستثنى منه بحيث لو سكنت على المستثنى منه لم يدخل للمستثنى في جملة نحو: «جاءني القوم إلا حمارًا» بخلاف المتصل فيدخل، قل ابن السراج: ولا بد في الاستثناء المنقطع أن يكون ما قبل (إلا) قد دل على المستثنى. قس: وهذا يدق تعقله^(٤) (وهو)^(٥) على أربعة أقسام الأول (منصوب)^(٦) بالفعل في نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا» أو معنى الفعل المستتب^(٧) من معنى الجملة. المستثنى منها نحو: «لقوم إخوتك إلا زيدًا»^(٨) واختار ابن مالك أنه منصوب يلا، ورسم أنه مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني، وقال السيرافي: الناصب له ما قبله بتعديده إلا وقال الزجاج: ناصبه أشتي^(٩) مقدراً،

(١) ظاهر كلام السيد أنه في الآية متصل والظاهر أنه منقطع كما ذكره صاحب الكشاف وهو الحق لأن الاتباع ليس من جنس العلم ولا لظن فتأمل.

(٢) من سورة النساء من الآية (١٥٧).

(٣) يخرج «جاءني القوم إلا زيدًا» وما جاءني لقوم نكن زيدًا وجاءني القوم ولم يجهي زيدًا. (نجم الدين)

(٤) وهو أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه علاقة كالحمار، بخلاف «جاءني القوم إلا الأسد» فلا يدل مجيء القوم على الأسد. وهو مراد السيد بقوله: يدق تعقله.

(٥) أي: المستثنى مطلقاً متصل ومنقطع.

(٦) وجوباً

(٧) قوله: المستتب من معنى الجملة. الخ ومعنى الجملة مضمونها وهو أخوة القوم للمخاطب والفعل المستتب من أحرك ومعه الناصب للمستثنى إخوتك الذي هو الخبر كما لا يخفى. والله أعلم

(٨) في خ/ه: بزيادة (أي: يؤخرك).

(٩) وهذا في المتصل وأما المنقطع فالعامل فيه لا؛ لأنها معد بمنزلة لكن لوذا قلت جاء القوم إلا حماراً فتقدير لكن حماراً لم يجهن فحذف اسم لكن ولم يجهن خبرها. «رصاص».

وهذا (إذا كان بعد إلا غير^(١) الصفة) يحتوز من التي هي صفة نحو: - قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهًا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) فلها حكم سيأتي، ولا بد أن يكون (في كلام موجب) كما تقدم في أمثلة المتعدد نفعاً، أو في حكم الموجب نحو: «ما أكل أحد الخبز إلا زيداً» إذ معناه كل لناس أكل الخبز إلا زيداً، فأما إذا كان بعد نفي أو نهي أو استفهام فسيأتي حكمه ولا بد أن يكون المستثنى منه مذكوراً يحتوز من نحو: - «قرأت إلا^(٣) يوم كذا» وسيأتي وهذا القيد زائد في قليل من النسخ، ومثال ما جمع القيود (نحو: «جاءني القوم إلا زيداً») فيجب نصب زيد (أو) كان المستثنى (مقدماً^(٤) على المستثنى منه) فإنه يجب نصبه ولو كان في غير الموجب، إذ لا يتصور فيه البديل مع تقديمه؛ لأن البديل لا يتقدم على المبدل منه كقول الكميت:

١١٦ - ومالي إلا آل أحمد شيعاً ومالي إلا مشعب^(٥) الحق مشعب^(٦)

(١) وأعلم أنه لا حاجة إلى قوله «غير الصفة» لأن الصير في كان عائد إلى المستثنى ولو وقع بعد إلا «الصفة ليس مستثنى» (استثدي).

(٢) من سورة الأنبياء من الآية (٢٢).

(٣) قلت وبعده قد دخل في الاحترار بقوله في كلام موجب لأنه منفي في المعنى. (سيدنا صديق) يقال: التأويل بالنفي ضعيف كما يأتي مذكور محتجاً إليه.

(٤) وأعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما سبب إلى المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلا زيداً أحد» وإن تأخر عن المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: «انقوم إلا زيداً صريت». (بجمل الدين).

(٥) هذا في غير الموجب ومثله في الموجب ما ذكر (الجامي) نحو: «جاءني إلا زيداً القوم».

(٦) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يملح فيها آل النبي ﷺ. (اللغة). «شيعاً» أشياخ وأصهار) مشعب الحق المراد أنه لا قصد له إلا طريق الحق ويروى مكانه مذهب الحق والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الحق.

(الإهراق) (وما) ما نامية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (آل) منصوب عن الاستثناء من شيعاً لأن آل مصاب (أحمد) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للمعلمة وررن الفعل، (شيعاً) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمعة

قال المازني: - وكذلك يجب النصب حيث تقدم على صفة المستثنى منه وإن تأخر عنه نحو: - «ما جاءني أحد إلا أبك خير من زيد» وخالفه سيبويه والأكثر (أو) كان المستثنى (منقطعاً) فإنه ينصب (في) قول (الأكثر) كقوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَثَنًا وَبِوَرَى الْأَعْلَى﴾^(١) ونحو: قولك: «جاءني القوم إلا حماراً» إذ لا يكون البذل بعد إلا إلا بـذل لبعض ولحمار ليس بعضاً من القوم، وعن بني تميم جواز البذل في هذا كقول الشاعر:

١١٧ - ويلدة ليس فيها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(٢)

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وليت منه . قلنا: بل صاراً منه لأنها لما

الظاهرة (وما) الواو عاطفة و ما دافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (مشعب) منصوب عن الاستثناء ومشعب مصاف و (الحق) مصاف إليه (مشعب) مبتدأ مؤخر.

(الشاهد فيه) قوله «إلا آل أحمد» وقرئ: «إلا مشعب الحق» حيث نصب المستثنى بالإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم هل المستثنى منه، والكلام محكي.

(١) من سورة الليل لأبيات (١٩، ٢٠).

(٢) بسبب هذا البيت لعامة بين الحادث لمعروف بجران العمود

(اللفظ): «بلدة» واحدة البلاد وسمي بدت لأنه يقدم بـ. «الأنيس» المرائس «اليعافير» جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية «العيس» تكسر لعين جمع عيساء، وهو الإبل الأبيض بحالط بياضها شيء من الشقرة.

(الإعراب) (ويلدة) الواو واو رب و بلدة مبتدأ مرفوع بضممة مقصورة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بأرائد (ليس) فعل ماض ناقص (بها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على سمه (أنيس) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة (إلا) أداة استثناء (اليعافير) بدل من أنيس وبدل المرفوع مرفوع (والا) الواو عاطفة و إلا حرف رائد (العيس) معطوف بدواو عن اليعافير، والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة من يس واسمها وحبرها في محل رفع خبر ابتداء وهو بددة.

(الشاهد فيه) قوله: (إلا اليعافير) فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغة العرب وهي لغة أهل الحجاز إلا أنه قد ورد مرفوعاً على لغة بني تميم.

جاورا هذا المكان واختصا به صارا أنيسين له (أو) كان المستثنى (بعد خلا وعدا) فإنه ينصب (على) قول (الأكثر) تقول: «جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا» لأنهما فعلان فاعلهما مضمير فيهما وتعديا في الاستثناء خاصة^(١) إلى مفعول بعدهما تقديره) خلا^(٢) بعضهم زيدا (و) عدا بعضهم زيدا (ومنه قوله:

١١٨ - يامن دحا الأرض ومن صحاها أن زل بهم صاعقة أراها
تحترق الأحشاء من لظاها عدا سليمى وعدا أباه^(٣)

(١) أما عدا فهو متعد في غير الاستثناء أيضا يقال: عداه الأمر إذا جاوزته، وأما خلا فهو لازم فيه كما ذكر والله أعلم كذا في (الخبيري) حيث قال: لا يتعدى إلا في الاستثناء، وفي (الرضي) وأما خلا فهو لازم يتعدى من نحو: «حيث الدار من الأنيس» وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم: الفعل هنا وحلاك ذم والزمود هنا التضمن في باب الاستثناء فيكون مابعد في صورة المستثنى ألا التي هي أم الباب. (بلفظه) فعلى هذا لا يتم ما ذكره صاحب الحاشية في خلا أيضا من أن تعديه في الاستثناء خاصة فتأمل.

(٢) فاعل خلا وعدا عند الحاجة بعضهم، وفي نظري لأن المقصود في «جاءني القوم خلا زيدا أو عدا زيدا» أن زيدا لم يكن معهم أصلا، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وحسب بعضهم منه مجاوزة الكل، فالأولى أن يضمن له ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أي: جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا (نجم الدين).

(٣) لم أعتد إلى ثالثهما.

(اللفظ). «دحا» الشيء بسطه وبابه عدا. «طحا» بسطه مثل (دحا) وبابه عدا «صاعقة» نار تسقط من السماء في وعد شديد «الأحشاء» ما اضططعت عليه الضلوع «الظاهات» اللظى: النار، والتظاء النار لتهاجا.

(الإعراب) (يا) حرف نداء (من) متاعى (دحى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود حل من (الأرض) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة دحى الأرض لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول (ومن) نوار حذيفة ومن معطوف على من الأولى (طحا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً وضمير الغاية مفعول به وجملة طحاها من الفعل والفاعل والمفعول لا عمل لها من الإعراب صلة موصول (أنزل) فعل دعاء نادياً مبني على لسكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بهم) جار ومجرور متعلق بأنزل (صاعقة) مفعول به منصوب (أراها) أرى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وضمير الغاية مفعول به، والجملة من

وعن بعضهم جواز^(١) الجر بهما على أنهما حرفا جر بدليل قوله:
 ١١٩ - خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك^(٢)
 وقول الآخر:

أرى وفاعله ومفعولها في محل نصب صفة لصاحبة (تحترق) فعل مضارع (الأحشاء) فاعل
 تحترق والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة ثانية لصاحبة أو حال (من لظاها) جر
 ومجرور متعلق بتحترق أو بمحذوف حال من الأحشاء ولعل مضاف وضمير الغائبة مضاف
 إليه (هذا) فعل ماضٍ وفاعله ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو قوله: أنزل
 (سليمي) مفعول به منصوب بالفتحة (وهذا) نون عاطفة وهذا فعل ماضٍ وفاعله ضمير
 مستتر يعود إلى مصدر الفعل وهو قوله: أنزل (أباها) أب مفعول به منصوب بالألف لأنه من
 الأسماء الستة وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: أعد سليمي وهذا أباها حيث نصب ما بعد هذا على أنها فعل ماضٍ
 وفاعله ضمير مستتر.

(١) وقال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر. (هائية) وفي
 (الخبيري) وعن بعضهم أنهما حرفا جر يجران ما بعدهما على كل حال. ظاهره وجوباً لا
 جوازاً.

(٢) هذا البيت للأعشى وقد ورد في بعض الشراهد بلا نسبة.
 (اللمعة): «أرجو» ضد اليأس، وتقول: رجاء لسان الشيء يرجوه إذا أمله وتوقع حصوله
 «سواك» غيرك، «أعد» أي: أحسب «عيلي» نعال: هم أهل بيت الإنسان ومن يموئهم
 «شعبة» طائفة.

(الإعراب) (خلا) حرف جر (الله) لفظ الجلالة مجرور بحلا والجار والمجرور متعلق بأرجو
 الآتي (لا) نافية (أرجو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر في وجوباً تقديره أنا (سواك)
 سوى مفعول به لأرجو وسوى مضاف وبكاف ضمير المحاطب مضاف إليه (وإنما) أداة
 حصر (أعد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (عيالي) مفعول أول
 لأعد وعيال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (شعبة) مفعول
 ثانٍ لأعد (من عيالك) جر ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة وعيال مضاف والكاف
 مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: خلا الله حيث جر لفظ الجلالة (الله) على أن خلا حرف جر.

١٢٠ - أبعدا حييهم قتلأ وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير^(١)

(و) تدخل عليهما (ما) المصدرية فتدل على أنهما فعلاان فينصب بهما نحو:
- (ماخلا) تقول: «جاءني القوم ما خلا ريذاء» (وما عدا) زيذاء، ومنه قول لبيد:

١٢١ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل^(٢)

وبدليل دخول نون الوقاية على عدا نحو: قوله:

١٢٢ - يحمل^(٣) الندامي ما عداني إني بكل الذي بهوى نديمي مولع^(٤)

(١) هذا البيت مما لم يُعَيَّن دلالته.

(اللفظ): «أبعدا حييهم» أراد أهكتا وستأصلنا، والحي القليلة «أسراً» الأسر أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيده معترفاً بالهجر عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يحاط سواد شعرها بالحبي.

(الإعراب) (أبعدا): معن وداعل (حيهم) حيي معنول به لأباح وحي مضاف والصغير مضاف إليه (قتلاً) تميم (وليسراً) معطوف على قوله قتلأ (هذا) حرف جر (الشمطاء) مفعول بهدا (والطفل) لوار عاطفة وانطفل معطوف على الشمطاء (الصغير) صفة للطفل.

(الشاهد فيه) قوله «عدا الشمطاء» حيث جر (الشمطاء) على أن عدا حرف جر.

(٢) قد تقدم. لبيد بن ربيعة العامري.

(الإعراب) (ألا) أداة استنح ونبيه (كل) مبتدأ وكل مضاف (وشيء) مضاف إليه (ما) مصدرية (خلا) فعل ماض دل على الاستثناء وفاعله صغير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المعلوم من الكل السابق (الله) منصوب على التعظيم معنول به خلا والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معترضة بين استأ وخبره (باطل) خبر المبتدأ (وكل) الواو حرف عطف وكل مبتدأ وكل مضاف (نعيم) مضاف إليه (لا) نافية للجس (محالة) اسم لا مبني على الفتح وخبرها محذوف والتقدير لا محنة موجود والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره (زائل) خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: «ما خلا الله» حيث نصب لفظ الخلاء على أنه معنول به، لتقدم خلا (ما) المصدرية.

(٣) فيه ضمير يعود إلى متقدم والنداما مفعول.

(٤) ورد هذا البيت بلا نسبة.

(اللفظ) (تمل): مضارع مبني للمجهول من تملأ والسأم (الندامي): جمع ندمان مثل

وعند الأخفش وغيره أنهما حرفا جر وأن «ما» فيهما زائدة (و) جاءني القوم (ليس) زيداً (و) جاءني القوم (لا يكون) زيداً فت نصب زيداً؛ لأنهما فعلان ناقصان واسمهما فيهما، والمستثنى خبرهما، وفي الحديث «يطيع المؤمن على كل خلق ليس^(١) الخيانة والكذب»^(٢) أي: ليس ببعض خلقه الخيانة والكذب.

(و) القسم الثاني (يجوز النصب) على الاستثناء (ويختار البطل^(٣))؛ لأنه أظهر في عوامل العربية، إذ ما عمل في المعدل منه عمل في البدل (وذلك فيما بعد إلا في كلام غير موجب) يحترز من الموجب فقد تقدم (والمستثنى منه مذكور) فلو كان غير مذكور فهو المفرغ وميأتي، ولذي جمع لقيود (مثل) قوله تعالى: ﴿مَا

سكران ومكرى والندمان ومثله الهم الذي يحلسك من الشراب (مولع) : هو الوصف من قولك أولع فلان بكذا إذا أفرغ به وأحبه وهو من أفعال اللامعة للساء فلم يسم فاعله والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من الجن والمعي من عني (الإحراب) (تمل) فعل مضارع مبني للمجهول (الندامي) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره مع من ظهورها لتعذر (ما) مصدرية (هدائي) كذا فعل ماضٍ دال على الاستثناء واليون للوقاية وباء المتكلم مفعول به وفاعل عدا ضميم مستتر وجوباً يعود على العنصر المفهوم من الكل السابق وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف، وتقدير الكلام تمل الندامي وقت مجرور بهم يدي (فرائتي) العاء دان على التعليل إن حرف توكيد ونصب واليون للوقاية وباء المتكلم اسمها (بكل) جار ومجرور متعلق بمولع الآتي وكل مضاف و(الذي) مضاف إليه (يهوي) فعل مضارع (تلهي) نديم فاعل يهوي ونديم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه وجهة الفعل وفاعل لا محل لها من الإحراب صلة الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره يهوي نديمي (مولع) خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله (ما هدائي) فإن عدا في هذا الموضع فعل يدلل نون الوقاية وبدليل تقدم ما المصدرية عليها وما كانت الياء مفعولاً به بوجود نون الوقاية

(١) وأهم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في مستثنى المتصل العبر بالمعرب، ولا يتصرف فيها، وأنها قائمة مقدم إلا، وهي لا تصرف فيها.

(٢) التخريج

(٣) وإنما اختاروا في هذه الصور البدل لأن نصب على الاستثناء إنما هو لسبب التشبيه على المفعول لا بالأصالة وبواسطة إلا، وعرب البطل بالأصالة وبعبارة واسطة. (جامي).

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ^(١) برفع قليل على البدل من ضمير الفاعل في فعلوه، وهذا هو المختار (وإلا قليلاً) ينصبه على الاستثناء.

(و) القسم الثالث (يعرب) المستثنى فيه (على حسب العوامل) التي قبل «إلا» ويسمى هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأنه فرغ العامل لذي قبل إلا للاسم الذي بعدها فعمل فيه وذلك (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) إذ لو كان مذكوراً جاز النصب واختير البدل كما مر (وهو في غير الموجب) كضني والهي والاستفهام^(٢) وإنما اشترط ذلك (ليفيد) إذ المستثنى منه لا يفسد إلا عاماً من جنس المستثنى، وذلك لا يستقيم^(٣) إلا في النفي ونحوه (مثل: «ما ضربني إلا زيد») و«ما رأيت إلا زيدا»، و«ما مررت إلا بزيد» مفرغ عامل الرفع والنصب والجر اللاتي قبل إلا لما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق^(٤)، فعدم الموجب حيثل شرط (ألا) يستقيم (المعنى) في الموجب وذلك قليل فإنه يكون مفرغاً في الإثبات مثل: «قرأت إلا يوم كذا» و«صمت إلا يوم الجمعة»، لأن ذلك في معنى النفي^(٥) (ومن ثم) أي: ومن أجل أنه لا يجوز لاستثناء المفرغ في الموجب (لم يجز ما زال زيد إلا هالماً) لأن «ما» للنفي و(زال) للنفي وإذا دخل النفي على النفي صاراً للإثبات إذ

(١) من سورة النساء من الآية (٦٦).

(٢) ولا بد في الاستفهام من معنى لنفي. قليل نحو: - «وَمَنْ يَتُوبْ إِلَى اللَّهِ» (ال عمران: ١٣٥) و«كُلُّ يَهْدٍ إِلَى الْقَوْمِ الْمَهْيُوتِ» (الأنعام: ٢٧) وقوله تعالى: «وَمَنْ يَنْقُضْ عَهْدَهُ يَكْفُرْ بِهِ» (إلا الضالوك) [الحجر: ٥٦]

(٣) أي: غير الموجب إذ لموجب لا يبعد دالة صحيحة. فإنه لو كان الكلام موجباً لم يقدح، ألا ترى أنك لو قلت «ضربني إلا زيد» بك (المعنى) ضربي كل أحد إلا زيدا، وهذا غير مستقيم لأنه لا يصح أن يضربه كل أحد

(٤) لفظ (الغيبوي) وسمي باسمه وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق لجواز ما قام إلا عنده وامتناع ما قام عنده.

(٥) كأنه قال: ما تركت القراءة إلا يوم كذا وفيه مبرر إذ تعمله جار في الكل (شريف). يعني كل موجب يمكن تأويله بنفي نقيضه. فلأرس ما ذكره في الأسرار، وذلك لما كانت أيام الأسبوع محصورة، فلو قلت في عبرة «جاءني إلا زيد» لأدى إلى المحال، وهو أن يكون الناس أجمعون إلا زيد جاءوا، فلما استعمل (المعنى) جاز ذلك في الحديث. (أسرار).

معناه ثبت زيد^(١) إلا عالمياً فيصير استثناء مفرغاً في الموجب من غير استقامة المعنى وذلك غير جائز (وإذا تعدل البديل على اللفظ أبدل على الموضع مثل : «ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعياً^(٢) به) فالرفع فيما بعد إلا في الأمثلة الثلاثة المذكورة بالإبدال على محل أحد في المثالين الأولين إذ هو فاعل في الأول ومبتدأ في الثاني في الأصل^(٣)، وعلى محل شيء في المثال الثالث، إذ هو خبر في الأصل عن زيد، ويجوز نصب هذه الأسماء على الاستثناء أيضاً، وإنما لم يجوز البديل على اللفظ؛ (لأن) البديل في حكم المبدل منه فيلزم من هذا تقدير (من) بعد إلا في المثال الأول، ويصير تقديره «ما جاءني من أحد إلا من زيد» (ومن لا تراه بعد الإثبات) عند سبويه وهو المختار كما سيأتي فأما في النفي فتزاد كما زيدت في «ما جاءني من أحد» كما ترى^(٤).

(و) أما في المثالين الآخرين فلأننا لو أبدلنا على اللفظ لزم تقدير (ما) و(لا) بعد إلا؛ لأن العامل في المبدل منه حامل في البديل ومن قواعدهم أن (ما ولا) النافيتين (لا يقدومان حاملتين^(٥) بعده) أي : بعد الإثبات (لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بـ«لا»^(٦) بخلاف) الإبدال على اللفظ من خبر ليس فإنه يصح نحو : قولك : (ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعياً به لأنها) يعني : ليس وإن انتقض النفي الذي فيها بالإثبات (عملت للفعلية) لأنها فعل كما يأتي (فلا أثر لانتقض معنى النفي) الذي

(١) في خ/ه : بزيادة (في جميع الأحوال)

(٢) قيل : إنما وصفه لتلا يلزم استثناء لشيء من نفسه. (جامي).

(٣) في خ/ه : (في الأصل) غير موجود.

(٤) في خ/ه : بزيادة (فأما الأخفش فيجيز به البديل على اللفظ لجواز زيادة من في الإثبات عنده).

(٥) وأما الهاء فإن كانت غير زائدة جاز البديل على اللفظ والمحل نحو : «ما مررت بأحد إلا زيداً ولا زيد» وإن كانت زائدة لم يجوز ولا على المحل رفعاً مع «ما» ونصباً مع (ليس) وأجاز الكسائي البديل على اللفظ واحتج بقوله : إلا يدا.

(٦) لأن إلا تقتضي إثبات ما بعدها و«لا» تقتضيان نفي فيصير شيئاً متنياً في حال واحدة. (سعيد) ولم يبق فيهما معنى آخر يميلان فيه كما في ليس. (وضي).

فيها بالإثبات (لبقاء الأمر) وهي الفعلية (لعاملة^(١) هي) أي: ليس (لأجله) كما قال الشاعر:

١٢٣ - أبني تبيني لستم بيدٍ إلا يداً ليست لها عصف^(٢)

فأبدل يداً من قوله: بيد على محل الجار والمجرور؛ لأن الباء زائدة في خبر ليس فهو منصوب في التحقيق (ومن ثم^(٣) جاز ليس يداً إلا قائماً) فعملت ليس في قائماً، ونصته لكونه خبراً، ولم يضر استفاض النفي بإلا، لأن الأمر الذي عملت لأجله وهو كونها فعلاً ترفع اسمها وتنصب حرها باق (وامتنع ما زيد إلا قائماً) بإعمال «إما» في نصب قائماً بخبرتها؛ لأن النفي قد استغنى بإلا فبطل عملها على الأصح كما سيأتي فيجب رفع قائماً على أنه خبر للمبتدأ وهو زيد.

(١) العاملة قد أتى صفة هنا لمير من قوله: لأن العاملة صفة للأمر وهو في الحقيقة صفة

لليس ولهد أتى بالصير معصلاً يعلم من أمره

(٢) نسه في المفصل لطرفة، ولم يسمه إلا علم لأحد

(اللفة) (البني) اسم امرأة (وكنو لبني) من أسد بن وائلة يعبرهم بأسم أبناء أمة إذ ينسبهم

إلى الأم تحبها لأسمهم وأسم محبهم (لستم بيد) أي أنتم في الصنف وقلة النفع كيد بطل

عصدها ويروي بخولة العصف والخيل العصاد.

(الإعراب) (أبني) الهمزة للداء رابعي مددي منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وبني

مضاف و(البني) مضاف إليه مجرور بمنحة مقدرة على آخره مع من ظهورها التعذر (لستم)

ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (بيد) أياه حرف جر رائد ويد خبر ليس

منصوب بمنحة مقدرة على آخره مع من ظهورها حركة حرف الجر «رائد» (إلا) أداة استثناء

(يدا) بدل من يد على محلها لأن محلها نصب خبر ليس (ليست) ليس فعل ماض ناقص

والنهاء تاء التانيث (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم (عصف) اسم ليس

مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من ليس واسمها وحرها في محل نصب صفة ليد.

(الشاهد فيه) قوله (يدا) حيث نصب الكلمة على البدل من موضع الداء وما عملت فيه

والقدير: ستم يداً إلا يداً لا عصف لها، ولا يجوز خبر عن البدل من المجرور؛ لأن ما بعد

إلا موجب والياء مؤكدة للنفي.

(٣) أي: ومن أجل أن عمل ما لأجل النفي وعمل ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفي جاز أن

يقال، (ركن الدين).

والقسم الرابع المستثنى فيه (مخفوض) وهو حيث أتى (بعد غير وسوى)^(١) وسوى وسواء) لأن هذه الأسماء مضافة إلى ما بعدها (وبعد حاشا) لأنها حرف جر (في) قول (الأكثر) فتقول: «جاءني القوم حاشا زيد» بدليل أنها تتصل بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية كقول الشاعر:

١٢٤ - من معشر عبدوا الصليب سفهة حاشائي: أني مسلم معذور^(٢)
وأجاز الفراء النصب بها على أنها فعل كقولهم:

اللَّهُمَّ اضفر لي ولمن يسمع حاشا لشیطان وأبا الاصم
وقول الشاعر:

١٢٥ - حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين^(٣)

- (١) قال الشاعر: - يئى بالكسر ثم يئوى بضم كوزد مدأ إذا فتحت سواء
(٢) البيت للمغيرة بن عبد الله وهو أشعر إسلامي وكان يلقب بالأمير لأنه كان أحمر لوجه. ويروي (في فنية جعلوا الصليب إلههم)
(اللفظة) - «الصليب» من معانيه التوفيق والعلم والأعجم الأربعة التي حذف السر الطائر، والذي للنصارى وصلبوا المحدث صلياً «معذور» محنون وهو معطوف التي تقطع عند الاختيار - المعذرة في خلفه الذكر
(الإهراب) (من معشر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر متبدأ بمحذوف تقديره هم (عبدوا) عبد فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل (الصليب) مفعول به منصوب بالفتحة (سفاهة) مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة عبد من الفعل والتفاعل والمفعول في محل نصب صفة لمعشر (حاشائي) حاشا حرف جر واستثناء وياء المتكلم مسي على الفتح في محل جر (إلي) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسم (مسلم) خبر إن مرفوع بانضمام الظاهرة (معذور) صفة لمسلم أو خبر ثان لأن.
(الشاهد فيه) قوله «حاشائي» حيث أنها حرف جر، نصبت بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية.

(٣) ينسب هذا البيت للفرزدق هدم بن غالب

البيت للفرزدق هدم بن غالب.

(الإهراب) (حاشا) فعل ماضٍ دال على الاستثناء ودخله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل السابق (قريشاً) مفعول به لحاشا (فإن) الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب (الله) لفظ الجلالة اسم إن (فضلهم) فضل فعل ماضٍ ودخله ضمير مستتر

وفي الحديث «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا»^(١) فاطمة «وكقولهم: حاشا لله إذ لا يلي حرف جر حرف جر مثله، وقد ابن مالك: إن حاشا منصوب انتصاب المصدرية بدليل قراءة من قرأ ﴿حَشَى يَدُو﴾ [يرسف: ٣١] فهو مثل «رحياً لزيد» و«حاشا الله» بالجر على الإضافة فهو مثل «سبحان الله» (وإعراب غير فيه) أي: في الاستثناء (كإعراب المستثنى بالإلا على التخصيل) لأنها اسم يحورها الإعراب بخلاف إلا فهي حرف لا يظهر عليها فيكون الإعراب على ما بعدها كما تقدم فحصل من هذا أنه يجب نصب غير حيث جعلت للاستثناء في نحو: «جاءني القوم غير زيد» و«ما جاءني غير أخيك أحد» و«جاءني القوم غير حمار» على الأكثر^(٢) في المقطع، ويجوز النصب ويختار البذل في نحو: «ما جاءني رجل غير زيد» ويعرب على حسب العوامل في نحو: «ما جاءني غير زيد» و«ما رأيت غير زيد» و«ما مررت بغير زيد» (وغير) في أصل وضبطها (صفة) تدل^(٣) على مغايرة الشيء للشيء في الذات نحو: «جاءني رجل غير زيد» أو في الصفة نحو: «زيد خرج بوجه غير الذي

فيه جوازاً تقديره هو يعود على لفظ الجلالة وهم معمول به لفضل الجملة من فضل وفاعله ومعموله في محل رفع خبر إن (على البرية بالإسلام) جاران ومجروران متعلقان بفضل (والدين) الوار عاطفة والدين عطف عن الإسلام.

(الشاهد فيه) «حاشا قرشاً» حيث نصب قرشاً بحاشا على أنها فعل ماض.

(١) الحجة دخول ما المصدرية عليه لأنها لا تدخل إلا على فعل وأما نصب فاطمة فيمكن أنه مجرور بالفتحة لأنها ممنوعة. ويجاب بأن ما زائدة. قوله: «ما حاشا فاطمة أجيب بأن ما زائدة. نعم قيل هي نامية أي لم يشر رسول الله ﷺ فاطمة يدل على هذا (المعنى) ما في (المعجم) للظيراني أي. ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وتوهم ابن مالك أنها مصدرية وأنها من كلامه ﷺ.

(٢) وكذا يجب النصب في قولك «ما جاء أحد غير نعيم غير زيد».

(٣) تدل على ذلك باعتبار معنى هو المعبرة وخلاف المعاملة كقولك: مغاير فإنه يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة فكما أن مغاير صفة فكللت غير.

دخل به، لكن (حملت^(١) على إلا في الاستثناء) فجعلت آلة للاستثناء كلاً (كما حملت إلا عليها) أي: على غير (في الصفة) فجعلت إلا صفة من باب استعارة كل واحد منهما مكان الأخرى، والجامع بينهما أن الذي بعد كل واحدة منهما بغير الذي قبلها في حكم أو صفة فتقاربتا، ولكن لا تكون إلا محمولة على غير في جعلها صفة كهي (إلا) بثلاثة شروط الأول (إذا كانت إلا تابعة لجمع^(٢)) لا مفرد (منكور^(٣)) لا معرفة نحو: «جاءني الرجال إلا زيدا» وذلك الجمع (غير محصور^(٤)) أيضاً لا إذا كان محصوراً نحو: «عندي له عشرة إلا درهماً» فإذا جمعت الشروط هذه كانت صفة (لتعذر الاستثناء) حينئذ (مثل) قوله تعالى: ﴿لَوْ

(١) قال المصنف في أمالي الكافية: لم يشترط في استعمال غير بمعنى لا تعذر جعلها صفة كما اشترط في استعمال إلا بمعنى غير تعذر كونها استثناء، لأن غير إذا استعملت في الاستثناء كانت لها أمثال جرث ذلك المجري كما أن وقوع الأسماء استثناء لأنها حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف ألفاظ، لأن استعمال الحرف بمعنى الاسم وإخراجه من حيز الحرفية إلى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر جريه على أصله. (سعيد).

(٢) لأنها لو كانت تابعة لمفرد مضي لم يتعذر الاستثناء. «رصاص» لأن النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو: «ما جاءني أحد إلا زيدا». والله أعلم.

(٣) لأنه إذا كان معرفة احتمل أن يرد به استغراق الجس استثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في إلا، فالسامع يحسن إلا على أصلها من الاستثناء. (نجم الدين).

(٤) والمحصور نوحان إما الجس المستغرق نحو: «جاءني من رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: «له علي عشرة درهم أو عشرون» وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: «كل رجل إلا زيدا جاءني» وله علي عشرة إلا درهماً. (جامي).

عالياً وقيدنا بقرب غالباً؛ لأنه قد يتعذر استثنى في محصور نحو: «ما جاءني رجل إلا زيد»، وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: «جاءني رجل إلا حماراً» ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة. فالأولى أن مدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور، اللهم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا الغالب عند وجود هذه الشرائط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء.

كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا (١) اللَّهُ لَمَسَدَتَا (٢) مَ لَا هُنَا صِفَةٌ لِأَلِهَةٍ كَانَهُ قَالَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا
 آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا. وَوَجْهٌ تَعْذِرُ الْإِسْتِثْنَاءَ أَنْ مِنْ شَرْعِهِ أَنْ يَدْخُلَ مَا بَعْدَ إِلَّا فِيمَا
 قَبْلُهَا لَوْ سَكَتَ عَنْهُ فِي الْمَتَصِلِ (٣). وَلِجَمْعِ الْمَنْكُورِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ يَحْتَمِلُ أَنْ
 يَتَنَاوَلَ ثَلَاثَةً فَقَطْ، إِذْ هِيَ أَقْلُ الْجَمْعِ وَهِيَ الْمَتَبَقُّنُ فِي قَوْلِكَ: «جَاءَنِي رَجَالٌ إِلَّا
 زَيْدًا» فَيَحْتَمِلُ أَنْ زَيْدًا أَحَدُ الرِّجَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمْ (٤) وَأَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ غَيْرُهُ
 فَلَمْ يَتَبَيَّنْ دُخُولُهُ فَذَلِكَ بِمِثَابَةِ «جَاءَنِي قَوْمٌ إِلَّا زَيْدًا» فَيَتَعَذَّرُ الْإِسْتِثْنَاءُ لَذَلِكَ وَأَيْضًا
 فَإِنَّهُ يُوْدِي إِلَى اثْنَاتِ آلِهَةٍ (٥) وَاللَّهُ مُسْتَنَى مِنْهُمْ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ:
 رَفَعَ الْجَلَالَةَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ آلِهَةٍ لِأَنَّ لِبَدْلٍ هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمَبْدَلُ مِنْهُ فِي حُكْمِ
 السَّاقِطِ فَيُوْدِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، وَهَذَا أَشْنَعُ الْقَوْلِ
 تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ «إِلَّا» صِفَةٌ فَيُسْتَقِيمُ الْمَعْنَى (وَضَعُفُ)
 حَمَلِ إِلَّا صِفَةً (فِي غَيْرِهِ) أَيِ. فِي غَيْرِهَا جَمْعُ الشُّرُوطِ لِعَدَمِ تَعْذِرِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا
 يَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ الْأَصْلُ وَقَدْ وَرَدَ شَاهِدًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٢٦ - وَكُلُّ أَحَدٍ مِمَّا رَفَعَهُ أَحَدُهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (٦)

- (١) وَحَقُّهَا الرَّمْعُ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ وَهِيَ آلِهَةٌ مَرْفُوعٌ لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ حُرْفًا لَمْ تَقْبَلِ الْإِعْرَابَ
 فَأَعْطِيَ مَا بَعْدَهَا إِعْرَابَهَا. (وَضْعِي)
- (٢) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْآيَةِ (٢٢)
- (٣) وَشَرْطُ الْمَنْقَطْعِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ جَرْمًا، وَالْجَمْعُ الْمَنْكُورُ غَيْرُ الْمَحْصُورِ
 يَتَنَاوَلُ جَمَاعَةً مُتَعَدَّةً لَا تُجْرَمُ بِدُخُولِ الْمُسْتَنَى وَلَا بِعَدَمِ دُخُولِهِ فَيَتَعَذَّرُ فِيهِ كُلَا النُّوعَيْنِ.
- (٤) فَيَكُونُ مَنْقَطَعًا لِأَنَّ الْمَنْقَطْعَ يَجْرَمُ بِعَدَمِ دُخُولِهِ جَرْمًا. فَيَتَعَذَّرُ فِيهِ كُلَا النُّوعَيْنِ. (خَاتِمَةٌ)
- (٥) إِذْ لَوْ حَمَلَتْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَمَعَهَا حَيْثُ لَا كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مُسْتَنَى مِنْهُمْ اللَّهُ لَفَسَدَتَا وَهَذَا
 يَقْضِي أَنْ لَوْ كَانَ فِيهِمْ إِلَهٌ غَيْرُ مُسْتَنَى مِنْهُمْ اللَّهُ لَمْ يَفْسُدْ، وَيَعُودُ بِإِلَافِهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ.
- (٦) يُنْسَبُ هَذَا لِعَمْرُو بْنِ مَعْدٍ يَكْرُبُ وَقِيلَ لِعَمْرُو بْنِ هَامِرٍ.

(اللُّغَةُ) «الْفَرَقْدَانِ» جَمْعَانِ قَرِيبَانِ مِنْ مَعْصَبٍ لَا يَفْتَرِقَانِ.

«الْمَعْنَى» يَقُولُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِ «فَرَقْدَيْنِ» لَا يَدْرِي أَنَّ يَفْتَرِقَانِ بِسُفَرٍ أَوْ مَوْتٍ.

(الْإِعْرَابُ) (وَكُلُّ) كُلُّ مَبْدَأٍ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الصَّمَةُ الظَّاهِرَةُ وَكُلُّ مَضَافٍ
 وَ(أَخ) مَضَافٍ إِلَيْهِ (مُفَارِقُهُ) مُفَارِقٌ حَبْرٌ أَمْتِدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالصَّمَةِ الظَّاهِرَةِ وَمُفَارِقٌ مَضَافٍ
 وَضَمِيرُ الْعَالِبِ مَضَافٍ إِلَيْهِ (أَخُوهُ) فَاعِلٌ بِاسْمِ الْعَاثِلِ مُفَارِقٌ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ

إذ الاستثناء غير متعلل هنا فيمكنه أن يقول: إلا الفرقدين والمعنى والقافية بحالهما وفيه شذوذ آخر وهو وصف كل بـلا، والقياس وصف ما تضاف إليه كل وهو أخ هنا كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾^(١)

(وإعراب سوى وسوى وسواء النصب^(٢) على الظرف لأنهما بمعنى المكان) فإذا قلت: «جاءني القوم سوى زيد» فالمعنى مكان^(٣) زيد فتكون منصوبة على الظرفية، والمستثنى بعدها مجرور بإضافتها إليه (على الأصح) من القولين وهو كلام سيويه، وعند الكوفيين أن حكمه كحكم غير هي اختلاف حالتها^(٤) في الاستثناء ومنه قول الشاعر:

١٢٧ - ولم يبق سوى المصدران دُئِبَهم كما دُئِبُوا^(٥)

بالواو لأنه من لأسماء اللة وأحو مضاف وضمير العائب مضاف إليه (لعمري) اللام موطئة للقسم عمر مبتدأ مرفوع بالجملة الظاهرية وكحمر مضاف و(أب) من أيك مضاف إليه وأبي مضاف و(ضمير المخاطب) مضاف إليه وخبر المبتدأ محذوف وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف والصفة (إلا) هنا بمعنى غير (الفرقنان) صفة لكل مرفوع بالالف لأنه منى وابتدأ عوض عن التوسيع في الاسم المفرد.

(الشاهد فيه) نعمت (كل) بقوله (إلا لفرقدين) على تقدير غير وفيه رد على المبرد الذي رعم أن الوصف بـلا لم يجر إلا فيما يجوز فيه ليدل فلا يرفدان صفة ولا يمكن فيه البديل.

(١) من سورة الأنبياء من الآية (٣٠)

(٢) قال (لجزم الدين) إنما انصب سواء لأنه في الأصل صفة ظرف وهو مكان. قال تعالى

﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه ٥٨] أي. مستوياً ثم حذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية أي. معنى الاستواء الذي كان في سوى فصارت سوى بمعنى مكان فقط، ثم استعمل سوى استعمال بعد مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدن، تقول: «أنت لي مكان عمرو» أي. بدله لأن البدل سد مسد البديل منه وكان مكانه، ثم استعمل بمعنى ليدل في الاستثناء. (مه)

(٣) فمضى قوله: مكان زيد عوض زيد لأن مجيء القوم أعاضنا عن مجيء زيد.

(٤) تعني يجوز خروجها عن الظرفية والتنصرف فيها رفعاً ونصباً وجرراً كغير ذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. «رصاص»

(٥) ينسب هذا البيت للفرد الزماني وسمه (شهل بن شيان بن ربيعة).

(اللفظة) العدوان: يضم العين وسكون الهمزة الظلم تقول: عدا يعدو، واعتدى يعتدي إذا

فسوى هنا فاعل وقول الآخر:

١٢٨ - تجانف عن جو اليحامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائك^(١)
فهو هنا مجرور باللام. قس: هذا شاذ.

جاوز الحد فجاء وظلم (دناهم) جاريتاهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا وقالوا. كما تدين
تدان وهم يريدون كما تفعل بفعل بك وكما تفعل تجزى به.

(الإهراب) (لم) حرف هي وجرم وقلب (يتى) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف
حرف العنة (سوى) فاعل يتى مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر
وسوى مضاف و(المعدون) مضاف إليه (دناهم) دان فعل ماضٍ ونا فاعله وهو ضمير المتكلم
مسي على السكون في محل رفع وهم ضمير العائين معمول به لدان (كما) الكاف حرف جر
وما مصدرية (دانوا) دان فعل ماضٍ وواو المحركة دعه، وما المصدرية مع مدحولها في
تأويل مصدر مجرور متعلق بمحذول المصدر يقع بفعلوا مطلقاً عامله قوله دناهم، وتقدير
الكلام دناهم دنا مماثلاً لدنيتهم دنا، وحنة دناهم لا محل لها من الإهراب جواب لما
المذكورة في بيت قبل الشاهد.

(الشاهد فيه) قوله (ولم يبق سوى للمعدون) حيث أوقع سوى فاعلاً لقوله يبق.

(١) ينسب هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ويروى عن حل مكان جو
(اللغة): «تجانف» تنحرف.

(المعنى) يريد أنه إسماعيل في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله، وجعل الفعل
للساغة مجازاً.

تجانف. فعل مضارع أصله تتحاف وحذفت الثانية، حدى الناءين.

(الإهراب) (تجانف) فعل مضارع مرفوع لتعده عن ال نصب والجارم (عن جو) جار
ومجرور متعلق بتجانف وجو مضاف و(اليحامة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ناقتي)
فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء تنكلم مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الساغة وناقة مضاف ويا المتكلم مضاف إليه (وما) بامية (قصدت) فعل وفاعل (من أهلها)
من أهل جار ومجرور متعلق بامع قصد، وأهل مضاف وضمير العائبة مضاف إليه
(لسوائك) اللام حرف جر، وسواء مجرور، وسواء مضاف وكاف المحاطب مضاف إليه،
والجار والمجرور متعلق بقصدت

(الشاهد) قوله: (لسوائك) حيث خرجت سوى عن الطرفية فجرت باللام.

[خبر كان وأخواتها]

(خبر كان وأخواتها) يعني أنه من جملة المنصوبات وسيأتي تعدادها وحقيقته (هو المستند) يعم كل مستند (بعد دخولها^(١)) خرج ما عدا خبرها (مثل: «كان زيد قائماً» وأمره على نحو: (٧) خبر المبتدأ) في أقسامه وأحكامه^(٢) وشرائطه^(٣)، وقد تقدم ذلك في خبر إن (و) يخالف خبر المبتدأ في أنه (يتقدم معرفة) أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: «كان القائم زيد» و«كان أخاك صديقك» و«كان خيراً من زيد شر من عمرو» و«كان أفضل منك أنفصل سي» بخلاف خبر المبتدأ فلا يتقدم إذا كان بهذه الكيفية لثلاث يلتبس المبتدأ بالخبر كما تقدم، وهنا لا لبس لأن خبر هذه منصوب وهذا ما لم يتلف الإعراب لفظاً في اسمها وخبرها والقرينة اللفظية والمعنوية، فأما إذا كان إعرابها تقديرية ولا قرينة لم يتقدم الخبر نحو: «كاست الحللى السكرى» و«كان صديقي غلامي» ونفس على هذا (و) قد (يحذف عامله^(٥)) أي: حامل خبر كان كقول الشاعر:

- (١) يرد عليه «قائم» في «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس بخبرها. (محالدي)، وأجيب بأن المراد المستند إلى اسمها واقعاً بعد دخولها. (جامي معني)
- (٢) في الخ/ه: (كأمره)
- (٣) قوله. وأحكامه من كونه متعدداً ومتحداً ومثبناً ومحدوفاً، ومن كون الطرف مقدرأً بجملة أو بمررد.
- (٤) قوله: وشرائطه من وجوب الضمير لفظاً أو تقديرية إذا كان جملة وعدم وجوبه إذا كان الاسم ضمير اشئان. والله أعلم.
- مما قيل في خبر كان، ومن خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبراً لكان، فلا يقال: كان زيد قام، ولعن ذلك لدلالة كان على (المعني) فيلغ الماضي في خبره بغواً فيبني أن يقال: كان زيد قائماً أو يقوم، وكذا يسمي أن يمنع «يكون» زيد يقوم» لثلاث تلك العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمصطلق المنع. (نجم الرضي).
- (٥) قوله: ويحذف عامله المراد حامل كان وحدها لا كن وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان، وإنما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها. (جامي).

١٢٩ - انطق بحق وإن مستخرجاً، إحناً فإن ذا الحق غلاب وإن غلباً^(١)

أي: وإن كنت مستخرجاً.

وقول الآخر:

١٣٠ - علمتكم ماساً فليست بامل نذاك ولو غرثان ضمان عارياً^(٢)

(١) ورد هذا البيت بلا نسبة. وورد في بعض الشواهد ولو مكان إن.

(اللغة) «انطق» ضد البطل «احناً» الإحنة الحقد وجمعها «إحن» «غلاب» غلب من باب صرب غلبة وعلناً والغلأب الكثير، اللعبة وتغلب على البلد استولى عليها قهراً (الإهراب) (انطق) فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بعق) جار ومحرور متعلق بالفعل انطق (وإن) إن حرف شرط جزم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجراؤه وفعل الشرط محذوف تقديره وإن كنت فكان فعل ماض ناقص واسمه ضمير المخاطب فقد حذف كان واسمها (ومستخرجاً) خبر كان منصوب وهو اسم فعل وفاعله ضمير مستتر في (إحناً) معنونه المستخرجاً منصوب بالفتحة الظاهرة (غرثان) «لغاء» حرف دان عن التعليل إن حرف تؤكد ونصب (ذا) اسم إن منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، ودا مصاب (والحق) مصاب إليه (غلاب) خبر إن مرفوع بالعمدة الظاهرة (وإن) حرف شرط حارم يحرم فعلين (غلب) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط مبني للمجهول، و«نذاك» الفاعل ضمير مستتر جواراً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما سبق.

(الشاهد فيه) قوله (وإن مستخرجاً، إحناً) حيث حذف كان مع اسمها بعد إن والتقدير وإن كنت مستخرجاً إحناً وجواب إن محذوف تقدم ما يدل عليه

(٢) البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة) : «ماساً» من عليه أنعم ومن عليه أي امتن عليه وبابه رذ، ومنه يقال المنة عهده الصيغة «أمل» الرجاء يقال أمل خبره يأمل بالنعم أملاً مفتحياً وأمله أيضاً تأملاً «التدي» الخود، ورجل تدي أي: جواد «غرثان» بورن عطشان الخائض

(الإهراب) (علمتكم) : علمت فعل ماض يصب مفعولين وتاء المتكلم فاعله مبني عن الضم في محل رفع وكافة المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب (مثنأً) مفعول ثان لعلم (فليست) «لغاء» هادئة ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (بأمل) الباء حرف جر رائد أمل خبر ليس

أي: ولو كنت غرثان، وحذف (في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر) أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه^(١) خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، وهذا أفصح الوجوه لأنني ذكرها لجريه على القياس، إذ حذف كان مع اسمها وتقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء هو القياس^(٢) في لغة العرب (ويجوز في مثلها) أي: في مثل هذه المسألة وأمثالها نحو: «المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيف» ففي هذه (أربعة أوجه)^(٣) نصب الأول في الطرفين معاً ورفع الثاني، وهذا أفصح الوجوه لما قدمت، وعكسه وهو أضعفها إذ يصير تقديره «إن كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً، وحذف كان مع خبرها وتقدير الفعل بعد فاء الجزاء خلاف القياس، الوجه الثالث رفعهما معاً وتقديره «إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وفيه ضعف من جهة حذف كان مع خبرها، وقوة من حيث

منصوب بفتحة مقدرة على آخره ليع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الراءد وأمل اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أن (لذلك) ندا معمول به لأمل منصوب بفتحة مقدرة على آخره مع من ظهورها التمدد وند مصاف وضمير المحاطب مصاف إليه (ولو) لو حرف شرط غير جازم (غرثان) خبر لكان المحذوفة مع اسمها منصوب بالفتحة أي: ولو كنت غرثان (ضمان) خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة (حارياً) خبر ثالث منصوب بالفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (ولو غرثان ضمان حارياً) يريد ولو كنت غرثان ضمان حارياً فحذف كان مع اسمها بعد لو وهذا جائز.

- (١) قوله: فجزاؤه خبر عبارة الندية إن كان صميمهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط التي لا يليها إلا العمل عليه، وحذف لدلالة لعماء التي هي جواب الشرط عليه لاقترانها جملة اسمية.
- (٢) وإنما كان هذا هو القياس لأن حذف مبتدأ أولى من حذف الجملة لأنه مفرد، وقيل: لأن مجيء الماء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية.
- (٣) قوله أربعة أوجه . . . الخ مثاله على تقدير الأربعة الأوجه الأول إن كان ما قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف، الثاني إن كان ما قتل به سيف فيكون ما يقتل به سيفاً، الثالث: إن كان ما قتل به سيف فالذي يقتل به سيف، الرابع: إن كان ما قتل به سيفاً فيكون ما يقتل به سيفاً. (بغية) بتقديم وتأخير بين الوجوه.

تقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء، وعكسه بنصهما تقديره «إن كان عمله خيراً فيكون جزاءه خيراً» فيه ضعف من حيث تقدير الفعل بعد فاء الجزاء، وقوة من حيث حذف كان مع اسمها^(١) فهذان الوجهان متوسطان (ويجب^(٢) الحذف) فيما وقع بعد أن المخففة معوضاً عنه ما (مثل: أما أنت^(٣) منطلقاً انطلقت أي: لأن كنت) فحذف حرف الجزاء لأنه يحذف مع أن كثيراً ثم الفعل، وهو كان اختصاراً ثم أتى (سما) عوضاً عن الفعل وادغمت ميمها في نون أن فصار «أما» وجعل الضمير منفصلاً لعدم ما يتصل به والتزم حذف كان لئلا يجمع بينه وبين عوضه وهو (ما)^(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

١٣١ - أبا خراشة أما است ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع^(٥)

(١) وإنما كان حذف كان واسمها أكد؛ لأن في الشرطية تدل على الفعل والفعل يدل على فاعله: «انجم ثاف».

(٢) قوله: «ويجب الحذف وذلك بـ...» اسم مرفوع بعد اسم منصوب بـ «فعل».

(٣) قال ابن الوريري في حواشيه على شرح ابن سحاح في هذا الموضع ما معناه إن (أن) هذه كانت مكسورة لأنها شرطية ثم لما تصرف هذا التصرف في الفعل من حذف للفعل وفصل الضمير وادغام النون في الميم لقرب مخرجيهما فتحت النون للتخفيف، قال: «واستدلوا بدخول الفاء في الحزاء كاليبت حتى كونها شرطية».

(٤) وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على تقدير كسرها فتقدير «إن كنت منطلقاً انطلقت» مقبل به ما قبل في الأول من غير عرق لإحذف اللام، إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر. (جامي)

(٥) ينسب هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي.

(اللفظة) «أبا خراشة» هذه كنية حفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبيع» الستة المجلبة كثيرة القحط.

«المعى» يقول: لا تمحر علي؛ لأنك إن كنت تمحر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للمخبر؛ لأن قومي لم تأكلهم السود، ولم يتأصلهم جوع والجذب، وإنما نقصهم إغاة المنهوف، وإجابة الصريح.

هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي بقوله في حفاف بن ندبة الشاعر:

(الإهراب) (أبا) منادى بحرف نداء محذوف مصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(خراشة) مصاب إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن

وارتفاع الاسم وانتصاب الخبر بالفعل المحذوف على الصحيح^(١)

[اسم إن وأخواتها]

(اسم إن وأخواتها) هو من جملة المنصوبات ومباني تعدادها (هو المسند إليه) هم كل مسند إليه وقوله: (بعد دخولها) حرج ما عداها وهو مشبه بالمفعول به^(٢) كما مر (مثل: «إن زيدا قائم») ومباني استيفاء الكلام على هذا.

[المنصوبات بلا]

(المنصوبات بلا) هو من جملة المنصوبات وقوله: (التي لنفي الجنس) خرجت التي بمعنى ليس، وقد تقدم الفرق بينها وبين التي بمعنى ليس وقوله: (هو المسند إليه) هم كل مسند وقوله: (بعد دخولها) خرج ما عداها، قال نجم الدين: ولم يقل الشيخ: اسم (لا) لأن فيه ما هو مبني، وفيه ما هو منصوب فترجم الباب بالمنصوبات لأن كلامنا في المنصوبات وذكر المبني بعده على جهة التبع، ثم بين

الكسرة لأنه لا يصرف والمائع له من الصرف العدمية والثابت (أما) مركب من حرفين أحدهما (أن) والأخر (ما) فأما أن فمصدرية وما رائدة معروض به عن كان المحذوفة (أنت) ضمير متصل اسم كان المحذوفة مبني عن افتتح في محل رفع (ذا) حرف كان منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة وذا مضاف و(نفر) مضاف إليه (لأن) الفاء حرف دل على التعليل وإن حرف توكيد ونصب (قومي) قوم اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (لم) حرف نفي وجرم وقلب (تأكلهم) تأكل فعل مضارع مجرور بلم وعلامة جرمة السكون، وهم ضمير الغائبين معمول به لتأكل (الضيع) فاعل تأكل تأخر عن المفعول، واجملة من الفعل وفاعله ومعموله في محل رفع خبر إن.

(الشاهد فيه) (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان وعوض عنها (ما) انزائدة وأبقى اسمها وهو أنت وأبقى خبرها أيها وهو قوله (ذا نفر) فالمحذوف من الجملة هو كان وحده. (١) إشارة إلى خلاف إبي الفتح إبن حني فقد العامل فيهما «ما» هذه، ويجوز إظهار الفعل عند المبرود. (محبوبي).

(٢) ووجه الشبه أن «إن» أشبهت الفعل في لزوم الأسماء، وأشبعت الماضي في بنائها على الفتح فألحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالمأهل، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: «ريد قائم» مثلاً ولا عمل لحروف فيه. (مفصل).

أن شروط نصبه ثلاثة وهي أن (يلبها) فلا يفصل بين الاسم وبين (لا) فاصل (تكثرة) لا معرفة فسيأتي حكمه (مضافاً أو مشبهاً به) لا إذا كان مفرداً عن الإضافة أو شبهها فإنه مبني كما يأتي (مثل: «لا غلام رجل فريف فيها») هذا مثال المضاف (ولا عشرين درهما لك) و«لا ضارباً ريداً في اذار» و«لا رفيقاً بالغللمان عندك» فهذا مثال المشبه بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر كما تقدم في المنادى، وقد تقدم وجه نصبها للاسم، ورفعها للخبر (فإن كان مفرداً) يحتز من المضاف والمشبّه به كما في المنادى فإذا لم يكن كذلك (فهو مبني على ما ينصب^(١) به) وهو الفتح في الموحّد نحو: «لا رجل في الدار» والياء في المفتوح ما قبلها في المثني نحو: «لا غلامين لك» وقول الشاعر:

١٣٢ - تمر فلا إلفين بالعيش متعا - ولكس لوراد المنون تشابع^(٢)
والياء المكسورة ما قبلها في جمع المذكر نحو: «لا مسلمين بالبلد» وقول الشاعر:

- (١) وإنما بنيت على ما ينصب به ليكون الياء على حركة أو حرف استحقتها المكثرة في الأصل قبل الياء، ولم يثن المضاف والمضارع به لأن الإضافة ترجع حاسب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني لأعراب ولا يكون مصداقاً متباً إلا نادراً نحو (خمسة عشر) ونحوه. (نجم الدين الرضي).
- (٢) البيت ورد بلا سمية.

(اللفظ) «تمر» أمر من التمري وهو التصبر «لإلف» بالكسر الأليف «الوراد» جمع وارد وهم الذين يردون الماء «المنون» جمع سمية «تتابع» يقال: تتابع بالياء التعتانية في الشر، وتتابع في الخير بالياء الموحدة (الإعراب) (تمر) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الألف وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فلا) العاء دال عن التفريع لا نافية للجس (الفين) اسم لا مبني على الياء في محل نصب (بالعيش) جار ومجرور متعلق بقوله منع الآتي (متعا) منع فعل ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعله والجمعة في محل رفع خبر لا (ولكن) الواو عاطفة و لكن حرف استدراك (لوراد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ووراد مضاف (والمنون) مضاف إليه (تتابع) متدا مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الطاهرة.

(الشاهد فيه) قوله (فلا إلفين) حيث بي اسم لا وهو قوله: الفين على الياء لأنه مثني والمثنى يبنى إذا كان اسماً على ما ينصب به لو كان معرباً.

- ١٣٣ - أرى الربع لا أهلين في عرصاته ومن قبل عن أهليه كان يضيّق^(١)
والكسرة في جمع المؤنث السالم نحو: «لا هندات بحلب» وكقول الشاعر:
١٣٤ - لا سابغات ولا جأواء بأسنة نفى المنون لدى استيفاء آجال^(٢)

(١) هذا البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة) «الربع» من زل، وهو الدار بعينها «الأهل» أهل الرجل وأهل الدار، والجمع أهل وأهلان وأهلل، وقد يجمع جمع لصحيح «عرصات» جمع عرصة بوزن الضربة، كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء.

(الإعراب) (أرى) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (الربع) مفعول به لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة (لا أهلين) لا نافية للجنس أهلين اسم لا مبني على إبقاء في محل نصب (في عرصاته) في عرصات جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، وعرصات مضاف وضمير العائث مضاف إليه (ومن قبل) الواو حرف عطف ومن حرف جر وقيل مجرور بمن مبني عن انضمام في محل نصب، لأنه قطع عن الإضافة متعلق بالفعل كان (عن أهليه) عن أهل جار ومجرور وأهل مضاف وضمير العائث مضاف إليه والحار ومجرور متعلق بضيّق الآتي (كان) فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (يضيّق) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من لعمل وانما عن في محل نصب خبر كان.

(الشاهد فيه) قوله: (ولا أهلين) حيث بنى جمع المذكر السالم الواقع اسماً عن الياء.

(٢) هذا البيت مما لم يُعَيَّن قائله.

(اللغة) (سابغات) : أراد دروهاً سابغات أي واسعات تجلجل موضعها من البدن وتعطيه كله فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ومثله قوله تعالى: «أَيُّ أَقْمَلٍ سَيِّئَتِي» والواحدة سابغة (جأواء) هي الجيش العظيم (بأسلة) منصبة بالأسنة وهي الشجاعة (المنون) الموت «المعنى» يريد أنه لا ينجيك من الموت لدروع لواسعة ولا الجيش العظيم كثير العدد، وذلك إذا استكملت أهلك.

(الإعراب) (لا) نافية للجنس (سابغات) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب (ولا) الواو عاطفة و لا نافية للجنس (جأواء) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (بأسلة) صفة لجأواء وصفة المنصوب منصوب وعلامة

وحكم الجمع المكسر حكم الموحّد. وبني اسم لا لتضمنه حرف الجر إذ قولك: «لا رجل» بمثابة «لا من رجل»؛ لأنه جواب للفتحة «هل من رجل؟». وبني على الحركة؛ لعروض البناء، وعلى الفتح؛ لأنه أخف؛ لأن الاسم صار كالمركب معها نحو: - «أحد عشر» وهو^(١) أولى من قولهم بني على الفتح ليدخل ما كان معرباً بالحروف (وإن كان) الاسم (معرفة) نحو: - «لا زيد في الدار ولا عمرو» (أو مفصلاً بينه وبين لا) نحو: - «لا في الدار رجل ولا امرأة» (وجب الرفع) في الاسمين معاً (والتكثير) كما مثلك، أما وجوب الرفع فلاها لا تعمل في المعارف كما مر ولضعفها بالمصل بينها وبين اسمها لكثرة. وأما وجوب التكثير في المعرفة فليكون عوضاً عما فاتها من نفي آحاد الجنس، وأما في النكرات فلاها جواب لسؤال مقدر تقديره «أفي الدار رجل أم امرأة؟» وأجيب بالتكثير مطابقة^(٢) للسؤال وقد جاء اسمها^(٣) معرفة من غير تكرير لصورة الشعر كقول الشاعر.

نصها الفتحة العذرة (تقي) من مصارع مرفوع نسمة مقدرة على الباء وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي والجمعة من الفعل واندخل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر لا الأولى (المعروف) معمول به لتقي منصوب بالفتحة الظاهرة (لدى) ظرف بمعنى عند متعلق بتقي رلدى مضاف و(استيقاه) مضاف إليه واستيقاه مضاف (وآجال) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله. (لا سابقات) فإن اسم لا فيه مع مؤنث سالم وجمع المؤنث السالم إذ وقع اسماً (للا) حار فيه وجهان الأول الباء على الكسر نية عن الفتحة كما يعرب في حال النصب والثاني النساء على الفتحة

(١) يعني قوله مني على ما ينصب به. رمي خ/ه من قوله (وهو) إلى قوله: (معرباً بالحروف) غير موجود.

(٢) قوله مطابقة للسؤال أتبع هذا يصح أن يكون حلة للنكرة والمعرفة ذكره في (الجامي) والرماض فعرفت بهذا أن لكثرة في المعرفة بعائين بالتعويض ويكونه جواب سؤال سائل، وفي النكرة لكثرة جواب سائل فقط.

(٣) ليس باسم لها إذ ليس لها عمل بدليل رفع رجوعها فتسميته اسماً لها باعتبار ما كانت عليه من العمل.

١٣٥ - بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركبائبها أن لا إلينا رجوعها^(١)

(و) أما ما ورد معرفة (مثل قطبة ولا أبا حسن لها) وقول الشاعر:

١٣٦ - أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أمية بالبلاد^(٢)

(١) هذا البيت مما لم يمين قائله وورد بلا نسبة.

(اللغة) : «استرجعت» يحتمل أن يكون من لاسترجاع عند الحزن أي قول المحزون (إنا لله وإنا إليه راجعون) ويحتمل أن تكون سين ولقاء فيه مرئيتين للدلالة على الطلب فمعناه أبا طلبت الرجوع والعودة

(الإعراب) (بكت) . نكى فعل ماضٍ مبني على الفتح ولقاء تاء التأنيث والماض ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (جزعاً) مفعول لأجله . ويحتمل أن يكون ناكبا عن المفعول المطلق صفة لمحدوف تقديره بكاء جرعاً (واسترجعت) الولوع عطية استرجع فعل ماضٍ والتاء تاء التأنيث . وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (ثم) حرف عطف (آذنت) آذن فعل ماضٍ والتاء تاء التأنيث (ركبائبها) ركانت فاعل مرفوع بالضم . وركائب مضاف وضمير العائنة مضاف إليه (أن) حرف نكير لما في آذن من معنى القرب (لا) بالياء (إلينا) جار ومجرور خبر مقدم (رجوعها) رجوع مبتدأ مؤخر . ورجوع مضاف وضمير العائنة مضاف إليه . ويحتمل أن أن مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشأن . والجملة الاسمية في محل رفع خبرها (الشاهد فيه) قوله (ألا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر لا مع لفصل بينها وبين اسمها المعرفة . ينسب هذا البيت لابن الربير الأسدي .

(٢) (اللغة) «أبو حبيب» كنية عبد الله من الربير بين العموم . وكان له ثلاثة يكنى بكل واحد منهم ، وهم حبيب ، ويكر ، وعبد الرحمن ، وكان لا يكنيه بخبيب إلا من أراد ذمه «نكدن» ضغن وتعذرن

(الإعراب) (أرى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أن (الحاجات) مفعول أول لأرى (عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وعند مضاف و(أبي) مضاف إليه وأبي مضاف (حبيب) مضاف إليه (نكدن) نكد فعل ماضٍ ويون النسوة فاعلة والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى (ولا) الواو الواو الحال ولا بالياء للجنس (أمية) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (في البلاد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا . والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال .

(الشاهد فيه) قوله : (ولا أمية) حيث وقع اسم لا بالياء للجنس معرفة وأوّل عن تقدير : ولا مثل أمية .

وقوله **فإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإن هلك قيصر فلا قيصر بعده** ^(١) «فهذا كله (متأول ^(٢)) يحذف نكرة هي اسم لا مضاف إلى المعرفة المذكورة، أي: ولا مثل أبي حسن لها، فحذف مثل وهو نكرة لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة، وأقيم المضاف إليه مقامه فنصب، وعنى بأبي حسن علياً؛ لأنه كان فيصلاً في الخصومات وضياء في المدلهمات، وكذلك تأويل سائرهما.

وأما قول الشاعر:

١٣٧ - تبكي على زيد ولا زيد مثله بري من الحمى سليم الجوانحي ^(٣)

(١) التخريج

(٢) قوله: «متأول» . الخ مأخذ تأويل: لأن علياً - **فإذا هلك كسرى** - كان كذلك لكل قضية تنق معظلة ولا يمس لها ولا عيم بها، قيل قضية ولا أنا حسن لها بمعنى أنه لا واحد يطلق عليه هذا الاسم فصار أنا حسن **فكأنه** الحس المطلق على كل واحد لا بعينه فصار نكرة بهذا (المعنى) فلا يرفع ولا يتكرر فصار هذا مثل قولهم لكل فرعون موسى أي لكل جبار قهار . قال (نجم الدين) . **فيمر موسى وفرعون** في هذا لأنهما قد صارا نكرتين في (المعنى): والله أعلم

- قال في (الجامي) - متأول بالنكرة، لا بتقدير المثل أي مثل أبي حسن فإن مثلاً لنوعها في الإبهام لم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله فيحصل بين الحق والباطل لا شتهاره رضي الله عنه - بهذه الصفة فكأنه قيل فلا فيصل لها ويقوي هذا التأويل إيراد الحسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تأويله للتشكيك منه

(٣) ورد هذا البيت بلا نسبة.

(اللغة) «الجوانح» الأصلاخ التي يحس التراب في يدي ظهر الصدر كالضلع مما يلي الظهر، الواحدة جانحة.

(الإهراب) (تبكي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء مع من ظهورها الثقيل والفاعل ضمير مستتر جرراً تقديره هي (على زيد) جار ومجرور متعلق بـ (تبكي) (ولا) الواو واو الحال ولا دافية للمجس (زيد) اسم مبني على فتح في محل نصب (مثله) مثل خبر لا مرفوع بالضمة الظاهرة، ومثل مصاب وضمير العائد مضاف إليه، وجمدة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال (بريء) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مرفوع بالضمة الظاهرة (من الحمى) جار ومجرور متعلق بـ (بريء) (سليم) خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة وسليم مضاف و(الجوانح) مضاف إليه.

فزيد هنا نكرة؛ لأنه لم يُرد زيد بعينه، بل قصد واحداً من المسميين^(١) بهذا الاسم (و) يجوز فيما تكرر فيه لا مع لنفي في (لا حول ولا قوة إلا بالله) و﴿لَا يَبِغُ يَوْمَ وَلَا حُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] و﴿فَلَا رَيْفَ وَلَا سُوءَ﴾ وَلَا جَدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] خمسة أوجه خلا أنه يوقف في القرآن على مسمع من تلك الوجوه الأول (فتحهما) معاً على أنها لا التي لنفي الجس، ولا قوة معطوف على لا حول، عطوف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف متعلق بقوله بالله أي: كائنان أو موجودان^(٢) إلا بالله، أو عطوف جملة على جملة أي: لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وحذف الخبر الأول استغناء عنه بالثاني، والثاني فتح الاسم الأول (ونصب) الاسم (الثاني) على أن لا قبله زائدة، والواو عاطفة للاسم الثاني على لفظ الأول وإن كان مبنياً والثاني معرباً؛ لأن حركة بناء في الأول عارضة لا أصلية^(٣) فأشبهت حركة الإعراب ومنه قول الشاعر:

١٣٨ - لا نصب اليوم ولا حُلَّةٌ اتلح الحرق على السراقع^(٤)

- (الشاهد فيه) دخول لا التبرئة على رد (حيث نصبه لأنه نكرة؛ لأنه لم يُرد زيد بعينه، ولا يصح أن يقدر هنا) مثل (لفساد) (المعنى) لو قيل لا مثل رد مثله
- (١) لتعذر تقدير مثل هذا لفساد (المعنى) لو قيل لا مثل رد مثله فأولوه بوجه آخر.
- (٢) فهو استثناء مصرع أي: بأحد، لا بالله فالجواب نعم وإن جعل بالله خبراً كان ظرفاً مستقراً أي: لا حول ولا قوة كائنان إلا بالله
- (٣) في خ/هـ (لا أصلية) غير موجود
- (٤) بسبب هذا البيت لأس بن العباس بن مرداس السلمي
- (اللغة): «حُلَّة» بضم الحاء وتشديد اللام هي الصدافة، وقد تصدق الحلة على الصديق نفسه «الراقع» ومثله «الرائق» لدى يصلح موضع الفساد من الثوب.
- (الإعراب) (لا) نافية للجس (نصب) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (اليوم) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا (ولا) لوار هاءة ولا زائدة لتأكيد النفي (حُلَّة) بالنصب معطوف على محل اسم لا (تسع) من ماض (الخرق) فعلة (على الراقع) جار ومجرور متعلق باتسع.
- (الشاهد فيه) نصب المعطوف «حُلَّة» وتوينه على إلقاء «لا» الثانية وزيدته تأكيداً للنفي، وتقديره: لا نصب وحُلَّة اليوم.

(و) الثالث (رفعه) أي: رفع الثاني مع فتح الأول على أن (لا) الثانية زائدة، والاسم الثاني معطوف بالواو على محل الأول ومثل قول الشاعر:

١٣٩ - هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لسي إن كان ذاك ولا أب^(١)

(و) الرابع (رفعهما^(٢)) على أن الاسم الأول مبتدأ وخبره محذوف تقديره إلا بالله، والثاني مبتدأ^(٣) كذلك وخبره هذا المذكور وتقديره جواباً لسؤال سائل تقديره «أحول وقوة بأحد؟». فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله تعالى ﴿لَا

(١) يسب هذا بيت لهما بن مرة ويسب صمرة بن قطن يسب لغيرهما ويرى لعمركم مكان وجدكم

(اللفظ) . (جدكم) الحد خط والحد (الصغار) بفتح الصاد برة سحاب الدل والمهانة والحقارة.

(الإعراب) (هذا) الهاء حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ مسي على السكون في محل رفع (وجدكم) ابرو واو المسم وحذ محرور يواو القسم، والجار والمجرور متعلق بمحل محذوف وجواباً وحذ مضاف وصمير المضاف إليه (و) حرف الرواية الأخرى (لعمركم) للام للتأكيد صمير مبتدأ والخبر محذوف، وأخيه القسمية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر (الصغار) خبر المبتدأ أي هو اسم الإشارة (بعينه) جار ومجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حذ وقيل: ساء زائدة وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف وصمير العائد المائد إلى الصدر مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أم) اسمها (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا (إن) شرطية (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط (ذاك) ذا اسم إشارة اسم كان وخبرها محذوف، وتقدير إن كان ذاك محموداً والنكاف حرف خطاب (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (أب) معطوف على محل لا مع اسمها، وهذا أحد الأوجه في توجيه الرفع وحواش الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وجملة الشرط وجوبه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

(المشاهد فيه) قوله . (ولا أب) حيث جاء أب مرفوعاً بالانتماء بعد لا النافية غير العامة التي قلت لا النافية للجنس، أو يكون أب معطوفاً على محل اسم لا ولا زائدة.

(٢) قوله: رفعهما ولا يكون للا عمل ها، روجه عدم حملها هنا شيئين أحدهما: أن يكون مطابقاً للسؤال، والثاني، أنه لو فتح به لاسمان معاً لأوهم التركيب مع حرف المعطف وهو لا بحور، ولو فتح أحدهما ورفع الآخر كانت ترجيحاً لغير مرجع.

(٣) بإلغاء (لا).

بَيِّعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ^(١) وقول الشاعر:

١٤٠ - وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(٢)

(و) الخامس (رفع الأول على ضعف^(٣)) لكون لا فيه بمعنى ليس إذ عملها بمعنى ضعیف، وفتح الثاني على أن لا فيه لفي الجس وتكون لا في الأول بمعنى ليس كما ذكر، ومثل هذا قوله:

١٤١ - فلانفس ولا تأثيم فيها وما فاهوبه أبداً مقيم^(٤)

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٥٤).

(٢) ينسب هذا البيت للراعي وهو عبد بن حصين البصري أحد شعراء بني أمية.

(اللمعة): (وما هجرتك) يراد في مكه (وما صرمتك) والصرم الحجر وقطع حبال المودة (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) هذا مثل من أمثال العرب يفوق من يتبرأ من الأمر ويأخذ نفسه منه وأول من قاله الحارث بن عباد فادعى النعمة حين قتل جساس بن مرة كتيب بن ربيعة (الإهراء) (وما) الرو عاطفة ما عطف به (هجرتك) هجر فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وكاف المخاطبة مفعوله (حتى) حرف صفة وجر (قلت) قد فعل ماض وباء المخاطبة فاعله، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل، وهي مع الفعل هي تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بهجر، والتقدير ما هجرتك من أن قلت (معلنة) حال من تاء المخاطبة (لا) نالبة تعمل عمل ليس أو مفعلة (ناقة) اسم لا أو مستنداً مرفوع بالضممة الظاهرة (لي) (في) (هذا) جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا، أو خبر المستند، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً (ولا) الواو عاطفة (لا) يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس أو مفعلة كما الأولى، ويجوز أن تكون مفعلة كالأولى، ويجوز أن تكون رائدة لتأكيد النفي (جمل) إن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فجمع معطوف بالواو على ناقة عطفت مفرد على مفرد، وإن اعتبرت لا نافية مفعلة فجعل مبتدأ خبره محذوف، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف، وعلى هذين الوجهين يكون الواو قد عطفت جملة على جملة، وجملة المعطوف عليه هي محل نصب مقول بقول، وكذلك الجملة المعطوفة

(الشاهد فيه) قوله (لا ناقة... ولا جمل) حيث تكررت فيه لا وورد الاسمان مرفوعين.

(٣) وضعف وجه رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه بإلغاء عمل لا بالتكرير، لا لكونها بمعنى ليس، لأن شرط صحة إلغائها لتكرير فقط وقد حصل هذا، (جامي) والله أعلم.

(٤) ينسب هذا البيت لأمية بن أبي الصلت.

(وإذا دخلت الهمزة على (لا) لم تغير^(١) العمل (ومعناها) أي : معنى الهمزة (الاستفهام) نحو : «ألا رجل في الدار» وقول الشاعر :

١٤٢ - ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم^(٢)

(اللمعة) . العرة أي : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر «أثمت» بتشديد أثمت - بمعنى نسته إلى الإثم

(الإعراب) (فلا) لا نافية ملعاة (لغو) متدا مرفوع بالصمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة و لا نافية للجنس تعمل عمل إن (تأثيم) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (فيها) جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر لا وحبر المتدا محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك فيكون احوار والمحرور متعقفاً بمحذوف حبر مبتدأ ، ويكون حبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وحبرها على جملة المتدا والخبر (وما) اسم موصول متدا (فأهو) مع وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب جملة الموصول (به) حار ومحرور متعلق بما هو (أبداء) منصوب على تعرفية ناصبه العمل «ه» (مقيم) مقيم حبر المتدا ويجوز أن تكون (لا) الأولى نافية مامة عمل ليس و (لغو) اسمها وخبرها محذوف يدل عليه حبر (لا الثانية) العامة عمل إن ، ويكون أو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن حل جملة لا الأولى العاملة عمل ليس

(الشاهد فيه) قوله . «فلا لعم ولا تأثيم» حيث ألمى (لا) الأولى ، أو أعملها عمل ليس لرفع الاسم بعدها ، وأعمل (لا) الثانية عمل إن .

(١) أي لم تغير تأثير لا في لمستوع ولا في اتباع ، لأن الهمزة لا تبطل عمل عامل تقول : «ألا رجل في الدار» و«ألا رجل فيها» بخلاف إذا دخل على الجار فإنه يعبر العمل نحو «إذ يسي بلا جرم ووجدته بلا مل» فإن قيل لمع العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب فقولك : «ألا رجل في الدار» مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل : المراد بالعمل هنا العمل اللغوي ، وهو التأثير دون الاصطلاح ، أو المراد بالعمل أهم من أن يكون حقيقياً كما في «لا غلام رجل» أو تشبيهاً كما في «ألا رجل» فإن فتحته تشبه النصب في العروس والإطراد .

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى أحد فيما نذهب من المراجع .

(اللمعة) «ارعواء» أي : انتهاء وانكسار وان رجار «أذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء الفقرة .

(الإعراب) (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ

وقول حسان:

١٤٣ - ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التناثير^(١)

وأما قول الشاعر:

١٤٤ - ألا رجلاً جزاه الله خبيراً يدل على محصلة تبيت^(٢)

والإنكار (ارهواء) اسم لا (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ومن اسم موصول (ولت) ولي فعل ماضٍ والهاء تاء التأنيث (شبيته) شبيهة فاعل ولت، وشبيهة مضاف والمصير مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (وَأَذْنَتْ) الواو عاطفة أَذْنٌ فعل ماضٍ والهاء للتأنيث، ولما فعل ضمير مستتر به جواراً تقديره هي يعود إلى شبيته (بشبيب) جار ومجرور متعلق بأَذْنَتْ (بمنه) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف ومصير انعتاب مضاف إليه (هرم) مبتدأ مؤخر، والجملة من ابتداء والخبر في محل جر صفة لشبيب.

(الشاهد فيه) قوله: «ألا ارهواء» حيث أبقى بلا النافية عليها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحركون جميعاً التثنية والإنكار.

(١) يسب هذا البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر. ويروى مكان ويروى أيضاً

(اللفظة) «العادية» هي الخيل تعدو بأصحاب «تجشؤ» نفس المفعلة عند الإمتلاء «التناثير» جمع تنور وهو نوع من كوابين لوفود أو اندي يختبر فيه.

(الإعراب) (ألا) لهزة للاستفهام ولا نافية للجنس (طعان) اسمها مبني عن الفتح في محل نصب (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس (فرسان) اسمها مبني عن الفتح في محل نصب (عادية) صفة لفرسان منصوبة بالفتحة ظاهرة على محل اسم لا وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء (تجشؤكم) روي بالرفع ونصب فعل الرفع بدل من موضع (طعان) على لغة بني ليم وإذا نصب فعل الاستثناء، وتجشؤ مضاف وكاف المحاطين مضاف إليه، والميم علامة الجمع (حول) ظرف منصوب متعلق بتجشؤ، وحول مضاف و(التناثير) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله (ألا طعان ألا فرسان) حيث عمت ألا عمل لا النافية للجنس لأن معناها كمنعها رد كانت ألف الاستفهام دخلة عليها للتقرير.

(٢) يسب هذا البيت لعمر بن قيس أو قيس المرادي المذحجي.

(اللفظة) : «المحصنة» المرأة تحصل قراب المعلن.

فليس من هذا الباب بل نصب رجلاً بفعل مقدر تقديره ألا تروني رجلاً، وقال يونس: هو من هذا الباب ونونه مضطراً (والتعني) نحو: «ألا ماء أشربه» (والعرض) نحو: «ألا نزول عندي».

(ونعت) اسم لا (المبني) لا المعرب وذلك في النعت (الأول^(١)) من النعوت والصفات وذلك النعت (مفرداً) أي^(٢) يلي اسم لا لا يفصل، يحتز من المضاف والمشبّه به كما تقدم، وذلك النعت يليه أي: يلي اسم لا لا يفصل بينهما فاصل، فإذا جمع الشروط فهو حيثئذ (مبني) على الفتح ثلث زيل الصفة والموصوف من رثة اسم واحد (ومعرب) وإعرابه (رفعاً) على محل اسم لا (ونصباً) على لفظه وإن كانت حركته بنائية وحركة النعت إعرابية؛ فلأن البناء في النعوت عارض فأشبهت حركته حركة الإعراب (مثل: «ألا رجل ظريف») هذا مثال ما جمع القيود (وظريف وظريفاً) وكذلك فيما تكرر المسمى^(٣) فيه بعد لا نحو: «ألا ماء ماء بارد»

(الإعراب) (ألا) أداة عرض (رجلاً) مفعول ثلث محذوف تقديره ألا تروني رجلاً (جزء) فعل ماض وهاء العائد مفعول به أول (الله) بعد الجلالة فعل مرفوع بالضم الظاهرة (أخيراً) مفعول ثان، والجملة من الفعل ومفعول والمفعول لا هل لها من الإعراب دهالية (يدل) فعل مضارع ولده صميم مستتر تقديره هو يعود على رجل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لرجل (على محصلة) جار ومحرر متعلق ببدل (قيت) فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر يعود على محصلة، وخبره في بيت بعد هذا قوله: ترجل. الخ

(الشاهد فيه) قوله: (ألا رجلاً) حيث نصب رجلاً بفعل محذوف وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (ألا) حيث وقعت للعرض والتحضير، ومماها طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلي، والتحضير بحث (المعني) ألا تروني رجلاً.

(١) الأول زائد مستعنى عنه؛ لأنه لو قال: ونعت المسمى مجرداً يليه استعني عن ذكر الأول لأن النعت إذا كان يليه كان أولاً.

(٢) في خ/ه: (أي) يلي اسم لا لا يفصل غير موجود.

(٣) يعني: لا فرق بين عدم تكرار المسمى نحو: «ألا رجل» وبين تكرره نحو: «ألا ماء ماء» فإنه يجوز في معناه الثلاثة الوجوه والمقصود أنه يجوز في بارد البناء والإعراب على اللفظ في المحل وفي (المخالدي) فإن شئت، شئت نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً، وإن شئت أخرته رفعاً ونصباً؛ لأنك لما وصفته صر مع صفته كأنه وصف الأول، وأما الوصف أعني بارداً فليس فيه إلا الإعراب فينظر.

(والا^(١)) يجمع الشروط المذكورة بل يختل منها ولو شرطاً واحداً (قالإهرا ب) رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ. مثاله في تبع المعرب: «الا^(٢) غلام رجل ظريف وظريفاً»، والنعت الثاني «لا رجل ظريف كريم وكريماً» ومثاله في النعت المضاف «لارجل صاحب صدق وصاحب صدق» ومثاله في لفصول بينه وبين الاسم «لا رجل في الدار ظريف وظريفاً».

(والمعطف^(٣)) بالحرف (على اللفظ) أي: على لفظ اسم لا (وعلى المحل) أي: على محله (جائز^(٤)) مثل قول الفرزدق:

١٤٥ - (لا أب وابناً) مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا^(٥)

(١) أي: وإن لم يكن النعت كذلك بل كان هو أول مضافاً أو مشبهاً به أو مفصولاً. (هامة).

(٢) لانتهاء الوجه الأول والثالث من الثلاثة الأوجه المذكورة إذ ليس هو لبني وأيضاً بعد منها. نجم

(٣) أي: على اسم لا لبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير «لا» في المعطوف فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو «لا غلام بك ولعرس» وإذا كان «لا» مكرر في المعطوف فتحكمه ما علم في قوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله» (جامي). وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن يسمي أن يكون حكمها حكم توابع المادى، كذا ذكره الأندلسي. (جامي).

(٤) في ح/ه: بزيادة إذا كان المضاف نكرة ولا لرفع فقط لأن «لا» لا تعمل في المعارف.

(٥) هذا من أبيات سيويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وقال ابن هشام في شواهد: إنه لرجل من عبد مائة بن كنانة. وقيل بأن البيت (للربيع بن ضبع)

(اللفظ): «مروان» المقصود به مروان بن الحكم وبابه عبد الملك بن مروان، «ارتدى» لرداء الثوب يلتحف به و(الإزار) نحوه.

(الإهرا ب) (لا) نافية للجنس (أب) اسم لا نافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب (وابناً) الواو عاطفة وبناً معطوف على محل اسم لا والمعطوف على منصوب منصوب (مثل) يجوز فيه النصب والرفع أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا، وما عطف عليه، وعلى هذا الإهرا ب يكون خبر لا محذوفاً، والتقدير لا أب وابناً عمائيلين لمروان وابنه موجودان، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا، ومثل مضاف و(مروان) مضاف إليه مجرور بالفتحة، لأنه

على لفظ أب^(١)، وإن كان حركته بنائية فهي تشبه حركة الإعراب لعروضها (وابن) بالرفع على محل اسم لا، إذ هو مرفوع في الأصل (ومثل^(٢) لا أباً له ولا غلامي له جائز^(٣)) وإن كان تبقىبة الألف في أباً مع وجود اللام في له خلاف القياس، إذ القيس حذف الألف مع بقاء اللام فيقال: لا أب له فيكون اسمها مفرداً مبنياً معها أو حذف اللام مع تبقىبة الألف وإضافة اسمها إلى الهاء فيقال: لا أباه ويكون معرباً لكنه يلزم من هذا أن يكون اسم لا معرفة وكذلك «لا غلامي له» فادخلوا اللام في له إيذاناً بالانفصال لئلا يكون اسم لا معرفة وأبقوا الألف في لا أباً وحذفوا نون علامي (تشبيها له) أي: لهذا الكلام في المثالين ونحوهما (بالمضاف)

لا ينصرف للمعمية وريادة الألف والنون (وانه) الواو عاطفة وابن معطوف على مروان وابن مضاف وصمير العاث مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقل من الزمان فيه معنى الشرط (هو) فاعل لعل محذوف بمسره م بعده والتقدير إذا ارتدى وحلته الفعل المحذوف وفاعله هي محل جر بإضافة إذا إليها (بالمحدد) أجاز ومجرور متعلق بالفعل المحذوف (الارتدى) فعل ماض وفاعله صمير مستتر حوراً يفرد إلى مروان ويخبره من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفعلة (وتأزراً) الواو عاطفة، وتأزر فعل ماض وفاعله صمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، واخملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية

(الشاهد فيه) قوله (لا أب وابناً) حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، ولم يكررها وجاء بالمعطوف منصوباً لأنه عطفه على محل اسم لا، وهو مسي على الفتح في محل نصب

(١) في ح/ه: على لفظ اسم (لا)

(٢) أي كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لمي الجنس لام، لإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في معر «أب» وحذف النون من نحو «علامي» (جامي).

(٣) يعني أن الكثير أن يقال لا أب له، ولا غلامين له فيكونان منيين على ما ذكرنا، وجاز أيضاً يعني أنه جاء على قلة في المثنى، وجمع «مدكر لسالم»، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، وإليها لام الحر أن تعطى حكم لإضافة محذوف نوني المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال: لا علامي لك، ولا مسلمي بك، ولا أباً له، ولا أخاً له فتكون معرفة اتفاقاً، وأجره سيويه أن يكون «لا علام لك» مثله أعني، يكون مضافاً واللام زائدة ليكون معرباً... (بحر المن).

والمضاف إليه (لمشاركته) أي: مشاركة لا أباً له، ولا غلامي له ونحو له أي: للمضاف (في أصل^(١) معناه) في كون المضاف وهو أباه في قولك لا أباً له من حيث كون الأبوة فيهما جميعاً منسوبة إلى ضمير المذكور ومن هذا قول الشاعر:

١٤٦ - يائيم نيم عدي لا أب لكم لا يلتينكم في سوء عمر^(٢)

وقول الآخر:

١٤٧ - هم هدموا بيتك لا أب لك وزعموا أنك لا أخ لك^(٣)

(١) أي: في أصل معنى المضاف، ودلت أن أصل معنى لمضاف الذي هو أبوك وأصله أت لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفة فهي أبوك تخصيص أصلي، وتعريف جازم بالإضافة، وأت لك شارك «أبوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه. (نجم اللين) لم يصح.

(٢) ينسب هذا البيت لجبرير بن عطية.

(اللفظة) «تيم» ابن عبد ماء «عدي» هو عدي بن عبد ماء نسبة إلى أخيه «عمر» هو ابن جأ، كان ممن يحاجبه جرير «السوء» المفعلة القبيحة.

تقدم إعراب هذا البيت برقم (٦٨)

(الشاهد فيه) قوله «لا أباً لكم» حيث نصب ممي بلا وحذف تنوينه للإضافة على ملهه سيويه واللام لتأكيد الإضافة.

(٣) ورد البيت بلا نسبة.

(اللفظة) «الهدم» هدمه من باب صرب لا يهدم، وتهدم وهدموا يبرتهم شدة للكثرة «زعموا» زعم يرغم زعماً بالحرركات الثلاث على زأي المصدر أي: قال

(الإعراب): (هم) ضمير متصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (هدموا) هدم فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بـ «و» جماعة، وفاعله للضمير البارز الواو مبني على السكون في محل رفع (بيتك) بيت مفعول به بالفعل هدم منصوب بالفتحة الظاهرة، وبيت مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، واحتملة من افعل والفعل في محل رفع خبر المبتدأ (لا) نافية للجنس (أباً) سم لا (لك) اللام حرف جر راتب، وكاف المخاطب مجرور به، وأباً مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا محذوف (وزعموا) الواو عاطفة، وزعم فعل ماض، وروو للضمير فاعله (أنك) أن حرف توكيد ونصب ر لكاف اسمها مبني على الفتح في محل نصب

وقول الآخر:

١٤٨ - لا تعنين بما أسبابه حسرت فلا يدي لا مري إلا بما قدرا^(١)

(لا) نافية للجنس (أخا) اسمه (بك) اللام حرف جر زائد وكاف المخاطب مجرور باللام وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه والالف للإطلاق وخبر لا محذوف والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن وحملة أن المصدرية هي تأويل مجرد مفعول به لزعم سيد مبدئ مفعولي زعم.

(الشاهد فيه) قوله: (لا أها لك) وقوله: (لا أها لك) والكلام فيه كاليث السابق.

(١) لم أعر على قائله

(اللفظة) «تعين» حتى يحتاجه يعني بها من مالم ينم فاعنه عناية فهو بها معنى على مفعول، وإذا أمرت منه قلت: لتعن بعاجتي «حسرت» يكون السين وضمها ضد اليسر وقد حسر الأمر بالضم حسراً فهو عسير «قدرا» للقدر والقدر أيضاً ما يقدره الله من القضاء.

(الإعراب). (لا) نافية (تعين) فعل مضارع مبني للمجهول مبني عن المنع في محل جزم بلا النافية وبائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً لتذكيره أنت (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر واجر والمجرور متعلق بتعنين (أسبابه) أسباب مبتدأ مرفوع بالصفة الظاهرة وأسباب مضاف وهاء المضاف مضاف إليه (حسرت) حسرت فعل ماض والتاء تاء، التائب وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً يعود على أسبابه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فلا) الفاء لتعميل ولا نافية للجنس (يدي) اسم لا (لامري) اللام حرف جر زائد، وامري اسم مجرور باللام الزائدة، ويدي مضاف، وامري مضاف إليه، وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء مفرغ (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف (قدرا) قدر فعل ماض مبني للمجهول وبائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما، والجملة من الفعل ونائه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله: (فلا يدي لامري) وفيه مناهب أولها، أن يدي اسم مضاف إلى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعين، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة، وثانيها: أنه اسم غير مضاف عومل معاملة المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة له وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف، وثالثها: أنه اسم غير مضاف جاء عن لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، وكذا القول في لا أها لك.

ونحو: ذلك (ومن^(١) ثم لم يجز لا أباً فيها^(٢)) لأن الإضافة لا تكون بمعنى
 لي إلا في الظروف وهذا ليس بظرف للمضاف، وإنما يقال: «لا أب فيها» بالفتح
 فقط فلم يشارك المضاف هنا في أصل معناه (وليس) لا أباً له ونحو: (بمضاف)
 على الحقيقة (لفساد^(٣) المعنى) إذ لو حكما بأنه مضاف على الحقيقة أدى إلى
 حمل لا في المعارف وهو لا يجوز، قال ركن الدين: ولأن لو قلنا: إنه مضاف كان
 معناه لا أباه، فتبقى لا بلا خبر (خلافاً^(٤) لسيويه^(٥)) فجعله مضافاً على الحقيقة
 واللام مقحمة لتأكيد الإضافة كما في قوله: «يابوس للحرب» ونحوه. (و) قد
 يحذف اسم لا لقيام القرينة الدالة عليه كما (في لا عليك) أي: لا بأس^(٦) عليك
 وقد يحذف خبرها نحو: «لا بأس» أي: عليك.

(١) أي: ومن أجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في
 معنى الاختصاص.

(٢) لعدم الاختصاص فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له،
 وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار فكيف
 يشبه تركيب «لا أباً فيها» بتركيب مضاف به الأب إلى الدار لمشاركته له في الأصل
 معناه. (جامي).

(٣) لأنه لو كان مضافاً كان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا أباً له وبين النكرة وهو لا
 أب له في (المعنى)، وهو فاسد لا متناع اتحاد النقطتين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً.
 (هامة).

(٤) في ع/ه: بزيادة (ليونس)

(٥) قال: إن هذه اللام تأكيد للام الجر المقدره فيكون فصلها بين المضاف والمضاف إليه كلا
 فصل وحملهم على الفصل باللام قصد نصب المضاف انصرف بلا من غير تكرير تحقيقاً
 لفصلوا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستكر بعبه، وعدم
 التكرير، والدليل على قصدهم هذا الغرض أنهم لا يعاملونه هذه المعاملة حيث كان
 مضافاً إلى نكرة فلا يقولون لا أب لرجل ولا غلامي شخص. (عاليدي).

(٦) قال (نجم الدين): ولا يحذف الاسم إلا مع وجود تعبير ولا الخبر إلا مع وجود الاسم
 لئلا يؤدي إلى الإجحاف. وقولهم: «لا كريد» إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد
 اسمها، والخبر محذوف أي: لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي: لا أحد مثل
 زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي: لا أحد كزيد. (جامي) ولله أعلم.

[خير ما ولا المشبهتين بليس]

(خير ما ولا المشبهتين بليس) هذا من جملة المنصوبات وقد تقدم وجه الشبه وحقيقته (هو المسند) عم كل مسند (بعد دخولها) خرج ماعداها (وهي لغة أهل الحجاز) أي: إعمال ما ولا عمل ليس، وإعمال (ما) عمل ليس ورد التن: زيل قال تعالى ﴿مَا هَذَا شَيْءٌ﴾^(١) و﴿مَا هِيَ أَهْتِيهِمْ﴾^(٢) وغير ذلك، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ويقرون ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ إلا من درى منهم كيف هي في المصحف ٩، قال الكوفيون: وما ورد بعدهما منصوباً فهو بترع الباء^(٣) (وإذا زيدت^(٤) إن مع ما^(٥)) نحو: «ما إن زيد قائم» ونحو: قول الشاعر:

١٤٩ - فلما إن طبتنا جبن ولكن ماسياتنا وذولة آخرينا^(٦)

لما

(١) من الآية (٣١) من سورة يوسف

(٢) من سورة المجادلة من الآية (٢٢)

(٣) وليس بشيء لأن الباء رائدة وإذا لم يثبت تم يحكم بكونها معدوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينصب بالمفعولية وذلك لأن الناصب ليس برع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المحرور محلاً لكونه مفعولاً، إذ لا يمكن نصب لفظاً بسبب الجار إذا عدم الجار ظهر عليه سطر هذا مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس إلا مع أن وأر (نجم الدين)

(٤) وحيث اجتمعت «ما» و«إن» من تقدمت «ما» على «إن» فهي أي: «ما» نافية و«إن» زائدة نحو المثال وليت وإن تقدمت «إن» على «ما» فهي أي: «إن» شرطية و«ما» زائدة نحو: ﴿وَلَمَّا تَخَالَصَ مِنْ قَوْمٍ جِيَاةٌ﴾ [الأنعام: ٥٨]، (قواعد)

(٥) قيل: إنما حص «ما» بالذكر لأنها لا تتراد مع لا هي استعمالهم، وهذه زائدة عند البصريين و«ما» فيه مؤكدة عند الكوفيين. (جامي)

(٦) البيت لمروة بن مسيك والكميت في شرح المفصل.

(اللمعة) (طبتنا) أي: عادتنا و(لجبن) خلاف الشجاعة و(المنايا) جمع مية الموت و(الدولة) النصر في الحرب بمعنى الغلبة فقوله: مدينا أي: قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا وقوله: ودولة آحربنا أي: جاءت دولة آحربنا أي: حرب آحربنا (الإهراق): (فما) نافية تعمل عمل ليس، وأهملت هما لريادة (إن) بد زائدة (طبتنا) طب

(أو انتقض النفي بيلاً) نحو: «ما زيد إلا قائم» قال تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾^(١) (أو تقدم الخبر) نحو: «ما قائم زيد» (بطل)^(٢) العمل) أي: عمل «ما» في الصور كلها لصحتها بالفصل وانتقاض النفي وتقدم خبرها وفي لا أولى، وكذلك إذا تقدم معمول خبرها على اسمها بطل عملها^(٣) كقول الشاعر:

١٥٠ - وما كل من وافى منى أن عارف^(٤)

مبتدأ مرفوع بالهزمة الظاهرة وطلب مضاف وب المتكلم ومعه خبره مضاف إليه (جيب) خبر المبتدأ (ولكن) الواو عاطفة و لكن حرف استدراك (مناها) ماها مبتدأ حذف خبره تقديره ولكن ماها نفي الله بها، وماها مضاف وب المتكلم ومعه خبره مضاف إليه (ودولة) الواو عاطفة ودولة معروف على ماها فهو مبتدأ حذف خبره أيضاً، تقديره ودولة (الخرين) جاءت، ودولة مضاف وآخرين مضاف إليه وألفه للإطلاق (الشاهد فيه) قوله (ما إن طينا جيب) حيث زيدت إن بعد ما النافية توكيداً فكفتها عن العمل.

- (١) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.
- (٢) وإنما بطل العمل إذا حصل أحد هذه الثلاثة: لأنها لما كانت عاملاً صعباً اضررت لأدى عارض. (وضي).
- (٣) حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الطرف فلا يطل العمل مع تقدمه كقوله تعالى ﴿مَا يَنْفَرُ مِنْ لَدُنْكَ مِنْ شَيْءٍ خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الحاقة ٤٧] (الحامدي).
- (٤) بسبب هذا البيت لمراحم من الحارث العقيلي، هذا حجر بيت وصدره:

وقالوا: تعرفها المصارف من منى

(المعنى) ذكر أنه اجتمع بمحبوه في الحج ثم فقدوا فساءل عنها فقالوا: له تعرفها أي: تطلبها، وسأل عنها في منازل الحج من منى فقال لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل (الإهراب): (قالوا): فعل وداعه (تعرفها) تعرف فعل أمر وداعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير البارز معمول به (المنازل) منصوب على نزع الخافض وأصله بالمنازل (من منى) جار ومجرور متعلق بمحذوف حذف من المنزل (وما) الواو عاطفة وما نافية (كل) مفعول به لقوله: عارف الآتي وكن مضاف و(من) اسم موصول مضاف إليه (والهي) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواز يعود، و(من) مفعول به لواو والجملة من الفعل

وقد أجاز يونس إعمال «ما» مع انتفاض النفي كقول الشاعر:

١٥١ - وما الدهر إلا منجنون بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً^(١)

وأجاز سيويه عملها مع تقدم الخبر كقول الشاعر:

والفاعل لا عمل لها من الإهراق صلة «وصول» (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (عارف) خبر
المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (ما كل من وفي متى أنا عارف) ينصب كل فإن ما أهدنا - نافية وقد
وجب إعمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو قوله: عارف ومعموله وهو قوله: كل
لأن عارفاً اسم فاعل يعمل عمل «فعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً»
(١) هذا البيت أنشده ابن جني وسببه إلى بعض الأعراب ولم يعينه.

(اللفظة): (الدهر) الزمان (منجنوناً) هي الدولاب التي يستقي عليها وقان ابن سيده المنجنون
أداة الساقية التي تدور والأكثر لها التأنيث (معذباً) اسم معمول من التعذيب يقال: هو
مصدر ميمي من التعذيب.

(الإهراق): (ما) نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (الدهر) اسمها مرفوع
بالضمة الطاهرة (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها (منجنوناً) خبر ما النافية (بأهله) جار
ومجرور متعلق بالفعل العامل في المنجنون على اختلاف التحريك الذي سيعرف عند بيان
الاستشهاد بالبيت، وأهل مضاف وضمير لغائب مضاف إليه (وما) الزود عاطفة وما نافية
تعمل عمل ليس (صاحب) اسمها وهو مضاف و(الحاجات) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء
ملغاة لا عمل لها (معذباً) خبر ما النافية.

(الشاهد فيه) قوله: (وما الدهر إلا منجنون) وقوله: (وما صاحب الحاجات إلا معذباً) فإن
الظاهر أن الشاعر قد أعمل ما أنشأه في موضعين عمل ليس ترفع بها الاسم وتنصب الخبر
مع أن الخبر قد انتقص نفيه بسبب دخول إلا عليه، وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب
شيخ سيويه، وتبعه الشلوبين عن ذلك رجعاً أن انتهاء نفي خبر ما لا يمنع من إعمالها عمل
ليس استناداً إلى هذا الظاهر، والجمهور يؤولون هذا البيت أن كلاً من منجنوناً ومعذباً
معمول به لفعل محذوف أي: وما الدهر إلا يشبه منجنوناً، وما صاحب الحاجات إلا يشبه
معذباً أو مفعول مطلق بفعل محذوف، وتفسير وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما
صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً، ومعذب مصدر ميمي بمعنى التعذيب، والدهر
وصاحب الحاجات مبتدآن أخير من كل منهما بالجملة المعربة المقدرة بعدهما.

١٥٢ - فأصبحوا قد أحاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر^(١)

(وإذا عطف عليه) أي: على الخبر (بموجب) وهو بل ولكن لأنهما بمثابة إلا من حيث إنما بعدهما يخالف ما قبلهما فتقول: «ما زيد قائما بل قاعدا» وما عمرو واقفاً لكن سائراً فلذلك قال الشيخ: (فالرفع لا زم) يعني في المعطوف حملاً على محل خبر ما ولا أو على أنه خبر محذوف المبتدأ أي: بل هو قاعد ونحو: ذلك.

[المجرورات]

(المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه) أي: أسماء مشتملة على الجر (والمضاف إليه^(٢)) في أصل وضع اللغة (كل اسم)

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق يمدح عمرو بن عبد العزيز.

(اللفظة): (أصبح): هنا بمعنى صار (أحاد الله نعمتهم) ردها عليهم أريد بالنعمة البسط في السلطان على سائر العرب (قریش): قبيلة النبي محمد ﷺ ومنها بنو أمية قوم عمر بن العزيز.

(الإعراب): (أصبحوا) أصبح فعل ماضٍ ناقص وودو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (أحاد) فعل ماضٍ (الله) لفظ الجلالة فاعل (نعمتهم) مفعول به لأحاد والهاء مضاف إليه والميم دان على جمع، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أصبح (إذا) أداة تدل على التعليل، ويقال: ظرف مبني على السكون في محل نصب ويقال: حرف لا محل له من الإعراب (هم) ضمير منفصل مبتدأ (قریش) خبر المبتدأ (وإذا) الواو عاطفة وإذا تعليلية كالأولى (ما مثلهم) ما نافية تعمل عمل ليس مثل خبر مقدم على اسمها ومثل مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والميم علامة الجمع (بشر) اسم ما مؤخر.

(الشاهد فيه) قوله: «ما مثلهم بشراً» تقديم خبر «ما» منصوباً، والفرزدق قيمي يرفع مؤخره فكيف إذا تقدم. قال سيوريه بعد إنشاده هذا البيت: وهذا لا يكاد يعرف، قال (نجم الدين): إن سيوريه أنكر نصب مثلهم؛ لأن الشاعر قيمي.

(٢) اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المضاف، ومنهم من قال: معنى الإضافة، ومنهم من قال: الحرف المقدّر، ومنهم من قال: الاسم المضاف لنيابته نائب الحرف، وهذا هو الصحيح. فون قيل: ما الفرق بين هذا وبين الأول؟ قيل: إن صاحب القول الأول جعل لعام المضاف بعينه، وهذا جعله عاملاً للنيابة.

أو ما في حكمه^(١) (نسب إليه شيء بواسطة حرف^(٢) جر لفظاً^(٣)) ذلك الحرف نحو: «مررت بزيد» و«أما ما ز بزيد» و«ضرب له» و«مضروب بسوط» و«خاتم من فضة» و«ضرب في اليوم» وهذه تسمى الإضافة اللفظية عند أهل اللغة (أو تقديراً) ذلك الحرف نحو: «غلام زيد» و«صار عمرو» و«ضرب اليوم» و«خاتم فضة» ونحو: ذلك، ولا بد أن يكون ذلك الحرف المقدر (مراداً^(٤)) أي: مراداً في العمل كما مثلنا لا إذا كان غير مراد نحو: «سرت يوم الجمعة» فإن الحرف وإن كان مقدراً فهو غير مراد ومن شرط إرادة حرف الجر أن يكون المضاف اسماً كما سيأتي، وهذه الإضافة المعنوية في عرف أهل اللغة (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً) يحترق من الفعل فلا يقدر به الحرف بل يلحق به «كمررت بزيد» ولا بد أن يكون الاسم المضاف (محرراً تنوينه) أو ما يقوم مقامه وجوباً (لأجلها^(٥)) أي: لأجل الإضافة نحو: «غلام زيد» و«صار عمرو» و«صار يو بكر» وذلك لأن السويز والون يؤدون بالانفصال والإضافة يؤدون بالانفصال، ولا يكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة فوجب حذف التنوين ونحو ذلك (و) الشيخ أراد أن يحدد الإضافة في اصطلاح سحابة فقل «هي تسمان معنوية^(٦)»

(١) نحو - «فَلَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» سائفة [١١٩] و«يَوْمَ يُنْفَخُ فِي السُّورِ» [١٠٢] واجلس حيث جلس زيد

(٢) يجرح الداعل والمفعول فإنه نسب إليه شيء لا بواسطة حرف (إسماعيل).

(٣) انتصاب لفظاً أو تقديراً على المحاب وهو حذف (حرف جر) وإن كان نكرة لا اختصاصه بالإضافة والعامل معنى بواسطة أي يتوصل بالحرف ظهراً أو مقدراً، وقوله «مراداً حال بعد حال مبرداً»

(٤) في العمل لا في التقدير فإنه مرد في الحرف والمفعول له (نجم الدين).

- الفرق بين لقدر والمراد، فالمراد ما حذف مع بقاء عمله لبيان غيره منه كغلام زيد، والمقدر ما حذف ولم يبق عمله كسرت يوم الجمعة (جامي). (فائدة) اعلم أن تقدير الجار لا يلزم إلا في الإضافة المعنوية. (جامي).

(٥) يحترق مما جرد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف (نجم الدين).

(٦) أي: منسوبة إلى (المعنى) لأنها تعبد معنى في المضاف تعريفياً أو تخصيصاً. (بخالدي)

ولفظية^(١) فالمعنوية) شرطها (أن يكون المضاف غير صفة) يحتز من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كدسيأتي (مضافة إلى معمولها) يحتز من الصفة المضافة إلى معمولها نحو: «ضارب زيد لأن أو غداً» فإن إضافتها لفظية ويدخل في هذا الصفة المضافة إلى غير معمولها فإن إضافتها معنوية نحو: «مصارع مصر» و«ملك يوم الدين»^(٢)؛ لأن المضاف إليه مقدر. أي: مصارع الناس في مصر، ومالك الأمر في يوم الدين، وكذا إذا كان اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الماضي فأضافته معنوية إذ لا يعمل حينئذ في الأصح نحو: «ضارب زيد أمس»، وإضافة المصدر إلى معموله مطلقاً^(٣)، وإضافة أفعل التفصيل إذا لا يعمل في مظهر معنوية نحو: «أفضل الناس» ذكره ركن الدين (و) الإضافة المعنوية (هي) على أحد ثلاثة معانٍ^(٤) إما (بمعنى اللام)^(٥) نتي للمث نحو «علام زيد»^(٦) وفرس عمرو» و«دار بكر» و«ثوب خالد» أو للإختصاص نحو: «حل الفرس» أي: محتص بها ونحو: ذلك وهذا (فيما عدا جنس المضاف وفقرته) يعني ليس المضاف إليه بجنس للمضاف ولا طرف له (أو) تكون الإضافة (بمعنى من في جنس المضاف) نحو:

(١) أي: مسوبة إلى اللفظ دون (المعنى) لعدم سرائتها إليه. (جامي)

(٢) من سورة الفاتحة الآية (٤).

(٣) سواء أضيف إلى فاعله أو معموله ذكر معاً في «الخصص».

(٤) وقال (نجم الدين) ليست إلا قسمين إما بمعنى للام أو بمعنى من، وجعل ما جعله غيره بمعنى في من قسم اللام. فمن معنى «صرب ليوم» صرب به اختصاص باليوم لملازمة الوقوع، فإن قلت. فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للإختصاص الواقع بين لمين ونميش قلت: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قليلاً ردها إلى الإضافة بمعنى للام تقيلاً للأقسام، وأم الإضافة بمعنى من (فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسماً على حدة (جامي)

(٥) وسواء حسن إظهار اللام كقولك: «علام زيد» أو لا يحسن كقوله تعالى: «طوبى سؤدة» [المؤمنون، ٢٠] ويوم الأحد.

(٦) يعني: في غلام زيد، فإن بين زيد وبين غلام خصوصية، وهي الملك ليست لغير زيد، وكذلك خاتم فضة، ففي فضة خصوصية وهي الجنسية ليست لغير الصفة، كذلك «ضرب اليوم» فإن في الثاني خصوصية، وهي الضرفية ليست لغير اليوم.

«باب ساج» و«خاتم حديد» و«غصن ريحان» و«عود رمان» و«جوزة قطن» و«سعف مقل» ونحو: ذلك، فإن الساج حس للمضاف بعينه وغيره من سائر ما يصنع من الساج، وكذلك سائرهما، فهذه بمعنى أي: باب من ساج وقس باقياها، وهذا القسم الثاني (أو) تكون (بمعنى في في ظرفه) مثل: «ضرب اليوم» و«مكر الليل» أي: ضرب في اليوم ومكر في الليل، فإن المضاف إليه وهو الليل ظرف للمكر، وكذلك ما أشبهه.

(و) القسم الثالث (هو قلب مثل: «غلام زيد») هذا مثال القسم الأول (وخاتم فضة) هذا القسم الثاني (وضرب اليوم) هذا القسم الثالث وقد مثلناها (و) هذه الإضافة (تفيد تعريفاً^(١)) مع الإضافة إلى (المعرفة) إذ وضع الإضافة لخصوصية بين المضاف والمضاد إليه سواء كان ظاهراً نحو: «غلام زيد» أو مضمراً نحو: «ضربت غلامك رَغْلَامي وَغْلَامِي» وكذا سائر المعارف إلا (مثل (و) غير (و) شبه) فلا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام فيوصف بها النكرة إذ قولك: «مررت برجل غيرك» يحتمل المغايرة في الذات وفي الصفة وفي الفعل، وكذلك مثل وشبه إلا حيث يشتهر^(٢) المضاف بمغايرة المضاف إليه وبمماثلته أو بمشابهته فلا يبقى احتمال كقوله تعالى: «صَبَرْتُ الَّذِينَ أَعَمَّتْ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ»^(٣) فالمنعم عليهم غير المفضوب عليهم فتعرفت غير حيثل، وصح وصف المعرفة بها، فإن لم يكن كذلك لم تتعرف فتوصف بها النكرة مثل: «مررت برجل غيرك» ويدخل عليها رب نحو: قول الشاعر:

(١) إنما قال: تعريفاً مع المعرفة؛ لأن وضعها لضد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست لثنائي معه مثلاً إذا قلت: «غلام زيد راكب» ولريد غلمان كثيرة فلا بد أن يشار به إلى غلام من علمانه له مزيد اختص من يزيد إما بكونه أعظم علمانه أو أشهر بكونه غلاماً له، أو بكونه غلاماً مهرداً. (نجم الدين).

(٢) هكذا الموجود في كتب هذا الفن، ولأوضح أن يقال: إلا أن يشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه. كقولهم عليك بـحركة غير السكون. (نجم الدين).

(٣) من سورة العنعة آية (٢).

١٥٣ - يارب غيرك في النساء خريزة ببطاء قد تمتعتها بطلاق^(١)

(و) تفيد (تخصيصاً مع) الإضافة إلى (النكرة) نحو: «غلام رجل» فتخصص عن غلام الأنثى، والنصي، والخش (وشروطها) أي: شرط الإضافة المعنوية (تجريد^(٢) المضاف من التعريف) إذ لم أضيفت معرفة إلى معرفة نحو: «الغلام زيد» جمعت بين تعريفين، وإن أضفت معرفة إلى نكرة فالتعريف أقوى من التخصيص علافائدة حيثل في الإضافة (وما أجازة الكوفيون) ونقلوه عن بعض العرب (من) أنهم يجيزون إضافة العدد إلى المعدود خاصة؛ لأن العدد هو المقصود^(٣) فعرف،

(١) ينسب هذا البيت لأبي محجن الثقفي.

(اللغة). «الخريزة» الشابة الحديثة، لم تجرب الأمور، ولم تكن تعلم ما يعنيه النساء من أحب «تمتعتها بطلاق» أي. عند طلاقها، والمتعة ما وصلت به المرأة بعد الطلاق من ثوب أرحامهم أو ذراهم أو طعام أو نحوه.

(الإعراب): (ها) حرف تداء والمضارع مملوء (كوب) حرف جر (غيرك) خبر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر الشبه بالزائد وغير مضاف وكف الخصاص مضاف إليه (في النساء) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لغير لأنها لا تعرف بالإحصاء (خريزة) صفة لغير مجرور، وصفة المجرور مجرور، ويدري خريزة بالرفع فتكون أيضاً صفة على محل خبر (ببطاء) صفة أيضاً مجرورة بالمتعة؛ لأنه ممنوع من الصرف نيابة عن الكسرة (قد) حرف تحقيق (تمتعتها) منع فعل ماض وثاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع وخمير العائبة مفعول به وبجملته من الفعل والمذلل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ غيرك (بطلاق) جار ومجرور متعلق بالفعل منع.

(الشاهد فيه) قوله (غيرك) فقد جعل أشهر كلمة غير وهي مضافة إلى معرفة في معنى نكرة مفردة، وجمعه بمنزلة المضاف الذي فيه معنى الانفصال فأدخل عليه رب.

(٢) فإن قيل: التجريد يقتضي سبق الوجود وبه يكن في (غلام زيد) تعريف حتى جرد منه، قيل: المراد إخلاؤه حقيقة بأن كان بالغلام محذوف لانه، أو غلاماً فيقول، أو حكماً كذا في الغلام زيد فتزيل الممكن تنزيل استحقاق، وأما المضمرات والمبهمات فلا تصاف لتعذر تنكيرها.

(٣) وفي هذه اعملة نظراً لأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو التمييز، وإنما جيء بالعدد لنصوبية كمية التمييز ألا ترى أن الممرد والمثنى نحو: رجل ورجلان لما دلا على النصوبية لم يأت بالعدد - ولأن كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة، ولم يسمع الخاتم الفضة، ولا الخاتم فضة. (نجم الدين).

وأضيف إلى المعدود لتبين الجنس (نحو: الثلاثة^(١) الأثواب و، شبهه من العدد) كالعشرة الدراهم، فهذا القول (ضعيف) لمخالفته القياس من حيث الجمع بين تعريفين، واستعمال الفصحاء، إذ الوارد عنهم خلافه كقول ذي الرمة:

١٥٤ - وهل يرجع التسليم أو يكشف العما ثلاث الأثافي والديار البلاقع^(٢)
وقول الفرزدق:

١٥٥ - مازال مذ عقدت يده إزاره نسما فأدرك خمسة الأشبار^(٣)

(١) ومنه قول الشاعر

والشرق بحر العرب أقرب حطة من بعد ذاك السنة الأشبار

(٢) البيت لدي الرمة ويروى (أو يرفع) مكان يكشف و(البكاء) مكان المعى

(اللغة) . «البلاقع» يقال أرض يلقع وديار يلقع، والبلقة الأرض لقعر التي لا شيء بها يقال (اليمين الفاجرة تلى الديار البلاقع) نسب وهو حديث رسول الله ﷺ «الأثافي» الباقية هي مدول الحية

(الإهراب) . (وهل) حرف استفهام فيه معنى الإنكار (يرجع) فعل مضارع مرفوع بالصفة الظاهرة (التسليم) مفعول به منصوب بـ «منحة الظاهرة» (أو) حرف عطف (يكشف) فعل مضارع مرفوع (المعنى) معون به منصوب بمنحة مقدرة على آخره مع من ظهورها التعداد (ثلاث الأثافي) ثلاث فاعل يكشف، وذو يرجع مضمرة فيه، لأنها تنازها في ثلاث، وثلاث مضاف والأثافي مضاف إليه (والديار) الورد عاطفة والديار معطوف على ثلاث والمعطوف على مرفوع مرفوع (البلاقع) صفة للديار وصلة المرفوع مرفوع. (الشاهد فيه) إضافة ثلاث، وهي مكرة مجردة عن التعريف إلى قوله الأثافي (وهو معرفة فالفصح هذا).

(٣) البيت للفرزدق يرثي فيه يريد من المهلب.

(اللغة) . «ما زال مذ عقدت يده إزاره» ويروى في مكان هذه العبارة (وما زال مذ شد الإزار بكفه) ويكس هذه العبارة عن محاولة حد الطمولة التي لم يكن يستطيع فيه أن يقصي حوائجه بنفسه و(الإزار) هو ما يلبسه الإنسان في بطنه الأسفل (صما) شب وارتفع (فأدرك) أي: بلغ ووصل (خمس الأشبار) قال في لصاح يقال: علام رباعي وخمسي أي: طوله خمس أشبار أو أربعة أشبار ولا يتدل سباعي ولا سداسي لأنه إذا بلغ ستة أشبار صار رجلاً، وإذا بلغ خمس أشبار تحيلوا فيه الكبر أو الشر. والخمس الأشبار هي بها

(واللفظية) في اصطلاح النحاة حقيقتها (أن يكون المضاف صفة) كاسم الفاعل واسم المفعول إذا^(١) كان بمعنى العدل ولا استقبال والصفة المشبهة مطلقاً نحو: «ضارب زيد» و«معمور الذر» وحسن الطبع، ونحو ذلك، وتكون تلك الصفة المذكورة (مضافة إلى معمولها) يحتز من «مضارع مصر» و«مالت يوم الدين» و«أفضل الناس» كما تقدم (مثل: «ضارب زيد») و«جائلة الوشاح»^(٢) في اسم الفاعل مذكراً أو مؤنثاً (وحسن الوجة) وكريم العمل و«صريح النسب» و«شحيح الورع» ونحو ذلك في الصفة المشبهة (ولا تفيد إلا تخفيفاً)^(٣) في اللفظ) وهو حذف التوئين في المفرد نحو: «ضارب زيد» وانزل في المثني والمجموع نحو: «ضارباً

السيف وهو أطول ما يكون وقيل عصب خطانة، وكانت هتفة ماسوك، وقيل اعتدال لقامة وقيل: انقبر،

(الإهراب) (ما) حرف هي (زائلاً) فعل ماضٍ بألف يرفع الاسم ويصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى يزيد (مد) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب يتعلق برال وقيل هو في محل رفع مبتدأ، وجوه لفظ زمان مضاف إلى الحملة الفعلية بعده (عقدت) عقد فعل ماضٍ مبني على الفتح وانتاء بـاء التانيث (يبدأ) هذا فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الصفة لأنه متنى، وهو مضاف وضمير العائد مضاف إليه (فسماع) الداء حرف عطف وسما فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو (فأدرك) الداء حرف عطف وأدرك فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً يعود إلى يريد (خمسة) مفعول به لأدرك وخمسة مضاف و(الأشبار) مضاف إليه مجرور وعلامة جره لكسرة الظاهرة (الشاهد فيه) قوله: (فأدرك خمسة الأشبار) حيث جرد اسم العدد من آل المعرفة وأدخلها على المحدود حين أراد التعريف.

(١) وهذا شرط في المنصوب، وأما المرفوع فوضايفه إليه لفظية مطلقاً. (نجم الدين).

(٢) الوشاح بالصم والكسر من نوز وجوهر مصومان يحالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر، وأديم عريض يُرْصع بالجوهر فنشده المرأة بين عاتقها وكشحيها جمعه وشح وأوشحة ووشائح. (قاموس)

(٣) والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف فقط بحذف التوئين حقيقة مثل «ضارب زيد» أو حكماً كما في (حواج بيت الله)، أو بحذف نوني لثبة والجمع مثل «ضارباً زيد» و«ضاربوا زيد» وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير، واستاره في الصفة كالفائز الغلام كان أصله لفائز علامة، حذف ضمير من غلامه واستر في الغلام،

زيد» و«ضارب زيدا» لأنهم لم يقصدوا فيها إلا مجرد التخفيف والمعنى كما كان،
إذ معنى ضارب زيد، وضارب زيدا، سواء^(١) بدليل قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّؤْتِرٌ﴾^(٢) فوصف عارض بمطرنا مع إصافته إلى الضمير فلم تقتض تعريفاً وقول
الشاعر:

١٥٦ - يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منا وحرماناً^(٣)

وأصيب القائم إليه للتخفيف في المصاف إليه فقط، وأما في المصاف والمصاف إليه معاً
بحر: «زيد قائم الغلام» أصله قدّم غلامه للتخفيف في المصاف بحذف التنوين، وفي
المصاف إليه بحذف الضمير واستره في صفة. (جامي)

فإن قيل - يرد عليه «مررت برجل ضارب امرأة أو ضارب المرأة» فإنها إضافة لمظنة وقد
أفادت تخصيصاً فكيف يصح الحصر؟ قيل - إن لم تعد تخصيصاً عند الإضافة بل هو
حاصل قلها بحذف (مررت بغلام رجل) فهذا تعدد تخصيصاً عند الإضافة فاعرف هذا فإنه
بمعنى أن يعرف في هذا المحل (قاية محبيل)

(١) في عدم التعريف والتخصيص.

(٢) من سورة الأحقاف من الآية (٢٤)

(٣) بسبب هذا البيت لجري به نحو فيه الأحسن الفطري الثعلبي

(اللفظة) . (غابطاً) العابط اسم فاعل من العبطة بكسر العين مسكون وهي أن يتمنى الإنسان
مثل حال غيره من غير أن يتمنى رول ما عند غيره من الخير وقال الأعلام: هو من العبطة
وهي السرور (مباعدة) أراد بعداً عنكم (حرمان) بكسر مسكون أحد مصادر قولك:
أحرمت فلاناً كذا أحرمه من باب ضرب إذا منعه

«المعنى» يقول لصاحبه رب من يعطى أي يتمنى مثل ما لنا في ما يرعاه ويظنه لو عرف
الحق وحاول الوصول لقي منك مصادمة واحرمان كما لقينا نحن منك

(الإهراق) (ها) حرف تنبيه أو هو حرف نداء والمصدر محذوف والتقدير يا هؤلاء رب
عابطاً . الح (رب) حرف جر شبه بالرائد (غابطاً) عابط مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف آخر الشبيه بالرائد، وغابط مضاف ونا
مضاف إليه (لو) حرف شرط غير جازم (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى غابط (يطلبكم) يطلب فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى اسم كان، وضمير المخاطبين مفعول به، وجملة الفعل
والفاعل والمفعول في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها محل الشرط للو

فادخل رب على غابطنا، وقد أضافه إلى الضمير وهي لا تدخل إلا على النكرات (ومن ثم^(١) جاز) مررت برجل حسن الوجه) «فوصف النكرة وهو رجل بحسن المضاف إلى الوجه المعروف باللام، فلو تعرفت الصفة المشبهة وهي حسن بالإضافة لم يجز وصف النكرة بها؛ إذ من شرط الصفة والموصوف التطابق تعريفاً وتنكيراً، وأيضاً قد ورد عن فصحاء العرب^(٢) وصف النكرة بالصفة المضافة إلى المعرفة (وامتنع) أن تصف المعرفة بالصفة لمضافة إلى المعرفة فلا تقول (مررت بزيد حسن الوجه)؛ لأن حسن لم يتعرف بإضافته إلى الوجه. فلو وصفت المعرفة به وهو نكرة لم ينطبق الموصوف والصفة تعريفاً وذلك شرط كما يأتي (وجاز الضاربا زيد) والصاروا زيد بحذف نون لشيء ولجمع للإضافة فحصل الغرض المقصود منها هنا وهو التخفيف قل الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣) (وامتنع

(لائي) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً (مباعدة) معمول به للاقى (منكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للمباعدة (وحرماناً) بـ و عاطفة، وحرمان معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة لائي وفاعله ومعموله لا محل لها جواب الشرط، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر للبتداء الذي هو مجرور بـ و. (الشاهد فيه) قوله (ها رب غابطنا) حيث جر غابطنا برب التي لا تدخل إلا على النكرة فدل على أن اسم الفاعل عابط لم يكتب لتعريف بإضافته إلى الضمير؛ إذ لو اكتسب، لتعريف لم تدخل عليه رب.

(١) أي: ومن جهة وجوب إفادة اللفظة «تخفيف» وانتماء كل واحد من التعريف والتخصيص. (جامي). والمراد أن المصدرية بـ ثم وهو مجموع أمور ثلاثة، وجوب إفادة بالإضافة اللفظية لتخفيف، وانتماء التعريف، وانتماء التخصيص يستلزم جوار التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك لاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لا نفي التخصيص. (جامي).

(٢) قال الشاعر.

قد يستقيس بالحرير وأبدس عيسوا حور المسد مع سجلا
والخود في العين شدة يبصها في شدة سوادها والجل جمع نجلاء لعين
الواسعة. (صحاح).

(٣) من سورة الحج من الآية (٣٥).

الضارب زيد) لأنها لم تعد تحصيماً، لأن التنوين حذف لآلة التعريف إذ هي سابقة^(١) للإضافة حيث هي لتخفيف ذات الاسم، والإضافة لتخفيف عارض من عوارضها^(٢) فلم تأت الإضافة فائدة حينئذ (خلافاً للقراء) فأجازه حملاً على دخول آلة التعريف بعد الإضافة فيكون حذف التنوين للإضافة، واستدلالاً بالبيت والمسائل الآتية، فقال الشيخ نقضاً لا حتاجه بما يأتي: (وضعف^(٣))

١٥٧ - الراهب المائة الهجان وعندها عوداً ترجى خلفها أطفالها^(٤)

(١) وإنما سقط التنوين مع لام التعريف لا سنكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكبير، ولا تسعد النون، لأنها لا تكون علامة للتكبير، وكذا سقط التنوين بلساء في نحو «بريد» و«أرجل» بحلاف النون نحو «أما زيدان» و«أما ريدون» و«أما مسكين» و«أما مسكين» لأنها ليست للتكبير، وكذا سقط التنوين رفعاً وجراً في «وقوف بحلاف النون» لأنها متحركة ولم يسكن المتحرك يكفي في لوقف (نجم الدين)

(٢) وعمل (نجم الدين) ذلك أن الألف واللام مقدمة حصاً وحسباً، قد عوى تقدم الإضافة هو حير الطاهر، (معنى)

(٣) يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في المصاحفة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الإضافة، ولا يحق أن فيه شوب مصادرة على المطلوب، اللهم إلا أن يقار المراد به ضعف في الاستدلال به، لا يصح فيه على الجرف أنه يحتمل النص على المحل أو على أنه معمول معه.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس وروى (بينها) مكان (خلعها)

(اللغة). (الراهب) الذي يعطي بلا عوص (الهجان) بكسر الهاء الإبل الأبيض وهو يعد يستوي فيه الذكر والمؤنث والفرد والمثنى وجمع، وبكس الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم (عوداً) جمع عائد وهي الدابة إذا وصفت وبعد ما تصع أياما حتى يقوى ولدها، وسميت عائد لأن ولده يعود أي يلحق بها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية (نرجى) تسوف

(الإهراج) (الراهب) يجوز أن يكون مجروراً نعت بنفس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ويجوز أن يكون مرفوعاً عن أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو الراهب وفي الراهب صميم مستر يعود إلى قيس ولو هب مضاف و(المائة) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و(الهجان) بالجر إضافة حانة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم

فعطف وعيها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه، فكأنه قال:
 الواهب المائة الهجان والواهب عيها مثل: «الضارب الرجل وزيد» أي:
 والضارب زيد، إذ حكم المعطوف حكم لمعطوف عليه، فهذا ضعيف لعدم إفادة
 التحفيف فلا يكون حجة ولا يقاس عليه، أو نقول: هو غير ضعيف لكنه يجوز في
 التابع، وهو المعطوف ما لا يجوز في المتبوع وهو المعطوف^(١) عليه؛ لأن
 المضاف غير مباشر للتابع لفظاً كما في «ها زيد والحارث» فجوز في التابع
 الوجهان^(٢) كما تقدم، وكما في قولهم: «رب شاة وسختها»^(٣) بدرهم، فعطفوا
 المعرفة على المجرور برب وهو نكرة (و) احتج الفراء أيضاً بنحو: «الضارب
 الرجل» فقد أضيف المعرفة إلى المعرفة فلا تخفيف قلنا: (إنما جاز الضارب
 الرجل حملاً على المختار في الحسن^(٤)) الوجه) كما سيأتي، أن المختار إضافة

المدد وتعريف المعلوم معاً أو بعتك له على اللفظ (وعيها) يروى بالصب والحرفاء الحرف
 فعل المطف على لفظ المائة وأما انصبب فعلى المطف على محله أو بإحصاء حاصل (هوذا) بعت
 للمائة وهو تابع للمحل (ترجي) فعل مصارع، وداعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي
 يعود على المائة (مخلفها) حذف صرف متعق بترجي وحذف مصاف وهاء مضاف إليه
 (أطفالها) أفعال معمول به لترجي، وأصل مصاف، وضمير العائنة العائد إلى الوقي
 مضاف إليه.

(الشاهد فيه) عطف عيها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه فكأنه قال: الواهب المائة
 الهجان والواهب عيها، وهذا ضعيف لعدم إفادة التحفيف، وما سمع لا يقاس عليه.

(١) في خ/ه: (وهو المعطوف عليه) غير موجود

(٢) ليس جواز لوجهين مقصوداً هـ، إنما مقصود عدم جواز مباشرة حرف النداء للتابع مع
 كونه مباشراً لمتبوع فاحتملوا تاباً ما، لا يحتمل فيه متبوعاً (سجدنا أحمد حامس).

(٣) (ونجم الدين) جعل حكم الضمير حكم ما يعود إليه إن معرفة وإن نكرة، أهني: ضمير
 الغائب، فلا يتأول في سختها هذا التأويل. والله أعلم

(٤) حاصل الكلام فيه أن أصله الحسن وجهه، فخفف بحذف الضمير وتعويض اللام عنه؛ إذ
 هي أخف منه، ولئلا يضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة، ثم قبح فيه الرفع لخلو
 الصفة ومعمولها عن الضمير، ولم تحسن الإضافة؛ لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها
 كإضافة الشيء إلى نفسه، فصبوا المعمول المعرفة تشبيهاً بالمعمول، ثم أضافوا الصفة

الحسن إلى الوجه، وقد أفادت تخفيفاً في اللفظ، وهو حذف الضمير من الوجه^(١)، إذ أصله الحسن وجهه، والضارب الرجل محمول عليه وإن كان لا تخفيف فيه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعروف به فليس مثل: «الضارب زيد» وأيضاً فقد حمل الحسن الوجه بنصب المعمول فيه على الضارب الرجل بنصب المعمول هنا، فكأن واحد منهما محمول على الآخر، فاستوى حكمهما (و) احتج القراء بقولهم: (الضاربك^(٢)) والضاربي والضاربة ونحوها مما أضيفت الصفة المعرفة فيه^(٣) إلى ضمير فإنه لم يقد تخفيفاً فهو كالضارب زيد، قلنا: إنما جار الضاربك (وشبهه فيمن قال^(٤)) إنه مضاف) أي: جعل الكاف مجروراً بإضافة الضارب إليه فأجر ذلك (حمله على ضاربك) وضاربي وضاربه اللاتي قد حذف التنوين منها لا لتخفيف؛ بل لكونه يؤذن بالانفصال، والضمير المتصل الذي لم يعرض له ما يوجب فصله يؤذن بالاتصال فامتنع الجمع بين التنوين ووصل الضمير فحذفوا التنوين ونحوه في ضاربك وتثنيته وجمعه لهذا الغرض لا للتخفيف، وحمل عليه الضاربك، ومثله^(٥) ومجموعه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة مضافة إلى ضمير متصل رفعت

إلى منصوبها إذ المنسوب أجبي فتحملت صفة الضمير في الموصفين، فكان الجر هو المختار على وجه النسب، لعدم شبه المعمول فيه لحمل «الضارب الرجل» عليه في صحة الإضافة من دون تخفيف. ذكر معنى ذلك (نجم الدين).

(١) فإن قيل لو سقط، فاللام قد جاءت في الوجه. قلت. اللام لا توازيه لخفتها، وثقله لما فيه من الحركة

(٢) لأنهم قد حكموا في ضاربك بالإضافة من غير تخفيف. (خبيري)

- وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست لتخفيف؛ لأنها لو كانت للتخفيف لم تلزم؛ لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم كما في ضارب زيد وضارب زيداً.

(٣) في خ/ه: (فيه) غير موجود.

(٤) في خ/ه: (فيمن جعله مضافاً)

(٥) أما مثني الضاربك ومجموعه الذي هو انصاريك والصاربيك فهما من القسم المحمول عليه لوجود النون فيهما فحذفت؛ لأنها تؤذن بالانفصال كالتنوين في نحو: «ضاربك». (سيدنا صديق).

- ١٥٨ - أيها الشامي لتحسب مثلي إسماً أنت في الضلال تهيم^(١)
وأما على كلام سيويه أن الكاف ونحوه في الضاريك ونحوه منصوب بالصفة
المذكورة فلا حجة للفراء في ذلك، فأما إضافة^(٢) لصفة إلى الضمير المتصل مع
بقاء نون الجمع المؤنثة بالانفصال في قولهم:
١٥٩ - هم الأمرون الخير والفاعلون إذ ما خشوا يوماً من الدهر معظماً^(٣)

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان.

(اللمعة) . «الشامي» الشم السب، وبابه ضرب «الضلال» ضد الرشد «تهيم» رجل هائم

وهيم متحير

(الإعراب) (أيها) أي: ماضى محرف تداءً محذوف مبني على الضم في محل نصب والهاء
للتثنية (الشامي) الشام صفة لأي: وشاتم مكّاف وباء المتكلم مضاف إليه (لتحسب)
اللام لتعليل وتحت فعل مضارع مني ليمجهول منصوب بأن منصوبة بعد اللام، وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وبناكب مدخل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وهو
المفعول الأول (مثلي) مثل مفعول ثانٍ لتحت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم
مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إماسة، ومثل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه (إنما)
أداة حصر (أنت) ضمير منصرف مبتدأ (في الضلال) جار ومجرور متعلق بتهيم الآتي (تهيم)
فعل مضارع مرفوع بالهزة، ودخله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من
المعل والمفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (الشامي) حيث أضاف اسم مدخل إلى الضمير، لأنه لا سبيل إلى
النصب لأن النصب يكون بثبوت النون أو بالتثنية.

(٢) يقال: لا إضافة لاحتمال أن يكون انصمير منصوباً بحق العبارة فأما الجمع بين النون
والضمير المتصل في قوله... إلخ. بلهم إلا أن يرد بالإضافة لإضافة اللغوية. أعني
النسبة استفهام كلام السيد وهو اللائق.

(٣) البيت ورد بلا نسبة ويروى من محدث الأمر مكان (يوماً من الدهر)

(اللمعة) «معظماء» المعظم الأمر بعضهم دمه.

(الإعراب): (هم) ضمير منصرف مبتدأ (الأمرون) خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر
سالم والنون عوض عن تثنية في لاسم المرد (الخير) منصوب على نزع الخافض
(والفاعلون) الواو عاطفة، والفاعلون معطوف على الأمرون مرفوع بالواو، وفاعلون

فضعيف لا يقاس عليه (و) هذا حكم يتعلق بالإضافة، وهو أنه (لا يضاف اسم موصوف إلى صفته) لاقتضاء الصفة من حيث كونها صفة حكم التبعية للموصوف وهو المقصود بالنسبة، ومن حيث أنها مضاف إليها نصير^(١) مقصودة^(٢) بالنسبة، وأيضاً فالمضاف يعرب على حسب العوامل والمضاف إليه مجرور أبداً فيؤدي إلى اختلاف إعراب صفة وموصوف، واتفاقه شرط^(٣) كما يأتي (ولا) يضاف أيضاً (صفة إلى موصوفها) لما ذكرناه آنفاً^(٤) ولأنه يلزم منه تقديم الصفة على موصوفها إذ المضاف ساقب بمضاف إليه حتماً (و) ما ورد^(٥) من الأمثلة التي توهم أنه أضيف الموصوف فيها إلى صفته (مثل^(٦) «مسجد الجامع،

مضاف وخمير العشب مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط و (ما) راقلة (خشوا) حشي فعل ماضٍ و نواو الضمير البارز فاعله (يوماً) منصوب على الظرفية متعلق بالفعل حشي (من الدهر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم (معظماً) معمول به لحشي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة من حشي و فاعله ومفعوله في محل حر بإضافة إذا إليها وحوار الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام (الشاهد فيه) قوله (العاملونه) حيث جمع بين اللون والضمير لضرورة الشعر.

- (١) في ح/هـ: (نصير) غير موجودة
- (٢) فيؤدي إلى التافض وهو أنها مقصودة غير مقصودة
- (٣) فتعذر فيه لفظاً ومعنى.
- (٤) أي: من أن الصفة من حيث الوصفية تقتضي حكم تبعية ومن حيث كونها مضافة حكم المقصود بالنسبة، لأن المضاف والمضاف إليه كليهما مقصودان بالنسبة، إذ النسبة تقتضي منسوباً ومنسوباً إليه، وتعدر ذلك لفظاً ومعنى.
- (٥) قوله وما ورد من الأمثلة ملح والكوميون يحمونه على ظاهره، ويرجعون أنه من باب إضافة الموصوف إلى صفته

أي مسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة، وحالب المكان الغربي، وصلاة الساعة لأولى، أي: أول ساعة بعد زوال الشمس، ويجعلونه نحو «جرد قطيفة» بأبواب كحاتم فصة، لأن (المعنى) شيء جرد أي: بال ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته من جنسها بشيء إذا تجرد بمحمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان حاتم محتملاً أن يكون من لفظة ومن غيرها فالإضافة بمعنى من. (نجم الدين)

وجانب الغربي، وصلاة الأولى وبقرة الحمداء^(١) ونحوه) كدار الآخرة فهذا كله (متأول) بأنه حذف المضاف إليه، وهذه الأسماء التي صورتها صورة المضاف إليه هي صفات له، تقديره مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقرة الحبة الحمقاء، ودار نحية الآخرة، والموجب لهذا التأويل المحافظة على عدم خرم قاعدة^(٢) العرب ونحية (و) ما ورد من الأمثلة التي يتوهم أن فيها إضافة الصفة إلى موصوفها (مثل: جرد قطيفة وأخلاق ثياب ونحوه) كسحق عمامة، وجابية^(٣) حبر، ومغربة خبر فهذا كله (متأول) بأن أصله قطيفة جرد، وثياب أخلاق، وخبر جاب، وحبر مغرب، فحذف الموصوف واستعملت الصفات أسماء مجردة عن الوصفية قليل: جرد وأخلاق ونحوه فاحتمل أن الجرد والأخلاق قطيفة وثياب فرد الموصوف بياناً للصفة^(٤)، وأضيفت إليه لتخصيص كقول السابعة:

١٦٠ - والمؤمن العائذات الطير بمسحها ركببان مكة بين الغيل والسند^(٥)

(١) قوله وبقرة الحمقاء بالكسر بذور البقل ومن لكائي: بذور الرياحين وبالفصح بذور الحنطة، ذكره في حواشي البخاري.

(٢) صوبه المحافظة على كلام العرب وقاعدة سبعة.

(٣) التاء في جابية ومعربة للمبالغة. والمراد بمغربة حبر الخير الطارئ من حرب إذا بعد بقاء ضرب عبي.

(٤) تسميتها صفة باعتبار الأصل وإلا فقد صدرت لأن أسماء مجردة عن الوصفية.

(٥) يسب هذا البيت للتابعة النيباني

(اللغة) «المؤمن» يقال آمنتم فأمن، وأمنت خيرتي إذا أعطيته الأمان فأما مؤمن، ولله خروج المؤمن «العائذات» ما عاذ بالبيت من نصير أي «لتجأ العبد والسند» موصعان في جانب الحرم فيهما الماء.

(الإهراب): (والمؤمن) الواو واو القسم والمؤمن مجرور به، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والمؤمن اسم فاعل وفاضله ضمير مستتر فيه جوار تقديره، هو (العائذات) مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، ويجوز أن يكون مجروراً على الإضافة (العزيز) عطف بيان من العائذات أو بدل منصوب بالفتحة الظاهرة عن آخره ويجوز كسر الطير على أنه أيضاً بدل منه، أو عطف بيان (بمسحها) يمسح فعل مضارع مرفوع وهاء الغائية مفعول به ليسح (ركبان) فاعل يمسح مرفوع بالضمرة الظاهرة، وركبان مضاف (مكة) مضاف إليه مجرور

فإنه حذف الموصوف وهو الضير، وأبقى الصفة وهي العائدات بالحرم
فالتبس بكل هائذ ولا يذ بالحرم، فأنى بالموصوف عطف بيان، ولا إضافة فيه (و)
هذا حكم ثانٍ يلحق وهو أنه (لا يضاف^(١)) اسم مماثل للمضاف إليه في العموم
والخصوص^(٢) كليث وأسد) في أسماء الأعيان^(٣) فلا تضيف أحدهما إلى الآخر
(وحبس ومنع) في أسماء المعاني فلا تضيف أحدهما إلى الآخر (لعدم^(٤)) الفائدة
إذ لا بد في الإضافة المعنوية من تخصيص أو توضيح غالباً^(٥) ولا يحصل هنا
وكذلك لا تضيف إنساناً إلى حيوان سخط لعدم الفائدة لكونهما متماثلين وإن لم
يكونا مترادفين^(٦)

- بافتحة نيابة عن الكرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ولتأنيث (بين) ظرف متعلق
محذوف حال وسبب مضاف (والفعل) مضاف إليه والسند الواو عاطفة و(السند) معطوف
على الفعل والمعطوف على المجاور مجرور به
(الشاهد فيه) قوله «المؤمن العائد» حيث حذف الموصوف وأبقيت الصفة مقدمه .
(١) قوله: ولا يضاف الح والكوفيون أيضاً يحصلون هذا على أنه من باب إضافة الصفة إلى
موصوعها .
(٢) وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بروجه على ما ذكره المصنف في (شرح المطلوبة) ،
واللذان علقا على مسمى واحد على ما ذكره (جار الله) العلامة .
(٣) جمع عين، وهو الموجود في الخارج
(٤) وهذا القيد أعني قوله لعدم لفائدة عنه بما تضمنه قوله: ولا يضاف أي امتنعت إضافة
سم مماثل للمضاف إليه لعدم الفائدة، ولا يفسده للمعنى تنوجه النفي إلى القيد وبقاء
أصل الفعل مثبتاً . (هـاية)
(٥) احتراز من مثل وشبه ونحو - هما - لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً من أن إضافتها
معنوية، وشرط المعنوية ذلك
(٦) حقيقة الترادف لفظ فصاعداً بمعنى واحد كليث وأسد فلا يضاف أحدهما إلى الآخر،
وكذلك المتماثلان لا يضاف أحدهما إلى الآخر، وهما كالحد والمحدود، فإن قلت: إن
إنساناً وحيواناً ناطقاً قد صدق عليهما أنهما لفظان فصاعداً بمعنى واحد وذلك حقيقة
لترادف، فالجواب أن المحدود وهو إنسان يدل على الحد، وهو حيوان ناطق جملة،
والحد يدل عليه تخصيصاً فافتراقاً . (نجم الدين) .

(ب)خلال كل الدراهم وعين الشيء^(١) كعين الحب و، عين الدراهم ونحو: ذلك (فإنه) يجوز إضافة كل وعين العامين^(٢) إلى ما بعد كل منهما لأنه (مختص^(٣)) لأن المضاف فيهما أهم من المضاف إليه لوقوعه عليه وعلى غيره فاختص بإضافته إليه فقد أفاد تخصيصاً (و) قد ورد ما يترجم أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه من غير فائدة وذلك (سعيد كرز ونحوه) كقيس قفه، وزيد بطة، وسعيد قرعة ونحو ذلك مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب ونحو: أسرنا ذات يوم وذات ليلة وذات مرة ونحو: قوله تعالى: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾^(٤) ﴿وَإِذَا عَزَمْتَ فَتُرْصُّهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾^(٥) وقول الشاعر:

١٦١ - عزمتم على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود^(٦)

(١) للام للعهد أي: عين ذلك الشيء (هابة) يريد بالشيء شيئاً معيناً كريد وعمرو كما تقول: عين زيد، وإلا فالشيء أهم من العين (نجم).

(٢) في خ/ه: قوله: «العامين» غير موجود.

(٣) أي: يصير خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومته سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص. (جامي)

(٤) من سورة الكهف. من الآية (١٨).

(٥) من سورة الكهف. من الآية (١٧).

(٦) بسبب هذا البيت لأس بن مدركة الحثمي.

«نمى» عزمتم عن أن أقیم صباحاً وأوخر بعاره عن العذر إلى أن يعمد النهار ثقة مني بقوتي وظفري بهم، علي الذي يسود فومه لا يسودوه إلا لأمر عظيم

(الإعراب): (عزمتم) حرم فعل ماضٍ وتاء المتكلم فاعله (على إقامة) جار ومجرور متعلق

بالفعل عزم وإقامة مضاف و(ذي) من دي صباح مضاف إليه وذي مضاف و(صباح) مضاف

إليه (لأمر) جار ومجرور متعلق بيسود الآتي (ما) بمعنى شيء صفة لأمر مبني على السكون

في محل جر (يسود) فعل مضارع مبني للمجهول (من) نائب فاعل اسم موصول مبني على

السكون في محل رفع (يسود) فعل مضارع ودهنه ضمير متر يعود على من تقدّمه هو

والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله. (ذي صباح) حيث جره بالإضافة اتساعاً ومجازاً، والوجه فيه الظرفية،

وفيه أيضاً شاهد آخر، وهو قوله: (لأمر) حيث جاءت ما مفعلة للتهويل والتعظيم.

وقول الكميت:

١٦٢ - إليكم دوي آل النبي تطلعت نوارع من قلبي ظمء وألب^(١)

وغير ذلك فهو (متأول) بأنه أضيف المدلول وهو المسمى إلى الدال وهو الاسم، فكأنه قيل: مدلول أو مسمى كرز، وكذلك سائرهما، والاسم^(٢) لفظ والمسمى^(٣) غيره، وإنما وضع^(٤) عليه.

(و) هذا حكم ثالث يتعلق بالإضافة وهو أنه (إذا أضيف الاسم الصحيح) وهو الذي ليس آخره حرف علة (أو الملحوق به) وهو الذي آخره واو أو ياء وقبلها ساكن، وكانت إضافة ما ذكر (إلى ياء المتكلم كجبر آخره) حتماً ليناسب الياء

(١) البيت للكميت بن زيد.

(اللمعة) «دوي» بمعنى أصحاب «تطلعت» بدل «طلعه» بكتبه وطلعه الشيء أي «طلع عليه» وتطلع إلى ورود كتابه. «نوارع» يقال، يزع إلى أهله يسرع بالكسر براهاً بمعنى شتاق «ألب» يقال ألب بالمكان إلينا آدم، فذمة، وألب العقل، وجمعه ألباب وألب كأشد، وربما أظهر، التضعيف لضرورة الشعر.

(المعنى) لقد تشرفت إلى لفائكم يا أهل بيت النبي مدفوعاً إلى ذلك برغبة جامعة (الإعراب) «إليكم» حار ومحرور متعلق بقوله «تطلعت» الآتي (دوي) ماضي منصوب بحرف بدء محذوف تقديره يا دوي ودوي مضاف و(آل) مضاف إليه وآل مضاف و(النبي) مضاف إليه (تطلعت) تطلع فعل ماضٍ والتاء علامة التانيث (نوارع) فاعل تطلع مرفوع بالضممة المقصورة (من قلبي) من قلب جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لنوارع وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ظمء) صفة لنوارع، مرفوعة بالضممة الظاهرة (وألب) الواو عاطفة وألب محذوف من نوارع والمعطوف على المرفوع مرفوع. (الشاهد فيه) قوله «(دوي آل النبي) أي إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قول آل النبي، فالإضافة في دوي آل النبي من إضافة المسمى إلى الاسم.

(٢) وهو كرز.

(٣) وهي الجهة. إذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك: زيد قائم، وقد يطلق ويراد به الدال كقولك: زيد معرب. (خبيصي).

(٤) في خ/ه: بزيادة (علامة).

(والياء^(١)) التي للمتكلم (مفتوحة) وهو الأصل لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة كما تقدم (أو ساكنة) للتخفيف نحو: «علامي، وفرسي، وداري، وسيفي، وغلماي، وإخواني، وخطبي، ودلوي، وجدي^(٢)» ونحو: - ذلك (فإن) لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به بأن (كان آخره ألفاً ثبث) وألحقت بها ياء المتكلم سواء كانت منقلبة عن واو كعصا إذ أصله عَصَو. أو عن ياء كرحى إذ أصله رَحَي، أو أصلية كحتي^(٣) أو للثنية نحو: «غلامان» فيقول: عصاي: ورحاي: وحتاي: وغلماي: ويفتح الياء لثلاثي يجمع بين ساكنين على غير قياسهما، إذ قياسهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً فيه، وأما قراءة ذيع في قوله تعالى: ﴿وَحَيَّاءُ وَنَسَائِلُ﴾^(٤) فأجري فيها الوصل مجرى الوقف (و) قبيلة (هذيل) تحالف و (تقلبها) أي: تقلب الألف إذا كانت (لغير الثنية^(٥) ياء) سواء كن أصلها الواو أو الياء فيقولون: عصي ورحي إذ أصله عصوي ورحي، استثقلت الكسرة على الواو والياء فحذفت، وقلبت الواو في عصي ياء، وأدغمت الياء في المشايين جميعاً في ياء المتكلم، وفتحت للساكنين ومنه قول طلحة: فوضعوا اللج على قفي^(٦) وقول الهذلي:

(١) قوله. والياء مفتوحة أو ساكنة يعني. للاحقة بصحيح أو الملحق به، وأما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة لساكنين كما يعني، وقد تقدم في باب المادى لحلاف في أن أصلها السكون أو الفتح، ويجوز حذف الياء قليلاً في غير المادى أيضاً كما تقدم هناك. (نجم الدين).

(٢) في الملحق به، ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات كصحيح. (نجم الدين). وأما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف لينة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة لمعدرة خفة السكون ثقل الحركة. (جامي).

(٣) لعل المراد حتى الحرفية إذا نقلت إلى اسم حس فتقول: حتاي: ومثله مناي: وإدائي إذ الألف فيهما أصلية غير منقلبة. سبب صديق وأما حذف آخره همزة فيكسر، وأيضاً لا تكون الألف أصلاً في متمكن.

(٤) من سورة الأنعام من الآية (١٦٢)

(٥) وأما ألف الشية فلم يعبروها لثلاثي يلبس ارفع بغيره بسبب قلب الألف

(٦) أي: قفائي: وأصل هذا أن علياً عليه السلام - قال له يوم الجمل عرفني بالحجار وأنكرني بالعراق فما عدا مما بدا فقال طلحة: -

بيعت واللج على قفي، واللج السيف شبهه بسحر ليصبسته أي: بريقه.

١٦٣ - سبقوا هوى وأعتقوا لهوامهم فتخفروا ولكل جنب مصرع^(١)

ويوافقونا في ألف التثنية أنها تبقى كما هي إذ لا أصل لها فتد إلى، ونفق نحن وهم في قلب ألف لدي، وعلي^(٢)، ولي ياء، وإدغامها في ياء المتكلم (وإن كان) آخره (ياء أذمت) نحو: قاضي، وغاري، وضاري في المثني بعد حذف نونه للإضافة، وضاري في المجموع بعد حذف نونه كذلك في حالة النصب فيهما والجر (وإن كانت آخره واواً قلبت ياء وأذمت وفتحت للساكنين) نحو: مسلمون، فتحذف نونه للإضافة، فينتقي الواو والياء وسبق الواو بالسكون فيقبلونها ياء ويدغمونها في ياء متكلم ويقتحونها للتخفيف، ونحو: «مصطمون»^(٣) أصله مصطفيون تحركت الياء وامتح ما قبلها فقلبت ألفاً التقت

(١) البيت لأبي ذؤيب.

(اللفظة): «هوى» هوى ما «هوا النفس» «أعتقوا» «أعتقوا» «تخفروا» «استصلوا» ووافتهم «لجة» «جب» ما تحت الإبهام «مصرع» مكان يصرع فيه.

(الإعراب) (سبقوا) سبق فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل مسي على السكون في محل رفع (هوى) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة عن الألف المقلدة عن ياء مدخلة في ياء المتكلم مع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء فتكم مضاف إليه (وأعتقوا) الواو عاطفة و«أعتقوا» فعل وفاعل وأجندة معطوفة عن الجملة السابقة (لهوامهم) اللام حرف جر وهوى اسم مجرور باللام والجر والمجرور متعلق بأعتق، وهو مضاف، وضمير العائدين مضاف إليه (فتخفروا) الياء عاطفة و(تخفروا) فعل ماضٍ مسي للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل (ولكل) الواو واو حال و لكن جار ومجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم وكن مضاف و(جنب) مضاف إليه (مصرع) متداً مزحزح مفعول بالصيغة الطاهرة والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال

وفي البيت (شاهدان) أولهما قوله: (هوى) والأصل هوى. فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمها في ياء المتكلم وثانيهما قوله (تخفروا) فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الرائدة فلما بناء للمجهول وضم أوله اتبع ثابته لأوله فضم التاء والهاء جميعاً

(٢) أما على وإني فهما حرفا جر ولي باسمين مضافين فليسا بما نحن فيه. (صديق) لعل المراد بعد التسمية فلا اعتراض.

(٣) قوله: ومصطمون إذا أريد تسمية مصطفي «مفعول» قيل مصطفيان ومصطفيين، ولم

هي والواو الساكنة بعدها فحذفت الأنف وبقي مصطفون مفتوح الفاء، ثم قلبت واؤه ياء لملاقاتها ياء المتكلم بعد حذف النون، وأدغمت الياء في الياء وفتحت كما ذكرنا؛ إذ كل ذلك قياس لغتهم (وأما الأسماء^(١) الستة) إذا أضيفت إلى ياء المتكلم (فأخي وأبي وحمي وهني) للتحفيف وعدم رد^(٢) لاماتها إذ أصله أخو^(٣)، وأبو، وحمو، وهنو، نظرت الواو مصمومة فحذفت لذلك^(٤) كما في يد، ودم، وبقي أب وأخ وحم وهن فأضيف^(٥) كما هو، ولم يرد المحذوف (وأجاز المبرد^(٦)) المحذوف لعدم نظرفه، وقلبه ياء بعد حذف حركته للثقل، وإدغام الياء في الياء فيقال: (أخي وأبي ويقال: ^(٧) حمي وهني)

تدب الياء ألماً لموجب القلب لوجود المانع بعدها من الساكن، والجمع مصطفون رفعا وأصله مصطفون استقلت انضمامه على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء له، ومصطفين نصباً وجرأً وأصله مصطفين استثقت الكسرة على الياء فحذفت، وحذفت بعدها الياء للساكنين، وبقي مفتوحاً للدلالة على المحذوف، فإذا عرفت هذا فافترق واضح بين المثني والمجموع لوجود الياء في المثني وحذفها في المجموع، لا كما يتوهم أن ليس الفارق إلا حركة النون، وأما مصطلحي اسم دحل فشيت مصطفيان رفعا، ومصطفين نصباً وجرأً، وجمعه مصطفون رفعا، ومصطفين نصباً وجرأً، وقس على هذا ما تقدم.

(١) اعلم أن الأسماء الستة لها ثلاثة أحوال: أحدها: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، والثاني: أن تكون مضافة إلى ياء المتكلم، وثالثها: أن تكون مقطوعة عن الإضافة، وذكر أبو الأحوال في أوائل الكتاب والشيخين هـ (سعيد).

(٢) لأنه صار نصباً مسبباً ولذلك أحربر الاسم على ما قبله.

(٣) كدلو. وفي النسخة أن أصل هذه الأسماء كتب فقل بفتح الفاء والعين، ألا فوك فأصله قوه يسكون الواو. قال المصنف في أمالي الكامية ما معناه: إن المبرد وجد السماع في أبي وأقاس عليه أخي؛ لأنه مثله في لغته وكثرت استعمالاته بخلاف البواقي (سعيد).

(٤) طالأولى أن يقال: حذفت اعتباطاً، وإلا فكان لقياس قلبها ألماً كمصا لتحركها وانفتاح ما قبلها. يعني: في غير أح، إذ الخاء فيه ساكنة على كلام الأربعة.

(٥) ٢٠٨ - في خ / هـ فأضيفت.

(٦) وإنما يرد المبرد إجراء لهما مجرى إضافتهما إلى الظاهر وإلى الضمير غير الياء نحو: «أبو زيد وأبو» و«أخو زيد وأخوه» (هـ).

(٧) أي: وتقول أي: امرأة قائلة لا متاع إضافة حم إلى المدكر. وفي النهاية ما نفعه: إنما

في الأربعة في رواية الأكثر عنه، وفي الأولى في رواية المصنف عنه، ويستدل بقوله:

١٦٤ - قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالك ذو المجاز بدار^(١)

قلنا: محتمل أن يكون جمع أب، وأصله أبين فحذفت النون للإضافة وأدغمت الياء في ياء المتكلم إذ قد جمع أب على آيس في قوله:

صرح هنا بسقط يقول ولم يحذف على أحى وأبي تجوراً من نسبة الياء والحكم إلى نفسه، ولو قال ويقال، حمي وهي لكان أرى للتحريك عن نسبتها إلى المحاطب أيضاً مع أن إصافة الحكم إلى المحاطب غير صحيح، لأن الحكم أحو الروح فلا يضاف إلا إلى الأثنى، اللهم إلا أن يقال: إن الرجل إذا كان حمي كان محمولاً على حذف المضاف أي حم امرأتي (طهية) قد تقدم في إعراب الأسماء الستة كلام الفاموس أهم من هذا فيطالع (١) البيت نسب إلى المورخ المصنف.

(المعنى) يقول قدر الله أي قضاء وقدر تركك في هذا الموضع يعني موضعاً يسمى كان فيه سوق بالجاهلية، وأقسم بأبي أب هذا موضع ليس بدار لك، وقوله (وقد أرى) مفعول أرى محذوف، والتقدير لا أراك.

(الإعراب): (قدر) مبتدأ مرفوع بالضمزة نظاهرة (أحلك) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً يعود على قدر، وركب المحاطب مفعول به أول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ذا المجاز) ذو مفعول ثانٍ منصوب بالألف، وذا مضاف والمجار مضاف إليه (وقد) الوار ودار حذف وقد حرف تحقيق (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه تقديره أنا، ومفعول أرى محذوف، والجملة من الفعل والفعل والمفعول في محل نصب حال وأبي الوو لنقسم (وأبي) مجرور والجار والمجرور متعلق بأقسم وجوياً، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ما) نافية تعمل عمل ليس (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار المتأخرة عنه (دو) اسم ما مرفوع ساور لأنه من الأسماء الستة ودر مضاف (والمجاز) مضاف إليه (بدار) الياء حرف جر رند ودار مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر ما

(الشاهد فيه) قوله: (أبي) فقد ذهب السرد إلى أنه مفرد ردت لانه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله أبوي فثبت الواو ياء وأدغمت فيه عملاً بالقاعدة حيث اجتماعا وكان أولهما ساكناً، وأسست الضمة كسرة ثلثا تعود الواو

١٦٥ - فلما تبين أصواتنا بكين فذببنا بالأبين^(١)

(و) أما فم فإنه (يقال: في) إذ أصله قوة حذفت الهاء فبقي فو، فقلبوا الواو ميماً لتقاربهما في المخرج خشية أن يقبلوه أفعالاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال: «فاء» فيلقاها ساكن فتحذف له فيبقى لاسم المتمكن على حرف واحد، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم زال ذلك المحذور، فترد الواو وتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم وتفتح للساكنين، وهذا هو الأفتح (في) لغة (الأكثر وفهم) بإضافته كما هو بعد القلب (وإذا قطعت) هذه الأسماء (عن الإضافة) وذلك فيما عدا «ذو» فهي لازمة للإضافة كما يأتي (قيل: أخ وأب وحم ومن وفم) بحذف لاماتها كما مر، وجعل الإعراب على العينات، وقلب الواو ميماً في حم، وقد تشدد الباء والخاء في بعض اللغات فيقال: أب وأخ، وقد جاء مفصرون بالآلف في الأحوال الثلاثة كعصا ومه قوله:

١٦٦ - أحاك الذي إن تدعه لملمة بجبك كما تبغي وكفيك من يبغي^(٢)

(١) بسبب هذا البيت لرباد بن راصل الأسلمي، وهو شاعر جاهلي من أبيات يهخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبوا، في حرورهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم لدينهم، لأنهم أبوا في الحرب.
- أي: لما سمعن وحلن أصوات بكين وفمن لك آنا، فداكم. (جاهلي).

(الإعراب): (فلما) لما ظرفية (تبين) تبين فعل ماض وبنون النسوة فاعل (أصواتنا) أصوات مفعول به وأصوات مصاف ونا مضاف إليه (بكين) بكى فعل ماض مبني على السكون وبنون النسوة فاعل وقوله (بكين) جواب لما لا محل لها من الإعراب، وجملة تبين أصواتنا في محل جر بإضافة لا إليها (ولدتنا) الواو حرف عطف ومدى فعل ماض وبنون النسوة فاعل وخمير المتكلمين في محل نصب مفعول به (بالأبين) باء حرف جر والأبين اسم مجرور بباء والنون عوض عن التنوين في الاسم مفرد والخار والمجرور متمم بالفعل (فدلى) (الشاهد فيه) جمع أب جمع سلامة على أبين وهو جمع غريب، لأن جمع سلامة لا يكون إلا في الأعلام والصفات المشتقة.

(٢) البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة): (ملمة) بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية أصله اسم دخل من قولهم: ألم فلان بالقوم إذا نزل بهم، ومنه قول الشاعر:

وقول الآخر:

١٦٧ - إن أباه وأب أباه قد بلغا في المحمد غايتها^(١)

متى تأتينا نلسم بشا في ديارنا

(يجبك) . هو مضارع أحاب حذفت منه الياء للمختص من التقاء الساكنين (بني) :
مضارع بغي لشيء يبغي إد. قصده وطبه ويكتم : من بغي يقوم بكفايتك ونصرك
وحمايتك .

(الإعراب) : (أحاك) : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف مع من ظهورها التعلل وأحا
مضاف وكاف مخاطب مضاف إليه (الذي) اسم موصول خبر ابتداء والظاهر أن أحاك
منصوب بفعل محذوف تقديره الرم (إن تدهه) إن حرف شرط جازم يجرم فعلين وتدع فعل
مضارع مجزوم بأن وهو فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير العائد مفعول به (للمعة) جار ومجرور متعلق بتدهر
(يجبك) فعل مضارع مجزوم بأن جوارب الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوارباً تقديره هو
والكاف ضمير المحاطب مفعول به وحلة الشرط والخوب لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول (كما) الكاف حرف جر ، وما اسم موصول مجزوم محلاً بالكاف والجار والمجرور
متعلق بمحذوف صلة الموصول وتقدير الكلام بجمك إجابة مماثلة لما ترهده وتقصده نعي
فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا
محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ومثاله ضمير محذوف منصوب بتبني (ويكفيك) الواو
حاطقة ويكف فعل مضارع معطوف على يجب مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء ، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوارباً تقديره هو ، والكاف ضمير المحاطب مفعول به أول ليكف (من)
اسم موصول مفعول ثان ليكفي (بني) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوارباً تقديره
هو ، يعود إلى من والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(المشاهد فيه) قوله «أحاك» حيث استعمل اسم الموصول وهو هنا مبتدأ فيكون
إعرابه بضمه مقدرة ، ولا يتعين البيت للاستدلال لجوار أن يكون النصب لفعل مقدر
عليه إن تدهه (والمعنى) أدهر أحاك .

(١) ينسب هذا البيت لابن الجهم اتصل بن قدامة المجني وبعضهم نسب لروية ، وقيل لبعض
أهل اليمن .

(اللغة) : «المجد» الشرف ورفعة السب «هايتها» قال في فتح اجليل : المراد بالغايتين
البداية والمنتهى .

(الإعراب) : (إن) حرف توكيد ونصب (أبها) أبا اسمها منصوب بمتحة مقدرة على الألف

وقد تفتح فاء (فم) تخفيفاً وتضم للدلالة على أن الميم بدل من الواو وتكسر؛ لأن تعويض الميم عن الواو كتعويض^(١) الياء عنها والكسرة تدل^(٢) على الياء (وتفتح الفاء في فم أفصح منهما) أي: من الضم والكسر حملاً لها على أخواتها (وجاء حم مثل يد) فقليل: «هذا حم ورأيت حمأ، ومررت بحم» في الإفراد، و«هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك» في الإضافة (و) جاء مثل (خبيء) بالهمزة فيقال: «هذا حموك، ورأيت حمأك، ومررت بحمأك» في الإضافة (و) جاء مثل (دلو) تقول: «هذا حموء، ورأيت حموؤاً، ومررت بحموء» في الإفراد، و«هذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك» في الإضافة (و) جاء مثل (حصا) تقول: «هذا حمأ، ورأيت حمأ، ومررت بحمأ» في الإفراد، و«هذا حمأك، ورأيت حمأك، ومررت بحمأك» في الإضافة (مطلقاً) في الإفراد والإضافة كما مثلنا (وجاء من مثل زيد مطلقاً) في الإفراد والإضافة فيقال: «هذا من، ورأيت هنا، ومررت بهن» وهك... الخ (و) أما دو فلهذه (لا يضاف إلى مضمير^(٣)) ولا يقطع عن

منع من ظهورها التعذر وهاء الغائبة مضاف إليه (وأبأ) الواو عطوفة وأبأ معطوف على أبأها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وأبأ مضاف و(أبأها) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف لتعذر وهو مضاف وضمير العائدة مضاف إليه (قد) حرف تحقيق (بلغا) بلغ فعل ماض وألف، تشية فاعله والجملة من الفعل والفاعل خبر (إن) (في المجد) جار ومجرور متعلق ببلغ (هايتها) غايتها معمول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لعة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها، وهايتها مضاف والضمير مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: (أبأ أبأها) حيث لزم قوله أبأ وهو من الأسماء الستة الألف في حالة الجر على لغة والأشهر (أبأ لبيها). وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: هايتها حيث الزم المثني الألف في حالة النصب على لغة والأشهر النصب بالياء.

(١) لأن تعويض الياء عن واو كثير كلما هو نحو عنها الميم صار كتعويض الياء عنها. (سميدي)

(٢) في خ/ه: (تناسب).

(٣) والضمير ليس من أسماء الأحناس، ولو قيل: ولو أضيفت إلى غير اسم جنس لكان أشمل. (جامي) وكذا العلم والمبهم ليس باسم جنس على ما يأتي.

الإضافة)؛ لأنه إنما وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس إذ لا يصح أن يقال: «رجل مال ولا علم ولا عقل» فيتوصل إلى ذلك بذو، فيقال: ذو مال، وظاهر الدلالة^(١) أنه لا يضاف إلى مضمر ولا علم ولا مهمل، وأما قولهم: اللهم صل على محمد وذويه، وقول الشاعر:

١٦٨ - صبحنا الخزرجية مرهفات أبـد ذوي أرومتها ذروها^(٢)

فشاذ، ولا يقطع كما ذكرنا؛ إذ ذلك خلاف ما وضع له.

[التوابع]

(التوابع^(٣)) خمسة كما سيأتي وحقيقتها وهي (كل ثان) يدخل فيه خبر

(١) وهذا إذ كانت ذو وصلة إلى الوصف وإن لم يكن كذلك صحت إضافتها إليها نحو

«جاء الإمام وذروه» و«رأيت زيد وذويه» (عقل)

(٢) البيت لكعب بن زهير ويروى (أبان) مكان (أباد)

(اللغة) (صبحنا) أي أنساهم وقتي الصباح والمرهفات هي اسيرف

(الإعراب). (صبحنا) صبح فعل ماضٍ ربـاء المتكلم فاعله (الخزرجية) مفعول به منصوب

بالتحفة الظاهرة (مرهفات) منصوب عن سرع الخافض وعلامة نصبه الكسرة بيانه عن الفتحة

(أباد) فعل ماضٍ مبني عن فتح (ذوي) مفعول به مقدم منصوب بالياء وذوي مضاف و(أرومة)

من (أرومتها) مضاف إليه، وأرومة مضاف وصير بمثابة مضاف إليه (ذووها) ذرو فاعل أباد

مرفوع بالواو، وذوو مضاف وصير بمثابة مضاف إليه مبني عن السكون في محل جر.

(الشاهد فيه) قوله (ذووها) حيث أصاف ذرو جمع ذو إلى مصمر، وكذلك انقول في ذروا إل.

(٣) والمراد بالتوابع توابع المرفوعات، ولمصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام

الاسم فلا ينقص حدها بحروح نحو «إن إن» و«صرت صرت» لعدم كونها من أفراد

المحدود. (جامي)

-اللام للحس ولا يلزم تعريف لأفراد (غاية) قال الشيخ إسماعيل في حد التوابع مظهر؛

لأن قوله «كل ثان» يخرج الثالث والرابع مصاعداً، وقوله: «بإعراب سابقة» يخرج التأكيد

بالحرف والفعل وكذا صفة الندى مثل «ياريد العقل» فيه يجوز فيه الوجهان كما تقدم،

وليس حال انصب بإعراب سابقه، فالأولى في ذلك ما ذكره الإمام عليه السلام وهو أن يقال:

كل لاحق لأول أو أهرب ذلك لأول لكن إعرابه مستحقاً عليه لفظاً أو محلاً.

المبتدأ، وكان، وإن، وثاني ظننت، وخر ما، ولا وأخواتها، وقوله: (بإعراب سابقه) خرج ما يخالف إعرابه إعراب سابقه كخبر كان، وإن، وما، ولا، وأخواتهما وقوله: (من جهة واحدة) خرج خبر المبتدأ، وثاني ظننت؛ إذ رافع المبتدأ هو الابتداء ورافع الخبر المبتدأ^(١)، وثاني ظننت هو خبر للمبتدأ في الأصل فالجهتان مختلفتان.

[النعت]

(النعت^(٢)) هذا أول التوابع الخمسة، وحقيقته أنه (تابع) شمل جميع التوابع (يبدل على معنى في متبوعه) خرج سائر التوابع، وذلك المعنى إما حلية لازمة محسوسة نحو: طويل وقصير وأحمر وأبيض ونحوه، أو غريزة غير محسوسة نحو: عاقل وأحمق، أو من الأفعال المحسوسة غير اللازمة نحو: قائم وقاعد، أو من العوارض في الذات نحو: سقيم وصحيح، أو الحارحة عنها نحو: فقير وعي، أو باعتبار الأصل نحو: شريف ووضيع، وهذا لازم غير محسوس، أو باعتبار حاله نحو: «دي مال» وهذه جميعها ترجع إلى صفة محمودة أو مدمومة ونحو ذلك وقوله: (مطلقاً^(٣)) ترهّم أن الحال هي قولك: «رأيت زيدا راكباً»

(١) لأن عمل المبتدأ في الخبر جهة اقتضائه المسند، وفي المبتدأ من جهة اقتضائه المسند إليه، وأن عمل علمت في المفعول لثاني من جهة اقتضائه المنسوب، وفي الأول من جهة اقتضائه المنسوب إليه.

(٢) قدم المصنف النعت لكثرة جهات نعيته؛ لأنه تبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتذكير والإفراد والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع (لهاية).

(٣) أي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احترازاً عن سائر التوابع، فلا يرد عليه البذل في مثل «أعجبي زيد علمه» ولا سمعطوك كقولك: «أعجبي زيد وعلمه» ولا التأكيد في مثل قولك: «جاءني لقوم كنهم» لدلالة كلهم على معنى الشمول في «نقوم»، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص موادها، فلو جردت عن هذه المواد كما يقدر «أعجبي زيد علمه» أو «أعجبي زيد وعلمه» أو «جاءني زيد نفسه» لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي: مادة كانت، (جامي).

داخله في الحد فأراد إخراجها بقوله^(١) : مطلقاً ؛ لأنها تدل على معنى في متبوعها في حال دون^(٢) حال ، وفي التحقيق أنها قد خرجت من قوله : بإعراب سابقه ، إذ لا يلزم أن يكون إعرابها كإعراب سابقها وإن اتفق ذلك في بعض الأحوال فليس لازماً ، وأيضاً لو لم تكن قد خرجت من قبل للزمت الحال المؤكدة نحو : «زيد أبوك عطوفاً» فإنها تدل على معنى في متبوعها مطلقاً (و) النعت (فائدته) في الأغلب (تخصيص^(٣)) في التكرار نحو : «جاءني رجل عالم» فتخصص عن الجاهل (أو توضيح) في المعارف نحو : «جاءني الرجل الفاضل» أو «زيد الأحق» إذ قد وضحت ذلك الاسم بالصفة (وقد يكون) النعت في بعض أحواله (لمجرد^(٤)) الثناء) نحو : «بسم الله الرحمن الرحيم» وكذلك سائر الأوصاف الجارية على الله تعالى ، إذ لا يلتبس على العائن أنه^(٥) عليها سبحانه وتعالى ، (أو اللزم) نحو : «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو «عدو المؤمنين» إذ لا يلتبس أن تعوذ بالله منه بهذه الصفات (أو التأكيد مثل «نفخة^(٦) واحدة») وذهب أمس الدابر^(٧) ، إذ لا يلتبس أن النفخة واحدة وأن أمس دابر ، وليس هذا بتأكيد اصطلاحى إذ ليس بتكرير^(٧) الأول ولا بآي : ألفاظ التأكيد المخصوصة ، وإنما هو نعت يفيد اجتماع اللفظين في معنى واحد ، وقد تكون الصفة للتعميم نحو : «يرزق الله عباده الطائعين

(١) في خ/ه : (بقوله مطلقاً) غير موجود.

(٢) في حال التقييد بالعمل أو نحوه.

(٣) التخصيص في اصطلاحهم تقبيل الاشتراك الحاصل في التكرار ، وذلك أن رجلاً في قولك : «جاءني رجل صالح» كان يوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت : صالح قلت الاشتراك والاحتمال ، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أولاً نحو : «زيد العالم» و«الرجل العالم» . (نجم)

(٤) قوله : لمجرد الثناء . الخ وضابطه كل اسم علم اختصاصه بالصفة قبل ذكرها فمعلوم أن الله تعالى رحمن رحيم قبل أن تذكر صفته ، والشيطان لعنه الله رحيم قبل أن تذكر صفته .

(٥) الأولى إذ لا يلتبس سبحانه بغيره حتى تكون هذه الصفات للتوضيح .

(٦) إذ الوحدة تهم من التاء في الفحة وأكدت بالواحدة

(٧) في خ/ه : بزيادة (لفظ)

والعاصين»، والإبهام نحو: «تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة»، أو تفصيل نحو: «مررت برجلين عربي وعجمي» ونحو: ذلك.

واعلم أن جمهور النحاة يشترطون في النعت أن يكون مشتقاً. وما ورد جامداً يؤولونه^(١) بالمشتق كما في الحال عندهم (و) قال الشيخ (لا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره) أي: غير مشتق وهو اجمامد (إذا كان وضعه لغرض المعنى) المقصود من النعت (عموماً)^(٢) مثل: «تميمي»^(٣)، «وإذى مال»؛ إذ لا يقع المنسوب وذو معنى صاحب إلا نصاً دالاً على معنى. (أو كان) وضعه لغرض المعنى المقصود من النعت (خصوصاً)^(٤) أي: في بعض أحواله يكون نعتاً لا في بعضها (كممرت برجل أي رجل) أي: كامل في الرجولية (وممرت)^(٥) بهذا الرجل) فالرجل صفة لعين الذات المشار إليها (وزيد هذا) فهذا صفة لزيد يدل على معنى الإشارة في متبوعه، وهذه الألفاظ بعد قوله «خصوصاً» قد تأتي غير صفات كما سبق وسبأتي. فتبين حيث قلنا أن المراد من الصفة الدلالة على المعنى المقصود اشتقت أم لا (و) كما يصح الوصف بالمفردات يصح الوصف بالجمع لكن لا (يوصف) بالجمع إلا الاسم (النكرة)؛ لأن الجمع نكرات، ومن حق الصفة

(١) في خ / ه تؤول.

(٢) معنى العموم أنه لم يأت إلا صفة.

(٣) فإن لها موصوفين في جميع المواضع إما فاعلاً أو مفعلاً نحو: «جاءني رجل تميمي أو تميمي جاءني». (نجم الدين) «وزيد تميمي» مبتدأ وخبر أي: شخص تميمي.

(٤) ومعنى الخصوص أن يوصف ويوصف به اسماعيل

- وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف بأي: إلا في موضع التعظيم والمباغة في مدح أو ذم بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، ويوصف بكرة محذرة لما أصيب إليها لفظاً ومعنى نحو «مرت برجل أي رجل ورجل أي: قتي». «نجم ثاقب».

(٥) فإن هذا يدل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه فلها يصح أن يقع الرجل صفة لهد، وفي المواضع الأخر التي لا تدل على (المعنى) لا يصح أن تقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن الرجل يدل عن اسم الإشارة وبعضهم أنه عطف بيان. (جامي)

والموصوف أن يتطابقا تعريفاً وتكبيراً كما يأتي، ولا يثبت الوصف للذكر من الجمل إلا (بالجمل الخبرية) التي تحتل الصدق والكذب، لأن الصفة في المعنى حكم على الموصوف كالخبر، وقد تقدم، ونكون الجملة اسمية نحو: «جاءني رجل أبوه قائم» وفعلية نحو: «رأيت رجلاً قام أبوه» فأما الإنشائية^(١) فلا يصح الوصف بها إلا بتأويل نحو قوله:

حتى إذا جر الظلام واحتلظ جاءو بمذق هل رأيت الذئب قط^(٢)

(١) قوله، فأما الإنشائية فلا يصح الوصف بها. الح: لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وثبات الشيء للشيء فرع ثبوته لنفسه، ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا تقول «مررت بريد قام أبوه أو أبوه قائم» لأن الجملة نكرة فلا يصح أن توصف بها المعرفة، وإنما كدت الجملة نكرة لأن الجملة تنفي لها محل من الإعراب يحث صحة وقرع المفرد موقعها، والمفرد اندي بسبك من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يسه التكبير، لأن الأصل في الحكم أن يكون مجهولاً لبيد السامع، وبهني أن يكون هذا مراد من قل إن الجملة نكرة، كد في الرصي (غاية تحقيق).

(٢) لم يسه أحد من الرواة إلى فائز حسب اطلاعاً.

(اللغة) «جر الظلام» ستر كل شيء والمراد أقبل «احتلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو الس المزوج بالماء شبهه بذب لأنه فيه عرة وكثرة

(الإعراب) (حتى) ابتدائية (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط (جن) فعل ماض (الظلام) فاعل جن وجملة من الفعل ولفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (واحتلط) الواو حرف عطف احتلط فعل ماض والماض مستتر تقديره هو وجملة احتلط وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو (جاءوا) فعل ولفاعل (بمذق) جار ومجرور متعلق بجاء (هل) حرف استفهام (رأيت) فعل ماض وانه محذوف ماعنه (الذئب) مفعول به لرأيت (قط) استعماله بعد الاستفهام مع أن موصح استعماله بعد لنفي الداحل على فاصي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام وهو ظرف زمان مهي عن الضم في محل نصب متعلق برأي، وسكونه لتوقف وحمية هل رأيت الذئب قط هي محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير بمذق مفعول به هل رأيت الذئب قط.

(الشاهد فيه) قوله، (بمذق هل رأيت. الخ) من ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعماً للكرة، وليس لأمر على ما هو الظاهر بل العت مقول محذوف وهذه الجملة معمولة له على ما بيناه في الإعراب

أي: يمدق مقول فيه هذا القول (و) إذا كانت الصفة جملة فإنه (يلزم الضمير) حيث يعود منها إلى الموصوف ليربط بينها وبينه وإلا كانت أجنبية، وذلك كما مثلنا أولاً، وقد يحذف للعلم به نحو: «شترت برأ الكر بستين» وقول الشاعر:

١٧٠ - أبحت حماتهما ثم نجد وما شيء حميت بمسبح^(١)

أي: حميته، وقد تغني عنه الألف واللام كقوله:

١٧١ - كأن حفيف النبل من فوق عجزها عواذب نحل أخطأ الغار منطف^(٢)

(١) ينب هذا البيت لجرير بن عطية ويروى (بعد) مكان (ثم) (اللغة) حماء يحويه حاية دلق عه وهذا شيء «حما» أي محطور لا يقرب «تهامة» ما تسفل من بلاد العرب «ونجد» ما ارتفع منها كتي بينهما من جميع بلاد العرب. (الإعراب): (أبحت) أباح فعل ماضٍ وثاء للخطاب فاعله (حمي) مفعول به منصوب بفتحته مقدرة على الألف مع من ظهورها التعلل وحى مضاف و(تهامة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للمعية والتأنيث (ثم) عاطفة (نجد) معطوف عن تهامة مجرور بالتهمة وعلامة جره الكسرة الظاهرة (وما) الواو استيعافية وما نافية عاملة عمل ليس (شيء) اسم ليس مرفوع بالصمة العدمية (حميت) فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفعل في محل رفع صفة لشيء، والرائط بين الصمة والموصوف ضمير محذوف مفعول لحميت تقديره حميته (بمسبح) أبه حرف جر رائد و مستباح خبر ليس منصوب بفتحته مقدرة على آخره مع من ظهورها شتعل المحل بحركة حرف الجر الراءد. (الشاهد فيه) قوله (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

(٢) البيت للشنفرى، ويروى

كان حفيف السبل من فوق عجزها عواذب نحل أخطأ الغار منطف

(اللغة): «حفيف» حفوا حوله أي أطبقوا به واستداروا «عجزها» عجزها «عواذب» العواذب بالنصم والتشديد الذين لا أرواح لهم ويقال عرب بعد «منطف» الدليل.

(الإعراب): (كأن) حرف تشبيه ومض (حفيف) اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة وحفيف مضاف و(النبل) مضاف إليه (من فوق) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال وفوق مضاف وعجز من (عجزها) مضاف إليه، وعجز مضاف والهاء مضاف إليه (عواذب)

(ويوصف بحال^(١)) الاسم (الموصوف) الذي يخصه وقدم به حقيقة (وحال متعلقه) أي: بما قام بالذي بينه وبين الموصوف حلقة ملك أو نسب^(٢) أو مخالطة أو غيرها (مثل مررت برجل حسن) هذا مثل الوصف بحال الموصوف إذ الحسن له (وحسن غلامه) هذا مثال الوصف بحال الغلام إذ الحسن له، وهو الذي يتعلق بالرجل تعلق ملك ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ أَخْرَجَنَا مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَهَا﴾^(٣) ونحو. - ذلك (فالأول^(٤)) وهو الوصف بحال الموصوف (يتبعه) أي: الوصف يتبع الموصوف (في) أحد أنواع (الإعراب) الثلاثة كالرفع والنصب والجزم (و) في أحد وجهي (التعريف والتذكير) (و) في أحد أنواع (الافراد والتثنية والجمع) (و) في أحد نوعي (التذكير والتأنيث^(٥)) فتكون الصفة وفق الموصوف في رفع وتعريف وإفراد وتذكير أو نصب وما ذكرا وجر وما ذكر ورفع وتذكير وإفراد وتذكير وكذلك

خبر كأن مرفوع بالصفة الصاهرة (إعراب مصباح) (وتحل) مضاف إليه (أخطأ) فعل ماضٍ سني حل الفتح (والفان) معمول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة (مطف) فاعل أخطأ مرفوع بالصفة الطاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لتحل، والرابط بين الصفة والموصوف ألف ولام في العار هوياً عن الضمير. (الشاهد فيه) (أخطأ الفان) فإن أل في عار أصت عن الضمير العائد إلى الموصوف والتقدير أخطأ عارها فحذف الضمير وجعل الألف واللام هوياً عنه.

- (١) الجار والمجرور في محل الرفع نائب بوصف أي. يجعل حال الموصوف أي: هيته وصفاً له وهو الكثير. (نجم الدين).
- (٢) نحو: «مررت برجل قائم أبوه» أو «مخالطة نحو». «مررت برجل طويل ثوبه». (عبيسي).
- في خ / هـ (أو سبب) بدل من (أو نسب).
- (٣) من سورة النساء من الآية (٧٥)
- (٤) قوله: فالأول... الخ فاحاصل ست وثلاثون مسألة؛ لأن الرفع مثلاً يكون معه إما التعريف والافراد والتذكير وإما التعريف والتثنية والتذكير، وإما لتعريف والجمع والتذكير، فهذه ثلاثة، وتأتي ثلاثة أخرى مع الرفع إذا أبدلت بالتذكير لتأنيث فيحصل ستة ويحصل ستة أخرى إذا أبدل بتعريف التذكير فيحصل اثنا عشر قسماً مع الرفع ومثله مع النصب ومثله مع الجر من اسحق اسدق (اسميدي).
- (٥) وإنما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في (المعنى) (نجم الدين).

مآثرها بمعنى أنه لا يكون الموصوف مرفوعاً والصفة منصوبة، ولا الموصوف معرفة والصفة نكرة، أو الموصوف مفرداً والصفة مثناة، أو مجموعة أو الموصوف مذكراً والصفة مؤنثة، بل لا بد من الاتفاق (والثاني) وهو الذي يوصف بحال متعلقه (يتبعه) أي: الموصوف (في الخمسة الأنواع الأول) وهي أنواع الإعراب الثلاثة، والتعريف والتذكير، والمراد أنه يتبعه في أحد أنواع الإعراب، وفي أحد نوعي التعريف والتذكير إذ لا يتصور اجتماعهما كما مر (و) أما (في البواقى) وهو^(١) الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث فلو صف (كالفعل) أي: إن رفع اسماً ظاهراً بالفاعلية ونحوها فلا ضمير فيه بل يفرد، ولا يثنى، ولا يجمع خشية الجمع بين فاعلين، وكذلك الصفة إذ هي تشبه الفعل، وكذلك إلحاق علامة التأنيث بالفعل بحسب فاعله وكذلك الصفة (ومن ثم)^(٢) حسن قام رجل قاعد غلمانهم وقام رجلان قاعد غلمانهما، وقام رجال قاعد غلمانهم، وقام رجل قاعدة جاريته، وقام رجلان قاعدة جاريتهما، وقام رجال قاعدة جواريتهم، وقام رجال قاعدة جارياتهم، وقس على هذا، لأن اسم الفاعل فيما ذكر بمثابة الفعل وهو يقعد لموافقة له في عدد الحروف وفي السكتات وفي المؤنث بمعنى تعدت (وضعف قاعدون)^(٣) غلمانهم^(٤) كما في يعمدون غلمانهم وقد ورد كما في (أكلوني البراغيث) وهو ضعيف، وفي قوله **يَتَذَكَّرُونَ** فيكم ملائكة، وقوله تعالى: **﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الظَّالِمِينَ﴾**^(٥) الاسم الظاهر يدل من الضمير المرفوع (ويجوز قعود غلمانهم) إذ قعود هنا جاء على صيغة لم تشبه بها الفعل شبيهاً لفظياً ولأنه اسم يجمع جمع^(٦) التكسير، وأما الشبه المعنوي فهو حاصل لكن اغتفر (والمضمر) المتكلم

(١) في خ/هـ: (وهي)

(٢) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في لغة البواقى كالفعل. (جامي)

(٣) قوله: وضعف قاعدون. الخ كما ضعف قام رجل يعمدون غلمانهم، لأن النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله، والمعلل إذ أسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وإنما لم يمتنع لجواز أن يكون من باب أكلوني البراغيث. (هاية)

(٤) في خ/هـ: بزيادة لأن الراو فيه، وإن كانت علامة بجمعه فهي تدل على أنها ضمير فاعل أو شبهه.

(٥) من سورة الأنبياء من الآية (٣).

(٦) والفعل يكسر فلم يكن في قعود غلمانهم شبه اجتماع فاعلين. (نجم).

والمخاطب والغائب (لا يوصف ولا يوصف به) لأن المتكلم وهو أنا ونحو: في غاية الوضوح فلا تزيده الصفة توضيحاً فهي عبث حيثذ وحمل عليه المخاطب والغائب، فلا تقول: «مررت بك المسكين ولا به المسكين» وأجازه الكسائي في الغائب^(١) ونحن نجعله بدلاً، ولو وصفنا بالمضمر غيره أيضاً لم تفد الصفة معنى في الموصوف، ولكانت الصفة في بعض الأحوال أعرف من الموصوف، وقد قلنا: (والموصوف أخص) من انصفة أي. أعرف منها لأنه المقصود^(٢) (أو مساو) يعني: أقل أحواله، وحيثذ فالمعارف معدا المصمرات درج أعرفها العلم، ثم المبهمات كأسماء الإشارة، والموصولات، ثم المعرف باللام والإضافة، ثم النداء فتصف العلم بجميع ما ذكر بعده إلا لمنع^(٣) يعرض له (ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله) نحو: «مررت بالرجل بكرهم» فلا تصفه بالعلم إذ لا يدل على معنى^(٤) ولأنه أعرف وتصف العلم بالمبهمات وما بعدها كما تقدم (أو) نصف ذا

- (١) وكون المتكلم والمخاطب أحرف المعارف بظاهر، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليمين وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند لوائح كما عند المستعمل بعلام اسم الإشارة المشار إليه إشارة معينة فإن مدلوله غير متعين، وإشارة بالعين وانقلب معاً، ومدلول ذو اللام بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب أخص مما يعرف بأحدهما والضعيف تعريف ذي اللام حيث يستعمل بمعنى «الكرة كقوله تعالى ﴿فَأَصْحَابُ الْإِثْمِ﴾» [يوسف: ١٧] والموصول كذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة لتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه، وهذا عند سيويه، وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من المضاف إليه، لأنه يكتسب منه، ولذا لم يوصف المضاف إلى المضمر ولم يوصف المضمر. (نجم الدين) الرضي فعند المبرد أن نحو: الظريف في قولك: «رأيت حلام الرجل لطيف بذا لا صفة، وعند سيويه هو صفة لعلام. (منه).
- (٢) وإنما وجب أن يكون المنعوت أخص من «نعت» لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، وإلا راد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. (نجم الدين).

- (٣) وذلك المانع أن يضاف ما بعد العلم إلى المضمر فيكون أعرف نحو: «مررت بزيد صاحبك» فلا تجعل صاحبك صفة لزيد لأنه أعرف منه.
- (٤) في (الخيبي) يكون ما عدا ذلك من المعارف أخص منه فقط.

اللام (بالمضاف إلى مثله) نحو: «مررت بالرجل صاحب القوم» لا بما عداه من المعارف لأنها أعرف منه فلا تقول «مررت بالرجل هذا ولا صاحب زيد» وتجعل ذلك صفة ونحو ذلك (وإنما التزم وصف باب هذا بذي اللام^(١) للإيهام) كأن الشيخ استشعر سؤالاً وهو أن يقال: إذا كان الاسم يوصف بمثله أو بالمضاف إلى مثله قلّم قلتم: لا يصح أن يوصف اسم الإشارة إلا بذي اللام فقط دون سائر ما دونه من المعارف وما يساويه منها؟. والجواب ما ذكره الشيخ أنه إنما يؤتى بالصفة لتبيين اسم الإشارة؛ إذ هو مبهم لإطلاقه على كل مشار إليه، ونحن نريد أن نشير إلى ذات من الجنس مخصوصة وتعيّن الجنس باللام لتحصل الفائدة فلهذا وصف اسم الإشارة باسم الجنس، وتعيّن الجنس باللام كما ذلك ظاهر (ومن^(٢) ثم ضعف مررت بهذا الأبيض^(٣)) إذ الأبيض لم يبين حقيقة الذات المشار إليها لإطلاقه على كل أبيض حيوان وغيره آدمي وغيره فلم يكن للصفة ثمة حيثل (وحسن مررت بهذا العالم) إذ تبين به أن المشار إليه إنسان فجاءتنا الصفة بفائدة^(٤).

[العطف]

(العطف) الذي هو للنسق وهو ثاني اتّباع الخمسة وحقيقته (أنه تابع) يشمل جميع التوابع وقوله: (مقصود بالنسبة) خرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، إذ المقصود بالنسبة هو المنعوت، والمؤكد، والمبين، لا التوابع وقوله: (مع متبوعه) خرج البدل؛ لأنه المقصود بنسبة ما قبله أو بعده إليه دون المبدل منه، وإما أتى به على سبيل الفرائض للبدل نحو: «جاءني زيد أخوك» وسيأتي وقوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وبل،

(١) وحمل عليه الموصول؛ لأنه مع صسته مثل ذي اللام مثل «مررت بهذا الذي أكرم» أي الكريم. (جامي)

(٢) أي: ومن أجل أن المراد من وصف لمبهم تبين حقيقة الذات المشار إليها. (نجم الدين).

(٣) لأن الأبيض عام ولا يخص نوعاً دون نوع آخر كعرس والإنسان والبقر والغنم. والله أعلم.

(٤) في خ/ه: بزيادة (والتلّة).

ولكن، وأو، وإما وأم، ولا (وسياتي) في الحروف منفصلاً إن شاء الله تعالى (مثل: قام زيد وعمرو) هذا مثال عطف النسق فقد نسبت القيام إلى زيد وعمرو جميعاً على السواء (و) هذا كلام يبين فيه العطف على الضمائر فقال: (إذا عطف على المضمير) يحترز من المظهر فقد عرف وقوله: (المرفوع) يحترز من المنصوب^(١) فلا يحتاج إلى تأكيد وسياتي حكم المجرور وقوله: (المتصل) يحترز من المرفوع المنفصل فإنه اسم مستقل فيعطف عليه نقول: أنا وعمرو قائمين وقوله: (أكد) المتصل المرفوع (بمتصل) حتماً (مثل: ضربت أنا وزيد) والوجه في هذا أنه قد اشتد اتصال هذا الضمير بالفعل حتى صار كالجاء منه بدليل أنهم يسكنون له لام الفعل فكرهوا أن يعطفوا كلمة برأسها على ما هو كالجاء من الكلمة فأكدوه بالضمير المنفصل ليكون العطف على المنفصل في الصورة؛ لأنه كلمة مستقلة وفي التحقيق أن المقصود هو^(٢) المتصل (إلا أن يقع فصل) بين الضمير والاسم الظاهر المعطوف (فيجوز تركه) أي: ترك التأكيد وذلك لطول الكلام، وسوء كان المصل قبل واو العطف (مثل: ضربت اليوم زيد) أو بعدها كقوله تعالى ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾^(٣) ففصل في المثال بالظرف قبل الواو، وفي الآية بلا بعده، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون مطلقاً محتجين بقول الشاعر:

١٧٢ - قلت إذ أقبلت وزهر نهادي كنعاج الملا تعسفن رملاً^(٤)

(١) نحو: «ضربت زيدا» إذا لم يكن كجزء منى فلا حاجة فيه إلى التأكيد بمنفصل. (جامي)

(٢) ولا يجوز أن يكون العطف على هذا تأكيداً لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف تأكيداً وهو باطل. (جامي).

(٣) من سورة الأنعام من الآية (١٤٨).

(٤) ينسب هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة.

(اللفظة): «الزهر» جمع رهراء وهي أبيض المشرق «نهادي» أي: يمشي مشياً رويداً يسكون «كنعاج» النعاج مقر الوحش شبه النساء بها في سكون المشي فيه. «تعسفن» ركبتن وإذا مشيت في الرمل كان أسكن منها لصعوبة المشي فيه «الملا» الغلاة الواسعة.

(الإهراق): (قلت) فعل وفاعل (إذا) ظرف متعلق بقال (أقبلت) أقبل فعل ماضٍ والتاء للثاني، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تفسيره هي (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في

والجواب على ذلك أنه قد وقع الفصل بناء التانيث، ويجوز التأكيد بمنفصل مع الفصل كقوله تعالى ﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(١) وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض) وسواء كان اسماً نحو: «غلامك وغلام زيد» أو حرف جر (مثل: مررت بك وزيد) وذلك لأن المجرور لا يكون إلا متصلاً، وقد صار كالجاء مما اتصل به ولا منفصل يؤكد به له كما مر فاشترط إعادة الجار لئلا يعطف اسماً برأسه على جزء من كلمة، وهذا عند البصريين، وأجابه الكوفيون مطلقاً محتجين بقراءة حمزة ﴿وَاتْلُوا آيَةَ الَّتِي كُنْتُمْ فِيهَا وَالْأَرْحَامُ﴾^(٢) والأكثر على نصب الأرحام بقول الشاعر:

١٧٣ - اليوم قربت تهجوناً وتشتتاً فذهب فما بك والأيام من عجب^(٣)

أقبلت (مهادي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه حواري تقديره هي والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه (كحتاج) جار مجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من دخل أقبلت ونعاج مصابف (الغلا) مصابف إليه (تعسف) تعسف فعل ماضٍ ربو النسوة لدخل والجملة في محل نصب حال من تعسف (وملاً) منصوب على نزع الخافض .
(الشاهد فيه) قوله : (إذ أقبلت وزهر) حيث عطف قوله زهر على الضمير المستتر في أقبلت وذلك للضرورة الشعرية والقياس القول : أقبلت هي وزهر بتأكيد المستر ليقوى ثم يعطف عليه .

(١) من سورة النحل من الآية (٢٥).

(٢) من سورة النساء من الآية (١).

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحد لقائل معين .

(اللغة) : «قربت» أخذت وشرحت .

«دعى» يقول . إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه فلا تعجب إذا أحدث في هجائنا كما لا يعجب الناس بما يفعل الدهر .

(الإعراب) : (فالיום) اليوم منصوب عن الظرفية الرمزية متعلق بقربت (قربت) قرب فعل ماضٍ دال عن لشروع والقاء منه (تهجوناً) تهجو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وحيثاً تقديره أنت ود معمول به واجملة في محل نصب خبر قربت (وتشتتاً) لو او عاطفة ، وتشتت فعل معطوف على تهجو ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، وضمير المتكلمين مفعول به (فذهب) انفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي : إن تفعل ذلك فذهب . . الخ ذهب فعل أمر مبني على السكون وداعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فما) المما

قلنا: اليت شاذ وقراءة حمزة مستضعفة هنا أو الوار فيها للقسم، وأما المضممر المنصوب فيجوز العطف عليه مطلقاً نحو: «إنك وزيداً قائمان» و«زيداً ضربته وعمراً»؛ لأن المنصوب كالكسمة المستقلة إذ لم يشتد اتصاله بالفعل كالمرفوع (والمعطوف في حكم^(١) المعطوف عليه) فيما يجب ويجوز ويمتنع، فإذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير نحو: أن يكون جملة خبرية أو صلة أو صفة وجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو «زيد قام وقعد» ولا يجوز «زيد قام وقعد عمرو»، وكذلك إذا كانت الصفة جملة وكذلك الصلة^(٢)، وإذا جاز حذف العائد في المعطوف عليه جاز في المعطوف نحو: «البر الكر بستين» و«السمن منوان»^(٣) بدرهم (ومن ثم^(٤) لم يجز في ما زيد بقائم أو قائماً، ولا ذاهب عمرو إلا

للتعليل وما دمية (بك) جار (محروور متعلق) محذوف خبر مقدم (والأيام) معطوف على الكاف المحروور محلاً للناء (من) زائدة (محب) متدا مؤخر مرفوع بصفة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرفه آخر الراءد.

(الشاهد فيه) قوله (فب بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المحروور في بك بغير إعادة حرف آخر، وهذا عند البصريين ضرورة أما الكوفيون فيحذرون ذلك.

(١) قال (نجم الدين): ليس مرادهم الإطلاق بحيث لا يعطف معرفة على نكرة والعكس، والمعرب عن المبني والعكس، والمجرد على لثنى والمجموع والعكس، بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه بجنب ثبوته للمعطوف كدروم الضمير ونحو ذلك منقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جار قيامه مقامه.

(٢) مثال الصلة «جاءني الذي يقوم ويقعد» ولا يجوز «ويقعد عمرو»، ومثال الخبر «ريد يقوم ويقعد» ولا يجوز «ويقعد عمرو» ومثال الحال «جاءني ريد يضحك ويتكلم» ولا يجوز «يتكلم عمرو» ومثاله في لصقة «مررت برجل يقوم ويقعد». «رصاص».

(٣) قوله «واسمن منوان بدرهم وفيه نظراً» ما يعود إليه الضمير في المعطوف والمعطوف عليه غير متحد، فلا يستقيم التمثيل، «رصاص» «البر الكر بستين»، ونصف بثلاثين، أي: منه وجاءني الذي قتلت، وضربت. (سيدنا محمد علي).

(٤) في خ/ه بزيادة (أي) ومن أجل أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه في الوجوب والجواز والامتناع.

الرفع) في ذاهب على أنه خبر مقدم وعمرو مبتدأ^(١)، وهو عطف جملة على الجملة المتقدمة، ولا يجوز نصب ذاهب، ولا جره بالمطف على لفظ خبرها المنصوب أو المجرور؛ إذ لا ضمير فيه؛ لأنه قد رفع عمرو، أو في خبر ما ضمير ومنه قوله:

١٧٤ - لعمرك ما فخر بشارك حقه ولا ملهى مَن ولا متيسر^(٢)

فأما ليس فت نصب فتقول: «ليس زيد دائماً ولا قاعداً عمرو»، ويعطف عمرو على زيد، وقاعداً على قائم، وكذا إذا جر خبرها بالباء على الأصح نحو: «ليس زيد بقائم، ولا ذاهب عمرو» بالجر بباء مقدرة مدلول عليها بالأولى ومنه قوله:

١٧٥ - فليس بأتيك منهيها ولا فصر عنك مأمورها^(٣)

(١) وإما أن يكون ذاهب متدأ؛ لأنه قد اعتد لجل حرف النفي وعمرو فاعل صاد مد الحبر، «مجم ثاقب».

(٢) ينسب هذا البيت للقرظق.

(اللفظ): «لعمرك» قسمي ويمني «مع» اسم رجل «مسي» «السي» الأجير «متيسر» تيسر له كذا واستيسر له بمعنى أي: تهيأ.

(الإعراب): (لعمرك) اللام موطنة للنسم و عمر متدأ مرفوع بالنصبة الظاهرة وعمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، وحبر متدأ محذوف تقديره لعمرك يميني مثلاً (ما) باقية تعمل عمل ليس (معن) سم ما مرفوع بالنصبة العائدة (بشارك) الباء حرف جر زائد، وتارك خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وتارك مضاف وحق من (حقه) مضاف إليه، وحق مضاف وضمير العائد مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة ولا مافية (منهي) خبر مقدم مرفوع بالنصبة الظاهرة (معن) مبتدأ مؤخر مرفوع بالنصبة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة، ولا مافية (منهي) معطوف على مسي والمعطوف على المرفوع مرفوع

(الشاهد فيه) رفع مسيء على أنه خبر مقدم ومعن مبتدأ مؤخر أو فاعل بمنهي؛ لأنه قد اعتد على حرف النفي ولا يجوز نصب منهي ولا جره.

(٣) البيت للأحور الشني.

(اللفظ): «مهي» النهي ضد الأمر ونهاه عن كذا ينهاء شيئاً، وانتهى عنه وتناهى أي: كف «فاصر» قصر عن الشيء عجز عنه ولم تبغضه وبابه وحل «مأمورها» الأمر ضد النهي.

(و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلتم: لا يعطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وقد عطف فيغضب الراحب لزيد بالفاعلية ولا ضمير فيه على يطير وفيه ضمير يعود إلى الذي؟ قلنا: (إنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها) أي: هذه الفاء التي توهم أنها للمعطف (فاء السببية^(١)) وليست عاطفة؛ إذ معناه الذي يطير فيصير طيرانه سبباً لغضب زيد هو الذباب، ولذلك لا يجوز «ويغضب» بإقامة الواو مقام الفاء.

(و) اعلم أنه (إذا عطف على معمولي عاملين^(٢) مختلفين) ففي المسألة إطلاقان وتفصيل. والتفصيل هو مذهب الشيع والأعلم، وقد بين ذلك الشيخ

(الإعراب): (ليس) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم ويصب الخبر (بأنيتك) الباء حرف حر رائد أي حر ليس مقدم منصوب بفتح مقدرة مع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة لنقل على آخره، وآتي مصاب وكاتب الخطب مضاف إليه، (متبها) مهي اسم ليس مرفوع بالصفة الظاهرة ومهي مصاب وضمير العائنة مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة ولا باقية زائدة (قاصر) عطف على آتيتك والمعطوف على المحرور محرور (هناك) حار ومحرور متعلق بقاصر (مأمورها) مأمور معطوف على مهي، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ومأمور مصاب وهاء العائنة مضاف إليه، ويجوز أن يكون مأمورها فاعلاً بقاصر (الشاهد فيه) قوله (ولا قاصر) حيث جره عطفاً على خبر ليس المحرور بالباء الزائدة وهو قوله. بأنيتك

(١) لا للمعطف كذا قيل، وفيه بصر؛ لأن هذه النسبة عاطفة أيضاً كقوتك أطعمته فأشبعته وسقيته فأرويته، فيكون بمصوب معطوفاً على يطير وإن كان المعطوف عليه مسأً للمعطوف فكيف يصح كونها عاطفة؟ وقيل: إنها هذه النسبة وكفى بها رابطة؛ لأنها توجب سببية الأول للثاني فيحصل الربط بينهما ومبه بصر؛ لأن الفاء لم تعد من الروابط هنا فكيف يكتفي بها رابطة هنا؟ فالأولى أن يقال: إنها فاء لسببية، وهي وإن كانت للسببية عاطفة أيضاً لكنها تحمل الجملتين كحملة واحدة فتكفي الرابطة في أحدهما عن لزومه في الأخرى (غاية تحقيق).

(٢) وأما عطف معمولين متحفيين كذا أو محتجبين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو «ضرب زيد عمراً ويكر خالداً» و«طبت زيدا قائماً وعمراً فاعداً» وأعلم زيد عمراً قائماً ويشر خالداً محمداً كريماً. (نجم الدين)

بقوله: (لم يَجْزُ^(١) خلافاً للفراء) فأجازه مطلقاً مستندلاً بما يأتي من حجج التفصيل، وهذا هو الإطلاق الأول (إلا في) ما تقدم فيه المجرور على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه (نحو: في الدار زيد والحجرة^(٢) عمرو) فالعامل في الدار حرف الجر وهو في، وفي زيد الابتداء، لأنه مرفوع به، وفي الدار خبره، والحجرة مجرور بالمعطف على الدار، وعمرو مرفوع بالمعطف على زيد فحرف الجر والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى ومنه قوله تعالى ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُنَىٰ وَرِبَّادَةَ﴾^(٣) ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِسَيِّئَةٍ﴾^(٤) فقوله: للذين منصوب مجرور باللام وصلته أحسنوا وهو من جملة وقوله: الحسنى عامته الابتداء وريادة معطوف عليه وقوله: الذين كسبوا مجرور بالمعطف على الذين أحسنوا وقوله (جزاء سيئة) مرفوع بالمعطف على قوله: (الحسنى) ومثال حيث يتقدم المجرور على المنصوب قولهم: ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة فكل مرفوع باسمية (ما) وهو مضاف إلى سوداء وتمر حبر (ما) منصوب بها وقوله: بيضاء مجرور بالمعطف على سوداء، وشحمة منصوب بالمعطف على تمر فالعاملان في المعطوف عليه مختلفان كما ترى، وقول الشاعر:

(١) وذلك لأن حرف المعطف كالعامل، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر (نجم الدين).

(٢) مما رفع فيه الثاني من المعطوف عليهما، سواء كان الأول منهما مجروراً كما مر، أو مرفوعاً مثل: «ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة» أو منصوباً مثل: «إن الدار ما سكن فيها زيد والحجرة عمرو» أو نصب فيه الثاني منهما كدكت، أي: سواء كان الأول منصوباً أو مرفوعاً مثل: «إن في الدار ريءاً والحجرة عمراً» وإن ريءاً يلازم الدار وعمراً الحجرة لعدم الإقصاء إلى الفصل بين «و» والنائب عن حروف الجر، وبين معموله، بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجروراً، سواء كان الأول مرفوعاً نحو: «زيد في الدار، وعمرو الحجرة» أو منصوباً نحو: «إن ريءاً في الدار، وعمراً الحجرة» أو مجروراً نحو: «ليس من في الدار زيد، والحجرة عمرو» للإقصاء إلى الفصل بينهما؛ لأنه إذا لم يَجْزُ الفصل بين الجار والمجرور فينبئ نائب الجار والمجرور أولى

(٣) من سورة يونس من الآية (٢٦).

(٤) من سورة يونس من الآية (٢٧).

١٧٦ - أكل امرئ تحسبين امرأةً ونار توقد بالليل ناراً^(١)

فامرئ الأول مجرور بإضافة كل إليه ، وامرأة الثاني منصوب بتحسين ، ونار الأولى معطوف على امرئ الأول ، ونار أخرى منصوبة معطوفة على قوله : امرأة الثاني ، ووجه جواز هذا إذا كان على هذه الكيفية أنه قد ورد ، وبه احتج الفراء ، ولأن المعطوف المجرور يلي حرف العطف القائم مقام الجار فلم يحصل فرق بين المجرور وبين ما يقوم مقام الجار ، وبهذا الوجه يبطل الإطلاق الذي أطلقه الفراء إذ لم يرد إلا على ما ذكرنا ، ويصح التخصيل الذي ذكرنا ، وفي التخصيص تفصيل غير هذا لكن هذا هندي أقرب منه وقوله : (خلافاً لسيبويه) يعني فلا يجوز ذلك مطلقاً وتناول جميع ماورد^(٢) كذلك وهذا هو الإطلاق الثاني .

(١) ب هذا البيت لأبي داود ، وهو جارية بن الحجاج .

(اللمعة) «تحسين» حسب مصباحنا بالكسر أحسنه بالفتح والكسر جساناً ظنته «توقد» وقدت النار ثرفت وبابه وعد وقوداً بالصم

(الإعراب) (أكل) الهمة للاستفهام (إنكاري) (كل) معمول أول لتحسين مقدم عليه وكل مضاف و(امرئ) مضاف إليه (تحسين) فعل وماعل (امرأة) معمول ثان (ومار) الواو عاطفة والمعطوف محذوف والتقدير وكل نار تار مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف من كل امرئ المتقدم (توقد) أصه تتوقد فحذف إحدى التاءين وهو فعل مضارع وماعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار والجملة صفة لنار (بالليل) جار ومجرور متعلق بتوقد (ناراً) معطوف على قوله امرأة المنصوب السابق .

(الشاهد فيه) قوله : (ونار) حيث حذف المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو قوله : كل امرئ .

(٢) قال في (اللمعة) : حمل الأمثلة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه وأكل نار توقد بالليل ناراً ولا كل بيضاء شحنة أي : على نحو . - ما جاء في بعض القراءات يريدون عرض الدنيا والله يريد لأحره أي : عرض الآخرة ثم إبقاء المضاف إليه على إعرابه وإن كن شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع أي : فيما كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضاداً إلى شيء آخر قياسي . (مها) .

[التوكيد]

الثالث (التوكيد) وحقيقته أنه (تابع) شمل جميع التوابع وقوله: (بقرّر^(١)) أمر المتبوع) خرج البدل والنعت والمطف بحرف وقوله: (في النسبة^(٢)) والشمول) خرج صطف البيان (وهو) ينقسم إلى قسمين (لفظي^(٣)) ومعنوي فاللفظي^(٤) تكرير لفظ^(٥) الأول) بعينه لتقرير النسبة (مثل: جاء زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها) فمثاله في الاسم المفرد ما ذكره في الكتب ومنه قوله:

١٧٧ - مُرَّانِي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَائْتَقَأَنَّ تَشْيِبَنِي وَتُسْرًا
مُرَّ يَا مُرُّ مُرَّةٍ بَنٍ تَبِيدَ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غُرًّا^(٦)

(١) التفسير هنا أن يكون مفهوم التأكيد وموده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: «جاءني زيد نعم» إذ يفهم من زيد نفس زيد (نجم الدين).

(٢) المراد بالنسبة مطلق النسبة سواء كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو: «جاءني زيد زيد» أو نسبتة إلى شيء نحو: «جاءني جاءني زيد» أو نسبة شيء غير إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: «إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ» أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو: «زيد قائم زيد قائم»

والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو: «جاء زيد زيد» فقد قرر زيد نسبة المجيء إلى زيد الأول، واشمول نحو: «جاءني يقوم كنههم» فقد قرر كلهم لشمول لهم جميعاً
(٣) أي: مسوياً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي أي: مسوياً إلى (المعنى) لحصوله من ملاحظة (المعنى). (جامي)

(٤) قرنه: فاللفظي... الخ وهو مفروض بقوله: «مررت بك أنت وبه هو فإنه ليس لفظياً ولا معنوياً» لأنه ليس من الألفاظ المحصورة ولا لفظ الأول ولا أشكال في أنه لفظي ولكن ستميز ضمير المرفوع للمجرور فكان أحسن أن يقول: تكرير لفظ الأول ومرادفه كما لا يخفى. من الشيخ سماعيل.

(٥) أي: تكرير لفظ الأول ومعاذه حقيقة نجر «جاءني زيد زيد» أو حكماً نحو: «ضربت أنت وضربت أنا» فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفاً للأول لفظاً إذ الضرورة دعت إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلاً. (جامي)

(٦) ينسب هذا البيت لأعشى همدان، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني من همدان بن مالك ثم من كهلان ثم من شعراء الدولة الأموية.

فأكد مرّ مراراً كما ترى وهو ترخيم مرة ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^(١) ومثاله في الفعل «ضرب ضرب» وقول الشاعر:-
 ١٧٨ - فأين إلى أين النجاة ببغلتني أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس^(٢)

(اللفظة) : «وانثأ» من وثق بثق بكسر الهمزة وإدخال الواو أصل معناه التثمنة، والمراد أنه هل يقين من نفاذ ما يرجوه «ثبيني» نعم علي وثعظبي «مر» بكسر الهمزة الأحمق والمغفل.
 (الإهراب) - (مر) ماضى بحرف داء محذوف وهو ماضى مرخم مبي على الضم في محل نصب (إني) إن حرف توكيد ونصب وياء التثنية اسمها مبي على السكون في محل نصب (قد) حرف تحقيق (امتدحت) امتدح فعل ماضٍ وتاء المتكلم فاعله وكاف الخطاب مفعول به والخمسة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن (مر) تأكيد وهو أيضاً ماضى بحرف داء محذوف (وانثأ) حال من المذهب مصوب بالفتحة الظاهرة (أن) حرف مصدرى ونصب (ثبيني) تثبت فعل مضارع مصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وَلَنُؤَيِّدَنَّكَ ويا صمير المتكلم مفعول به (وئسرا) لو أو عاطفة تسر فعل مضارع مصوب على تثبت مصوب بالفتحة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وحذف مفعول تسر للدلالة مفعول ثبيني عليه (مر) ماضى مرخم بحرف داء محذوف مبي على الضم في محل نصب (يا مر) توكيد لفظي (مرة) بدل أو عطף بين (بن) صفة مصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مصاب (تليد) مصاب إليه (ما وجدناك) ما نافية ووجد فعل ماضٍ بهصب مفعولان، وما فاعله، وكاف الخطاب مفعول الأول (في الحوادث) جار ومجرور متعلق بوجد (قرأ) مفعول ثانٍ بوجد، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على رفع الخافض

(الشاهد فيه) (مر) في البيت الأول حيث كرره مرتين، وقوله في البيت الثاني يا مر مرة حيث أكد مرة بالتكرير الصريح

(١) من سورة الحجر آية (٢١).

(٢) لم ينسبه أحد إلى قائل معين.

(اللفظة) : «النجاة» النجاء ناءد الاسراع «احبس» بمعنى الميع والمراد الكف عن السير (الإهراب) (أين) اسم استعظام ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق مبي عن «الفتح» في محل نصب، والتقدير فأين تذهب، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير إلى أين لم تكن قد ابتعدت لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً صعب (إلى أين) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (النجاة) مبتدأ مؤخر (ببغلتني)

وقول الآخر:

١٧٩ - دع الحرب دعها يابن هند فإنها لها رجل ثبت الجنان حلاجيل^(١)

وفي الحرف «إن إن زيدا قدّم» وقول الشاعر:

١٨٠ - لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً^(٢)

جار ومجرور متعق بالنجاة وبغلة مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (أناك) أتى فعل ماض والكاف ضمير المخاطبة مفعول به (أناك) تأكيد للسابق (اللاحقون) فاعل لأتى الأول (أحبى) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (أحسن) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

(الشاهد فيه) «أناك أناك» حيث كرر الفعل لأول، فإن السجاعي، وأم حسن أحسن ليس

عمل الشاهد؛ لأنه من توكيد الجملة.



(١) لم أطلع على قائله.

(اللفظ): «دع» أترك «ثبت» يقال: رجل ثبت يسكن الباء أي: ثابت لقلب «حلا حل»

الحلا حل بالصم السيد الركوي.

(الإعراب): - (دع) فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت

(الحرب) مفعول به لدع (دعها) دع فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر في

وجوباً وضمير العائدة العائد إلى حرب مفعول به والجملة مؤكدة للأولى (ها) حرف نداء

(ابن) ماضى منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و(هند) مضاف إليه (فإنها) الفاء للتعليل

وإن حرف توكيد ونصب وضمير العائدة سمها (لها) جار ومجرور خبر مقدم (رجل) مبتدأ

مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن (ثبت) صفة لرجل وصفة المرفوع

مرفوع وثبت مضاف و(الحنان) مضاف إليه (حلاجيل) صفة أيضاً مرفوع بالضممة الظاهرة.

(الشاهد فيه) «دع الحرب دعها» حيث أكد فعل دع وأقول إن هذا من باب تأكيد حمل

فتأمل.

(٢) ينسب هذا البيت لجميل لعدي والصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو

(اللفظ): «أبوح» مأخوذ من باح سرّه بمعنى أظهره وأفّده «موثقاً» كمواعد ومواعد بمعنى

ميثاق فحذفت الباء تخفيفاً «عهوداً» جمع عهد عطف تفسير على موثقاً.

(الإعراب): - (لا) حرف نفي (لا) حرف مؤكد لسبقه (أبوح) فعل مضارع وفاعله ضمير

مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بحب) جار ومجرور متعق بأبوح وحب مضاف و(بثنة) مضاف

وقول الآخر:

١٨١ - فلا والله لا يلقى لم يي ولا لما بكم أبداً شفاء^(١)

وقول الآخر:

١٨٢ - إذا التبار ذو العضلات قدنوا إليك إسيك ضاق بها ذراعاً^(٢)

إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا يصرف للمعملة والتأنيث (إيها) إن حرف توكيد ونصب والصمير العائد إلى بثة اسم إن (أخلت) أخذ فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث والفاعل صمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يهود إلى بثة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن (هلي) جار ومجرور متعلق بأخذت (موثقاً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وصرف هنا للضرورة (وهوداً) جر وعاطفة و عهداً معطوف على موثق.

(الشاهد فيه) قوله - (لا لا) لأن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) هذا البيت من كلام لمسلم بن عبد الوالي وقيل لرجل من بني أسد يروى (دواء) مكان (شفاء)

(اللمة) . (يلقى) مضارع يلقى للمجهول ماضٍ المجهول للمعلوم الي ومضاه وجد (لما يي) أراد الذي يي من الموجدة والحق عليهم (للما بهم) أراد الذي بهم من الحقد والضميمة وحسيكة الصدور.

(الإعراب) - (فلا) الماه حرف عطف ولا حرف يي (والله) الواو حرف قسم وجر واسم الجلالة مجرور به والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف (لا) نافية (يلقى) فعل مضارع مبني للمجهول (لما) اللام حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بقرنه يلقي (ويي) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (ولا) الواو عاطفة ولا حرف رائد لتأكيد لنمي (للما) (بكم) اللام الأولى حرف جر واللام الثانية توكيد للام الأولى، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى و(بكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول والجار والمجرور الذي هو للما معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو لما يي وقوله (أبداً) ظرف زمان منصوب بيلقى (شفاء) نائب الفاعل للفعل يلقى مرفوع بالضممة الظاهرة

(الشاهد فيه) قوله . (للما) لأن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الحار توكيداً لفظياً بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بدليل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب والتوكيد على هذا النحو شاذ، ولو أنه جاء به عن ما تقتضيه العربية لقال ' (لما لما بهم) .

(٢) لم أطلع على قائله.

وفي الجملة الاسمية^(١) نحو: «زيد قائم زيد قائم» وفي الفعلية «قام زيد قام زيدا» (والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلاهما وجميع وأكثع وأبضع وأبصع فالأولان^(٢)) وهما النفس وتأمين (يعمان) الواحد المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع منهما (باختلاف صيغتهما وضميمهما) في هذا الإطلاق نظر؛ لأن الصيغة في المفرد المذكر أو في المثنى حيث تقول: نفساهما واحدة وفيه حيث تقول: أنفسهما وفي المجموع واحدة^(٣) (تقول: نفسه) للمفرد المذكر نحو: «جاءني الرجل نفسه» (نفسها) للمفرد المؤنث نحو: «جاءتني المرأة نفسها» (أنفسهما) بصيغة الجمع للمثنى^(٤) مهما، كراهة اجتماع تثنيين في صيغة واحدة لو قيل: نفساهما أو لكون الاثنين أقل الجمع عند بعضهم، ويجوز نفساهما وهو قليل، تقول: «جاءني لرجلان أنفسهما» والمرأتان أنفسهما (أنفسهم)

(اللغة): «التياز» تار يترز غنط «عصل» العِصْص جمع عَصْلَة الشاق وكل لحمة مجتمعة مكثره في عَصْبَة فهي عَصْبَة «ذراعاً» ضاق بالضاق بالأمر ذراعاً أي لم يطقه.
(الإعراب): - (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خبر شرطه منصوب بجوابه (التياز) فاعل بفعل محذوف تقديره: قال التياز مرفوع بالضممة الظاهرة والحملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (ذو) صفة للتياز وذر مضاف و(المضلات) مضاف إليه (قالوا) قال فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة ورو الضمير البارز فاعل مبني على السكون في محل رفع والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة (إليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف إليك الثانية توكيد لإليك الأولى (ضاق) فعل ماض مبني على التثنية وفاعله ضمير مستتر تقديره هو (بها) جار ومجرور متعلق بضاق (ذراعاً) ضمير منصوب بالفتحة الظاهرة وحملة ضاق بها ذراعاً لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.
(الشاهد فيه) قوله «إليك إليك» حيث أكد الحرف بتكريره مرتين، وإظهار أنه في تأكيد الجار والمجرور.

- (١) وما ورد في الجملة الاسمية قول الشاعر:
أيا من لست أقلاء ولا في الحب أنساء لك الله على هذا لك الله لك الله.
- (٢) لما سعى النفس والعين أولين تعبياً كاتقيرين مسمى الثالث ثانياً.
- (٣) يقال: قد حصل الاختلاف بين صيغة المفرد وبين صيغة المثنى.
- (٤) في خ/ه: (للمثنى) غير موجود.

للجمع المذكور نحو: «جاءني الرجال أنفسهم» (أنفسهن) للجمع المؤنث نحو: «جاءتني النساء أنفسهن» (والثاني للمثنى) تقول: «جاءني الرجلان (كلاهما) والمرأتان (كلاهما) والباقي لغير المثنى) بل لمفرد من مذكر ومؤنث وللجمع منهما (باختلاف الضمير) فقد دون الصيغة فهي واحدة (في) عارضت بالعبد (كله) وبالجارية كلها (و) بالعبيد (كلهم و) بالإماء (كلهن و) باختلاف (الصيغ في) الألفاظ (البواقي) تقول: شترت العبد (أجمع^(١)) اشترت الجارية (جمعاء) اشترت^(٢) العبيد (أجمعون) اشترت الإماء (جمع^(٣)) ولا يؤكد بكل (وأجمع إلا ذو أجزاء^(٤)) يصح افتراقها حساً أو حكماً مثل أكرمت القوم أو الرجال (كلهم) هذا مثل الذي يصح «تراقه حساً» (واشترت لعبد كله) فيما يصح «تراقه حكماً» إذ هو يشتمل بحكم الشرح لا بالحس، لا أن يُقْطَع إرأياً (بخلاف جاء زيد كله) فلا يصح إذ لا يتفرق حساً ولا حكماً إلا أن يكون قد قطع رأياً أيضاً^(٥) (و إذا أكد المضمير خرج المطهر وقد تقدم وقوله (المرفوع) لا المصوب^(٦) فيصح مطلقاً وقوله (المتصل) لا المرفوع المتصل فيصح^(٧) مطلقاً، وكان ذلك التأكيد للضمير المتصل بالنفس أو العين خاصة أكد (بمتصل) سواء كان الضمير المتصل بارزاً (مثل: ضربت أنت نفسك) أو مستكناً مثل: «ريد ضرب هو نفسه» والوجه في ذلك أن هذا الضمير كالحزء مما اتصل به، ونفس والعين قد يستعملان غير تأكيد بل مستقلين بخلاف أجمع وكل وأحوانهما فكرهوا تأكيد جرء كلمة بكلمة مستقلة ولكوبهما يأتين مستقلين قد يتنس التأكيد بهما بالفاعل كما لو قلت: «زيد أكرمني

(١) فائدة وقد تجمع كل وأجمع كموله تعالى «مَجِدَّ التَّائِبَةِ كُتْلُهُمْ لُحْمُونَ» [الحجر ٣٠]

(٢) الصواب جاءني ليستقيم التأكيد بأجمعون.

(٣) وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع... إلخ.

(٤) إذ الكلية والإحتماع لا يتحققان إلا به

(٥) قال في اليمى وعد ذلك يفسر جيء يريد كبد (منه)

(٦) فأما المصوب والمجروح فهما يؤكدان بالنفس والعين من دون تأكيد تقول «ضربتك

نفسك» و«مررت بك نفسك» لأن تأكيدهما بالنفس لا يلتبس بشيء. (رضي)

(٧) مثل: «ما ضربني إلا هو نفسه» موشع أي بالنفس والعين.

نفسه^(١) «وإذا أكدت وقلت: أكرمني هو نفسه» ذهب ذلك اللبس، ذكره ركن الدين (واكتع وأخواه) وهما ابتع وابضع (اتباع لأجمع) قال نجم الدين: إذ لم يؤت بها إلا لتحسين الكلام (فلا يتقدم) عليه في الترتيب بل يأتي على أثره تقول: «اشتريت العبد أجمع اكتع ابتع ابضع» وكل واحد من الأربعة تأكيد لما سبقه، وقال ابن كيسان: يجوز تقديم أيها شئت على الآخر مطلقاً ذكره ركن الدين، وقال نجم الدين: المراد بعد أجمع فأما هو فيقدم حتماً هذه، والمراد باكتع التمام «حول»^(٢) كتع «أي تام، وابتع مأخوذ من طول العنق، وابضع من الري يقال: كرع ولا تبضع أي: اشرب ولا ترو، وذكرها في الكلام دونه أي: دون أجمع ضعيف» إذ لا دلالة فيها على الجمعية، وقد ورد ذكرها مفردة كقول الشاعر:

١٨٣ - باليشني كنت صبيّاً مرضعاً تحملي الذلفاء حولاً اكتعاً^(٣)
أي: حولاً تاماً.

(١) الأولى أن يقال مثلاً يلبس في قولك: «هذه حررت نفسها، وأما مثان السيد فلا ليس فيه

(٢) في خ/ه: (حول كتع) غير موجود

(٣) هذا البيت لراجز لا يعرف اسمه

(الذلة) «الذلفاء» أصله وصف لمؤث وهو مأخوذ من دلف بالتحريك وهو صغر الأنف واستواء الأربعة ثم نقل إلى العلمية سميت به امرأة، ويجوز أن يكون علماً باقياً على وصفته. «حولاً» هاماً «أكتعاً» تاماً كاملاً.

(الإهراء): - (ها) حرف تنبيه أو حرف بدء حذف المادى (ليثني) ليت حرف ثمن ونصب والنون للوقاية ولياء اسم ليت (كمت) كان فعل ماض ناقص والهاء اسمه (صبيّاً) خبر كان (مرضعاً) نعت لصبي وجملة كان واسمه وحبره في محل رفع خبر ليت (تحملي) تحمل فعل مضارع والنون للوقاية ولياء المتكلم معمول به (الذلفاء) فعل تحمل (حولاً) ظرف زمان متعلق بتحمل (أكتعاً) توكيد لقوله حولاً.

(الشاهد فيه) قوله (حولاً أكتعاً) حيث جاءت أكتعاً مؤكدة لحولاً دون أن يأتي بكلمة أجمع ولفيه شاهد آخر وهو تأكيد الكثرة لمحدودة وهو مذهب الكوفيين.

[البذل]

الرابع (البذل) وهو (تابع) يشمل جميع التوابع (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ إذ ليس أيها مقصوداً بما نسب إلى المتبوع وقوله: (دونه^(١)) أي: دون لمتبوع فلم يقصد بالنسبة في البذل وإنما المقصود التابع فقط، والأول أنه به على سبيل التوطئة والتمهيد لذكر التابع فيخرج من هذا المعطوف^(٢) بحرف إد التابع والمتبوع فيه مقصودان بالنسبة جميعاً (وهو) ينقسم إلى أربعة أقسام (بدل الكل^(٣)) وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط

(١) قال (نجم الدين) : لا نسلم أن المقصود بالنسبة في البذل هو الثاني فقط إلا في بدل الغلط؛ لأن الأول في الأبدال ثلاثة مسوب إليه في الظاهر، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة صوتاً لكلام الفصحاء عن النحو لا سيما كلامه تعالى، وكلام نيته عنه فادعاء كونه غير مقصود دعوى خلاف الظاهر (عالمدي)

(٢) ولا يلزم ما قاله في بحر^(١) الجاهلي يريد من المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف سبق. (نجم الدين) وصر (الجاهلي) النسبة بعوله أي لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداءً بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيداً لنسبته إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسنداً أو مبره فلا يصدق الحد على المعطوف، قيل: لأن متبوعه مقصود ابتداءً ثم بدا به فأعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا (المعنى). (مه)

(٣) اعلم أن بدل الكل من الكل يجب موافقته لمتبوع في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، فقط لا في التعريف والتشكير، وأما الأبدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما. (نجم الدين) وقال أيضاً: وأنا لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف لبيان، ولا أرى عطف البيان إلا البذل. وقال بعض المحققين في جوابه: العدم أنهم لم يريدوا به ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً، ولحاصل أن مثل قولك: «جاءني ريداً أخوك» إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنمة له توضيحاً فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحيث يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، واسم مقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة فالعرق ظاهر. (جاهلي).

فالأول) وهو بدل الكل (مدلوله^(١)) أي: مدلول التابع (مدلول الأول) أي: مدلول المتبوع بمعنى أن الثاني هو الأول في التحقيق وإن اختلف اللفظ فالذات واحدة نحو: «جاءني زيد أخوك» فزيد هو الأخ.

(والثاني) وهو بدل البعض (جزؤه) يعني أن التابع وهو البدل جزء من المتبوع وهو المبدل منه نحو: «قطعت زيدا يده» فالزيد جزء من زيد كما ترى قال تعالى: ﴿وَرَأَى الْإِنسَانَ إِلَّا قَلِيلًا^(٢) يَصْغُرُ^(٣)﴾.

(والثالث) وهو بدل الاشتغال (بينه) أي: بين التابع (وبينه) أي: بين المتبوع (ملازمة) وعلاقة بغيرهما أي: بغير الكلية ولجزئية فليس مدلول البدل فيه، مدلول المبدل منه ولا هو جزء له ومثاله: «سلبت زيدا ثوبه» و«أعجبني زيد علمه».

(والرابع) وهو بدل الغلط (أن تقصد إليه) أي: إلى البدل وهو التابع (بعد أن خلطت بغيره) وهو المتبوع الذي هو المبدل منه وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهو أن يبدو للمتكلم من الألفاظ هو ما أصلح وأبلغ مما تكلم به أولاً فيأتي بالغلط الثاني، وهذا أعلى أنواع بدل الغلط ويسمى ترقياً ويأتي في فصيح الكلام كقول: ١٨٤ - هند نجم بدر شمس وأاملها خمس خمس^(١)

(١) قال (نجم الدين) . في هذه العبارة تسامح بد مدلول أحبك في يزيد أحبك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً ونحو نمرود أن أحبك يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر . منه .

(٢) نصحه بدل من الدبل وإلا قليلاً مستثنى من النصف كأنه قد: ثم أقل من نصف الليل، وقيل: نصفه بدل من قليل . اعلم أنه يشترط في بدل المعص ولاشتمال خاصة أن يكون في البدل ضمير يعود إلى المبدل منه وقد يجيء محذوفاً عنهم (المعنى) وذلك قليل جداً نحو: - قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ قُلْنَا لِلَّذِينَ جِئُوا مِنْهُمْ أَنْ اسْتَغْنُوا﴾ [الحجر ٩٧] أي منهم . هبطل

(٣) من سورة المزمل آية (٢) ومن آية (٣) .

(٤) لم أطلع على قائله .

(اللغة) : «نجم» الكوكب والنجم الثريا، وهو اسم لها علم كزيد وصبرو فإذا قالوا: طلع النجم يريدون الثريا وإن كان بدون) أل(تكرر .

(الإهراءب) . - (هند) مبتدأ مرفوع بالضمه ظاهرة (نجم) خبر مرفوع بالضمه الظاهرة

فهو وإن كان متعمداً لذكر الأول فكأنه غلط نفسه، وإلى غلط صريح، وهو أن يسبق لسانه إلى ذكر المبدل منه ومروءه البديل نحو (جاءني زيد الحمار) وإلى نسيان، وهو أن ينسى^(١) البديل فيعمد إلى ذكر المبدل منه، ثم يأتي بالبديل تداركاً لما فرط، وهذان لا يقعان في مصباح^(٢) الكلام.

(ويكونان) يعني البديل والمبدل منه (معرفتين ونكرتين ومختلفتين) في أنواع البديل كلها كما يأتي ذلك في ستة عشرة صورة تحقيقها في هذا الجدول.

معرفتين ^(٣)	نكرتين ^(٤)	معرفة من نكرة ^(٥)	نكرة من معرفة ^(٦)
جاءني زيد أخوك	جاءني رجل أخ لك	جاءني رجل أخوك	جاءني زيد أخ لك
قطعت زيدا يده	قطعت رجلاً يدا له	قطعت رجلاً يده	قطعت زيدا يدا له
سلبت زيدا ثوبه	سلبت رجلاً ثوباً له	سلبت رجلاً ثوبه	سلبت زيدا ثوباً له
كرهت زيدا الحمار	كرهت رجلاً حماراً	كرهت رجلاً الحمار	كرهت زيدا حماراً

(بدر) بدل من حجم مرفوع بالصفة الظاهرة (شمس) بدل من بدر مرفوع بالصفة الظاهرة (وأناملها) الوار حرف عطف، وأنامل متدا مرفوع بالطمة الظاهرة (خمس) خبر مرفوع بالصفة الظاهرة (خمس) معطوف على حس الأولى بحرف عطف محذوف، والتقدير وأناملها خمس وخمس.

(الشاهد فيه) يبدال بدر من حجم، ويبدال شمس من بدر بدل عطف، ويسمى هذا ترقباً في مصباح الكلام.

(١) وإنما أشكل على كثير من الطلبة يهرق بين العطف والنسيان وقد يباه، وتوضيحه أن الخط في اللسان والنسيان في الجوارح. (قطر الندى)

(٢) ولا في شعر، وإن وقع في كلام محقق الإصرار بين. (معجم الدين)

(٣) وعليه قوله تعالى ﴿لَقَدْ كُنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ كَوْنًا حَاضِرِينَ﴾ [المائدة: ٩٦]

(٤) وعليه قوله تعالى ﴿وَلَيْكَ لَتَهَيَّ إِلَيْنَا جَزِيرَتُنَا نَتَّقِي﴾ [الشورى: ٥٢]

(٥) وعليه قوله تعالى ﴿إِنَّا لَنُتَقِّينَ مَقَارِعَنَا مِن رَّعْتٍ﴾ [النبا: ٢٦، ٢٧].

(٦) وعليه قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦].

و (إذا كان) البديل (نكرة) وأدلته (من معرفة فالنعت^(١)) يعني فالواجب أن تنعت البديل لأنه المقصود فلا يكون نكرة محضة بل تصفه ليقرب من المعرفة وذلك (مثل) قوله تعالى ﴿لَسَعًا يَا ثَائِيَةً تَأْمُرُ كَيْفَ سَابِقُ﴾^(٢) فخاصية الثانية نكرة موصوفة بكاذبة. (ويكونان) أي: البديل والمبدل^(٣) منه (ظاهرين ومضميرين ومختلفين) في الأقسام كلها وهي ستة عشر صورة بيانها في هذا الجدول.

بديل كل	بديل بعض	بديل احتمال	بديل طلب
ظاهرين	جاءني زيد أخوك	قطعت زيدا يده	كرهت زيدا الحمار
مضميرين	زيد ضربته إياه	يد زيد قطعت إياها	زيد الحمار كرهته إياه
ظاهر من مضمير	ضربته زيدا	زيد قطعت يده	زيداً كرهته الحمار
مضمير من ظاهر	ضربت زيدا إياه	يد زيد قطعت زيدا إياها	زيد الحمار كرهت زيدا إياه

(ولا يبدل ظاهر من مضمير^(٤) بديل الكل إلا من الغائب مثل: ضربته زيدا)

(١) أي: في بديل الكل من الكل خاصة (معجم الدين)

(٢) من سورة الملق من الآية (١٥، ١٦)

(٣) قال (نجم الدين) وقد يبدل بعمل من عمل إذا كان الثاني واضح البيان على الأول كقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا يُصَفَّفُ لَهُ الْمَكَاتُ﴾ (الفرقان ٦٨، ٦٩).

(٤) فإن قيل: قد جورتم إبدال النكرة من المعرفة فكيف معتم أبدال المعرفة من المعرفة وهي أعرف منها فكان ذلك هي لنكرة أولى؟ والجواب أنا إنما جورناه لإشعر صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه، فإن ابن بجاجب ولا يلزم مثله هي لظاهر من ضمير المتكلم فيقال: جوره بشرط الصفة لأنه يؤدي إلى أن يوصف؛ لأن الدل هو المبدل منه إذا كان بديل الكل. (هزيل).

- وأعلم أن التوايح إذا اجتمعت بديء بالنعت، ثم التأكيد، ثم البديل، ثم بالمسوق، أما لابتداء بالنعت قبل التأكيد فمما مر تعين قولهم: إن النكرة لا تؤكد، وبس كيسان يقدم التأكيد على النعت إذ النعت بعيد ما بعيد الأول، بخلاف التأكيد، وإنما يقدم التأكيد على

وذلك لأن المقصود هو البذل، والمضمر المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فلو أبدل منهما ظاهر بدل الكل وقيل: «جئت زيد» و«ضربتك زيدا» كان المبدل منه غير المقصود أعرف من البذل المقصود بمراتب، بخلاف ما إذا أبدلت الظاهر من ضمير الغائب كما مثل في الكتاب فالتفاوت يسير مغتفر.

فأما بدل البعض^(١) فيصح مطلقاً نحو: «ضربتك رأسك» و«ضربتني رأسي» و«ضربته رأسه» وكذا بدل الاشتمال نحو: «كرهتني علمي» قال الشاعر:

١٨٥ - دعيني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا^(٢)

و«كرهتك عملك» و«كرهته علمه» وكذا بدل الغلط نحو: «كرهتني الحمار» و«كرهتك الحمار» و«كرهته الحمار».



البذل لأن مدلول البذل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه، وأما تقديم البذل على المنسوق فلأن البذل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو البعضية أو الاشتمال، وأما بدل الغلط فنادر، والمنسوق أجني من متبوعه. (نجم الدين).

(١) والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول. (جامي)

(٢) هذا البيت من كلام عدي بن زيد العبادي ويروي (فريزي) مكان (دهيني)

(اللغة): : (دهيني): معناه أتركيني (ألفيتني): وجدتني.

(الإعراب): - (دهيني) دعي فعل أمر مبني على حذف النون وباء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وباء المتكلم مفعول به (إن) حرف توكيد ونصب (أمرك) أمر اسم إن وأمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يطاعا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وألفه للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن (وما) الواو عاطفة و ما نافية (ألفيتني) ألفى فعل ماضٍ والتاء ضمير المخاطب فاعل مبني على الكسر في محل رفع والنون للوقاية وباء المتكلم مفعول أول (حلمي) حلم بدل اشتمال من باء المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحلم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه (مضاعا) مفعول ثانٍ لألفى.

(الشاهد فيه) قوله: (ألفيتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله: حلمي من ضمير الحاضر وهو باء المتكلم التي وقعت مفعولاً أول لألفى بدل اشتمال.

[عطف البيان]

الخامس (عطف البيان) حقيقته أنه (تابع) يشمل جميع التوابع (غير صفة) خرج النعت (بوضع متبوعه^(١)) خرج البدل والتأكيد والمعطوف بحرف، فإن كل واحد منها لم يوضع لمجرد إيضاح المتبوع ومثال عطف البيان قوله: (مثل:

١٨٦ - أقسم بالله أبو حفص عمر ماسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم إن كان فجر^(٢)

(١) ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني. (جامي) نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة ٩٧] فإن الكمية أوضح من البيت الحرام.

- الفرق بين الصفة وعطف البيان: الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات. قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل أنه لو قال رجل «زوجتك ابنتي فاطمة» وكان اسمها عائشة فإن أراد عطف البيان صح؛ لأن الغلط وقع فيما ليس المقصود بالنسبة، وإن أراد البدل لم يصح النكاح إذ الغلط وقع فيما هو مقصود. (غاية تحقيق)

(٢) ينسب هذا البيت لعبد الله بن كُثَيْبَة بفتح الكاف وسكون المثناة. (اللفظة): «أقسم» حلف «أبو حفص» كنية عمر بن الخطاب «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً وهو رقة خف البعير «دبر» بفتحين مصدر دبر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة. (الإعراب): - «أقسم» فعل ماضٍ (بالله) الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم وعلامة جره كسر الهاء تأدياً أبو فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة و(أبو) مضاف و(حفص) مضاف إليه (عمر) عطف بيان لأبو حفص (ما) نافية (مسها) مس فعل ماضٍ و الهاء ضمير متصل مفعول (من) حرف جر زائد (نقب) فاعل مس مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ولا) الواو عاطفة و لا نافية (دبر) معطوف على نقب ويجوز أن تقدره مرفوعاً على محل نقب ومجروراً على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليه (فاغفر) الفاء فاء الفصيحة، واغفر فعل أمر ويقال فيه: فعل دعاء تأدياً مع الله تعالى، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (له) جار ومجرور متعلق باغفر (اللهم) منادى مفرد حذف منه حرف النداء وهو ض عن الميم (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط واسمه

فعمر عطف بيان من قوله : أبو حفص (وفصله) أي : عطف البيان (من البدل لفظاً في مثل^(١)) :

١٨٧ - أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً^(٢)

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (فجر) فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله : عمر فإنه مرفوع وقع عطف بيان عن قوله : أبو حفص وإنه وقع متبوعه معرفة فأوضحه ووقع عطف البيان موضعاً هو الأغلب.

(١) المراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إلى الصفة المعرفة باللام نحو : الضارب الرجل . (جمالي).

(٢) هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي.

(اللغة) : «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر خروج روحه لأن الطير لا تهبط إلى على الموتى، وكفى بذلك من كونه قتله.

(الإعراب) : - (أنا) ضمير متصل مبتدأ (ابن) خبر المبتدأ وابن مضاف و(التارك) مضاف إليه والتارك مضاف و(البكري) مضاف إليه (بشر) عطف بيان على البكري (عليه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الطير) مبتدأ مؤخر وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ومفعوله الأول هو قوله : البكري لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (ترقبه) ترقب فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الطير وضمير الغائب مفعول له والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره (وقوعاً) حال من الضمير المستتر في ترقبه.

(الشاهد فيه) قوله : (التارك البكري بشر) فإن قوله : (بشر) عطف بيان على قوله : (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لصحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه فنقول : التارك بشر ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بآل وهو التارك إلى اسم حال منها وهو بشر، وذلك في الراجع عند جملة النحاة لا يجوز.

أي: الفرق بين البدل وعطف البيان من جهة المعنى بأن المقصود في البدل هو التابع كما تقدم، وفي عطف البيان المقصود هو المتبوع كما بين.

وأما من جهة اللفظ فبيان ذلك في البيت المذكور فإن بشر عطف بيان من البكري المجرور بإضافة التارك اسم الفاعل إليه، ولو جعل بشر بدلاً مع كون البدل^(١) في حكم تكرير العامل؛ لأنه المقصود والأول كالساقط، كأن التقدير: أنا ابن التارك بشر فيصير كالضارب زيد، وذلك لا يجوز على الصحيح، فتعين في البيت أنه عطف بيان.

قال مولانا رحمته الله السيد جمال الدين: ويتعام هذا تم الكلام في المعرب



تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله المبني

(١) في خ/ه: (المبدل).